مؤتمر

حزب التحرير الاقتصادي

الذي عقده في الخرطوم

حول الأزمة الاقتصادية العالمية

وحل الإسلام الجذري لها

حزب التحرير

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

مؤتمر

حزب التحرير الاقتصادي

الذي عقده في الخرطوم

حول الأزمة الاقتصادية العالمية

وحل الإسلام الجذري لها

حزب التحرير

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

وابتغ فيما آتيك الله الدار الآخرة

ولا تنس نصيبك من الدنيا

وأحسن كما أحسن الله إليك

ولا تبغ الفساد في الأرض

إن الله لا يحب المفسدين

الفهـــرس

- **تمهيد**
- **مقدمة**
- **الدعاية للمؤتمر والإعلان عنه**
- **برنامج المؤتمر الاقتصادي لحزب التحرير**
- **الافتتاحية والجلسة الأولى**

١- كلمة أمير حزب التحرير العالم عطاء بن خليل أبو الرشتة حفظه الله

٢- الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها كما تولِّد الأزمات

- تمهيد
- الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

١/ عقيدة المبدأ: فصل الدين عن الحياة "الوسطية"

٢/ التركيز على تنمية الثروات دون توزيعها

٣/ إطلاق الملكيات

٤/ النظام المصرفي والبنوك

٥/ الشركات الرأسمالية وصناعة الفقر

- أدوات تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي:

١/ النقود الورقية الإلزامية

٢/ المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي نموذجاً)

٣/ سياسات السوق- الخصخصة- العولمة

٤/ البورصات (الاقتصاد الطفيلي)

- خاتمة

٣- نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية؛ الأسباب والمسببات

- الأسباب العامة للأزمة
- الأسباب الخاصة غير المباشرة:

١/ العجز التجاري

٢/ المديونية

٣/ إزالة القيود عن المؤسسات المالية

- الأسباب الخاصة المباشرة:

١/ مشكلة الائتمان والرهن العقاري

٢/ مشكلة المضاربات في الأسواق المالية

٤- تأثير الأزمات الرأسمالية على اقتصاديات إندونيسيا

- الاستعمار الجديد في إندونيسيا

٥- أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد بنغلادش وباكستان

- حقيقة الأزمة المالية العالمية

١/ السياسيات الاقتصادية

٢/ القوانين والإجراءات البنكية

٣/ ضعف التفاعل الحكومي

٤/ تصرفات المقترضين والتعرف على عوامل الأزمة

- الظروف الاقتصادية لبنغلادش وباكستان
- حجم الصدمة التجارية
- هل باكستان وبنغلادش محصنتان ضد الأزمة المالية العالمية؟
- تأثيرات الكساد الاقتصادي العالمي

١/ تأثير القطاع المالي

٢/ تأثيرات قطاع الاقتصاد الحقيقي

- التصدير
- الاستيراد
- الحوالات المالية
- الاستثمار
- الخلاصة

- مداخلات وتعقيبات الحضور على الجلسة الأولى

- الجلسة الثانية

١- تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضع في تركيا

- تأثير الأزمة على قطاع التمويل

١/ القطاع المصرفي

٢/ حافظة الاستثمارات

٣/ البورصة

- تأثير الأزمة على القطاع الحقيقي
- القطاعات الأكثر تأثراً داخل القطاع الحقيقي في تركيا:

١/ قطاع صناعة المركبات

٢/ قطاع صناعة النسيج

٣/ قطاع العمران

- تأثير الأزمة العالمية على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
- تأثير الأزمة على الأفراد
- المشاريع والتدابير المزعومة التي تبغي الحكومة القيام بها في مواجهة الأزمة

١/ مشروع سلامة المخزون

٢/ رزمة التحوط

٣/ احتمالية توقيع اتفاقية مؤازرة مع صندوق النقد الدولي

٤/ رأس المال الخليجي

- العلاج الشافي للأزمات الاقتصادية والمالية

٢- تأثير الأزمة المالية العالمية على البلاد العربية

- أولاً: الآثار السلبية للأزمة على البلاد العربية:

١/ انخفاض أسعار النفط

- عجز موازنات الدول المصدرة للنفط في موازنة ٢٠٠٩م
- نقص حاد في السيولة وتراجع في تنفيذ الخطط التنموية
- الزيادات في الضرائب والجمارك وقروض الدولة "الربوية"

٢/ انخفاض التحويلات المالية (العربية العربية – الأجنبية العربية)

٣/ تراجع حجم الصادرات كمّا وقيمةً

٤/ خسائر الاستثمارات العربية في الغرب

٥/ خسائر البورصات والأسواق المالية العربية

٦/ تراجع الاستثمارات العربية والأجنبية في المنطقة العربية

٧/ انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة

٨/ زيادة معدلات البطالة والفقر والجريمة

٩/ هجرة الكفاءات

١٠/ زيادة معدلات العنوسة والطلاق

- ثانياً: الآثار الإيجابية للأزمة على البلاد العربية
- هل توفر النظم الحاكمة بعض الحماية للاقتصاد المحلي؟

- الإمكانات المتوفرة:

١/ الرابطة الفكرية

٢/ القوة البشرية

٣/ الطاقة والمواد الخام

٤/ رأس المال

٥/ الموقع الجغرافي

- المعوقات:

أولاً: انعدام الاستقلال السياسي والاقتصادي

ثانياً: الفساد العام

ثالثاً: انعدام الأمن

٣- الآثار الاقتصادية، والاجتماعية والمبدئية للأزمة الاقتصادية في أوروبا

- مداخلات وتعقيبات الحضور على الجلسة الثانية

- الجلسة الثالثة والأخيرة

١- آثار الأزمة المالية في الغرب

- التأثير الاقتصادي
- التداعيات السياسية الناتجة عن الأزمة
- التأثير الأيديولوجي للأزمة

٢- فشل المعالجات الجارية حاليا للأزمة المالية

- عملية ضخ الأموال
- تخفيض سعر الفائدة
- شراء الأصول الهالكة أو المتعثرة أو المعدومة

- إعادة رسملة البنوك والشركات

٣- النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة هو وحده القادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات

- أولاً: سياسة الاقتصاد في الإسلام
- ثانياً: نظرة الإسلام إلى المال
- ثالثاً: نظرة الإسلام إلى النقد
- رابعاً: تحريم الربا تحريماً شديداً
- خامساً: توزيع الثروة وملكيتها في الإسلام
- سادساً: البورصات وموقف الإسلام منها
- سابعاً: الرعاية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة
- ثامناً: محاسبة موظفي الدولة على ما امتلكوه دون وجه شرعي
- تاسعاً: رقابة النظام الاقتصادي في الإسلام

- المؤتمر الصحفي الذي عقده إعلاميو حزب التحرير

- البيان الختامي للمؤتمر الاقتصادي

- أسئلة الصحفيين والإعلاميين لممثلي حزب التحرير في المؤتمر الصحفي

- تعليقات وردود أفعال بعض أبناء الأمة على المؤتمر

- إعلانات المؤتمر والدعوة إليه

- صور عن المؤتمر

- الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

في حمأة الأزمة الاقتصادية التي نفثت سمومها من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من دول الغرب الرأسمالي الأخرى،

وبعد أن فشلت الاشتراكية في توفير الحياة الاقتصادية الآمنة للناس، وبعد أن غرقت الرأسمالية في مستنقع الأزمات المتتالية التي كشفت زيفها وأظهرت عوارها... وبالتالي فشلت هي الأخرى في إيجاد الحلول الاقتصادية لهذه الأزمات بل هي تزيد استفحالاً...

وحيث يلف الفشل عنق الرأسمالية، ولم يبق إلا الإعلان الرسمي عن هذا الفشل لتلحق بأختها من قبل،

وحيث يتساءل الكثيرون عن النظام الاقتصادي السليم بعد فشل الأنظمة السابقة،

في ظل ذلك كله، فقد أقام حزب التحرير مؤتمره الاقتصادي الذي اشترك فيه خبراء اقتصاديون من شباب الحزب، وخبراء من غيرهم، في دراسة علمية عملية موضوعية، تبين بوضوح أن النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة هو وحده القادر على توفير حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من الأزمات.

وإننا نقدم أبحاث المؤتمر، لكل من كان يبحث عن الحق فيتبعه، ويدرك الباطل فيجتنبه...

لكل من يتدبر قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

وأخيراً نقدمه لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد...

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن والاه وبعد.

عقد حزب التحرير مؤتمراً اقتصادياً عالمياً شارك فيه عدد من العلماء والخبراء الاقتصاديين من شتى أنحاء العالم، وحضره أكثر من ستة آلاف من الرجال والنساء الذين لبوا نداء الحزب لحضور هذا المؤتمر الذي أقيم في ولاية السودان- الخرطوم أرض المعارض ببُرّي بالصالة رقم (١)، وذلك يوم السبت السابع من محرم الحرام ١٤٣٠هـ الموافق الثالث من كانون الثاني-يناير ٢٠٠٩م.

إن حزب التحرير؛ وهو يسعى لإنهاض الأمة الإسلامية بمبدئها الإسلام العظيم، ومن ثم إخراج العالم الضالّ من ظلمات الرأسمالية الجائرة إلى نور الإسلام وعدله، كان لا بد من أن يبين للناس، جميع الناس، أن الإسلام قادر بأحكامه التي جاءت من عند رب العالمين، خالق البشر أجمعين، أن يوجد نظاماً آمناً مستقراً ليست فيه أزمات، بعد أن فشل النظام الرأسمالي في إيجاد حياة هانئة مطمئنة للبلاد التي تحمله وتعتنق عقيدته، أو التي تطبقه دون اعتناق عقيدته.

وقد كشفت الأزمة الاقتصادية الحالية مدى عجز النظام الاقتصادي الرأسمالي لإيجاد حياة آمنة خالية من الأزمات، فقام يتخبط للخروج من أزمته التي كانت نتاجاً طبيعياً لتجرّؤ البشر على حق الله تعالى في التشريع، ومنه التشريع الاقتصادي، فعقد أركان الأنظمة الرأسمالية المؤتمرات، وتنادى علماؤهم وخبراؤهم، ثم كان الفشل مصير كل معالجاتهم، لأنها كانت معالجات لا تمسّ جوهر الأزمة، وإنما تحاول معالجة بعض الآثار والنتائج المدمرة لهذه الأزمة، فتتعقَّد الأزمة ولا تُحلّ.

بدأ المؤتمر عند الساعة العاشرة صباحاً بتلاوة مباركة من كتاب الله عز وجل، ثم كلمة عن أحداث غزة، وتلاوة بيان الحزب الذي بيّن الكيفية الشرعية لنصرة غزة وأهلها، وذلك بتحريك الجيوش...

ثم كلمة الافتتاح التي ألقاها العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة؛ أمير حزب التحرير (الكلمة مسجلة)، ومن ثم بدأت الجلسة الأولى التي قُدِّمت فيها أربع أوراق انتهت بفقرة تفاعلية من الحضور بالأسئلة والتعقيبات.

وقُدِّم في الجلسة الثانية ثلاث أوراق ثم فقرة تفاعلية أخرى.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة، فقد قدمت فيها أيضاً ثلاث أوراق، وأثناء تقديم الورقة الأخيرة التي تتحدث عن النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة تفاعل الحضور بشكل قوي، يكبّرون ويهلّلون، بل ويبكون من شدة شوقهم لدولة الخلافة وأنظمتها، وظلوا واقفين حتى نهاية عرض الورقة.

لقد كشف المشاركون في هذا المؤتمر الأسس التي تقوم عليها الرأسمالية وكيف أنها -أي الرأسمالية- تحمل فشلها في أحشائها كما أنها تولّد الأزمات، حيث لم تكن الأزمة الحالية هي الأولى، وإنما سبقتها أزمات وأزمات، إلا أن هذه تعتبر الأسوأ. كما تعرضوا لنشوء الأزمة الحالية وأسبابها ومسبباتها، ثم تحدثوا عن تأثير الأزمة على كل العالم، ولكن بتركيز على بعض البلدان مثل إندونيسيا، بنغلاديش، باكستان، تركيا ، البلاد العربية والبلاد الأوروبية وأمريكا وبريطانيا...

وفي الختام كان الحديث عن فشل المعالجات الجارية حالياً للأزمة، ثم كانت خاتمة الختام، ورقة النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة وهو وحده القادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات.

وعلى الرغم من الصعوبات التي لاقاها القادمون من حيث التأشيرات، وعلى الرغم من تأخر الجهات الأمنية في إعطاء الموافقات الرسمية لانعقاد المؤتمر، حيث لم تُستلم هذه الموافقات إلا في الأيام الأخيرة، ورغم ما لاقاه الشباب المسؤولون عن المؤتمر من مشاكل التحضيرات والتجهيزات... سواء أكان ذلك لحاجات المؤتمر أو المؤتمرين، إلا أن الأمور قد تمت على الوجه الذي نسأل الله سبحانه أن يتقبله خالصاً لوجهه تعالى.

وكلمة حق نقولها: إن كثيراً من أهل السودان، من المدنيين والعسكريين وبخاصة أجهزة الشرطة قد ساعدوا في تسهيل أعمال المؤتمر بل إن بعضهم أكبَرَ هذا العمل، وأعلن اعتزازه بالإسلام العظيم والعاملين لإقامة خلافته، ما أوجد جواً دافئاً في تنفيذ برنامج المؤتمر على وجهه.

أما بالنسبة للإعلام فقد تفاعل الإعلام المحلي مع هذا المؤتمر بشكل لم يسبق له مثيل في السودان، حيث قامت فضائيات (السودانية، الشروق، النيل الأزرق والنيلَيْن) بتغطية المؤتمر، وبث تقرير عنه في نشراتها الاقتصادية، كما قامت إذاعة (FM٨٩) بنقل المؤتمر على الهواء مباشرة، وكذلك قام تلفزيون النيلين بالتغطية. كما أجرت هذه الفضائيات وتلفزيون الخرطوم والإذاعة الاقتصادية (FM٨٩) لقاءات مع المحاضرين المشاركين في المؤتمر.

أما الصحف فقد غطّت الحدث، ثم قامت في اليوم التالي والأيام التالية بتلخيص ما جرى في المؤتمر أو إيراد خبر عنه، وقد بلغ ما كُتب عن المؤتمر أكثر من ثلاثين خبراً وتقريراً في أكثر من عشر صحف.

غير أن الإعلام الخارجي قد تقاعس معظمُه عن تغطية المؤتمر رغم دعوتهم، ومع أن بعض هذه الوسائل قد تذرعت بأحداث غزة، التي وقعت في فترة انعقاد

المؤتمر، إلا أن هذا كان من باب التبرير والأعذار، وذلك لأن وسائل الإعلام كانت تستطيع تغطية الحدثين، وبخاصة وأن المؤتمر قد تناول أحداث غزة، ضمن فقراته، تناولاً جاداً قوياً، على الرغم من أن المؤتمر كان مخططاً له ومقرراً، وترتيباته جارية على مدى شهر أو يزيد، قبل الأحداث. وكان المؤتمر يتناول قضية اقتصادية ساخنة حدثت قبل أحداث غزة، ومع ذلك فقد كانت نظرة المؤتمر الجدّية في فقراته لأحداث غزة، هي النظرة الصحيحة المستقيمة للأحداث، حيث بينت العلاج الصحيح لأحداث غزة وفلسطين كلها، وأنها لا تكون إلا بتحريك الجيوش لنصرة غزة وجمع القادرين جنوداً فيه، ومن ثم يستمر القتال في حرب ضروس لا تتوقف حتى إزالة كيان يهود. ولم تظهر هذه النظرة الجادة لمعالجة أحداث غزة وفلسطين إلا عند الحزب في مؤتمره، في حين أنها كانت في الأماكن الأخرى تعلن صراحة أن لا داعي لتحريك الجيوش، بل المقاومة وحدها تكفي، وهم يدركون أن المقاومة دون الجيوش المحيطة بدولة يهود، لا يمكن أن تزيل كيان يهود... وهكذا بقي الحكام يتفرجون، ويمنعون الجيوش من الحركة، ويجبرونها على البقاء في ثكناتها، وتركوا غزة تتعرّض للقصف من الطائرات والبوارج والمدافع... دون أن يعترضهم صاروخ من أولئك الحكام أو طائرة أو قذيفة مدفع!

إن وسائل الإعلام تلك التي تذرعت بأحداث غزة عن تغطية المؤتمر، عذرها أقبح من ذنبها، فإنها لو كانت جادة في موقفها تجاه أحداث غزة لحضرت المؤتمر وسجلت المعالجة الصحيحة لأحداث غزة التي عُرضت في المؤتمر.

كما أنها لو كانت جادة في اهتمامها في أحداث غزة لما تخلفت عن تغطية مؤتمر الحزب الاقتصادي، وهي لا شك تدرك ارتباط الأمور الاقتصادية بالأمور السياسية ثم العسكرية...

ولكنها تدرك، ونحن ندرك، أن سبب غياب وسائل الإعلام تلك لم يكن اهتماماً بأحداث غزة، بل كان كيداً للإسلام والمسلمين والخلافة ونظامها الاقتصادي الذي يأتي بالخير والقوة.

لقد التقت وسائل الإعلام تلك مع الجهات الحاقدة على الخلافة والعاملين لها، لذلك قامت الشركة المتعاقدة على البث المباشر من المؤتمر قامت هذه الشركة مدفوعةً بأزلامها وأسيادها إلى إنقاص حجم البث المتفق معها عليه من "١٥٠٠" كيلوبت إلى نحو مئة، وذلك لمنع صوت المؤتمر أن يُلتقط مباشرة في أنحاء العالم، ظناً منهم أنهم سيمنعون صوت الحق من ملء السماء والأرض، فخابوا وخسروا، وكان وقع المؤتمر، رغم ما بذل الحاقدون، كان وقعه مؤثراً صارخاً في بقاع كثيرة من الأرض، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وأخيراً لقد وضعنا في هذا الكتاب كل الأوراق التي قُدِّمت حسب تسلسل تقديمها، ومن ثم أثبتنا ما تبع ذلك من مؤتمر صحفي وبيان ختامي وتفاعل الأمة والإعلام.

وأخيراً نسأل الله أن يمنّ بفضله على جميع الذين شاركوا في هذا العمل، وساهموا فيه، وأن يقرّ أعينهم وأعين إخوانهم العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية بقيام دولة الخلافة الراشدة التي يُطبّق فيها النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يوجد الأمن والأمان والعدل في ربوع العالم.

الدعاية للمؤتمر والإعلان عنه

أولاً: الملصقات والأوراق الإعلامية:

١/ بوسترات جدارية بمقاسين عدد (٣٠٠٠٠).

٢/ لوحات إعلانية توضع بالشوارع الرئيسية والتّقاطعات بمقاس ٢×١,٥ متر بعدد خمسين لوحة. وقد تم تبني خطة لتوزيعها على مرحلتين، فتمت تغطية (٥٤) موقعا متميزا في العاصمة المثلّثة، مما مكّننا من اصطياد الأعين، خاصة وأنها زُينت برايتيْن على جنبتيها (راية العقاب واللواء في كل لوحة).

٣/ إعلانات إلكترونية على شاشات إلكترونية على التقاطعات الرئيسية واستمرت أربعة أيام، وكانت تظهر يومياً في أربعة مواقع مختلفة بمعدل (٤٠٠) مشاهدة ويزيد في اليوم الواحد.

٤/ قصاصات ورقية تدعو للمؤتمر وتحثّ الجماهير على الحضور عدد (٢٠٠،٠٠٠) قصاصة وقد وزعت في المساجد والأسواق الرئيسية والفرعية، وتم التنفيذ.

٥/ كروت دعوة فاخرة عدد (٢٠،٠٠٠) كرت، وتبنت اللجنة توزيعها بالشكل الآتي:

التنفيذيين والسياسيين ومديري الجامعات ورؤساء أقسامها والإداريين وعمدائها، ومديري الشركات المالية والبنوك وكبرى الشركات الاقتصادية وفعاليات المجتمع من محامين وأطباء وقضاة ومهندسين، وكل المؤسسات الحكومية خاصة الاقتصادية كهيئة الجمارك والضرائب.

٦/ ملصقات "استيكرات" على السيارات العامة والخاصة، وقد تم تنفيذ هذا الأسلوب بتوزيع (٥٠٠٠) نسخة.

ثانياً: الصحف: تم الإعلان في ثلاث من الصحف الرئيسية في البلاد، وذلك بعد استطلاع عميق لموزّعي الصحف عن أكثر الصحف توزيعاً، وتم تنفيذه على يومين متتاليين بالصفحة الداخلية.

ثالثاً: الإذاعة: تم بث إعلان بالإذاعة القومية خلال البرامج الأكثر استماعاً، وتم البث خلال خمسة أيام متتالية.

رابعاً: التلفزيون: تم بث إعلان تلفزيوني في فترة ما قبل المسلسل اليومي طوال عشرة أيام متتالية.

خامساً: الرايات: عملنا مجموعة بلغت (٢٥٠٠) راية ولواء قُسِّمت كالآتي:

١- تزيين الشارع المؤدي إلى موقع المؤتمر برايات وألوية على امتداد مسافة قدرها ثلاثة كيلو مترات مما جعل المنطقة مهياة لاستقبال المؤتمر.

٢- رايات عُلِّقت بالسواري داخل فناء أرض المعارض والممر المؤدي إلى القاعة.

٣-رايات خلف المنصة فوق سَوارٍ فخمة.

٤-رايات وُزِّعت على الحضور بأحجام متوسطة.

سادساً: إعلانات المؤتمر والدعوة إليه: ((مذكورة في ملحق آخر الكتاب))

سابعاً: صور عن المؤتمر: ((مذكورة في ملحق آخر الكتاب))

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج عمل المؤتمر الاقتصادي العالمي
الذي ينظمه حزب التحرير بعنوان:
(نحو عالم آمن مطمئن في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي)

القرآن الكريم	**١٠:٠٠ صباحاً ـــ ١٠:٠٥ صباحاً**
عرض فلم قصير	**١٠:٠٥ صباحاً ـــ ١٠:٢٠ صباحاً**
كلمة قصيرة عن أحداث غزة	**١٠:٢٠صباحاً ـــ ١٠:٣٠ صباحاً**
كلمة الافتتاح	**١٠:٣٠ صباحاً ـــ ١٠:٤٥ صباحاً**
كلمة الافتتاح- الترجمة الإنجليزية	**١٠:٤٥ صباحاًـــ ١٠:٥٥ صباحاً**

		عنوان الورقة	مقدم الورقة	الزمن
الجلسة الأولى	ضابط الجلسة: الأستاذ/ أحمد القصص	١/ الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها كما تولّد الأزمات	الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن	١١:٠٠ــ ١١:٢٠
		٢/ نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية، الأسباب والمسبِّبات	أبو العز عبد السلام	١١:٢٥ – ١١:٤٥
		٣/ تأثير الأزمة على إندونيسيا	د. رفريصان بسوير	١١:٥٠ – ١٢:١٠ مختصر بالعربية (١٢:١٠ – ١٢:١٥)
		٤/ تأثير الأزمة على بنغلاديش وباكستان	د. محمود عثمان إمام	١٢:٢٠ – ١٢:٤٠ مختصر بالعربية (١٢:٤٠ – ١٢:٤٥)

الجلسة	ضابط الجلسة: الأستاذ/ ناصر رضا محمد	عنوان الورقة	مقدم الورقة	الزمن
الجلسة الثانية		١- تأثير الأزمة على تركيا	خلوق أزدوغان	٠٢:٠٠ – ٠٢:٢٠ مختصر بالعربية ٠٢:٢٠ – ٠٢:٢٥
		٢- تأثير الأزمة على البلاد العربية	أبو أحمد يوسف	٠٢:٣٠ – ٠٢:٥٠
		٣- تأثير الأزمة على أوروبا	أندرياس دي فريس	٠٢:٥٥ – ٠٣:١٥ مختصر بالعربية ٠٣:١٥ - ٠٣:٢٠
		الفقرة التفاعلية: أسئلة وتعقيبات من الحضور الكريم		٠٣:٢٠ – ٠٤:٠٠

الجلسة	ضابط الجلسة: الأستاذ/ ناصر عبده وحّان	عنوان الورقة	مقدم الورقة	الزمن
الجلسة الأخيرة		١- تأثير الأزمة على الغرب "أمريكا وبريطانيا"	جمال هاروود	٠٥:٠٠ – ٠٥:٢٠ مختصر بالعربية ٠٥:٢٠ – ٠٥:٢٥
		٢- فشل المعالجات الجارية حالياً للأزمة	عابد مصطفى	٠٥:٣٠ – ٠٥:٥٠ مختصر بالعربية ٠٥:٥٠ – ٠٥:٥٥
		٣- النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة	أبو خليل إبراهيم عثمان	٠٦:٠٠ – ٠٦:٢٠

السودان – الخرطوم – أرض المعارض ببري
٧ محرم ١٤٣٠هـ - ٣ يناير ٢٠٠٩م
ملحوظة:
التوقيت هو التوقيت المحلي للسودان. وهو نفسه توقيت المدينة المنورة.

الجلسة الأولى

ضابط الجلسة: الأستاذ أحمد القصص

١- الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن

باحث في الاقتصاد. عمل بالمملكة العربية السعودية

ورقة بعنوان: (الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها، كما تولّد الأزمات)

٢- من الأردن الأستاذ السابق في جامعة بيرزيت في فلسطين

أبو العز عبد السلام

ورقة بعنوان: (نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية، الأسباب والمسببات).

٣- الأستاذ الدكتور/ رفريصان بشوير

أستاذ الاقتصاد بجامعة غاجة مادى جوكاجاكرتا – إندونيسيا

ومدير مجمع الدراسة والتحليل في التنمية والاقتصاد

ورقة بعنوان: (تأثير الأزمة على إندونيسيا).

٤- الدكتور/ محمود عثمان إمام - عميد كلية التمويل - جامعة دكا – بنغلاديش.

ورقة بعنوان: (تأثير الأزمة الاقتصادية على بنغلاديش وباكستان).

الافتتاحية والجلسة الأولى

مدير الجلسة: الأستاذ/ أحمد القصص، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان

خير ما نبدأ به مؤتمرنا هذا آيات بينات من كتاب الله يتلوها على مسامعنا فضلية الشيخ/ صالح أحمد صالح، – إمام مسجد الشهيد حاج نور بالمعمورة، وله مصحف مرتل بصوته في إذاعة القران الكريم بالسودان – فليتفضل مشكوراً.

الشيخ/ صالح: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أموالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۞ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ۞ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۞ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ۞ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**﴾، [٢٧٤-٢٨١ سورة البقرة]. بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**إِلى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ**

وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ۞ وَيَا قَوْمِ أَوفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشيَاءَهُمْ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرض مُفْسِدِينَ ۞ بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ۞ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَواتُكَ تَأمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أو أَنْ نَفْعَلَ فِي أموالنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ۞ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[الايات ٨٤- ٨٨ سورة هود] صدق الله العظيم.

القصص: بارك الله بأخينا الشيخ صالح، أيها الإخوة الكرام، ننتقل إلى فقرةٍ فرضتها علينا الأحداث التي ألّمت بأرض عزيزة من المسلمين، وجزءٍ غالٍ من الأمة الإسلامية، مأساةٍ ننام على أخبارها ونستيقظ على أخبارها، تقشعرّ لها الأبدان وتلين لها القلوب وتستفزّ مشاعرنا وعواطفنا، وتستفز قبل ذلك كله إيماننا وشعورنا بالأخوّة التي تربطنا بكل مسلم في العالم، ألا وهي مأساة غزة الذبيحة؛ التي تعاني من التدمير والقتل والتشريد، ويُسام أهلها ليل نهار سوء العذاب دون أن يكون هناك بقية من حياء عند أحد من حكام المسلمين لنصرة غزة وأهلها، بل يتوزع حكام المسلمين في هذه المأساة ما بين متواطئٍ أو متعاونٍ مع العدو، وأمثلهم طريقةً من وقف محايداً متخاذلاً يعُدّ الشهداء والجرحى!

حين قررنا هذا المؤتمر لم تكن هذه المأساة قد بدأت كما تعرفون، وقد فرضت نفسها علينا في كل حال، ولا يمكننا أن نتخطاها، والأمة الإسلامية تعاني ما تعاني من هذه الأخبار، إن الكلمة بل نصفَ الكلمة التي تقال في هذه المأساة هي أن تحريك الجيوش للقتالِ هو وحده واجب الحكامِ تجاه مجزرة غزة وإلا فقد خانوا الله ورسوله والمؤمنين. (منذ ظهر السبت ٢٠٠٨/١٢/٢٧م وكيان يهود

يقصف بطائراته، قصفاً وحشياً متواصلاً أو متقطعاً، مناطق عدة من قطاع غزة، وأهلها يقاومون العدوان بصدورهم في بطولاتٍ قلّ نظيرها، حاملين أرواحهم على راحاتهم، فيَستشهد ويُجرح المئات والمئات، وطائرات العدو تجوب الأجواء في أمن وسلام، دونما خشية من صاروخٍ يُسقطها أو طائرة تعترضها، لأن الحكام في بلاد المسلمين قد فرضوا "منع التجول" على جيوشنا وطائراتنا، واتخذوها للعرض والزينة! وهكذا تروح وتغدو طائرات يهود، وهي تقصف البشر والحجر، آمنة مطمئنة من كل أذىً أو ضرر!

إن هؤلاء الحكام منذ أن ارتكبوا جريمتهم بنقل قضية فلسطين من قضية إسلامية إلى قضية عربية فقضية فلسطينية، وهم يقفون موقف المتفرج المحايد لا بل المنحاز للعدو، حتى صارت هوايتهم في حالة العدوان، كما هي مجزرة غزة اليوم، أن يرصدوا الطائرات المُغيرة، ويعدوا القتلى والجرحى، ثم يتسابقوا بالشجب والاستنكار، سواء منهم من ساهم في حصار القطاع سِرّاً أم علناً، كلهم يشجبون ويستنكرون، حتى حاكم مصر الذي من قصره، عشية العدوان، تهددت "ليفني" وتوعّدت، وفي اليوم التالي بدأت بقصف حممها على قطاع غزة، حتى هذا الحاكم شجب واستنكر!

حقا إن هؤلاء الحكام لا يستحيون، لا من الله ولا من رسوله ولا من المؤمنين، فهم قد حاصروا القطاع قبل أن يحاصره الأعداء، وأرادوا أهل القطاع أمواتاً لا أحياءً، ولهذا رفضوا فتح المعبر لهم عندما كان بهم رمقٌ من حياة، ثم وافقوا أن يفتحوه بعد أن سالت الدماء على الجِباه. ثم إنهم اليوم يدعون إلى اجتماعات "يفتشون" فيها عن الرد على مجزرة غزة، كأن الرد مجهول، تارةً يدعون إلى اجتماعات قمم، وأخرى لوزراء الخارجية، وثالثةً لمجلس الجامعة... وهي عادةٌ اتّبعوها، يجتمعون ويأكلون ويشربون، ثم يصدرون بيانا، وكفى

الشيطان أتباعه "خير" القتال! ثم إنهم لا يكتفون بذلك، بل يتوجهون مُسربَلين بالخزي والعار، إلى مجلس الأمن، يلتمسون من الدول التي أنشأت كيان يهود ودعمته في اغتصابه فلسطين الأرض المباركة، يلتمسون من هذه الدول قرارا لنصرة فلسطين وأهل فلسطين،. ﴿ ألا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾.

إن الرد على مجزرة غزة معلومٌ غير مجهول، لا يحتاج اجتماعا أو لقاءً للبحث و"التفتيش" عنه، وهو كذلك لا يكون في قرارٍ من دول أنشأت كيان يهود ودعمته، بل هو، فقط وفقط، في تحريك الجيوش للقتال وجمع القادرين جنوداً فيها، ولا شيء غير ذلك، والحكام يدركون هذا الأمر، لكنهم خُشبٌ مُسنَّدة، يتقنون فنّ الدجل والتضليل . ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾.

أيــّها المسلمون:

حذار أن يخدعكم الحكام، فتكتفوا بسماحهم لكم .بمسيرة أو مظاهرة أو اعتصام، فهي وحدها لا تغني عن الحق شيئاً، بل أن تلقوا بثقلكم نحو قصورهم، فتجبروهم على تحريك الجيوش للقتال.

ثم أنتم أيها الجند ألا تشتاقون إلى إحدى الحسنيين؟ كيف يستحرّ القتل في إخوانكم ومع ذلك تبقون في ثكناتكم؟ أحاكِمٌ يبيع دينه بدنياه، بل بدنيا غيره، يستطيع منعكم من نصرة إخوانكم؟

الله الله أيها الجند! إن حزب التحرير يدعوكم إلى عز الدنيا والآخرة: نصرٌ من الله وفتح قريب، أو جنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين ﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِايْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ** ﴾.

هكذا يكون نصر أهل غزة، وهكذا يكون الرد على مجزرة غزة، وهكذا

يكون فك الحصار عنهم، وهكذا يشفي الله صدور قومٍ مؤمنين. ﴿ **انَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ** ﴾ اللهم قد بلغنا، اللهم فاشهد.) الأول من محرم الحرام ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٨/١٢/٢٨م. حزب التحرير

تخللت تلاوةَ نشرة حزب التحرير عن غزة مقاطعاتٌ بهتافات تقول (لا إله إلا الله، الخلافة وعد الله. الله أكبر الله أكبر الله أكبر).

القصص: والآن كلمة افتتاح المؤتمر تُقرأ علينا بصوت أمير حزب التحرير فضيلة الشيخ العالم/ عطاء بن خليل أبو الرشتة.

نص كلمة العالم

عطاء بن خليل أبو الرشتة

أمير حزب التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

أيها الحضور الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد شهدتم، ولازلتم تشهدون، الأزمة المالية العالمية التي انطلق لهيبها من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت لتصيب دولا أخرى في العالم بفعل أذرع الرأسمالية، وشظايا العولمة، حتى لم تبق دولة، مهما صغرت ومهما ابتعدت، سالمةً من شرر لهيب تلك الأزمة.

ولقد شهدتم كذلك، ولازلتم تشهدون، المعالجات الدولية للأزمة، سواء أكانت تلك المعالجات من دول منفردة، أم كانت منها مجتمعة في قمم ومؤتمرات أو اتحادات، كاجتماعات الاتحاد الأوروبي، أو قمة العشرين في واشنطن، أو قمة ليما، أو مؤتمر قطر... أو غيرها، و لم تقوَ تلك المعالجات على حل تلك الأزمة، بل كان أمثلها طريقة هو الذي استطاع أن يخفف من وطأتها لأيام، بل لساعات أو سويعات، ثم تعود الأزمة سيرتها الأولى فتشتعل مرة أخرى.

الحضور الكرام:

إن المتدبر للطبقة السياسية الحاكمة في الدول الكبرى ولاقتصاديّي هذه الدول، يجدهم فريقين من حيث معالجة هذه الأزمة:

الفريق الأول أغمض عينيه عن أسس الرأسمالية الفاسدة التي أنتجت هذه الأزمة، فركز هذا الفريق معالجاته على النتائج، ولم يبحث في علاج الأسس. وهكذا نظر إلى ظواهر الأزمة، فرأى أن المؤسسات المالية فقدت السيولة، فقال إذنْ نضخ مليارات ومليارات لإيجاد السيولة للمؤسسات. ورأى أن الأسواق المالية والاستثمار قد ركد وتجمد، فقال إذن نخفض الفائدة الربوية على القروض، فنشجع الاقتراض وبالتالي تحريك السوق. ورأى أن الأسهم والسندات والأوراق المالية قد فقدت معظم قيمتها وتجاوزت الخطوط الحمراء، فقال إذن تتدخل الدولة وتشتري الأصول المتعثرة وكثيراً من الأسهم والسندات والأوراق المالية...

وهكذا ركز معالجاته على ظواهر الأزمة، وبقي مغمضاً عينيه عن أسس الرأسمالية الفاسدة والفاشلة في معالجة المشكلة الاقتصادية، وتركها على حالها، ونسي أو تناسى أنها هي السبب في إنتاج الأزمة، ولذلك فإن معالجاته لم تتجاوز التسكين والتخدير بعض بعضِ الوقت، ثم تعود الأزمة سيرتها الأولى، بل هي تشتد أحياناً فوق ما كانت عليه.

إن حال هذا الفريق هو تماماً كحال ذلك الرجل الذي رأى شقوقاً في جدران بيته، فذهب وأحضر عجينة الإسمنت ودهن تلك الشقوق وغطاها، وظن أنه عالج الأمر ، ثم وضع رِجلاً على رجل واستراح! وبعد ساعات أو سويعات انفتحت الشقوق من جديد، ولم يكن ذلك غريباً أو عجيباً، لأن الرجل لم يعالج سبب الشقوق الذي هو من ضعف الأساسات وهبوطها.

وعليه فإن هذا الفريق لم يعالج سبب الأزمة، بل أقصى ما فعل أنه سكَّنها بعض الشيء...

وأما الفريق الثاني فإنه لم يغمض عينه عن أسس الرأسمالية الفاسدة الفاشلة في معالجة المشكلة الاقتصادية، وإنما هو حصر فكره في نظامين لا ثالث لهما: الاقتصادية الشيوعية التي فشلت ثم انهارت، والرأسمالية التي تترنّح ولكنها لم تنهَرْ بعد، فرأى أن الرأسمالية على ما فيها من فساد هي أفضل من الاقتصادية الشيوعية، ولذلك توجه نحو منتقدي فشل الرأسمالية في معالجة المشكلة الاقتصادية وفي أنها السبب في إنتاج الأزمة... توجه نحوهم متسائلا: ما هو البديل؟! وهو يرى أن لا بديل، لأنه مطمئن أنهم لن يجيبوا بأن البديل هو الاقتصادية الشيوعية، ما دام هو واقتصاديّوه لا يرون نظاماً اقتصادياً إلا هذين: الاقتصادية التي انهارت وسقطت أرضا، والرأسمالية التي تتسارع في الانحناء نحو الأرض ولكن رأسها لم يصطدم بالأرض بعد!

إن العجيب في أمر هذا الفريق أنه جهل أو تجاهل نظاماً اقتصادياً عريقاً ضاربة جذوره في أعماق التاريخ، عمَّر في الأرض فوق فوق ما عمره أي نظام اقتصادي آخر، وقد عاش الناس في ظله في بحبوحة من العيش، وفي أمن وأمان، وكانوا ينعمون بحياة اقتصادية آمنة خالية من الأزمات مدة جاوزت ثلاثة عشر قرنا، وقد حدث خلالها أن كان يُبحث عن العثور على فقير ليعطوه ما يستحقه من بيت مال المسلمين، ومع ذلك فلا يجدون، في حين أن الفقراء اليوم في أغنى دول العالم يعدون بالملايين بسبب الأنظمة الاقتصادية أو الرأسمالية التي سببت وتسبب شقاء الإنسان.

إن العجيب في أمر هذا الفريق أنه جهل أو تجاهل هذا النظام الاقتصادي الإسلامي العادل الذي وفر للناس حياة اقتصادية آمنة قرونا وقرونا، دون شقاء ودون استغلال...

لقد بقي هذا الفريق يحصر فكره في أن الأنظمة الاقتصادية هي اثنان، إما الاقتصادية وإما الرأسمالية، وهكذا شأنه في أي بحث اقتصادي، فإذا بحث الملكيات للمادة الاقتصادية حصرها فقط في نوعين: إما أن تملك الدولة كل شيء، فتكون ملكية دولة، وإما أن يملك القطاع الخاص كل شيء، فتكون ملكية خاصة، ولا ثالث لهما! إما أن تملك الدولة الصناعة والزراعة والتجارة، وتكون ملكية اشتراكية شيوعية، وإما أن تملك الشركات والأفراد الصناعة والزراعة والتجارة وتكون ملكية خاصة، وحرية سوق... ولا تدخُّل للدولة في الأسواق المالية!.

ولو نظر هذا الفريق وتدبر في المادة الاقتصادية لوجدها تختلف عن بعضها، فليس امتلاك المناجم في باطن الأرض من معادن وبترول وغاز كامتلاك قطعة أرض أو بيت...، وليس امتلاك مصانع البتروكيماويات أو مصانع الطاقة على أنواعها أو مصانع الأسلحة المدمرة، كامتلاك مصنع غزل ونسيج أو قضبان حديدية لتسليح سقوف المباني، أو مصنع حلويات... وليس امتلاك القطارات والـــ "ترلي باص" كامتلاك السيارات...

لو نظر هذا الفريق نظرة موضوعية للنظام الاقتصادي الإسلامي لوجده في تحديده الملكيات قد أخذ في الحسبان واقع المادة الاقتصادية من حيث كيفية ملكيتها، فجعلها الإسلام ثلاثاً:

ملكية عامة يوزَّع دخلُها على الأمة بعد خصم التكاليف، وهذه تتعلق بملكية المناجم، سواء أكانت صلبة كالمعادن، أم سائلة كالبترول، أم غازية كالغاز،

ونحوها، فكل ذلك هو ملكية عامة لا يجوز للدولة ولا للأفراد أو الشركات الخاصة امتلاكها، بل هي ملكية عامة لرعية الدولة، يوزع دخلها عليهم عيناً أو خدمات بعد خصم التكاليف...

وملكية دولة تتصرف الدولة في دخلها لتنفقه على مصالحها كاستثمار الدولة في الزراعة والصناعة والتجارة مما هو ليس من الملكية العامة، أو تنفقه لإعادة التوازن بين الناس في تداول الثروة، كما هو مفصّل في النظام الاقتصادي الإسلامي.

وملكية خاصة في غير ذلك، تمتلكه الشركات والأفراد في الزراعة والصناعة والتجارة مما هو ليس من الملكية العامة ولا من ملكية الدولة وفق ما هو مفصل كذلك في النظام الاقتصادي الإسلامي.

وقد حدد الإسلام هذه الملكيات تحديدا دقيقا يبهر العقول لدقته وروعته، وسأضرب مثلين على تلك الدقة والروعة:

المثل الأول: المواصلات:

لقد فرق الإسلام بين المواصلات التي تسير على سكة أرضية كالقطارات، أو سلك كهربائي فوق الأرض كالـ"ترام واي" والـ"ترلي باص"... ، وبين المواصلات التي تسير على طريق أرضي إسفلتي أو نحو ذلك كالسيارات والباصات العادية...

أما القسم الأول فهو يحتجز احتجازاً دائمياً جزءاً من المرافق العامة أي من الطريق، كالسكة الحديد التي تحتجز ما تحتها من الطريق، وكالسلك الكهربائي الذي يحتجز جزءاً من فضاء الطريق، ولأن الطريق من المرافق العامة الواقعة تحت الملكية العامة، فاحتجاز جزء منها لا يجوز لا للدولة ولا للأفراد والشركات، بل

هو ملكية عامة ويبقى كذلك، وعليه فإن القطارات والتراموايات والترلي باصات وأمثالها يجب أن تكون ملكية عامة، تشرف الدولة عليها وتوزع دخلها على أفراد الرعية بعد خصم التكاليف.

وأما الباصات والسيارات فهي تسير على طرق ليست محجوزة بشكل دائميّ لها بل يستعملها الآخرون بالسير عليها... وعليه فإن الباصات والسيارات يمكن أن تمتلكها الدولة ويمكن أن يمتلكها الأفراد، أي هي جائزة للدولة وجائزة للشركات وجائزة للأفراد.

والمثل الثاني: الكهرباء:

إن الكهرباء تستعمل طاقة في تشغيل المصانع، أي وقودا للمحركات... وكذلك تستعمل للإنارة.

أما استعمالها وقودا في المصانع، فإنه ينطبق عليها لفظ النار في الحديث الشريف «**الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار**»، فالنار وما يقع تحت مدلولها من طاقة ووقود سواء أكان من حرق الخشب أم من الفحم أم من الكهرباء ... كل ذلك واقع في الملكية العامة لا يجوز للدولة ولا للأفراد أو الشركات امتلاك مصادر الكهرباء المستعملة طاقة لتشغيل المصانع، بل هذه ملكية عامة تشرف الدولة عليها وتوزع دخلها على رعية الدولة بعد خصم التكاليف.

وأما استعمال الكهرباء للإنارة فهو ليس داخلا في الملكية العامة، فلا يشمله لفظ النار، وإذن يجوز أن تمتلك الدولة أو الأفراد والشركات مصدراً كهربائياً خاصاً بالإنارة، كأن تمتلك مولداً كهربائياً لإنارة مسكن خاص بها أو مكتب خاص بها، على أن لا تمدد أسلاكها في المرافق العامة، وإلا أصبحت لهذا الاعتبار ملكية عامة.

إنني أكتفي بهذين المثالين لبيان دقة وروعة تحديد الإسلام للملكيات.

وعلى الرغم من أن هذا النظام الاقتصادي ليس نظريات فلسفية في بطون الكتب بل هو قد طُبِّق أكبرَ مدة عرفها التاريخ لاستمرار نظام اقتصادي واحد، نقول على الرغم من ذلك، فإن هذا الفريق قد أغمض عينيه عنه و لم يبحث فيه.

وهكذا فإن هذا الفريق أيضاً قد فشل في علاج الأزمة لأنه حصر تفكيره في نظامين وضعيّين فاشلين، وأغمض عينيه عن النظام الاقتصادي الحق، وكان حاله كمن له بصر لا يبصر به، ولو فتح عينيه لما تساءل عن البديل بل لوجد البديل أمام عينيه.

الحضور الكرام:

نعم أيها الحضور الكرام، إن النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة، هو وحده الذي يوفر للناس حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من الأزمات.

إنه النظام الذي أنزله الله رب العالمين، فهو الخالق، وهو يعلم ما يصلح مخلوقاته: ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾، بلى إنه يعلم، جلّ وعلا شأنه.

إني أسأل الله سبحانه لمؤتمركم التوفيق والنجاح، وأن تروا من خلاله أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو حقاً الذي يوفر الحياة الاقتصادية الآمنة العادلة الخالية من الأزمات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القصص: الخلافة وعد الله، أيها الإخوة الكرام، أبدأ الجلسة الأولى التي ستعرض فيها أربع فقرات للمحاضرين، ومعكم الآن مدير هذه الجلسة أخوكم أحمد القصص من لبنان. أما عناوين الورقات التي تقدم في هذه الجلسة ومتكلمو هذه الجلسة، فعلى النحو التالي:

أولاً: ورقة بعنوان: **الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها كما تولّد الأزمات،** يقدمها الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن باحث في الاقتصاد عمل في المملكة العربية السعودية. والورقة الثانية بعنوان: **نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية الأسباب والمسببات،** يقدمها لنا الأستاذ السابق في جامعة بيرزيت في فلسطين أبو العز عبد السلام. أما الورقة الثالثة فبعنوان: **تأثير الأزمة على إندونيسيا،** يقدمها لنا الأستاذ الدكتور/ رفريصان بشوير، أستاذ الاقتصاد بجامعة قاجا مادي يوكا جاكرتا، إندونيسيا ومدير مجمع الدراسة والتحليل في التنمية والاقتصاد. وأما الورقة الرابعة فهي بعنوان: **تأثير الأزمة الاقتصادية على بنغلاديش وباكستان،** يقدمها لنا الدكتور/ محمود عثمان إمام، عميد كلية التمويل جامعة دكّا- بنغلاديش. فليتفضل المحاضرون جميعاً إلى المنصة مشكورين، بعد إلقاء المحاضرين كلماتهم حيث سيكون لكل محاضر عشرون دقيقة، بعد هذه الكلمات سوف تكون لدينا فقرة تفاعلية أديرها معكم، يكون فيها مجال للأسئلة والتعقيبات التي لا تزيد عن دقيقة أو دقيقتين لكل متكلم حتى نوفر الكلام لأكبر قدر من الإخوة الحاضرين، فليتفضل المحاضرون مشكورين. (فصعد المحاضرون الأربعة المنصة).

الآن مع محاضرة الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها كما تولّد الأزمات، فليتفضل مشكوراً.

الورقة الأولى

الرأسمالية تحمل في أحشائها فشلها
كما تولِّد الأزمات

الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن

مقدمة

يقول روجر تيري في كتابه جنون الاقتصاد: (يعرف الأمريكيون أن هناك خطأً ما في أمريكا، ولكنهم لا يعرفون ما هو، ولا يعرفون لماذا ذلك الخطأ، والأهم من كل ذلك فهم لا يعرفون كيف يصلحون ذلك الخطأ، وكل ما بإمكانهم هو الإشارة إلى أعراض المرض فقط ... وفي الحقيقة فإن بعض ما يسمى حلولاً يزيد الطين بلة، ذلك أن تلك الحلول تحاول أن تغير نتائج النظام دون تغيير النظام الذي أفرز تلك النتائج... إن المشكلة لا تكمن في كيفية تطبيق نظامنا الاقتصادي، فنظامنا الاقتصادي بعينه هو المشكلة. إن الخطأ هو في التركيبة الأساسية لنظامنا الاقتصادي، ولن تكون الحلول الجزئية وتضميد النتائج حلاً يذهب بالمشاكل، إذا أردنا الوصول إلى مُثُلِنا فيجب اقتلاع المشاكل من جذورها لا بقصقصة بعض الأوراق، وعلينا أن نحاكم الأسس والافتراضات كلَّها التي تسيِّر نظامنا وكشفها كما هي على حقيقتها).

وقال الرئيس الأمريكي السادس عشر أبراهام لِنكولن: (لقد تم تمجيد الشركات وتتويجها.. وسيتبع ذلك عهدٌ من الفساد في المناصب العليا الرفيعة، وسيتم تسخير الأموال ونفوذها في تكريس حكم أصحابها من خلال الإجحاف

بحقوق الآخرين وتعريضها للانتقاص إلى أن تتجمع الثروة في أيدي قلة قليلة، ولا تلبث الجمهورية أن تندثر وتتلاشى).

ويقول ويليس هارمان: (ويبدو أن مجرد الترقيع للنظام الرأسمالي "المعلومالي" لم يعد كافيا ... وحقيقة الأمر هي أعمق من ذلك وتتطلب تغييرا أساسياً في المفاهيم والافتراضات للنظام نفسه).

جيفري غارتين وكيل وزارة التجارة الأمريكية في إدارة بيل كلينتون الأولى يقول: (إن نفوذ الشركات الكبرى على هيئة التشريع الأمريكي هائل حقاً، فقوانين التبرعات الفضفاضة للانتخابات الأمريكية تمكّن تلك الشركات العملاقة من ممارسة نفوذها الكبير على السياسيين... وبالرغم من كل الأحاديث عن حرية السوق، فواقع الأمر أن الشركات الكبرى مثل "سيتي جروب" المصرفية هي أكبر من الاستجابة لقوى السوق... كما أن تلك الشركات الكبرى تكاد تكون فوق القانون فجيوبهم المنتفخة بالأموال تمكّنهم من مجابهة الادّعاء بأساليب لا تستطيعها صغار الشركات. وحتى وإن خسروا بعض القضايا في المحاكم فباستطاعتهم دفع الغرامات مهما كبرت دونما تأثير يذكر على عملياتهم. وتقوم الشركات العملاقة بالتأثير والضغوط على منهجية السياسة الأمريكية الدولية. فشركات صناعة الأسلحة مثل "لوكهيد مارتن" ساعدت في إنجاح عملية توسيع رقعة حلف الأطلسي وما نتج عنه من مبيعات أسلحة لبولندا وجمهورية التشيك وآخرين. كما أن الشركات المندمجة مثل "بوينج–ماكدونالد دوجلاس" ستزيد من قبضتها القوية أصلاً على سياسة الولايات المتحدة التجارية. وشركات مندمجة مثل "إكسون- موبيل" ستتعامل مع الدول المنتجة للبترول كأنداد، وستقوم بإدارة دبلوماسيتها الخاصة غير المسبوقة إلى أيام شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن التاسع عشر، والتي تعاملت مع كل دول آسيا آنذاك وكأنها دولة).

وهكذا، فقد شهد شاهد من أهله، فإذا كان هذا النظام الذي يحكمه أصحاب المال العالميون بواسطة شركات غير قُطرية مفسدة وفاسدة حسب مقولة رؤساء هذا النظام، فلماذا علينا أن نأخذ به وهو سمٌّ زعاف يهدم اقتصاد الدول ويسبب الفقر المباشر للشعوب بتوليده للأزمات؟

وقد وصل هذا النظام الآن ذروة فشله، فقد كشفت الأزمة الحالية سوآته وهشاشته، وإنه وإن كانت هذه الأزمة الحالية تسونامي القرن كما سمّاها ألان جرينسبان محافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق الذي قال عنها إنها "تسونامي ائتماني لا يحصل إلا مرة واحدة في القرن". إلا أن هذا النظام لم يخْلُ من أزمة منذ نشوئه، فقد أحصى صندوق النقد الدولي عدد الأزمات المالية التي وقعت في العالم الرأسمالي فقط خلال الثلاثين سنة الماضية فوجده يفوق المئة أزمة. وكان من أبرز الأزمات أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ عندما انهار سوق الأسهم الأمريكية مسبِّباً الكساد والركود الذي عمّ العالم، إلى أزمة انهيار وول ستريت عام ١٩٨٧ عندما خسر مؤشر داو جونز ٢٢,٦ % ومنه إلى الأسواق المالية العالمية، وأزمة عام ١٩٩٧ عندما حصل هبوط حاد في أسعار الأسهم في الأسواق المالية الكبرى، بدأ في هونغ كونغ ، فاليابان فأوروبا ثم أمريكا، وقيل حينها إن بورصة هونغ كونغ خسرت في يوم واحد ما يقارب تريليون دولار، وقبلها كانت أزمة النمور الآسيوية، وأزمة ٢٠٠٢ حيث تراجعت أسواق المال العالمية بعد التزوير في حسابات شركه إنرون .

وكل ذلك كان قبل الأزمة الحالية.

لقد أوصل النظام الرأسمالي الوضع الاقتصادي إلى وضع غريب تتكدّس فيه الثروات الضخمة في يد قلةٍ قليلة إلى درجة الثراء الفاحش، والغالب الأعظم من

البشر في الفقر المُدقع، بل وصورة استهلاك باهظة التكلفة فيما لا يفيد، وإنفاق متواضع على المستوجب الإنفاق، ففي إحصاءات من تقرير للأمم المتحدة يقول: (يعيش على كوكب الأرض (٦) مليار من البشر، يبلغ سكان الدول النامية (٤,٣) مليار، يعيش منهم ما يقارب (٣) مليار تحت خط الفقر، وهو دولاران أمريكيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هناك (١,٢) مليار نسمة يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم.

وفي المقابل توضّح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك (٩٧%) من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية العابرة للقارات تملك (٩٠%) من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من (٨٠%) من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى (٢٠) دولة غنية. وفي البلدان النامية نجد أن نسبة (٣٣,٣%) ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقَّمة أو صالحة للشرب والاستعمال، و(٢٥%) يفتقرون للسكن اللائق، و(٢٠%) يفتقدون أبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و(٢٠%) من الأطفال لا يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي، و(٢٠%) من الطلبة يعانون من سوء التغذية.

في حين تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل مجموع الناتج المحلي لأفقر (٤٨) دولة في العالم، كما أن ثروة (٢٠٠) من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل (٤١%) من سكان العالم مجتمعين، وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـــ(١%) فقط من هذه الثروة لغطّت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي. وبينما يموت (٣٥) ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض، ويقضي خُمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، وتقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه (٩) من البلدان

المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.كما كشفت آخر إحصاءات الأمم المتحدة أن أكثر من مئة مليون طفل يبيتون في الشوارع.

في مقابل هذا الواقع فهنالك وجهٌ للإنفاق في العالم سوف نذكر بعض الأرقام وأوجه الصرف حتى تكتمل الصورة في أذهاننا. إن ما ينفق على التسلح بلغ (١,٠٥٩) ترليون دولار، وذلك حسب ما ورد في التحذير الذي أطلقته منظمة (أوكسفام) الخيرية البريطانية، وحسب ما قالت المنظمة فالرقم يفوق (١٥) مرة حجم الإنفاق الراهن على المساعدات الدولية . وحسب ما ورد من وزارة الدفاع الأمريكية أن برنامج التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع في سبتمبر ٢٠٠١م من (٧٩٠) مليار دولار إلى (١,٦١) ترليون، ويقول مركز الأهرام الدولي: (إن معدل الفرد من الإنفاق العسكري يقدر بحوالى (٢٤٨) دولار)، كما تنفق (٤٠٠) مليار دولار على المخدرات، وتنفق أوروبا على الخمور مئة مليار دولار، وكذلك تنفق على القطط والكلاب في أوروبا (٦٧) مليار، وبينما ينفق عليها في أمريكا (٥٢) مليار دولار. كما تنفق (٦٠٠) مليار دولار على عمليات التجميل ومستحضراته. أما عن حجم الديون في دول العالم الثالث فهي تفوق إنتاج تلك البلاد في عدة سنوات...

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يحمل فشله في داخله نسبة للأسس التي يقوم عليها، وكذلك فإن هذه الأسس قد أفرزت عدة أذرع تهيمن بها على شعوب العالم لتسخير الأموال للأغنياء بغض النظر عن هلاك الفقراء، ويمكن إجمال الأسس والإفرازات فيما يلي:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي:

١/ عقيدة المبدأ: فصل الدين عن الحياة "الوسطية":

إن عجز الإنسان واحتياجه للخالق المدبر "سبحانه" فطري، فهو يحتاج إلى الخالق لتدبير شؤون حياته كما يحتاج إلى التدين، لأنه ثبت أن تنظيم الإنسان لعلاقاته عرضة للتبدّل والتغير والتناقض والتفاوت والاختلاف. ولكن النظام الرأسمالي كان سلبياً مع حل العقدة الكبرى (الإيمان بالله تعالى وتنظيم الحياة بشرعه الحنيف). فما فعله النظام الرأسمالي أنه حكم بفصل الدين عن الحياة وجعل الإيمان بالدين مسألة فردية، فلكل فرد أن يعتنق ما يشاء، وكان مرتكزه في ذلك فكرةَ الوسطية (الحل الوسط)، وبذلك صار المشرّع الرأسمالي (المفكرون والساسة) هم من يضع النظام، فوقع الغربيون في الخواء الروحي، وتم تصوير الحياة بأنها للأخذ بأكبر قدر من المتع الجسدية، فكان هذا هو المثل الاعلى ومفهوم السعادة عندهم، لذلك صاروا يلهثون بجنون وراء إشباع الغرائز والحاجات العضوية، وقد وصل أغلب الرأسماليين إلى آخر الطريق، فلا يُدرى ما هو الذي لم يفعلوه من كل قبيح، وهو قد صُوِّر لهم أنه حسن، حتى قال أحد كهنة النظام وهو يتفاخر إنه بلا أخلاق: (علينا أن نتظاهر أمام أنفسنا وأمام الجميع بأن العدل خطأ وأن الخطأ عدل). فوقف الرأسمالي بذلك أمام وضعين خطرين:

الأول: إذا لم يمتلك الثمن الكافي فإنه لا يستطيع إشباع حاجاته إشباعاً كاملاً بالطبع، وهذا يدفعه غالباً إلى الإحباط ثم اليأس وكل الأمراض النفسية والعصبية، ولذلك نجد أن الأطباء النفسيّين في أمريكا مثلا يتقاضون رواتب أعلى من غيرهم في مجال الطب. وقد رد بعض الرأسماليين هذا الفعل إلى محاولة نسيان الوجود والهروب من المجتمع، وأزمة الحضارة الغربية من خلال الجريمة والمخدرات وغيرها.

الثاني: في حالة تملُّك الرأسمالي للثمن وتمكّنه من الإشباع الكلي للحاجات فإنه يصبح معرّضاً للعيش في فراغ قاتل يؤدي به إلى الانتحار أو الشذوذ أو على

أقل تقدير إلى رتابة مملّة تجعل الحياة تافهة ولا تساوي شيئاً، لذلك نجد نسب الانتحار في الغرب لا يقاس بها غيرُها؛ ففي فرنسا وحدها كشفت دراسة أن (١٦٠) ألف فرنسي يحاولون كل عام الانتحار يموت منهم (٣٢) يوميا أغلبهم من الشباب.

يقول البروفيسور دون فان ايتين؛ أستاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا: (لا شك في أن العقيدة الرأسمالية بلا خلق ولا دين، هكذا هي منذ أن ولدت إلى يومنا هذا). هكذا يقولون ويعترفون! في حين أن من تدبّر هذه الحياة سيجد أن الأساس الثابت الراسخ الذي يجب أن يستند إليه البشر مبيَّن في قول الله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ اسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ سورة التوبة.

الأساس الفاسد الذي انبنى عليه المبدأ الرأسمالي ولّد مقياساً من جنس الفكرة وهو مقياس النفعية، فكل ما للناس فيه رغبة جُعِل نافعاً، فالرأسمالي المبدئي لا يفرّق بين الخمر والعصير، والدعارة والزواج، وبين المخدرات والقهوة، وبين الاستعمار والتحرر، لذلك كان المبدأ الرأسمالي مبدأ اللامبدأ، وعندما تمر أزمة يغير الرأسمالي جلده بكل بساطة، وعندما يجد طريقا يُدرّ عليه أرباحاً هائلةً ولو بتدمير المجتمع كما حدث في الأزمة المالية الحالية، فإنه يَغُذُّ السير، وعندما يفشل يعمل على إيجاد خط رجعة ولو خالف النظام، وذلك مثل تدخل الدولة جزئياً أو كلياً (التأميم) لحماية المؤسسات المنهارة كما حدث في أمريكا وبريطانيا إبّان الأزمة المالية الأخيرة.

٢/ التركيز على تنمية الثروات دون توزيعها:

ركّز النظام الرأسمالي على التنمية دون التوزيع إلى درجة إعطاء ما يعرف بالتنمية هالةً من القداسة وكأنها الحل السحري للمشكلات الاقتصادية وأمها الفقر، وقد استاء الفيلسوف الأوروبي الساخر "برنارد شو" من النظام الرأسمالي وكان "شو" أصلع الرأس كثَّ اللحية فقال: (النظام الرأسمالي كقرعتي هذه ولحيتي هذه، غزارةٌ في الإنتاج وسوء عدالةٍ في التوزيع).

التركيز على التنمية في النظام الرأسمالي سببه الخطأ الفادح في تحديد المشكلة الاقتصادية، والذي أوهم به البشرية سيما المضبوعين بثقافته؛ فقد اعتبر النظام الرأسمالي أن ندرة السلع والخدمات بالنسبة للحاجات هي المشكلة، أي أن السلع والخدمات محدودة وهي لا تكفي لإشباع الحاجات غير المحدودة. وهم بذلك جعلوا وافترضوا مشكلة قائمة ولا حل لها! هذا التصور الخاطيء أدى إلى وضع علاج أكثر خطأ، فعمدوا إلى تكثير السلع والخدمات (الإنتاج)، ليتناولها الجميع إذا ملكوا الثمن، وبالتالي فإن الذين لا يملكون الثمن لا يُشبعون حاجاتهم. فهم لم يبحثوا في إشباع حاجات جميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً، لأنهم يرونه مستحيلاً، حيث هم لم يفرقوا بين الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية، فلجأوا إلى تكثير الثروة؛ وهو ما يسمى بالتنمية، وتركوا الناس أن يأخذوا منها لسد حاجاتهم وَفق قدرتهم المالية، فمن كان يستطيع أن يشتري ليأكل فليفعل، ومن كان لا يستطيع فلْيمُت، ولا شأن للدولة في سد حاجاته الأساسية ما دام فقيراً! ونسوا أن واجب الاقتصاد هو خدمة المجتمع ككل، لا أن يُسَخَّر المجتمع كله للنمو الاقتصادي فتذهب أموال النمو إلى القلة القليلة، وإذا تمت التنمية بالقروض كبناء السدود وإنشاء الطرق فإن المسدِّد الأول لفاتورة القرض هم الكثرة الغالبة وهي الفقيرة والمحرومة من عائد التنمية!

ولذلك فلا عجب من الدعاية الإعلامية الهائلة للتنمية في العالم بما فيه العالم الإسلامي، فنجد الثروات متوفرة (خدماتٍ أو سلعاً) ولكن الفقر والبطالة في ازدياد، وأصبح الحكام يسوّقون بها لسياساتهم حتى أصبحت التنمية دَيناً على الشعوب.

إنّ المشكلة الاقتصادية هي توزيع الثروة، أما الحاجة إلى إكثارها فهي لا تحتاج إلى عبقرية، فالمليارات من البشر في الدنيا تعمل لإكثار ثرواتها لتنفق على نفسها، أما التوزيع فهو المشكلة الاقتصادية التي دلّ عليها الإسلام وأوجد لها الحل الشافي والكافي بالشرع الإسلامي.

ويجدر هنا أن نتساءل: كيف هم لم يفطنوا للمشكلة الاقتصادية الحقيقية، لا التي اعتبروها؟!، والسبب في ذلك أمران:

الأول: أنهم اعتبروا الحاجات غير محدودة فلا حل لها، وهذا خطأ لأن الحاجات اثنتان: ١/ أساسية ٢/ كمالية. فالماء لا يستغني عنه الإنسان ويحتاج له كل إنسان؛ فهو من الحاجات الأساسية لكل إنسان، لكن أن يكون مبرَّداً أو مثلجاً أو مخلوطاً بالسكّر والعصير فإنه يدخل في الكماليات. لذلك فإن التوزيع يكون بإشباع حاجات الأفراد الأساسية فرداً فرداً وتمكينهم من إشباع الحاجات الكمالية بأكبر قدر مستطاع، وهذه الكماليات تختلف من مكان لآخر.

والثاني: أنهم لم يفرّقوا بين التنمية والتوزيع فأذابوا التوزيع في التنمية، مع أن كلاً منهما مختلف عن الآخر، فتكثير السلع والخدمات وتوفيرها في الأسواق بحث في واقعها وفي مادتها، وهذه الناحية يتناولها علم الاقتصاد، وهناك بون شاسع بين علم الاقتصاد ونظام الاقتصاد. فتوزيع السلع والخدمات على أفراد المجتمع يعالجها النظام الاقتصادي وهي أفكار وأحكام تتعلق بفهم الواقع وعلاج المشكلة، أي

تزيل الفكر أو الحكم على واقع المشكلة لفهمها وعلاجها. وبالتالي لا بد أن يكون هذا النظام منبثقاً من وجهة النظر في الحياة، فيصبح خاصاً لأنه مرتبط بعقيدة الأمة ووجهة نظرها في الحياة. أما علم الاقتصاد فإنه عالمي يبحث في المادة وتكثيرها وتحليلها وتنميتها حسب الوسائل الحديثة. وبهذا الخلط الذي وقع فيه الرأسماليون أوقعوا العالم في الاقتداء باقتصادهم المولِّد للفشل والأزمات، بزعمهم أن طرح كميات وفيرة من السلع والخدمات في السوق ستحل المشكلة الاقتصادية، على اعتبار أن المهم هو إشباع حاجات المجموع لا الأفراد بآحادهم! ألا ساء ما يحكمون.

يقول الخبير النفطي والاقتصادي الدكتور عبد الحي زلوم في كتابه "نُذُر العولمة": (إن الاقتصاد لم يرتقِ إلى مرتبة العلوم، علماً بأن أرباب المال العالمي قد قدموه كأنه أبو العلوم يضاهي في دقته قوانين نيوتن للحركة، وارتقوا بالاقتصاديين المتحالفين معهم ليكونوا أبواقهم ليبشّروا بمبادئهم غير المقدسة باعتبارها غاية في القداسة، وأضحى مثل هؤلاء الاقتصاديين كهنة النظام)، وقال ميلتون فريدمان في كتابه (التاريخ النقدي للولايات المتحدة): (إن مباديء الكِينزية –كِينز هذا اقتصادي رأسمالي– هي الخطأ بعينه، لا خطأ بعدها ولا قبلها، مع أنها العقيدة التي طبّلتُ وزمّرت لها بل وبُنيت على أساسها الأنظمة الرأسمالية لربع قرن من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك المباديء وكِينز نفسه من بناة أنظمة وأدوات بريتون وودز كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي!). لا غرو فهذا حكم البشر!!!

٣/ إطلاق الملكيات:

كان كذلك إطلاق حرية التملك (والتي تعني إزالة القيود التي تنظم التملك) من أسباب فشل النظام الرأسمالي، فقد كُسِر به إيجاد التوازن الاقتصادي في المجتمع، وأطلِق به سراح الجشعين والمحتكرين الذين يبتكرون الحيل والأساليب لتنمية ثرواتهم واستثماراتهم، فظهر في المجتمعات الغنى الفاحش، والفقر المدقع، ووجد الملياردير ات ومُلاّك الإقطاعيات والعقارات، كما وجد الذين يتناولون طعامهم من براميل القمامة. كل ذلك لأن المشكلة عولجت بحرية التملك وحرية العمل لا بالضوابط والمفاهيم التي تنظم كيفية التملك، وكيفية التصرف في هذه الملكية، وأهملوا ورفضوا تطبيق قاعدة التوازن في المجتمع، مثل عدم تداول المال بين فئة الأغنياء، وتحريم كنز المال، وحدود الملكية العامة، وجهة توزيعها، وَوَضْعِ قواعد لإعانة العاجزين وكفاية المحتاجين، وفرض حق في أموال الأغنياء يعطى للفقراء والمساكين تحديداً، وتحريم الربا والغش والغبن والاحتكار، فكل هذه الأحكام التي تُوجِدُ التوازن الاقتصادي في المجتمع وتمنع الطبقية وتقلل الفارق، أهملوها لأنها تتعارض مع قواعد الحريات الأربع عندهم وعلى رأسها الحرية الاقتصادية. ونجد أنه لإطلاق حرية التملك وما تبعها من حرية المنافسة وبالتالي مساعدة الدولة بعدم تدخلها للحد من جشع هذه الحرية نشأت الشركات الرأسمالية التي قد أثّرت في القرار السياسي ووصل جشعها إلى إشعال الحروب، كما يحدث الآن في العراق لنهب النفط، وكما يحدث في أفغانستان لتأمين بترول المنطقة ككل لهذه الشركات، يقول الرئيس جورج بوش: (إن العالم بات الآن منقسما إلى قسمين: الخير والشر، المؤمنين والكفار. أما المؤمنون فهم الذين يتقبلون نظام وول ستريت برمّته، ويعتقدون بقيمه ... وأما الكفار، فهم الذين يرفضون تلك القيم والمبادئ...)!!

لذلك يلاحظ أن الأموال الغربية والشركات الرأسمالية تركز على الطاقة ولا شيء غير الطاقة، والمواد ذات الصلة بها مثل اليورانيوم، وغيره... ولكن ذلك يتطلب تدجين البلدان التي تتوفر فيها هذه الثروات سياسياً، عن طريق زعزعة طويلة الأمد تكسر كل مقاومة وتدخلها نهائياً إلى بيت الطاعة، وتغلق عليها بمفتاح واحد يملكه النظام الدولي وقطبه المتنفّذ -الولايات المتحدة- وفي هذا أيضاً فشل واضح يُفقِر الشعوب فيبادون ويُتخم الرأسماليون!.

٤/ النظام المصرفي والبنوك:

المصارف والبنوك في أنظمة الغرب الرأسمالي قائمة على تحقيق المنفعة المادية التي تشبع حاجةً بغض النظر عن الدمار للفرد والمجتمع، فهي تقوم على أساس الربا المدمِّر، والذي هو من الكبائر في الإسلام، تقوم المصارف والبنوك بذلك بعد أن تتشكل في غالبها عن طريق مؤسسات خاصة يملكها شخص أو مجموعة من الأثرياء، أو تتشكل بنظام الشركات المساهمة، وعن طريق ما يودعه الناس من أموال في هذه المؤسسة. وطبيعة عمل المصارف والبنوك تقوم على منفعة الأموال (الربا)، فتَجْمَعُ المالَ من أيدي الناس بفائدة قليلة، وتُقْرِضُهُ لآخرين بفائدة مرتفعة، أو تقوم المؤسسات الصغيرة بالإيداع في مؤسسات أكبر تحقق فائدة أكبر، في الدولة نفسها أو في دولة أخرى. وقد تقوم بأعمال ومشاريع هي نفسها عن طريق إغلاق إيداعات قسم من الناس في مُددٍ زمنية طويلة بزيادة نسبة الفائدة لهم.

ويمكن تلخيص بعض الآثار المدمرة للنظام المصرفي في ما يلي:

١/ تجعل المال دُولةً بين أيدي فئة معينة من الناس وتحرم البقية من تداوله، فعن طريق الفائدة "الربا" يسحب المال من أيدي الناس وعن طريقها كذلك يتمكن الرأسماليون الكبار القادرون على الاستثمار والسداد من أخذ كميات

كبيرة من المال من هذه البنوك، وهذا بالتالي يزيد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً، فالأغنياء يُنشئون المشاريع الضخمة التي تتحكم في اقتصاد البلد، والفقراء يعيشون تحت رحمة هذه الطبقة، من حيث عرض السلع والخدمات وتحديد الأثمان لها، وتصبح إيداعات الطبقة الكادحة أو الفقيرة في البنوك هي أداة لجلب الشرور عليها بعكس ظنها أنها ستجلب لها الخير. وكان من أبرع ما ابتدعه النظام المصرفي والبنوك (بطاقات الائتمان) حيث بها يستطيع الناس شراء ما يريدون دون حمل نقود بواسطة الشبكة الإلكترونية، ويلاحظ في هذه البطاقات أمران: الأسعار العالية لخدماتها ومشترياتها، وكذلك فإن البنوك والمصارف استطاعت أن تقضي على السيولة المتبقية لدى المودِعين في تمليكهم هذه البطاقات فتكون أموال المستهلكين النقدية كلها داخل النظام المصرفي مما يعني تسخير كل هذه الأموال للبنك وبالتالي للأغنياء.

ب/ تؤثر البنوك في غلاء الأسعار في المجتمع وذلك بسبب احتكار المشاريع من قبل الرأسماليين، والذين بدورهم يفرضون الأسعار التي يرونها، فيقومون برفع السعر أو سحب البضاعة أو بطرحها في الوقت المناسب لهم وذلك بسبب الفوائد البنكية المستحقة على أصحاب الشركات والتي تدفعهم لسداد هذه الفوائد في أقرب وقت ممكن عن طريق رفع الأسعار، وكان من أبرز ما فعله النظام المصرفي حاليا (أزمة الرهن العقاري) التي ارتفعت أسعار عقاراتها بسبب الرأسماليين المستندين إلى البنوك والتي أقرضت المشترين بفوائد مركّبة حتى عجز المشترون عن السداد وأفلست البنوك بإضاعة أموال المودعين.

ج/ الإفلاس الاحتيالي كثر في النظام المصرفي لغياب العقيدة الصحيحة والأخلاق (الخواء الروحي)؛ وذلك عندما تفلس البنوك فإن بعض الموظفين يتواطؤون مع كبار المودعين مقابل مال ويعطونهم أسرار المصرف بقربه من

الإفلاس فتسحب أو تهرب أموال ذلك المودع وتضيع أموال المودعين الصغار عند الإفلاس.

د/ يساعد البنك في الأزمات التي تحصل في أسواق المال؛ إما بإقراض المتعاملين في سوق الأسهم بالأموال الضخمة مباشرةً والتي تمكنهم من شراء أسهم كبيرة لمشاريع معينة، وبالتالي رفع قيمة هذه الأسهم في البورصة، وهذا بالتالي يوهم عامة الناس أن هذه الأسهم ارتفعت قيمتها، فيقدم الناس على شراء هذه الأسهم بشكل جنونيّ كما حصل في دول جنوب شرق آسيا، وبعد أن يتم شراء كميات كبيرة من هذه الأسهم من قبل الناس، تهبط هذه الأسهم هبوطاً مفاجئاً، وذلك بعد زوال الهدف الذي من أجله رفعت وهو إيقاع الناس في الوهم من قبل الرأسماليين أو تجار الأسهم والسندات، فيقع عامة الناس ضحية هذه المؤامرة. والذي حدث في بورصة (وول استريت) في الأزمة المالية الحالية أن أسعار الأسهم والسندات ارتفعت فوق حد التصور بمساعدة البنوك وعندما عجز المدينون عن سداد القروض بأنواعها انهارت البنوك وانهار سعر أسهمها.

٥/ الشركات الرأسمالية وصناعة الفقر:

لا تختلف الشركات الرأسمالية كثيراً عن البنوك بل هي من جنسها في طريقة إنشائها وتحصيلها للمال وطبيعة أعمالها، بل تشبه البنوك إلى حد كبير. ويعود تاريخ الشركات الرأسمالية إلى القرن السادس عشر الميلادي، وكان التاج البريطاني هو المخوّل بمنح رخصة أو إجازة للشركات لتمارس نشاطها. وقد كانت منحةً؛ لأن مسؤولية المستثمر تجاه الخسائر في الشركة كانت محدودة ومقتصرة على مقدار مساهمته في الشركة؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا النمط من الشركات أُنشيء ليضارب المستثمرون بأموال الناس التي تجمعت لديهم فإذا

ضاعت أموال الناس في مضارباتهم المختلفة، لا تطال المسؤولية أموال الرأسماليين الخاصة فيأمنون الإفلاس، فالنظرة عندهم تكون الاستغلال، وإذا خسر الناس أموالهم يعتبرون هذا حظ الخاسرين مع أن السبب هم الرأسماليون أنفسهم. وكانت الشركات في الغالب تستعمل في البداية للسيطرة على المستعمرات ورقابتها ومن أشهرها شركتا الهند الشرقية وخليج هِدسون، فشركة الهند الشرقية كانت في حقيقة الأمر الدولةَ داخل الهند وكانت لها مليشياتها واقتصادها الذي تديره بنفسها.

إن الفكرة الأساسية التي أنشأ بها الرأسماليون الشركات سيما الشركات المساهمة هي فكرة أن يدخل الرأسماليُّ بـــ ٥١% أو قُل ٥٠%، ويجمع من مدخرات الفقراء المتبقيَ للمشروع ٤٩% أو قل ٥٠%، والمعروف أن المال الأكبر (أي ١٠٠%) يدرُّ ربحا أكثر من مال (٥٠%).

وهذه الشركات بهذه الكيفية كبرت وتوسعت حتى أصبحت الحاكم الفعلي للدول الرأسمالية عندما تجذرت وأخذت صبغة العراقة في الاقتصاد الرأسمالي، لذلك فإنها ساعدت في جعل المال دُولةً بين أيدي فئة معينة في المجتمع وخلقت طبقة من المُستَعبَدين في المجتمع، طبقة مسلوبة الإرادة والقرار، بسبب الأموال والإغراءات، فبالقروض التي طالت كل الحاجات للمواطن الرأسمالي (المترل، السيارة، وغيرها) يكون المواطن مُرتهناً لهذه الشركات، فيخاف على فَقْدِ وظيفته التي بأجرها يسدد قروضه، فيكون بذلك عبداً للنظام؛ وهذه الشركات تجعل الطبقة الحاكمة في المجتمع هي فقط طبقة الرأسماليين الكبار أصحاب الشركات الكبرى، وتحرم بقية الناس من هذه الميزة، حيث إنّ هذه الطبقة هي القادرة على شراء الأصوات.

ونعود نُدينهم من أفواههم؛ فقد قال الرئيس الأمريكي روذر فورد بي هيز: (إن مقولة "هذه حكومة الشعب، ومن الشعب وللشعب"، لم تعد قائمة.. إنها حكومة الشركات، ومن الشركات للشركات...) ويقول أبراهام لِنكولن الرئيس الأمريكي السادس عشر متنبّئاً بالأزمات التي تحدثها هذه الشركات فقال: (إنني أرى في المستقبل القريب أزمة تلوح في الأفق وهي تقضُّ مضجعي وتسلبني راحتي خوفاً على أمن بلادي، لقد تربَّعت الشركات على عرش البلاد نتيجةً للحرب، وسيتلو ذلك عصرٌ من الفساد في المناصب العليا، وستعمل قوى المال كل ما في وسعها لإطالة أمد ذلك العصر وسيادته وديمومته، من خلال حرمان الآخرين حقوقَهم حتى تتركز كل الثروات في أيدي قلة قليلة، ولتؤول هذه الجمهورية إلى الدمار).

هذه الأسس السابقة هي التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكل واحد منها يحمل فشله في أحشائه، وقد كان لهذه الأسس الخمسة أدوات سيطر بها النظام الرأسمالي على مفاصل الاقتصاد المحلي والعالمي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١/ النقود الورقية الإلزامية:

عندما كان النظام النقدي العالمي يعتمد الذهب والفضة لم تكن هناك مشكلة في الأسعار لثبات قيمة النقود على الأمد الطويل فكانت النقود تقوم بوظيفتها كمقياس للتبادل ومخزون للقيمة ومقياس للمنفعة، وكان النقد ينتج نقداً بوسيط وهو الإنتاج (بضاعة) فكانت القاعدة (نقود–بضاعة–نقود). ولكنْ نسبةً للجشع الرأسمالي لم تكف هذه النقود المغطاة تغطية كاملة أو بوزن معين من الذهب، وذلك لأن الرأسمالي ينفق أكثر مما يملك فكانت الفكرة الخبيثة وهي طباعة نقود بلا غطاء، فكانت الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر ملتزمة

بإعطاء كل من يملك عملتها الخاصة ما يقابلها من الذهب، ونسبةً لنَهمهم لم تلتزم هذه الدول بذلك، وعندما خاضوا الحرب العالمية الأولى احتاجت هذه الدول لثروات ضخمة تموّل بها الحرب فطبعت عملات ورقية بلا غطاء وأخذت تكذب على العالم بإعطائهم ورقاً فاقداً لقيمته كنقد مغطّى، وعندما انكشف ذلك للعالم تدهورت عملات هذه الدول سيما ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وعندما دخلت أمريكا في الحرب العالمية الثانية كانت تملك أكبر احتياطي من الذهب في العالم فاستغلت الوضع العالمي وجمعت الدول الرأسمالية في بريتون وودز وعقدت معهم اتفاقية في ١٩٤٤م جعلت بموجبه الدولار شريكاً للذهب والتزمت بأن كل من يملك ٣٥ دولاراً تعطيه أوقية ذهب باعتبار أن عملتها مغطاة بالذهب تماماً أو أنه مكدس عندها، ولكن أصابت أمريكا قارعةُ الذين سبقوها فنقضت عهدها (وهم لا عهد لهم)، فقد دخلوا في حرب فيتنام، وأيضاً للجشع الرأسمالي، فطبعت نقوداً بلا غطاء، وتسرب ذهبُها للعالم من قبل الشركات وغيرها، وفي ١٩٧١/٨/١٥م أصدر نيكسون قراره بنقض عهد بريتون وودز وعدم التزام أمريكا بتبديل الدولار بالذهب، ووضع نيكسون القيود على كل الصادرات الخارجية التي تدخل الولايات المتحدة بنسبة ١٠% حيث أدى ذلك الإجراء إلى موجة من الاحتجاجات عالمياً، وأقفلت البنوك أبوابها، كما توقفت الأسواق المالية العالمية، وانتقل العالم إلى مرحلة جديدة في النقود وهي هيمنة الدولار؛ لأن الدول كانت تخزّن الدولار باعتباره ذهباً. وعندما جاء قرار نيكسون لم تجد دول العالم مفرّاً من جعل الدولار مكان الذهب؛ وكذلك هيمن الورق الإلزامي لكل دولة في اقتصادها.

فالفشل الذي أفرزه النظام الرأسمالي في النقود هو أن أنظمتهم كلما احتاجت أموالاً ولم تجد بالإنتاج أو القروض، أضحت تلجأ إلى طبع الورق

وتدخله في دائرة الاقتصاد، فتسرق بذلك أموال كل الشعب وإذا كانت عملتها عالمية كالدولار تسرق أموال كل الشعوب! كيف ذلك؟ إن الأصل في الكتلة النقدية أن تغطّى بالإنتاج الحقيقي لدى أية دولة، وعندما يتم طبع أي نقود بلا غطاء يجعلها تدخل في دورة الاقتصاد بزيادة الكتلة النقدية وذلك يؤدي إلى سرقة قيمة العملة (انخفاض القيمة)، فمثلا هنا في السودان كان الجنيه السوداني يعادل ثلاثة دولارات أمريكية في العام ١٩٧٩م، أما الآن وبعد أن طبع كمٌّ هائل من الورق الإلزامي أصبحت المعادلة: دولار أمريكي واحد = ٢٢٠٠ جنيه سوداني ولنا أن ننظر ما مقدار التضخم (وهو الارتفاع المستمر للأسعار)!

وحيث إن النقد هو أوراق إلزامية تطبعها الدول، فإن زيادة الكتلة النقدية قد أصبحت ظاهرة، سواء أكان ذلك في الدول الصغيرة أم الكبيرة، كل ما هنالك أن الأثر الأكبر يقع على الدول الصغيرة لعدم قدرتها على المناورات والمؤامرات، أما الدول الكبيرة فتستطيع ذلك، فمثلاً إن الكتلة النقدية الأمريكية زادت أربعين ضعفا في عهد الرئيس رونالد ريغان وحده، فأصبح الدولار = قيمة ٥ سنتات وهي تكلفة طباعته، ثم ازدادت الكتلة النقدية بعد ريغان أضعافاً، فأصبحت قيمة الدولار الحقيقية هي سالب ٩٨% من قيمته الحالية، أي أن الاقتصاد الحقيقي، وفقاً لبعض الخبراء، في أمريكا هو فقط ٢%.

ولولا أن الدولار يُحتفظ به كمدخرات "عملة صعبة" في البنوك المركزية للدول الأخرى، ما يجعلها تدعمه إذا انخفض، ولولا المؤامرات والمناورات السياسية والاقتصادية التي تحيكها أمريكا من خلال هذه الأداة "الدولار"، دون مقاومة جادة، لولا ذلك لانهار الدولار منذ زمن.

وهكذا فإن النظام النقدي الورقي الإلزامي على صورته الحالية له آثار سيئة وخطيرة على المجتمعات وهذه بعض آثاره:

ا – الاضطراب والتذبذب المستمر في أسعار الصرف المحلية لعدم ربطها بغطاء ثابت.

ب ـ التذبذب في سعر صرف الغطاء النقدي العالمي (الدولار)، فيحدث ذلك خسارات ضخمة في اقتصاديات العالم أو في الاقتصاد الأمريكي نفسه، فأمريكا دوماً تقوم بأعباء عسكرية وتنفق أكثر مما تملك داخلياً وخارجياً فيؤثر ذلك على عملتها بالانخفاض ويؤثر ذلك بدوره على الاقتصاد الداخلي فترتفع الأسعار وتنخفض الأجور. أما الدول المرتبطة بالدولار فالأصل أن ترتفع أسعار عملتها أمام الدولار عند انخفاضه ولكن ارتفاع عملاتها أمام الدولار سبّب لها الكساد مما يضطرها لشراء الفائض من الدولار وتقديم الدعم الاقتصادي له فيستعيد عافيته الكاذبة من جديد على حساب هذه الدول وذلك يحدث تقريباً كل يوم بل كل ساعة!!

ج ـ تقلبات الأسعار في صرف الأوراق الإلزامية يحجِّم المستثمرين من التعامل الاقتصادي مع هذه الدول التي لا يوثق بعملتها.

٢/ المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي نموذجاً):

في عام ١٩٤٤م اجتمعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز الأمريكية لعقد أول اتفاقية نقدية عالمية وأنشأت بموجب هذه الاتفاقية مؤسسة صندوق النقد الدولي للإشراف على تنفيذ الاتفاقية بمهمتين رئيسيتين هما:

ا/ تثبيت سعر الصرف؛ وذلك بأن تعلن كل دولة منتسبة إلى الصندوق عن سعر صرف ثابت لعملتها المحلية مع التزام كل دولة بسعر الصرف المعلن عن طريق تدخّل مصرفها المركزي مباشرة.

ب/ منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء؛ وهذه المهمة التي أُوكلت للصندوق جعلته يتدخل في الشؤون الاقتصادية للدول الأعضاء (غير الاستعمارية) ومن ثم الهيمنة الأمريكية على اقتصاداتها، وذلك من خلال إيقاع الدول في مصيدة الديون بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي قروض ذات فوائد مركبة وشروط جزائية لا تنجح الدول المدينة في سدادها لعدة عقود، لأن الصندوق يقوم بعمل تدميري آخر؛ فمثلا في السودان تذكر الإحصاءات الرسمية أن أصل ديون السودان (١٤) مليار دولار، وأن الفوائد الربوية (١٩) مليار دولار، الإجمالي (٣٣) مليار دولار وبعض الخبراء يذكرون أن أصل الدين هو (٤) مليارات فقط. وهذه الديون من مؤسسات مالية مختلفة بما فيها المؤسسات الدولية، ولكن الذي يقوم به الصندوق تجاه الدول المقترضة أقل ما يُقال عنه أنه سياسة إفقار للشعوب، وإذلال وتركيع الحكومات للسطوة الرأسمالية عليها. ولننظر إلى هذه "الروشتّة" الرأسمالية التي يصفها الصندوق للدولة التي تريد الحصول على قروض:

١/ قيام الدولة الطّالبة للقرض بتخفيض سعر عملتها، (رغم أن الأساس الذي قام عليه الصندوق هو تثبيت سعر الصرف).

٢/ إلغاء مختلف أشكال الحماية الجمركية للمنتوجات المحلية لأنها تؤدي حسب وجهة نظر الصندوق إلى غياب المنافسة الدولية، وبالتالي انخفاض إنتاجية العمل في الدول الفقيرة.

٣/ إعطاء الحرية الكاملة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الفقيرة؛ من أجل تمويل الاستثمارات فيها ونقل التكنولوجيا اليها.

٤/ إلغاء الدعم عن جميع أسعار السلع الغذائية والمواد الضرورية؛ لأن سياسة الدعم على حد زعم الصندوق لا تساعد على تنمية الناتج المحلي الإجمالي من هذه السلع.

٥/ اتّباع سياسة التقشف وشد الأحزمة على البطون في النفقات الحكومية مثل التعليم والتطبيب والإنفاق على البنى الأساسية.

٦/ تجميد الأجور والحد من العمالة الحكومية.

٧/ رفع الرقابة على الأسعار.

يلاحظ أن هذه الوصفة العلاجية المزعومة لا تعدو كونها سياسة إفقار متعمدة لا تستطيع الدولة المقترِضة الفكاك منها لعقود، وبخاصة وأن القرض يكون بربا، حيث يصل مع الزمن حداً يفوق رأس المال، أي القرض الأصلي، أضعافاً مضاعفة.

ولننظر كيف أن راعية الرأسمالية في العالم تفعل بالشعوب؛ فعندما تعرضت دول شرق آسيا لأزمة مالية عام ١٩٩٧م، تنبّه لها رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" واتبع سياسات لضبط سوق المال ومنع المضاربين من التحكم في السوق، فقامت الدنيا ولم تقعد ضده في أمريكا، وروجت ضده عبر ماكينتها الإعلامية، ونصح "مهاتير محمد" أثناء ذلك جارته إندونيسيا بأن تتَّبع الخطوات نفسها، واقتنع بها الرئيس الإندونيسي حينها محمد سوهارتو فرفض الشروط التي أملاها عليه صندوق النقد الدولي من قبيل رفع الدعم عن السلع الأساسية والتقليص من الوظائف، واتباع سياسة الخصخصة، عندها تدخلت واشنطن مهددّةً وطالبت جاكرتا بقبول شروط الصندوق، حتى إن الرئيس الأمريكي كلينتون قال

لسوهارتو: (عليك أن تقبل الوصفات التي تُعطى لكم من الصندوق وكأنها تأتي من السماء). ونتج من تطبيق سياسات الصندوق أن انهارت (٢٦٠) شركة من أصل (٢٨٠) في سوق جاكرتا المالي، وجاء قراصنة وول ستريت لشراء حطام الشركات الإندونيسية بأسعار بخسة.

٣/ سياسات السوق– الخصخصة– العولمة:

إن سياسات السوق تطبيق لحرية التملك المنبثقة عن عقيدة المبدأ الرأسمالي ولكن بشكل دولي، وهي تكون بتمكين الرأسماليين من حرية التملك عن طريق العلاقات التجارية بين الدول. وسياسة ذلك إنهاء تدخل الدول في التجارة بوجه خاص وفي الاقتصاد بوجه عام، ولذلك عملت أمريكا لحمل دول العالم على رفع الحواجز الجمركية والقيود بكل أنواعها من أمام التجارة العالمية، بما في ذلك سياسات الحماية التجارية، أو سياسات دعم بعض السلع المحلية، أو تحديد حجم التبادل التجاري. وتهدف سياسة السوق التي تقودها أمريكا وبريطانيا إلى تحويل العالم إلى سوق حرة، وفتح هذه الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، وجعل هذه الدول تتخلى عن دورها في إدارة اقتصادها بحملها على خصخصة القطاع العام وخصوصاً في الدول التي يشكل القطاع العام نسبةً عالية من اقتصادها، باعتبار ذلك حائلاً أمام نجاح القطاع الخاص (ملكية الأفراد)، وقد اتخذت الدول الرأسمالية لتحقيق ذلك عدة وسائل من إنشاء تكتلات اقتصادية كالنافتا، واتفاقات تجارية كالغات.

والذي لا يخفى أن الدول الرأسمالية تهدف بسياسات السوق فتحَ سائر أسواق العالم أمام منتجاتها المتفوقة، وأمام استثماراتها، لكي تظل ما تسمى بالدول النامية تحت سيطرتها التجارية والاقتصادية وبه تحول دون بنائها اقتصادها على

أسس متينة تؤدي لتحريرها من التبعية الاقتصادية للدول الغنية. وهذا بالطبع يؤدي إلى ضرب التجارة المحلية وتشريد أصحابها من السوق بواسطة الوكلاء الجدد، وأيضاً الحيلولة دون قيام الصناعات الثقيلة والتي هي بناء حقيقي لأي اقتصاد.

أما الخصخصة؛ وهي تحويل المصانع والمؤسسات والمنشآت والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة أو الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، فهذه الأداة قد كانت لها آثار خطرة تُضم إلى قائمة الفشل الرأسمالي أذكر منها:

١/ حرمان عامة الناس من حقهم في الاستفادة من الملكيات العامة مثل الماء والنفط والممرات المائية.

٢/ تركُّز الثروات بكل أنواعها في أيدي قلة قليلة من الأفراد أو الشركات، وهذا يعني حرمان السواد الأعظم من الناس من هذه الثروات، وغنى القلة غنىً فاحشاً، وهذا ظاهر في البلاد الرأسمالية وبخاصة أمريكا وأوروبا.

٣/ اقتران الخصخصة في البلاد الإسلامية بفتح الباب أمام المستثمرين الرأسماليين يعني وقوع البلاد تحت أيدي الاستعمار.

٤/ نقل المشاريع من ملكية الدولة أو المِلكية العامة إلى الملكية الفردية غالباً ما تؤدي إلى تقليص العمالة، وبالتالي تقليص العاملين فينضم جيش إلى فيلق العاطلين، وبالتالي مزيد من الفقر.

٥/ تتنصّل الدولة عن مسؤولياتها بإلغاء الملكيتين العامة والدولة، وذلك بفقدانها لمصادر التمويل من هذه الملكيات المخصخصة فترفع يدها عن العلاج والتعليم مثلاً، وبذلك تنتج صناعة الفقر. وعند فقدها لمصدر التمويل هذا تلجأ هذه الدول لفرض الضرائب الباهظة فترتفع الأسعار فيجد المستهلك نفسه محاصراً بنار الرأسمالية.

ومن سياسة السوق العولمة؛ والتي عبر عنها أحد الخبراء الاقتصاديين د. عبد الحي زلوم: بأنها النظام الذي أخذ يطوِّع الدول إلى أن تصبح جمهوريات تخدم الإمبراطورية الأمريكية. وعن العولمة يقول الاستراتيجيون الأمريكيون إنها بالنسبة لنا شيء جميل جداً لأننا نبادل أوراقاً (وهي الدولارات التي ليس لها غطاء من الذهب مقابل خدمات وسلع حقيقية) ونحن المستفيد الأكبر من هذه العولمة!

٤/ البورصات (الاقتصاد الطُّفيلي):

لولا الشركات الرأسمالية المساهمة والبنوك الربوية لما كانت سوقٌ لبيع الأسهم والسندات، وهذه البورصات هي أكبر ما يسبب الأزمات للاقتصاد، سيما عند انهيار أسواق الأسهم فيحدث الانكماش والكساد ثم الركود الاقتصادي.

فكرة البورصات منشؤها خارج نطاق الاقتصاد الحقيقي الفعلي المباشر، فهي (البورصة) تنشئ اقتصاداً غير حقيقي طفيليّاً غير مباشر. فالحقيقي هو الذي يكون فيه الإنتاج الفعلي كالصناعات الثقيلة وغيرها، وتكون المحصلة (نقود-بضاعة-نقود)، ويكون بذلك الاقتصاد مرتقياً من حيث زيادة الثروة بميكانيكية طبيعية. أما فكرة البورصة، فإنها جعلت الرأسماليين ينشئون سوقاً موازياً للاقتصاد الفعلي قائماً على الدعاية والربح السريع، مادّته الأسهم والسندات والعملات كركائز لتجارته الوهمية. وعندما يقوم أصحاب المبدأ الرأسمالي ببيع وشراء هذه الأوراق المالية لا يكون هذا بقصد تملّك أصول هذه الأوراق، بل جُعلت هي نفسُها المقصدَ باعتبارها مادة تجارية، أخذت ثقة التعامل فيها فقط بطرق الدعاية الصارخة على أن هذه الأحداث تجارة رابحة، وأنها مضمونة لا تنقص قيمتها! لذلك كانت المضاربات الفظيعة التي أوصلت أسعار هذه الأسهم والسندات إلى

أضعاف أضعاف ما تعبر عنه في الاقتصاد الفعلي. وهكذا أخذت هذه الأسواق المالية (وأكبرها في العالم على الإطلاق "وول ستريت") تُقوَّمُ بها النقود الورقية الإلزامية، لأن هذه الأسواق الورقية أصبحت بفعل الرأسماليين هي المعبِّر الجديد عن الاقتصاد الإنتاجي، وكما يقول الخبراء فإن نسبة التعامل بهذه الأصول الاقتصادية غير الحقيقة هي في أمريكا: ٩٨%، وأما الاقتصاد الحقيقي فهو فقط ٢%.

وبالتالي فإن أية هزة لهذه الأسواق تؤثر مباشرة في قيمة عملة البلد الذي حدثت فيه الهزة، وإذا كان السوق عالمياً فالهزة تكون عالمية، فمثلاً عندما تهتز وول ستريت، فإن هذا يعني انخفاض سعر الدولار مباشرة، ولكن ما فعلته أمريكا بالعالم في ١٩٧١/٨/١٥م جعلت دول العالم عابدةً للدولار فتغسله بمياه الورد والعطور مع أنها ورقة مهترئة لا قيمة لها، كما ظهر في عهد ريغان عندما وصلت الكتلة النقدية إلى ٤٠ ضعفاً في عام ١٩٩٠م.

أما سبب الهزات التي تحدث في البورصات فهي تحدث كالآتي: البنوك مثلاً تغرق في الإقراض الرِّبوي للشركات العقارية والأفراد والائتمان بكامل أنواعه، وتقرض المتعاملين في البورصات وغيرهم، وعندما لا يستطيع هؤلاء السداد لكثرة الديون الربوية المركبة تعلن البنوك إفلاسها وتنهار، وتنهار أسهمها وتنهار البورصة وينهار الاقتصاد، والبنوك تنهار بفقدان الثقة فيسحب أصحاب الأموال الضخمة أرصدتهم وينكشف أن البنك ليس به مال (أموال المودعين). فيكون المساهمون في مأمن لأن المسؤولية محدودة، وهذه المسؤولية المحدودة هي التي جعلت البنوك تقرض وتبيد الأموال يمنة ويساراً، فالمال ليس مالها وهي بمأمن من المسؤولية، ولا دِين يردع ولا أخلاق!.

إن البورصة قد أنشأها الرأسماليون لتحقيق الربح السريع بالتعاون مع البنوك، وعن طريق الربا وبيع الديون ثم صناعة ما لا يقل عن ٦٠ ضعف رؤوس أموالهم، ولا يتم القبض عند البيع والشراء في الغالب وإنما أموال تدخل وتخرج وتهرب في حالة فقدان الثقة أو مجرد شائعة بأن هناك خسارة، فيضطر من كانت الأسهم والسندات واقعةً في أيديهم، يضطرون لبيعها في لحظة واحدة، ويحدث الانهيار إذا كانت الأزمة عامة، فمثلا عندما انهار بنك ليمان برذرز في ٢٠٠٨/٩/٢٠م خسرت وول ستريت ٥٠٠ مليار دولار في يوم واحد فقط.

الخاتمة:

هذه لعبة النظام الرأسمالي الذي يقوم على الجشع والاستغلال، وكذباً وضع ما يسمى بالمجتمع الدولي أهدافاً أربعة وهي:

١/ القضاء على الفقر، ٢/ التنمية المستدامة، ٣/ العدالة في توزيع الفرص والدخول، ٤/ الحياة في بيئة نظيفة؛ فنجد الفشل الذريع فيها كلها: فزيادة الفقر، وتنمية متذبذبة ولبلاد معينة (الكبار فقط)، وظلم في توزيع الفرص والدخول، وإزالة طبقات وهيمنة طبقة واحدة على الثروات. أما البيئة النظيفة فحدث ولا حرج بعد التلوث الكبير الذي سببته الدول الرأسمالية "الكبرى" كالاحتباس الحراري، ومع ذلك فقد كانت هذه الدول أولَّ من لا يتقيد باتفاقات حماية البيئة!

إن المبدأ الرأسمالي فاسد في الأسس والقواعد التي يعيش بها، وكذا كل الإفرازات التي أفرزها ودمّر به جمال الحياة، ففصل الدين عن الحياة لا يقول به عاقل؛ فالله هو خالق الوجود، وهو الحاكم على الأفعال، وواضعُ نظام الحياة بما فيه الاقتصاد للبشرية، والنظرة النفعية المادية كانت خطرة على أهلها فضلا عمّن

وقع عليهم الاستغلال، فهي جعلت المجرمين والمفسدين والمافيا هم سادةَ الدنيا، لأن الحرية مكّنتهم من الاستعمار الاقتصادي للعالم وبأبشع الطرق.

أما تحديد المشكلة الاقتصادية فهي ليست تكثير الثروة، وإن كان مطلوباً، ولكن المشكلة كما فُصِّلَت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة هي علاج مشكلة الفقر بأحكام الإسلام، وهي ما يعرف بالتوزيع.

أما حرية التملك فقد جعلت النظام الرأسمالي يقوم على أكل أموال الآخرين بغير وجه حق كملكية الدولة والملكية العامة، والإسلام فصّل وبيَّن أن هناك ملكيات ثلاث وهي: الملكية العامة وملكية الدولة والملكية الخاصة، ولا يجوز أن تجعل كلها خاصة.

أما البنوك والشركات فهي من رأس البلاء في النظام الرأسمالي لاعتمادها على الربا المحرم، والشركات نفسها بمحدودية المسؤولية قد تسببت بإتلاف أموال المودعين، وأيضاً فإن أسس الشركة من حيث شروط الشراكة ليست من شروط الشركة في الإسلام. أما الإفرازات فكلها بالطريقة نفسها قامت على أساس باطل وبتشريعات فاسدة.

وهنا يأتي السؤال فأين الخير إذنْ في النظام الرأسمالي؟ والإجابة واضحة، ينطق بها واقع الرأسمالية فإنه نظام لا خير فيه، فقد وُضِعَ هذا النظام لمصلحة طبقة معينة، فهي وضعت لزيادة الأغنياء غنىً، وزيادة الفقراء فقراً، لتعيش قلة قليلة على دماء وأشلاء وجماجم وتعاسة كثرة غالبة.

إن الشعوب الرأسمالية لا تعلم ما وراء الجدار لأن النظام نفسه احتاط لذلك فاحتكر المعلومة والإعلام لجعل هذه الشعوب سُخرة للرأسماليين، والبعض أُعجب

بالنظام لانتفاعه منه، ولا ينظر حوله بنظرة مستنيرة أو حتى عميقة، فرضي بالعيش في ظل النظام و لم يكترث بما يحدث للبؤساء.

أما ما وراء الجدار فهو الخير؛ وهو الإسلام الذي بُعث به رسولنا محمد بن عبد الله ﷺ . وهو الوحيد الجدير بإزالة ذلك الكابوس الرأسمالي عن الدنيا بدولته العظمى التي قد آن أوان قيامها، فالدولة الإسلامية هي المرشحة وحدها لإيقاف الزحف الرأسمالي وقطع شرايينه السرطانية عن العالم حتى تعيش شعوبه بنور الإسلام وعدله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القصص: الخلافة وعد الله وواجب الأمة الإسلامية، شكرا جزيلا للأستاذ عبد الله عبد الرحمن، ننتقل الآن إلى الورقة الثانية التي يقدمها لنا من الأردن الأستاذ السابق في جامعة بيرزيت في فلسطين أبو العز عبد السلام بعنوان: نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية الأسباب والمسببات، فليتفضل مشكوراً.

الورقة الثانية

نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية
الأسباب والمسببات

الأستاذ/ أبو العز عبد السلام

قبل الحديث عن أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية ومسبباتها لا بد من تسليط الضوء على واقعها لتحديدها بدقة، ولتمييزها عن نظائرها وأشباهها، ومن ثم لإدراك كيفية نشوئها وانتشارها بتلك السرعة القياسية. فهذه الأزمة التي تعصف بالعالم بأسره في هذه الأيام ليست أزمة عادية ولا عابرة، ولا هي من نوع الأزمات الروتينية الناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي الذي من شأنه أن تتولد عنه أزمات دورية منتظمة، فقد أحصى صندوق النقد الدولي عدد الأزمات المالية التي وقعت في العالم الرأسمالي فقط خلال الثلاثين سنة الماضية فوجده يفوق المئة أزمة، غير أن هذه الأزمة الجديدة هي أزمة فتّاكة، أو كما سموها "تسونامي القرن"، وقد ولّدتها الرأسمالية المتوحشة في نسختها الأمريكية الأخيرة، حيث طغت عليها مفاهيم العولمة والخصخصة ومضاربات أسواق المال.

وتتميز هذه الأزمة بثلاث خصائص رئيسية لأزمتها منذ بروزها وهي: الشمولية والامتداد والمفاجأة.

أما شموليتها فآتية من كونها عمّت جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة، فلم ينجُ من شرها أي حقل اقتصادي ولو كان إنتاجياً أو تنموياً. فقد بدأت

الأزمة ماليةً بحتة تتعلق بالمصارف وأسواق المال، وها هي اليوم تضرب جميع فروع الاقتصاد فلا تميز بين قطاع مصرفي أو آخر إنتاجي.

ومن أحدث ضحاياها في أمريكا على سبيل المثال تداعي شركة جنرال موتورز وهي أضخم شركات السيارات في العالم، حيث إن القائمين عليها يفكرون بإعلان إفلاس الشركة، وذلك بعد أن انخفضت أسهمها بنسبة ٥٥% في غضون أيام قليلة، ويهددون أيضاً بأنه إن لم تحصل شركتهم على قرض سريع من الدولة فإن خزائنها ستخلو من السيولة، وهذا يؤدي بدوره إلى انهيارها. وأما شركتا السيارات الأخريين فورد وكرايسلر، فطلب رؤساؤها التنفيذيون مساعدات عاجلة من الكونغرس مقدارها ٢٥ مليار دولار.

وهكذا نجد أن كل جوانب الاقتصاد الأمريكي قد أصيبت بالشلل، وها هو أكبر بنك أمريكي (سيتي جروب) والذي تبلغ ميزانيته ١,٣٥ تريليون دولار يوشك على الانهيار، وذلك بعد أن انهارت أسعار الأسهم فيه بنسبة ٦٠% في غضون أسبوع واحد، مما حدا بالحكومة الأمريكية للمسارعة بإنقاذه بعشرين مليار دولار خوفاً من سقوطه كما سقط بنك (ليمان برذرز) من قبل.

وأما في القارة الأوروبية فالحال أشد قتامةً؛ فقد تراجعت على سبيل المثال صناعة الصلب في جميع دولها بنسبة ٤٣%، وأعلنت شركة (BASF) الألمانية العملاقة للكيماويات عن عزمها إغلاق ثمانين مصنعاً، وواجهت المصير نفسه غالبيةُ الشركات الصناعية الأوروبية الأخرى.

وفي اليابان أُعلن لأول مرة عن عجز في الميزان التجاري الياباني بمقدار ٦٦٥ مليون دولار بعد أن كان في العام الماضي يزيد الفائض فيها عن ١٠٠ مليار دولار.

وهذه الانهيارات في تلك الاقتصاديات الكبيرة هي مجرد غيض من فيضِ شمولِ هذه الأزمة وانسحابها على كافة الحقول الاقتصادية.

وأما بالنسبة للخاصية الثانية وهي الامتداد فقد توسعت الأزمة أفقياً وانسحبت على جميع دول العالم، وكان للعولمة التي سادت في العشرين سنة الماضية أثر كبير في ذلك الامتداد، فقد أدَّت عمليات دمج الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولي التي تهيمن عليه أمريكا إلى توسّع الأزمة، وإلى انتشارها عبر دوائر ارتجاعية متتالية، وأصبحت أية أزمة بالتالي تطال الاقتصاد الأمريكي تنتشر بسرعة وتمتد إلى جميع الاقتصادات الأخرى، وهو ما اضطر دولها إلى دفع جزء من فاتورة النفقات الأمريكية الباهظة، فمشاكل أمريكا المالية والاقتصادية الكثيرة تمت عولمتها، وتحولت بالتالي إلى مشاكل لكل دول العالم. فاذا أساءت أمريكا إدارة اقتصادها، أو إذا زادت نفقاتها عن مداخيلها بسبب حروبها الاستعمارية، وبسبب بطر العيش لدى مواطنيها بحيث يستهلكون أكثر مما ينفقون، إذا وقع ذلك ، وهو غالبا ما يقع، فقد أصبح واجباً على جميع دول العالم المساهمة في دفع أتاوات أو ضرائب تفرض عليها لسداد ديون أمريكا ، ولمعالجة اقتصادها. وهكذا صار لزاماً على سائر الدول معالجة مشاكل الاقتصاد الأمريكي قبل معالجة مشاكلها ذاتها.

فواضح أن الأزمة الحالية وإن كانت أمريكية المنشأ إلا أنها سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية، فالانكماش الاقتصادي بات يعمّ جميع دول العالم، والكل يُحذر من العواقب الوخيمة الآتية، فأمريكا وأوروبا واليابان ضخّت مئات المليارات من الدولارات لكي لا يتحول الركود الحالي فيها إلى كساد كبير كما حصل في أزمة العام ١٩٢٩م.

لقد خسرت أمريكا من جراء هذه الأزمة حتى الآن حوالي ٥ تريليون دولار على الأقل، وخسرت أوروبا أكثر من ٢,٥ تريليون، وأما العرب فخسروا أكثر من نصف تريليون دولار، وعلى سبيل المثال فقد خسر بنك ABC وحده في الأزمة ما يزيد عن الـــ ١٢٥٠ مليون دولار، وانهار بنك الخليج في الكويت، وفقدت الأسواق المالية العربية نصف قيمتها التي تقدر بمليارات الدولارات، وكذلك خسرت معظم دول العالم أموالاً تتناسب مع مداخيلها، ولم تنجُ من تلك الخسائر دولةٌ واحدة. فهذه الأزمة الاقتصادية العالمية هي تسونامي العصر كما وصفها ألان جريسبان محافظ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق الذي قال عنها إنها **" تسونامي ائتماني لا يحصل إلا مرة واحدة في القرن"**.

وأما بالنسبة للخاصية الثالثة وهي خاصية المفاجأة في هذه الأزمة؛ فإنها آتية من كونها كانت غير متوقعة لدى معظم السياسيين والخبراء الاقتصاديين خاصة من غير الأمريكيين، فلم يكن أحد يتحدث عنها قبل وقوعها، ولما وقعت أصبح الجميع يتحدثون عن ضخامة حجمها، ومدى عمقها، واستمراريتها، وآثارها الكارثية، فقال أحد كبار الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي ويدعى أوليفر بلانكارد لصحيفة سويسرية: **"إن هذه الأزمة المالية ستتفاقم لتصبح أزمة اقتصادية واسعة وستستمر عاماً آخر"**، وأضاف: **"إن الأسوأ لم يأت بعد"**. وأما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فقالت: **"إن العام ٢٠٠٩ سيكون عاماً سيئاً لأداء الاقتصاد الألماني"**. وحذّر رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني من أن **"الأزمة المالية العالمية ستؤثر على الاقتصاد الحقيقي في إيطاليا وأنها قد تصبح عميقة جداً"**. وأما وزير المالية البريطاني إليستر دارلنغ فبالرغم من ضخ الحكومة البريطانية مليارات الجنيهات الإسترلينية في مصارفها، فإنه مع ذلك توسل إلى المواطنين البريطانيين لحملهم على الإنفاق وذلك **"للحيلولة دون انهيار الاقتصاد البريطاني"**

كما قال. وأما وزير مالية كندا جيم فلاهرتي فقال إن بلاده "**متجهة نحو الركود**". وهكذا أثرت هذه الأزمة على اقتصادات جميع الدول تأثيراً بالغاً وحقيقياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أين كان هؤلاء الساسة والخبراء قبل اندلاع الأزمة؟؟ ولماذا لم يتوقع أي منهم وقوع هذه الأزمة في بلاده؟ والجواب عليه هو بكلمة واحدة إنها (المفاجأة) التي تعتبر إحدى أهم سمات هذه الأزمة.

إن هذه الأزمة بخصائصها الثلاث وهي الشمولية والامتداد والمفاجأة، لم تكن بالطبع أزمة عادية، ولا محلية، بل كانت أزمة جديدة غير مسبوقة، إلى جانب كونها عالمية.

والآن وبعد أن أدركنا حقيقة الأزمة، وحجمها، وحدودها، ومعالمها، دعونا نبحث في أسباب نشوئها.

الحقيقة أن أية أزمة اقتصادية تنشأ لها أسباب عامة وأخرى خاصة، أما الأسباب العامة فتعود إلى النظام الرأسمالي نفسه البالي المهترئ، والذي يحمل في أحشائه بذور تولد الأزمات الدورية فيه.

وهو وإن كان ليس موضوعنا أن نبين فساد النظام الرأسمالي من حيث أسسه القائم عليها، إلا أنه من المناسب أن نذكر شيئاً من هذه الأسس ذات الصلة بهذه الأزمة:

١- عقيدة المبدأ الرأسمالي القائمة على فصل الدين عن الحياة، وبذلك صار المشرّع الرأسمالي "المفكرون والساسة" هم من يضع النظام، ومن ثم صوّروا الحياة بأنها من أجل الأخذ بأكبر قدر من المتعة الجسدية، وأصبح مقياسهم في الحياة هو النفعية، فكل ما كان لأحدهم نافعاً وفق نظرته هو يُعدّ عنده مادةً اقتصادية يبذل

الوسع في الحصول عليها حتى لو ألحقت ضرراً بالآخرين...، وهذا ما ظهر في أسباب الأزمة الحالية.

٢- المشكلة الاقتصادية في المبدأ الرأسمالي هي قولهم بندرة السلع والخدمات بالنسبة للحاجات، ولذلك فإنهم يهتمون بالإنتاج دون التوزيع، ويتركون حصول الناس على السلع إلى جهاز الثمن، فهم إذا أرادوا حل مشكلة حصول الناس على الرغيف، فإنهم يركزون على إنتاج عدد الأرغفة التي تكفي لسد حاجات الناس، فإذا كان عدد السكان نصف مليون، ويحتاج الواحد إلى ثلاثة أرغفة في اليوم، فإنهم يركزون على إنتاج مليون ونصف من الأرغفة، ولا يهمهم بعد ذلك أن تذهب معظم الأرغفة إلى جزء من السكان، وأجزاء أخرى لا تحصل على شيء، أي أنهم يهتمون بإنتاج السلع دون توزيعها، ويتركون الناس وفق قدرتهم الشرائية والجسدية ليحصلوا على السلع، ولهذا وجد عندهم أصحاب المليارات، وأصحاب السِّنتات...

٣- يطلِق المبدأ الرأسمالي للأفراد أن يملكوا ما يشاؤون دون تدخل الدولة، فهم يقولون بحرية السوق... ولذلك كانت الأساليب الملتوية والمضاربات والأسواق الوهمية... ومن يتقنها أكثر يجمع أموالاً أكثر، وهذا ما ظهر كذلك في أسباب الأزمة الحالية.

وقد تولد عن إطلاق المبدأ الرأسمالي للملكية الخاصة وأن يملك المرء ما يشاء كيف يشاء، تولّد عن ذلك النظام المصرفي الربوي والأسواق المالية والبورصات، والشركات المساهمة والأسهم والسندات والأوراق المالية، إلى آخر ما تفتّقت عنه نظرة الرأسماليين للمِلكية.

وأكتفي بذلك من حيث الأسباب العامة للأزمة وهي المنبثقة عن أسس المبدأ الرأسمالي في عقيدته ونظامه. وسأركز على الأسباب الخاصة لهذه الأزمة.

إن الأسباب الخاصة منها أسباب تختص باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث قد مهّدت الطريق لحدوث الأزمة بشكل غير مباشر، وهي ثلاثة: العجز التجاري، والمديونية، وإزالة القيود عن المؤسسات المالية.

ومنها أسباب خاصة مباشرة لنشوء الأزمة الحالية، وهذه يمكن حصرها في مشكلتين اثنتين وهما: مشكلة الائتمان والرهن العقاري، ومشكلة المضاربات في الأسواق المالية.

أما العجز التجاري الأمريكي فإن أمريكا تستورد من البضائع والخدمات أكثر مما تصدّره. فشهية المستهلك الأمريكي مفتوحة للاستيراد. فمثلا استوردت أمريكا في عام ٢٠٠٣م بضائع وخدمات بقيمة ١،٦٥٢ مليار دولار، بينما كانت صادراتها تعادل ١،٢٠٣ مليار دولار أي أن العجز التجاري ٤٤٩ مليار دولار، وقد تصاعد هذا العجز حتى وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٨١٦ مليار دولار. والسبب في هذا العجز التجاري هو إقبال المستهلك الأمريكي على البضائع والخدمات الرخيصة المستوردة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى حجم النفقات العسكرية على الحروب الأمريكية في أنحاء العالم ما يؤدي إلى رفع فاتورة المدفوعات. كما أن رحيل المصانع من أمريكا إلى البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة، زاد ظهور العجز التجاري.

وقد كان الفارق بين المستورَد والمصدَّر عبارة عن أوراق مطبوعة أي دولارات أمريكية أو سندات حكومية أمريكية، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى انخفاض فعليٍّ في الدولار، وعدم الثقة في الاقتصاد الأمريكي عند المستثمرين. وهو

يدل على أن العالم يدفع فاتورة الاستهلاك الأمريكي المتزايد والحروب الاستعمارية المتتالية.

وأما المديونية الأمريكية، فقد أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من ٤,٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، أي ما يزيد عن الضعف. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية مؤخراً إلى مبلغ قدره ٦,٦ تريليون دولار. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ ١٨,٤ تريليون دولار. وبذلك يكون المجموع الكلي نحو ٣٤ تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة، ولولا أن أمريكا تستطيع أن تطبع من أوراق الدولارات وسندات الخزينة ما تشاء دون رقيب أو حسيب لمعالجة ديونها، لانهار اقتصادها منذ زمن.

وأما إزالة القيود عن المؤسسات المالية، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت كان قد سنّ قوانين عدة فيما أسماه الصفقة الجديدة (New Deal) ليخرج بها الشعب الأمريكي من الركود الاقتصادي الفظيع الذي بدأ عام ١٩٢٩، وليفرض قيوداً على المؤسسات المالية حتى لا تتكرر مجازفاتهم التي أدت إلى الانهيار. وكان من هذه القوانين قانون في عام ١٩٣٣ وضع القيود على نشاطات المؤسسات المالية وأجبرها على الالتزام بمجال واحد من النشاطات لكل منها، ففصل البنوك عن شركات الوساطة المالية وعن شركات التأمين، وفصل المصارف الاستثمارية عن المصارف التجارية.

وقد أخذ المشرّعون الأمريكيون يحررون المؤسسات المالية من تلك القيود شيئاً فشيئاً على مر السنين، إلى أن جاء عام ١٩٩٩، حيث أقر الكونغرس، ومن بعده وقّع الرئيس بيل كلينتون، قانونَ تحديث الخدمات المالية والذي انطوى على رفع آخر القيود التي فرضها قانون عام ١٩٣٣، وأجاز للمؤسسات المالية الاندماج وممارسة كافة أنواع النشاط (من الأعمال المصرفية الاستثمارية والتجارية والوساطة المالية والتأمين) تحت سقف واحد. واندفعت بعد ذلك القانون الشركات المالية والبنوك الكبرى في موجة من الاندماج والاستحواذ والتوسع في النشاط لم تكن متاحةً لها من قبل بفعل القانون، وهي نفسها المؤسسات التي انهارت أو كادت تنهار في الأزمة الحالية بما قدّمت أيديها وبما تواطأ معها السياسيون المنتفعون.

وأما الأسباب الخاصة المباشرة لنشوء الأزمة الحالية فيمكن حصرها في مشكلتين اثنتين وهما:

١. مشكلة الائتمان والرهن العقاري.
٢. مشكلة المضاربات في الأسواق المالية.

أما بالنسبة لمشكلة الائتمان فقد برزت في أمريكا وتجسّدت في ما عرف بأزمة الرهن العقاري، حيث بالغت البنوك بإقراض مشتري المساكن ما بين عاميْ ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، بل وأغرت من لا يقدر على تسديد الأقساط على الشراء، وقدَّمت لهم عروضاً سخية بتغطية ثمن الشقق المباعة بنسبة ١٠٠%، وهو ما لم يحصل قطُّ من قبل. و لم تكتف البنوك بهذه التسهيلات، وإنما خفَّضت سعر الفائدة الربوية في السنوات الأولى بطرح سعر فائدة متغير يعتمد على سعر الفائدة الحكومي، والذي انخفض في عام ٢٠٠٢ إلى ١%. وروَّجت لذلك من خلال

تكليف مجموعات من السماسرة والمندوبين بمهمة البحث عن زبائن جدد لشراء البيوت، وبغض النظر عن التأكد من مقدرتهم على السداد.

ومما زاد من حماسة البنوك التجارية الصغيرة لجذب الناس إلى شراء المساكن، أن البنك ما أن يُتمَّ معاملةَ الرهن العقاري حتى يبيعها بدوره إلى بنك استثماري كبير، مثل بنك ليمان برذرز أو ميريل لينش أو بنك أوف أميريكا، أو يبيعها إلى إحدى شركتين عظيمتين للرهن العقاري هما فريدي ماك وفاني ماي، وهما شركتان أنشأتهما الحكومة الأمريكية لغرض تشجيع الرهن العقاري وشراء المساكن، وتملكان ما يُقدّر بربع الرهونات العقارية في أمريكا. وقامت البنوك الاستثمارية وشركتا الرهن العقاري بدورها بإصدار سندات دين اعتماداً على الرهون العقارية التي تملكها، وباعت سندات الدين إلى مستثمرين، من أفراد وبنوك وصناديق استثمارية وغيرها.

وبسبب سياسة العولمة وانفتاح الشركات على بعضها كلما وجدت ازدهاراً وربحاً، أقبلت الشركات العالمية والبنوك الخاصة والمركزية وصناديق التقاعد وكذلك الأفراد على شراء الأسهم وسندات الدين في شركات الرهن العقاري الأمريكية سعياً وراء الربح، حيث أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم وسندات الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة. وأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على أخذ القروض من البنوك وشراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة.

ونتيجة هذا الإقبال على القروض، فإن الحكومة الأمريكية رفعت سعر الفائدة تدريجياً من ١% في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٢٥% عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى رفع

سعر الفائدة على القروض العقارية من ٢,٥% إلى ٧%، ودارت الأيام ووقع المحذور، فعجز معظم المشترين عن إتمام تسديد ثمن المساكن التي اشترَوْها، إما لأنهم في الأصل كانوا غير مضمونين، ولا يمتلكون المقدرة على السداد، وإما بسبب ارتفاع أسعار الفائدة بنسب عالية فاقت إمكانياتهم.

وكانت النتيجة التي تمخّضت عن ذلك هي عدم الانتفاع من المساكن لا من قِبل المشترين ولا من قبل البنوك، فضاعت المليارات في الحجارة والخشب والحديد ومواد البناء، فالمساكن المبيعة تم رهنها للبنوك وللمجموعات الاستثمارية، ولم يعد هناك من يرغب بشرائها، والمشترون عجزوا عن التسديد، وضُرب السوق العقاري في أمريكا ضربة نجلاء مميتة، وهوت أسهم المؤسسات المقرِضة، وهرع المودعون والمستثمرون لسحب أرصدتهم، فعجزت تلك المؤسسات عن دفع الأموال لهم لعدم وجود السيولة، ووقعت هزة مالية عنيفة عصفت بكبريات المؤسسات والمصارف المالية في أمريكا وأوروبا، فضاعت أموال المستثمرين وتبددت مدَّخراتهم، والتهمت تلك الأزمة مئات مليارات الدولارات، وكانت مشكلة الائتمان هذه هي الشرارةَ التي فجّرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، حيث امتدت من أمريكا وهي الموقد الذي انطلقت منه الشرارة إلى العالم حيث اصطلى بنارها كنتيجة لسياسة العولمة، وقد أدرك هذا الأمر عددٌ من ساسة العالم وبخاصة في أوروبا ولكن بعد أن وقعت الواقعة، وهو ما دفع الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى القول في خطاب غاضب: «إن حال الاضطراب الاقتصادي التي أثارتها أزمة أسواق المال الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحرة»، حيث إن «نظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية فرضت منطقها على الاقتصاد بأسره وساهمت في انحراف مساره». بعدها أضاف «إن فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة

مجنونة. وفكرة أن السوق دائماً على حق كانت أيضاً فكرة مجنونة». ولم تتردد أنجيلا ميركل مستشارة ألمانيا في القول علنا إن أمريكا تتحمل المسؤولية الأساسية عن هذه الأزمة وبالتالي فعليها المسؤولية الأكبر للتغلب عليها من خلال إجراءات أقوى. واتهم الرئيس الروسي واشنطن بأنها سبب الأزمة المالية العالمية، معتبراً أن عدم تطابق دور الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي مع قدراتها الحقيقية كان واحداً من الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية.

هذا بالنسبة لمشكلة الائتمان، وأما بالنسبة لمشكلة المضاربات التي استشرت في الأسواق المالية فإنها تسببت في جعل تلك الأسواق بمثابة الثقوب السوداء التي تبتلع كل ما يلج فيها، فقد نشأ عنها وجود مبالغ خيالية يتم تداولها دفتريّاً من دون وجود أي رصيد لها من الأصول على أرض الواقع، ثم تبخرت كل تلك الأموال من الأسواق بشكل مفاجيء ومن دون سابق إنذار.

فإذا علمنا أن الناتج الحقيقي العالمي للسلع والخدمات الحقيقية يعادل ما يقارب الـــ ٤٠ تريليون دولار سنوياً فإن الناتج العالمي المتداول لنفس السلع والخدمات في الأسواق المالية يعادل ما يقارب الـــ ٥٠٠ تريليون دولار سنوياً، أي أنه يزيد ١٢,٥ ضعفاً عن الناتج الحقيقي، وهذا يعني ببساطة أن الأسواق المالية ما هي سوى أسواق وهمية طفيلية، يستخدمها كبار المضاربين للاستيلاء على أموال صغار المساهمين، أي أن المضاربين يكسبون الأموال الطائلة بأساليب النصب والاحتيال المحمية بالقانون الذي ضمنته حرية التملك في المبدأ الرأسمالي، وبمعنى آخر فهم يجنون الأرباح دون تقديم أية مجهودات حقيقية، فهذه الأسواق غدت أشبه ما تكون بأسواق القمار التي يضارب فيها المقامرون، فيشترون ويبيعون الأوراق المالية (الأسهم والسندات) ليكسبوا الأرباح الطائلة بفعل فروق أسعارها في المستقبل، وليس بفعل إنتاج ونقل السلع والخدمات ليبيعوها في أمكنة أخرى

يحتاجها ساكنوها، فالزمان وليس المكان أصبح سبباً في تغيّر أسعارها، والتهويل والتدليس باتا من أهم أركان بيع وشراء تلك الأوراق، واختلاف أسعارها غالباً ما يعتمد على التنبؤ والتخمين الذي يسمى عندهم [speculation] وتترجم إلى العربية خطأً بالمضاربة، وهي غير المضاربة المعروفة عند المسلمين تحت اسم شركة القراض في كتب الفقه.

ولكي يحصل تغيّرٌ في أسعار الأوراق المالية تقوم عصابات لجمع الأموال يعملون في الأسواق المالية لحساب قراصنة كبار تدعمهم الحكومات المتآمرة، يقومون بترويج الإشاعات الكاذبة عن أسعار أسهم شركات معينة لتسريع حركة التداول فيها، وبالتالي لرفع قيمتها من أجل بيعها بسعر أعلى، أو يقوم هؤلاء المضاربون بالتركيز على أسهم سلع معينة فيرفعون سعرها ليبيعوها بأسعار عالية لا تتناسب مع قواعد العرض والطلب، وذلك ليجنوا أرباحاً طائلة من غير القيام بأي عمل إنتاجي حقيقي.

وهذا بالضبط ما حصل في الأشهر السابقة التي سبقت نشوء الأزمة، حيث ضارب المضاربون في الأسواق المالية على كل شيء، فضاربوا على أسهم النفط والقمح والحديد وغيرها من مواد أساسية، وأدَّت مضارباتهم هذه إلى رفع أسعار تلك المواد بشكل جنونيّ، وبعد أن حصدوا الأرباح من بيعهم تلك الأسهم بأسعار مرتفعة، هبطت أسعارها ثانية وعادت إلى وضعها الأصلي. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ارتفع سعر النفط الخام بفعل المضاربة في شهر تموز (يوليو) الماضي إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل الواحد، وعندما انتهت المضاربة عاد وهبط إلى ما دون الخمسين دولاراً للبرميل.

إن تلاعب المضاربين بالأسواق أدى إلى خسارة معظم صغار المساهمين لأموالهم، كما أدى إلى تقلب الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، وتسبب ذلك في ظهور موجات متتالية من الغلاء، تبعه انخفاض عام في مستويات المعيشة في معظم المجتمعات، كما أدى كذلك إلى انتشار المجاعات في كثير من البلدان الفقيرة خاصة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية تحديداً لإدخالها في لعبة المضاربات القذرة هذه.

لقد وصف الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا أسواق المال هذه وما يجري فيها من مضاربات بـِ (**كازينو عالمي يديره الأمريكيون**)، وطالب الرئيس الفرنسي ساركوزي بوضع ضوابط صارمة لعمل الأسواق المالية وخاصة فيما يتعلق بالمضاربات فقال: "**اننا نريد رأسمالية أخلاقية تقوم على أساس الإنتاج وليس رأسمالية لخدمة المضاربات**".

لقد جمعت هذه الأسواق المالية في عملها القائم على المضاربات إضافة إلى الربا أربع مهالك أخرى وهي: أولاً: عدم التقابض الناجم عن عدم وجود سلع تُقبض وأموال تُدفع، وثانياً: وجود الجهالة الناتجة عن التنبؤ والتخمين، وثالثاً: تفشّي الكذب والتدليس في البيع وذلك من خلال الترويج الخادع لبيع أو شراء أوراق مالية بعينها، ورابعاً: الاتّجار بأسهم الشركات الباطلة التي تفتقر إلى وجود شركاء شرعيين في الشركة؛ وكل هذه الأمور باطلة شرعا وحرّمها الإسلام.

وهكذا، وبسبب هاتين المشكلتين النابعتين عن أحدث وأفظع طبعة من طبعات النظام الرأسمالي الفاسد وهما: سوق الائتمان، وجشع المضاربين في الأسواق المالية، نشأت هذه الأزمة الاقتصادية وعصفت بالاقتصاد العالمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القصص: شكرا للأستاذ أبو العز، ونبقى الآن مع الورقة الثالثة للأستاذ الدكتور/ رفريصان بسوير أستاذ الاقتصاد بجامعة قاجا مادي يوكا جاكرتا/ إندونيسيا ومدير مجمع الدراسة والتحليل في التنمية والاقتصاد، محاضرة بعنوان: تأثير الأزمة على إندونيسيا، وسيحدثنا أخونا الدكتور باللغة الإنجليزية.

الورقة الثالثة

تأثير الأزمات الرأسمالية على اقتصاديات إندونيسيا

"مترجمة"

بقلم: الدكتور/ رفريصان بسوير
الباحث في مركز الدراسة في الاقتصاد الشعبي
لجامعة غاجه مادى جوكجاكرتا

إن تسمية الأزمة الاقتصادية بالعالمية له ما يبرره باعتبار أن الأزمة قد طالت العالم بأسره، رغم أن الأزمة قد بدأت في أمريكا وقد عرف كثير من الناس الأزمة بأنها أزمة مالية أمريكية وليست أزمة مالية عالمية، في حين أن الأزمة أثرت بشكل مباشر على كل اقتصاديات العالم وهذا يؤكد مدى هيمنة أمريكا على الاقتصاد العالمي برمته.

وحسب رأيي، فإن تسمية الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا بالأزمة المالية الأمريكية، هو الأوْلى، حيث إن لهذه التسمية معاني مهمةً تظهر في الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: آمل بهذه التسمية أن ندرك بسرعة ممكنة أن أمريكا واقتصادياتها ليست مثالية، فكما أصابت وتصيب الأزمات اقتصاديات سائر الدول، فإن أمريكا ليست بمأمن من أن تصيبها الأزمات، تماماً كما حدث للإمبراطوريات القديمة التي ذهبت وأصبحت من التاريخ، فليس لأمريكا أية ميزة تجعل الأزمات لا تصيبها.

ثانياً: وبتسميتها بالأزمة الرأسمالية الأمريكية، آمل أن نعيَ أن النظام الرأسمالي ليس نظاماً اقتصادياً كاملاً، وبهذه التسمية لا أقصد فقط القول إن ميكانيكية السوق لا تستطيع أن ترتب نفسها بأكثر من ذلك، فضعف النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس فقط في ظلمه ونتائج هذا الظلم في فساد البيئات التي يتعامل فيها، وإنما في طبيعة حالته المفسدة الفاسدة حين انهارت في جرف هارٍ من الأزمات.

ثالثاً: وبتسميتها بالأزمة الرأسمالية الأمريكية، آمل أن يدفعنا ذلك إلى إدراك زيف الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم نجدّ في التفكير بالأنظمة الاقتصادية البديلة التي ليست فقط صحيحة لبلادنا وحدها، وإنما هي في المستوى العالمي الأكثر عدالة والأنسب للبيئات والأكثر طمأنينة للحفاظ على استمرارية الحضارة الإنسانية. ومن الضروري أن نستلهم العبر من الأزمة الرأسمالية الأمريكية لنجعل من الممكن أن يكون هناك عالم غير رأسمالي، وهو أفضل من العالم تحت السيطرة الرأسمالية الأمريكية في أيامنا هذه.

إن افتتاحي بهذه المقدمة لا يعني الابتعاد عن بحث القضية الرئيسية، كما هي في العنوان: "تأثير الأزمة الرأسمالية الأمريكية على اقتصاديات إندونيسيا"، ولكن قدمت هذه المقدمة التي كان لا بد منها للوقوف على الأزمات الحالية حتى لا نقع في فخّ وَصْفِ الأزمة كميّاً وتكتيكياً، بل علينا أن نفهم نتائجها السياسية، بل ونتائجها الأيديولوجية.

وقبل أن نبحث في تأثير الأزمة الرأسمالية الأمريكية على اقتصاديات إندونيسيا اسمحوا لي أن أبيّن لكم بشكل موجز الخلفيات التاريخية لإندونيسيا؛ شكلها وجهازها الاقتصادي، كذلك من المهم أن نفهم واقع العلاقات الاقتصادية

الإندونيسية مع الاقتصاد الأمريكي، ومعلوم أن تأثير الأزمة الرأسمالية الأمريكية على دول العالم يختلف بعضها عن بعض. أما سبب الاختلاف فيعود إلى وصف العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع الرأسمالية الأمريكية.

الاستعمار الجديد في إندونيسيا:

إن خلفية إندونيسيا التاريخية وجهازها الاقتصادي لا ينفصلان عن تاريخ الاستعمار الذي فُرض على هذه البلاد، فكما هو معلوم فإن الشعب الإندونيسي تم استعماره منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي من قبل شركة التجارة الهولندية التي سميت بـــ (VOC). أي المملكة الهولندية، والمملكة المتحدة (بريطانيا)، والقوى الإقليمية اليابانية.

فكان نتيجة هذا الاستعمار الذي امتد لثلاثة قرون ونصف تكوين الجهاز الاقتصادي المستعمَر في إندونيسيا، فهذا رئيس الجمهورية الأول؛ المهندس أحمد سوكارنو الذي عرض لمظاهر هذا النظام واعتبره ميزة خاصة للجهاز الاقتصادي الاندونيسي المستعمَر، وأجملها في ثلاثة أمور:

أولاً: وضع اقتصاديات إندونيسيا من أجل إنتاج السلع الأساسية لتصديرها إلى المراكز الرأسمالية العالمية.

ثانياً: وضعت اقتصاديات إندونيسيا لتكون سوقاً لما يُنتَج في المراكز الرأسمالية العالمية في العالم.

ثالثاً: جعل غاية اقتصاديات إندونيسيا هي تدويل رؤوس الأموال الزائدة التي جاءت عبر المراكز الرأسمالية العالمية.

وأما نائب الرئيس الأول؛ محمد حتي فقد ركز اهتمامه أكثر على الناحية المحلية للجهاز الاقتصادي الإندونيسي المستعمَر، ورأى أنه عند توصيف الجهاز

الاقتصادي الإندونيسي المستعمر نجد أن المجتمع الإندونيسي مقسّم إلى ثلاث طبقات هي:

الطبقة العليا؛ وهي التي لديها فرصة أوسع للسيطرة على الموارد الطبيعية، ويستحوذ عليها الأوروبيون. والطبقة الوسطى؛ وهي التي سيطرت على تجارة السلع والخدمات؛ وهي مكونة من الشرقيين الأجانب من غير أهل إندونيسيا، أما الطبقة السفلى؛ فهي التي تمثل عامة الشعب الإندونيسي المعروف بأهل البلد (Pribumi).

وبفهم هذه الخلفيات التاريخية وشكل الجهاز الاقتصادي الإندونيسي، عليّ أن أبيّن أن غاية الأعمال لتحرير البلاد منذ البداية لم تكن محصورة في محاولات أخذ السيادة السياسية، أو على الأقل فإن السيادة السياسية لم تكن هي الغاية الأساسية، وإنما الغاية الأساسية لأعمال التحرير كانت هي تصحيح الجهاز الاقتصادي الإندونيسي المستعمَر الذي ورثناه من المستعمِرين.

وبشكل أكثر وضوحا فإن غاية إنشاء دولة الجمهورية الإندونيسية كما نُصّ في مقدمة الدستور للجمهورية الإندونيسية هي:

أولاً: الحفاظ على جميع أهل البلاد والوطن الإندونيسي.

ثانياً: تنمية ورفاهية العامة، وتثقيف كل فئات الشعب.

ثالثاً: المشاركة في إيجاد السلام العالمي.

ومن أجل الوصول إلى هذه الغايات الثلاث، خاصة في الحقل الاقتصادي، خطط مؤسّسو البلاد لإيجاد الديموغرافية الاقتصادية في البلاد، حيث نُص في المادة (٣٣) من الدستور في سنة ١٩٤٥ بشكل تفصيلي على ان المحاولات المترتبة على

إيجاد هذه الديموغرافية الاقتصادية، والتي لا بد من تحقيقها، هي مبنية على ثلاثة ضوابط وهي:

أولاً: لا بد من تنظيم اقتصاديات البلاد باعتبارها أعمالاً مشتركة مبنية على الأساس العائلي.

ثانياً: لا بد من سيطرة الدولة على فروع الإنتاج المهمة في البلاد وعلى مرافق الجماعة.

ثالثاً: الثروات المخزنة في باطن الأرض والمياه لا بد من استغلالها ليتمتع بها الشعب فتحقق الرفاهية.

وهنا يرد سؤال: ما هي ردة فعل المستعمر بخاصة هولندا وبريطانيا على الأعمال والآمال لاستقلال إندونسيا؟

والجواب واضح فهم لا يرفضون ذلك فحسب بل حاولوا إجهاضها بشكل جدّي، حتى بعد أن أعلن الشعب الإندونيسي استقلاله في ١٧ آب أغسطس ١٩٤٥م، فإن الحكومة الهولندية، والبريطانية، أرسلتا قواتِهما...

القصص: شكراً للدكتور/ رفريصان بسوير وشكراً للأخ المترجم. نبقى مع الكلمة الأخيرة قبل أن ننتقل إلى الفقرة التفاعلية مع الدكتور/ محمود عثمان إمام/ عميد كلية التمويل جامعة دكّا/ بنغلاديش يحاضر بورقة تحت عنوان: تأثير الأزمة الاقتصادية على بنغلاديش وباكستان، أيضاً سيتلو علينا محاضرته باللغة الإنجليزية ليترجمها بعد ذلك أحد الإخوة مختصراً، فليتفضل الأخ الدكتور مشكوراً.

الورقة الرابعة

أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد بنغلادش وباكستان

"مترجمة"

الدكتور محمد عثمان إمام

بروفسور وعميد كلية الاقتصاد في جامعة دكّا

لكي نفهم حقيقة الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها فيما بعد إلى العالم أجمع من الضروري فهم التضخم المخيف الذي حصل في القطاع العقاري الأمريكي فسبب الأزمة العقارية، وبعد ذلك يستطيع المرء فهم آثار الأزمة على دول شرق آسيا وبالتالي أثرها على بنغلادش وباكستان.

حقيقة الأزمة المالية العالمية:

تشترك في الأزمة المالية الحالية عدة أمور وهي، السياسات الاقتصادية والقوانين والإجراءات البنكية وضعف التفاعل الحكومي. وسنبحث هذه الأمور الثلاثة لإدراك حقيقة الأزمة.

السياسيات الاقتصادية:

بدأت الأزمة المالية العالمية بالأزمة المالية الأمريكية، وكانت بذور الأزمة تتمثل في "برنامج الائتمان الموجَّه"، والذي يعني قيام الولايات المتحدة بإقراض متدنّي الدخل ومن لا يملكون القدرة الأكيدة على سداد القروض من أجل تملّك البيوت، وعُرف هذا البرنامج بـــ" التسليف العقاري الثانوي أو Sub-prime

mortgage credit ". ثم جاءت الانتخابات الأمريكية في السنة التي تلتها، وزاد إنفاق الحكومة الفدرالية وارتفع حجم الاستثمار في سندات الرهن المالية عالية الخطورة وهي عين السياسات التي انتهجتها المؤسسات المالية الغربية على حد سواء. فنتج عن ذلك توفر السيولة للبنوك وشركات الإقراض فاستغلوا هذه الأموال في إقراض الناس وخصوصاً لقروض البيوت والسيارات لمجموعة الزبائن الثانويين.

القوانين والإجراءات البنكية :

واضعو القوانين البنكية غير مبدعين وحلولهم بالعادة متأخرة عن وقتها، فتحركهم يحصل في أوقات متأخرة عن الحاجة لهم، فينعكس ذلك سلباً على القوانين. ففي الأزمة التي حصلت في عام ٢٠٠٧ تأخر البنك المركزي والفدرالي والبنوك الرئيسية الأخرى في اتخاذ إجراءات ووضع استراتيجيات للحيلولة دون حصول انهيار المؤسسات المالية ما جعل الأزمة أكثر سوءاً.

ضعف التفاعل الحكومي:

ضعف التعاون الحكومي لم يساعد المؤسسات المالية، حيث واجه مديرو الشركات والضامنون غياب التعاون الحكومي، فانعكس ذلك سلباً على قرارات المؤسسات في مختلف الاتجاهات فسبّب الفشل في الولايات المتحدة وفي مختلف الدول.

فالشفافية والمكاشفة والاستقلالية في القرار من أهم الصفات التي يجب على أية حكومة أن تتحلى بها.

لقد بدأت الأزمة العالمية بعد اندلاع أزمة الإقراض الثانوية في منتصف عام ٢٠٠٧ عندما انهارت two Bear Stearns للصناديق الوقائية.

فالنمو الكبير للقطاع العقاري فتن السماسرة بالعمولات الكبيرة التي كانوا يجنونها من جراء إقناعهم مشترين من ذوي الائتمان السيء لأخذ قروض لشراء بيوت بدفعات أولية قليلة أو حتى بدون دفعة أولية. أما المقرضون فقد سعَوْا لجَنْي مزيد من الأرباح من هذه القروض عالية المخاطرة فزادوا من نسبة الفائدة على المقترضين كي يتناسب ذلك مع حجم مخاطرهم، مما أدى إلى أن يواجه العديد من المقرَضين صعوبات مالية حتى وصل الحال بكثير منهم إلى إعلان الإفلاس، فازدادت أعداد من حُجز على بيوتهم من ذوي القروض الثانوية.

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي :

٣- هل القروض الثانوية وبرنامج الإقراض الثانوي السبب الرئيس للأزمة؟

لقد كانت التغيرات الجذرية في أسس الإقراض والتمويل سبب الأزمة المالية الأمريكية التي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار العقارات وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي وخسران البنوك لبلايين الدولارات.

لنرَ الشكل الجديد للإقراض العقاري:

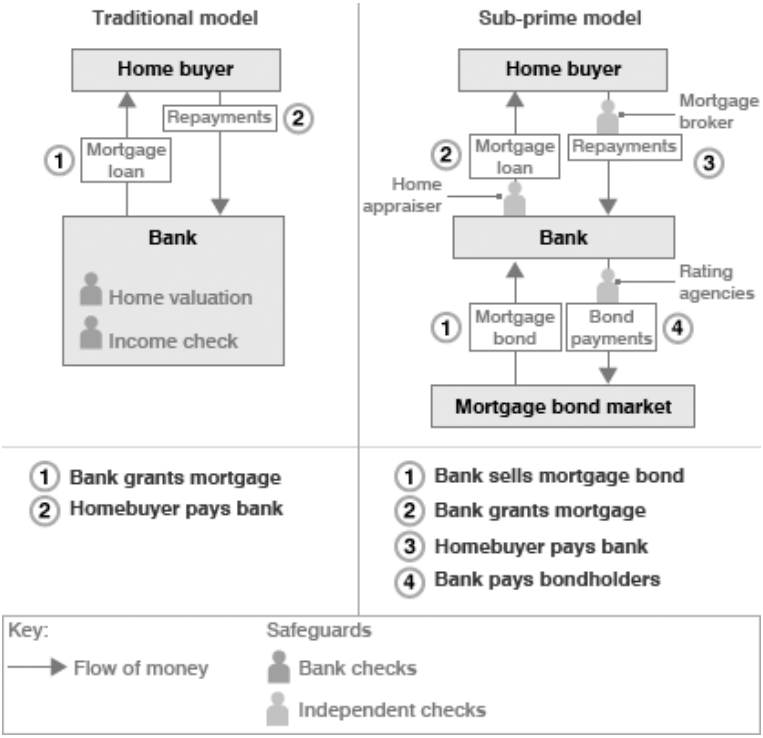

فكيف حدثت الأزمة؟

في الشكل التقليدي تقوم البنوك بإقراض المقترضين من إيداعات الزبائن المودعين، وهذا يجعل إقراض البنوك للمقترضين محدوداً بسقف معين لا يمكن تجاوزه.

أما في السنين الأخيرة فقد لجأت البنوك إلى الشكل الجديد في الإقراض حيث قامت بتحويل الرهان إلى سندات تبيعها للمستثمرين، مما مكنهم من زيادة القروض وفي المقابل تقاعست البنوك في التأكد من قدرة المقترضين على السداد.

وخلال السنوات الخمس الماضية تضاعف دور القطاع الخاص في سوق سندات الرهن بعد أن كان مهيمَناً عليه من قبل الوكالات الحكومية من مثل

Freddie Mac. فتخصصت مؤسسات القطاع الخاص في النوع الجديد من الرهان من مثل القروض الثانوية للمقترضين ذوي التاريخ الائتماني الضعيف وذوي الدخل المحدود والذين تجنبتهم المؤسسات المالية الرئيسية من مثل Freddie Mac.

وزاد دخل البنوك وأرباحها جراء الرسوم التي يدفعها كل مقترض من أجل الرهن، وشجعوا السماسرة على بيع مزيد من تلك الرهون، فبلغ حجم سوق سندات الرهن ٦ تريليون دولار وهو أكبر من حجم سوق سندات السوق الأمريكية والذي بلغ ٢٧ تريليون دولار وحتى إنه أكبر من سندات الخزينة.

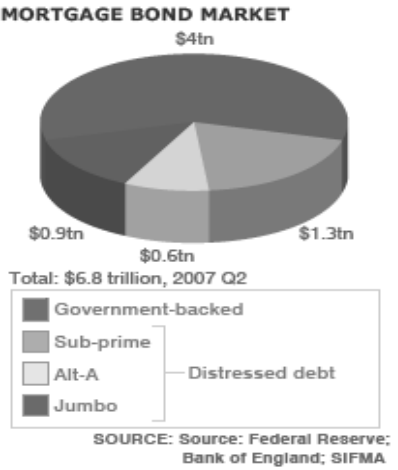

موجة الرهن العقاري أثّرت بشكل كبير على أسعار البيوت وتسببت في زيادة النشاط لبيعها خلال السنوات الأخيرة فأنتجت أول انتكاسة على مستوى الدولة في أسعار البيوت منذ عام ١٩٣٠.

فأصبح هناك أكثر من ٤ ملايين بيت تنتظر من يشتريها وتعاني من تدني أسعارها، فاضطر المتعهدون لتخفيض أسعار البيوت كي يتمكنوا من التخلص من

بيعها، فأسعار البيوت التي بيعت بفائدة ٤,٥% يتوقع خسران في ثمنها بنسبة تصل إلى ١٠% في عام ٢٠٠٩ والنسبة أكبر من ذلك في ولايات مثل كاليفورنيا وفلوريدا اللتين تعتبران من أكثر الولايات تورطاً في الرهن العقاري.

٤- تصرفات المقترضين والتعرف على عوامل الأزمة:

اتجه المقرضون نحو التمويل العقاري والذي يعني تعاملهم مع المقترضين غير المضمونين بسبب التساهل في التعامل مع السجل الائتماني للمقترضين وقدرتهم على السداد طمعاً في الربح السريع. وقامت البنوك والمؤسسات المالية بإعادة تحويل هذه الديون إلى ديون أخرى عالية الخطورة. ثم بيعت هذه الديون إلى مستثمرين في جميع أنحاء العالم وخلقت مصدراً مالياً كبيراً مع التزامات كبيرة تجاه هذه الديون ودَعمَ الرهنُ السندات المالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن البنوك والمؤسسات المالية أمنت أصول الرهان كتأمين للبنوك المستثمرة، محولة بذلك المخاطرة إلى البنوك المستثمرة والمستثمرين. فتم تأمين حوالي ٨٠% من الديون الثانوية.

ووكالات تقييم أهلية الإقراض لم تكن فاعلة ولم تقم بتزويد معلومات دقيقة. فلم يؤثر التقييم على القيمة الحقيقية للأصول وهم مؤمّنون من قبل شركات تأمين كبيرة من مثل AIG.

وكانت نتيجة تدني أسعار البيوت وزيادة العجز والحجز على البيوت وتصفيتها؛ أن تضاءل الائتمان على مستوى البنوك، وخسائر كبيرة، وعجز عند المستثمرين البنكيين، وهبوط حاد في أسعار الأسهم في أسواق الأسهم العالمية. وقد شعر العالم بالأزمة بعد انهيار (Lehman Brother) وإعلان كبار البنوك الإفلاس من مثل بيع بنك Bank of America Corporation لمؤسسة

Merril Lynch والمجموعة العالمية الأمريكية للتأمين (AIG)، وإعلان كبار المؤمنين العالميين الإفلاس، فحصل العجز المالي في المؤسسات بسبب خسارتها في ديون الرهن العقاري. وتقدمت الحكومات في البلدان الغنية بخطط إنقاذ لمساعدة نُظُمها المالية.

ويمكن تلخيص العوامل التي تسببت في الأزمة بالتالي:

- التمويل الرخيص خلق انتكاسة في نصيب الموارد، وشجع المقرضين على إقراض مزيد من القروض غير الآمنة (كان السياسيون هم من بدءوا ذلك عن طريق عدم مراقبتهم للمخاطر المتوقعة).
- المقرضون ومن خلال التأمينات زادوا من مخاطر المستثمرين الآخرين فخاطروا في الأصول بعدم تزويدهم شركات الائتمان بمعلومات دقيقة.
- تدني متطلبات وشروط الإقراض أثّر سلباً في المناطق التي فيها نسبة قروض وتأمينات أعلى.
- إعادة تغليف الديون وتحويلها تسبب في إشراك السوق المالية المعقّدة في الأسواق البدائية والثانوية لأسواق القروض العقارية مع تطور الأدوات المالية مما أدى إلى إضعاف فاعلية النظام المالي والاقتصادي.
- بالرغم من وجود أكثر من ٦٠ توصية محلية وعالمية من قبل سلطات التخطيط إلى جانب اجتماعات الاستقرار المالي وبجانب قوانين متطلبات الرأسمال للبنوك العالمية من جمعية (باسال) في المراقبة البنكية، بالرغم من ذلك فإن سوق التأمينات للمقرضين الثانويين بقي خارج الالتزام بهذه القواعد والتوصيات والقوانين.
- محاولة تحويل البنوك لبعض نشاطاتها الآمنة لاستثمارات جديدة هي الأخرى محاولة للهروب من اتّباع اللوائح والقوانين.

٥- الظروف الاقتصادية لبنغلادش وباكستان

تباطؤ النمو الاقتصادي الذي كان نتيجة الأزمة المالية العالمية خلق أثراً سلبياً على السوق الاقتصادية في جنوب آسيا. وقد تعاظمت الخسائر التجارية بشكل كبير وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، وساءت الأوضاع في الاقتصاديات صغيرة الحجم وازدادت نسبة التضخم. ومستوى الخوف تعاظم مع وجود التباطؤ الاقتصادي العالمي وخصوصاً في معدل النمو. وبكلمات للبروفسور (Sakiko Fukuda-Parr : الأزمة المالية لم تؤثر كثيراً على الدول النامية ولكنها أصيبت بأكثر من الكساد العالمي، وتأثرت بالهبوط الذي أصاب أسواق الحبوب، وأصيبت حركة تصدير المنتجات بالتراجع، وتدنى مستوى ضخ الأموال ومن ضمنها الحوالات المالية.

فالكساد في الاقتصاد العالمي سيؤثر بشكل كبير على التصدير من جنوب آسيا وسيؤثر على دخول الحوالات، وبالطبع تدني ضخ الأموال الأجنبية إلى البلاد سيؤثر على الاستثمارات المحلية، وكلا العاملين -قلة التصدير وتدني الحوالات- سيؤثران على النمو الاقتصادي فيتسببان في تراجعه.

حجم الصدمة التجارية

عانت دول جنوب آسيا كثيراً من أزمة التجارة والتي كان سببها ارتفاعاً في أسعار الحبوب والنفط خلال السنوات الأخيرة، ففي الشكل الأول والثاني يظهر مدى الخسارة التجارية لدول جنوب آسيا حيث بلغت خسائر بنغلادش ٧,٧%، بينما بلغت خسائر باكستان ١١,٣%. و أكثر هذه الخسائر كان بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أثرت على جميع دول جنوب آسيا. وبنغلادش بشكل خاص خسرت كثيراً في قطاع الأغذية إذ إن بنغلادش مصدرة للأرز.

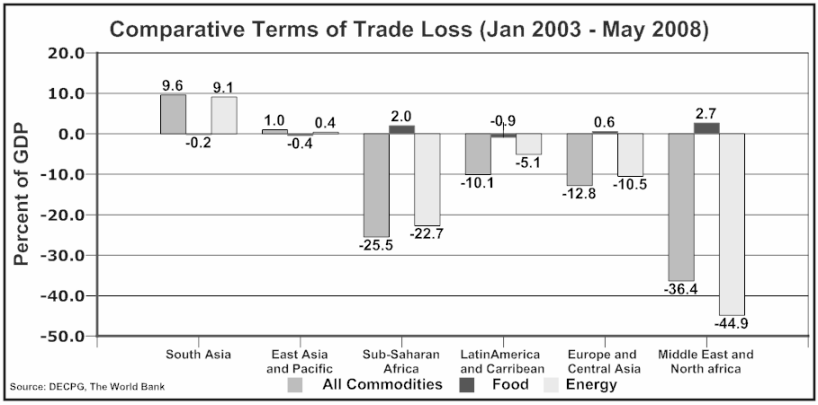

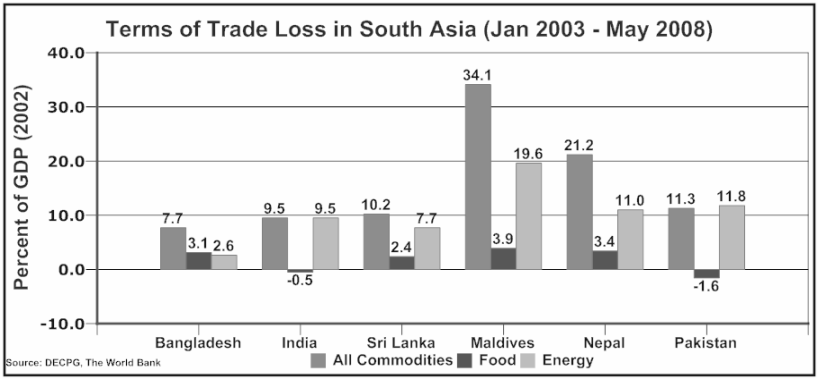

الخسائر الكبيرة من الأزمة التجارية تزامنت مع شحٍّ في الحوالات المالية الخارجية لبنغلادش إلا أن تلك الخسائر لم تكن كبيرة نسبياً. بينما تأثرت باكستان بشكل أكبر حيث خسرت ما نسبته ٤% في عام ٢٠٠٣ من الدخل الإجمالي المحلي بسبب الفساد وزاد هذا العجز إلى أن وصل إلى ما نسبته ٨% في عام ٢٠٠٨ (شكل رقم ٣). إلا أن ازدياد الحوالات الخارجية ساعد بنغلادش في إيجاد توازن في ميزانيتها، بينما تبقى باكستان تواجه عجزاً في الميزانية بسبب النفقات التي تنفقها الحكومة على سياساتها النقدية، والأزمة التجارية التي زادت من سرعة الانتكاسة.

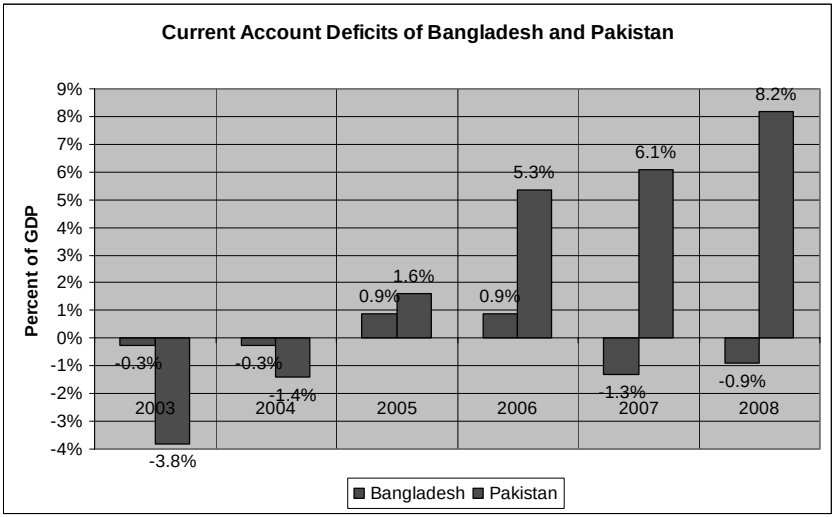

شكل رقم (٣)

وبالنسبة للميزان المالي فبسبب الفساد في باكستان ارتفع العجز في الدخل الإجمالي المحلي من ٢,٤% في عام ٢٠٠٤ إلى ٧,٤% في عام ٢٠٠٨ . أما بنغلادش فقد عانت من ازدياد العجز في دخلها الإجمالي حيث وصل إلى ٤,٢% في عام ٢٠٠٨ وسبب ذلك كان ارتفاع أسعار الغذاء والنفط. وبشكل عام فإن ارتفاع أسعار الأغذية والنفط كان السبب الأهم في التضخم في باكستان وبنغلادش.

ثم بعد ذلك بدأت أسعار الحبوب بالهبوط في جنوب آسيا بعد أن كانت المحاصيل الزراعية في عام ٢٠٠٨ بكميات جيدة، وتدنّى الطلب على الحبوب وانخفضت الأسعار بسبب المضاربين، وانخفضت أسعار النفط فوصلت إلى ٤٠ دولاراً للبرميل بعد أن كان قد وصل إلى ١٥٠ دولاراً، فأدى ذلك إلى جانب حسن الإدارة التقليل من حجم التضخم في بلدان جنوب آسيا ومن ضمنها بنغلادش باستثناء باكستان.

ولكن الفارق في أسعار الحبوب بين الأسواق العالمية والأسواق المحلية بقي كبيرا على حاله بسبب آلية عملية التسعير. والتضخم الذي وصل إلى ١١,٥٩% في كانون الأول ٢٠٠٧ انخفض إلى ١٠,١٩% في أيلول ٢٠٠٨ ثم إلى ٦,١٢% في تشرين ثاني ٢٠٠٨ وذلك بسبب انخفاض أسعار الحبوب في الأسواق العالمية والمحلية كما يظهر في (الشكل رقم ٤).

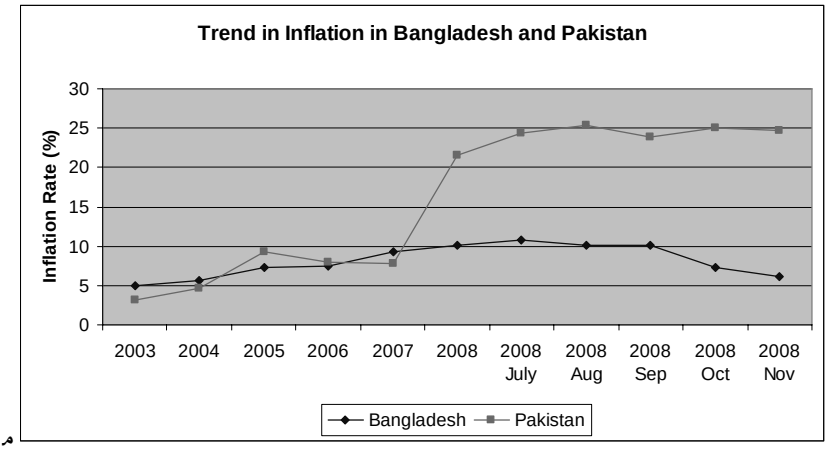

عيار التضخم في بنغلادش وباكستان

(شكل رقم ٤)

٦- هل باكستان وبنغلادش محصّنتان ضد الأزمة المالية العالمية؟

تعتمد الحصانة بشكل رئيسي على طبيعة الاقتصاد فيما إذا كان "ائتماناً طبيعياً" أم "ائتمانَ توفير".

فالسوق الأمريكي يعتمد في الاستهلاك على الدخل المستقبلي من خلال كروت الائتمان. أما السوق البنغالي والباكستاني فإنهما يعتمدان على المدّخرات. وبما أن القدرة المالية في بنغلادش ضعيفة، ولكنها أحسن حالاً من باكستان،

فالهزات الخارجية التي تأتي من الأزمة المالية العالمية لن تحدث أثراً عظيماً في تقليص الديون في بنغلادش أو باكستان.

فعدم تأثر بنغلادش نسبياً بأزمة الاقتصاد العالمي آتية من انعزالها النسبي عن الأسواق العالمية وقلة الاستثمارات الأجنبية فيها.

فبنوك بنغلادش ليست كالمؤسسات المالية العالمية، لأنها لا تتعامل مع الخارجيين أو الثانويين المحتالين والذين يتمكنون من صنع الأزمات بين عشية وضحاها في القطاع المالي. فالالتزام بالقواعد المالية الرئيسية يجعل حصول خسائر غير متوقعة أمراً صعباً.

فبناء على ما تقدم فإن بنغلادش غير محصنة بشكل كلي ضد الأزمة المالية العالمية أما باكستان فهي أقل تحصيناً من بنغلادش.

٧- تأثيرات الكساد الاقتصادي العالمي:

انخفاض أسعار النفط والغذاء الذي بدأ منذ بضعة أشهر مدّ دول جنوب آسيا بشيء من الحيوية بعد أن كانت تصارع الأزمة العالمية، إلا أن هذه النشوة سرعان ما ستتبخر بسبب الكساد الذي أصاب العالم وهو ما سيؤثر سلباً على باكستان وبنغلادش.

فهناك العديد من المخاطر التي تحدق باقتصاد البلدين، وتشتمل تلك المخاطر على قلة تدفق الأموال الخارجية وسعر صرف أموال المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى العديد من المخاطر في القطاع الحقيقي التي نشأت من تباطؤ في النمو بسبب انخفاض حجم الصادرات، وانخفاض في الحوالات المالية الخارجية وتباطؤ حجم الاستثمارات والنمو:

١- تأثير القطاع المالي

لا يوجد للبنوك والمؤسسات المالية البنغالية تعاون شديد مع البنوك والمستثمرين الأمريكيين والأوروبيين. وبسبب ذلك سَلِم القطاع البنكي البنغالي مما أصاب القطاع البنكي الغربي، فلا يوجد تعاون بين البنوك في بنغلادش مع الأسواق المالية العالمية إلا فيما يتعلق بأرصدة العملات الأجنبية. وزيادة على ذلك فإن أكثر الأموال التي كانت مودعة في البنوك العالمية تحولت إلى حسابات متعثرة، كما أنه لقلة الاستثمارات الأجنبية في بنغلادش التي بلغت ٤% من حجم السوق لم تؤثر هزة أسواق الأسهم المالية كثيراً على بنغلادش.

ويمكن القول أن تأثر بنغلادش بالأزمة المالية العالمية كان محدوداً، ويعود ذلك إلى المرونة النسبية للقطاع المالي في البلاد وإلى تطبيق الخطة الإصلاحية التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٩٠. فكان لهذين العاملين الأثر الأكبر في تطوير نشاطات القطاع المالي وتطوير النظام المالي.

وبالنسبة لإدارة الديون وأخطار السيولة في الأسواق المالية وتشجيع المنافسة الشريفة فقد تم تزويد البنك البنغالي بخطوط عريضة ليتعامل وفقها، وتطبيق خطط الإصلاح كي يضمن وجود قواعد مالية جيدة ويضمن الإشراف عليها.

والقطاع المالي منعزل عن الأسواق العالمية بسبب تدني حجم السيولة، وكذلك الديون الخارجية متدنية واحتياطي النقد معقول. وهكذا فإن القطاع المالي البنغالي محميٌّ إلى حدٍّ ما من الأزمة المالية العالمية الحالية، وتأثير الأزمة المالية العالمية على بنغلادش هامشي في ظل هذه المعطيات. ولكن تأثر الاقتصاد البنغالي آتٍ من قلة التصدير وخصوصاً تصدير الاقمشة، وآتٍ من قلة الحوالات النقدية.

أما باكستان فإنها ثاني أكبر اقتصاد في جنوب آسيا وهي شديدة الحساسية وأكثرها قابلية للتأثر السلبي. وعجزها المالي عالٍ، والتضخم فيها كبير، والاحتياطي قليل، وعملتها ضعيفة، واقتصادها متدهور، فوضع باكستان حرِج في مواجهة الأزمة المالية العالمية. وتنصبّ الجهود الآن على محاولة إنقاذ هذا الاقتصاد الضخم من خلال إدارة جيدة، ومراقبة أفضل، وسياسة مالية جديدة.

فإقدام باكستان على الاقتراض الخارجي قيّدها فانتشرت السندات فيها بشكل كبير. وفي ظل الأزمة المالية العالمية يصبح التدفق المالي الخارجي غير الرسمي أكثر كلفة مما كان عليه في السابق، ويصبح التأثير السلبي على القطاع المالي المحلي عظيماً، ولكن ربما يستطيع القطاع البنكي الصمود أمام العاصفة إن تمكّن من تطوير القطاع المالي بناء على الشكل القديم.

ب- تأثيرات قطاع الاقتصاد الحقيقي

التباطؤ العالمي سيؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي، وسيكون هذا التأثير من خلال التجارة الخارجية والحوالات المالية والاستثمار والنمو.

- **التصدير**

بسبب التقدم في التصدير فإن باكستان وبنغلادش أصبحتا أكثر انخراطاً مع باقي دول العالم وهو أكثر مما كانتا عليه قبل عام ١٩٩٠. فالتصدير أمر مهم للنمو لكلا البلدين.

والكساد في الدول الغربية أثر سلباً على التصدير من دول جنوب آسيا. فباكستان وبنغلادش من الدول المصدّرة للغزل والنسيج وهما ستتأثران بالكساد في دول العالم الغربي. ولكن ذلك التأثير لم يظهر بشكل قوي لغاية الآن.

التجارة الخارجية البنغالية حافظت على نمو إيجابي في الوقت الذي انقبضت فيه التجارة العادية وبعض القطاعات الأخرى. فالاستيراد والتصدير نَميا كما هو مبين في الشكلين التاليين:

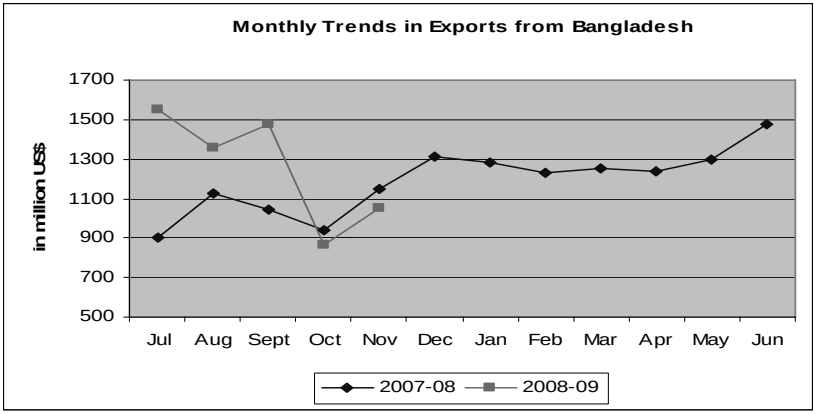

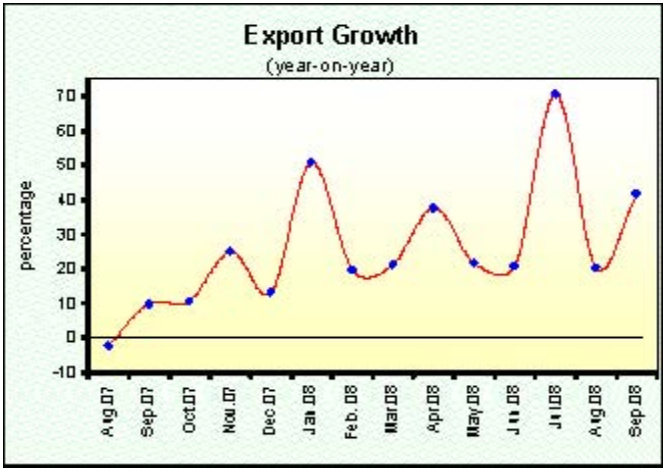

حجم تصدير بنغلادش للألبسة الجاهزة بلغ ٣٩%، وبلغ ٣٧% من الغزل والنسيج. وبالرغم من تدني حصة التصدير لأمريكا وبالرغم من منافسة الصين إلا أن بنغلادش تمكنت من تحقيق نمو في السنوات القليلة الماضية. وسبب ذلك تدني كلفة الإنتاج.

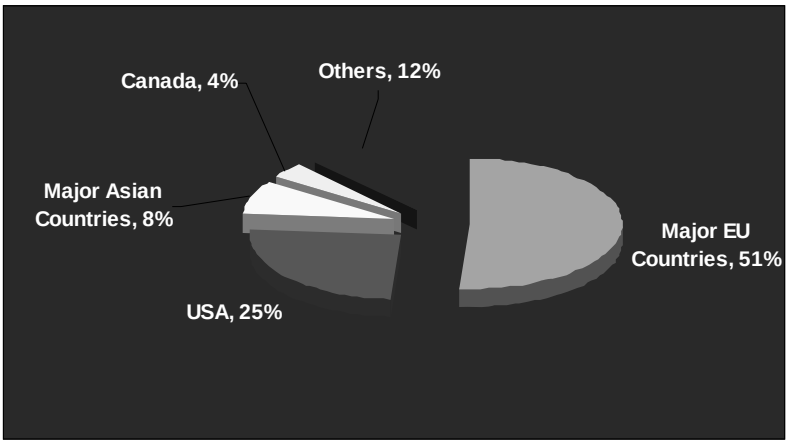

فالكساد العالمي الحاصل الآن وضع صانعي الألبسة الجاهزة في أزمة كبيرة بسبب عدم استيراد الدول المستوردة وخصوصاً أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها للأقمشة الجاهزة، فأكثر من ٥٠% من الصادرات البنغالية تذهب لدول الاتحاد الأوروبي و٢٥% للولايات المتحدة الأمريكية.

أما قطاع النسيج والألبسة الجاهزة فلم يتأثر إلى الآن بالرغم من الكساد الأمريكي والأوروبي. فقد زادت الطلبات على صادرات الألبسة المحوكة بنسبة ٣٨% في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨. هذا إلى جانب قدرة مصانع النسيج على تخفيض سعر المنتجات والتي تستهدف المستهلكين من ذوي الدخل المحدود.

الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة دفعت بالناس إلى التحول من استهلاك البضائع غالية الثمن وعالية الجودة إلى البضائع الأرخص والأقل جودة. فشركة (Wal-Mart) الأمريكية والتي تمتلك أكبر المحلات التجارية للألبسة تشتري من الملابس الجاهزة البنغالية ما قيمته ١,٧ مليار دولار سنوياً، وسبب ذلك أن اليد العاملة البنغالية من أرخصها في العالم. لذلك لا يتوقع أن تنخفض مبيعات

الألبسة الجاهزة في بنغلادش هذا علاوة على توقّع ارتفاعها خلال فترة الانكماش هذه.

أما عن باكستان فإنه كما يظهر في الشكل التالي فإن باكستان صدرت خلال الفترة الممتدة بين شهري تموز وتشرين الثاني ٢٠٠٨ ما مقداره ٩,٧٢ مليار دولار لتحقّق بذلك ارتفاعاً في النمو بنسبة ١٣,٢% مقابل ٨,٦ مليار في العام الماضي،إلا أن التصدير تدنّى في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٠٨.

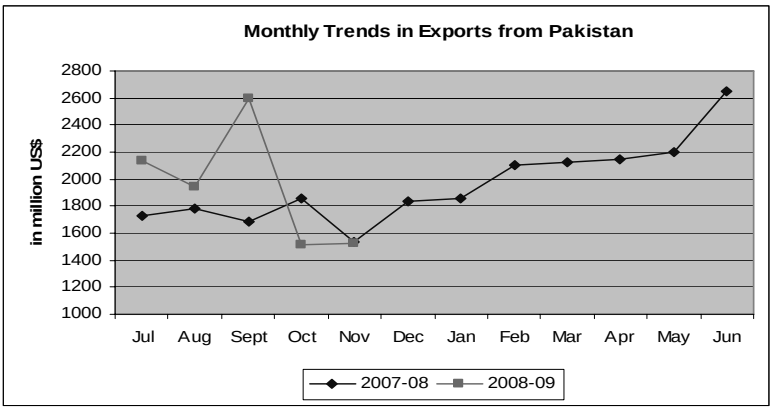

Series	* November ٢٠٠٨		* October ٢٠٠٨		% Change in November ٢٠٠٨ over October ٢٠٠٨	
	Rs.	$	Rs.	$	Rs.	$
Exports	١٢٢،٠٨٥	١،٥٢٧،٥١٥	١٢٢،٢٠٦	١،٥١٩،٣٥٠	-٠,١٠	٠,٥٤
Imports	٢١٧،٧٠٧	٢،٧٢٣،٩٢٨	٢٧٨،٩٠٤	٣،٤٦٧،٥٢٩	-٢١,٩٤	-٢١,٤٤
Balance of Trade	-٩٥،٦٢٢	-١،١٩٦،٤١٣	-١٥٦،٦٩٨	-١،٩٤٨،١٧٩	-٣٨,٩٨	-٣٨,٥٩

Series	* November ٢٠٠٨		* November ٢٠٠٧		% Change in November ٢٠٠٨ over November ٢٠٠٧	
	Rs.	$	Rs.	$	Rs.	$
Exports	١٢٢،٠٨٥	١،٥٢٧،٥١٥	٩٣،٨٩١	١،٥٣٩،١٩٤	٣٠,٠٣	-٠,٧٦
Imports	٢١٧،٧٠٧	٢،٧٢٣،٩٢٨	١٩٢،٨٣٩	٣،١٦١،٢٧٣	١٢,٩٠	-١٣,٨٣
Balance of Trade	-٩٥،٦٢٢	-١،١٩٦،٤١٣	-٩٨،٩٤٨	-١،٦٢٢،٠٧٩	-٣,٣٦	-٢٦,٢٤

فخلال تشرين الثاني زاد التصدير الباكستاني بنسبة ٠,٥٤% فكان ١,٥٣ ملياراً لأمريكا بالمقارنة بـــ ١,٥٢ ملياراً في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨. وهي أقل بـــ ٠,٧٦% من حجم التصدير للولايات المتحدة والبالغ ١,٥٤ ملياراً في تشرين الثاني للعام الماضي. على أية حال فإنه قد تم تسجيل ارتفاع قدره ٣٠% في قيمة الروبية بالمقارنة مع كميتها. وهذا الارتفاع في الصادرات من زاوية العملة أي الروبية يعود لتدني سعر الروبية مقابل الدولار والعملات الأخرى.

- **الاستيراد:**

كلا الاقتصاديين في بنغلادش وباكستان يعتمدان على الاستيراد. وانخفاض أسعار الحبوب والنفط، ووجود الكساد في البلدان الغربية سيؤثر إيجاباً على فاتورة الاستيراد من تلك البلدان.

فبنغلادش تستورد من الخدمات والبضائع ما مقداره ٩,٤٤ مليار دولار في الشهور الخمسة الأولى من العام المالي لتسجل ارتفاعاً قدره ٢٥% مقابل التصدير وهو ٦,٣ مليار دولار، أي أن الفارق بين الصادرات والمستوردات هو ٣,٠٨ مليار لغاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨. ويرجع ذلك إلى أن البلد ما زالت تسدد فاتورة المستوردات السابقة. وفاتورة الاستيراد الحالية بعد انخفاض أسعار الحبوب ستظهر في الأشهر القادمة.

أما في باكستان ففاتورة الاستيراد الشهري تظهر أنه قد انخفضت في شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ واستمرت في الانخفاض في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ حيث انخفضت بنسبة السبع بالمقارنة بشهر تشرين الثاني ٢٠٠٧. وهذا الانخفاض في فاتورة الاستيراد يمكن أن يمكّن باكستان من تقليص الفارق التجاري.

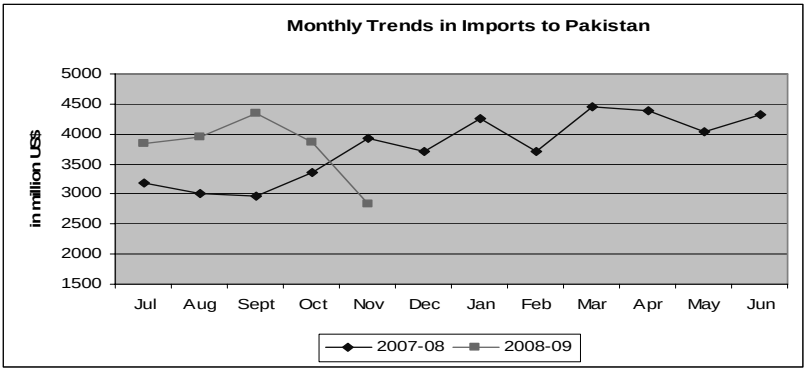

وانخفاض أسعار الحبوب والنفط في الأسواق العالمية قلّل من حجم التضخم في بنغلادش بنسبة ٦,٢% في شهر تشرين الثاني، بينما لم يؤثر ذلك إيجاباً على الروبية الباكستانية.

- **الحوالات المالية**

زادت الحوالات المالية الأجنبية لدول جنوب آسيا خلال السنوات القليلة الماضية، لم يساعد ذلك على قدرة البلد لدفع متطلباتها فقط بل الأهم من ذلك أنها أصبحت من الدخول الكبيرة وملاذاً لأعداد كبيرة من الفقراء في جنوب آسيا وخصوصا في بنغلادش.

تعد الحوالات المالية الأجنبية ثاني مصدر للمدخولات الأجنبية إلى بنغلادش وقد سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣٣,٨٩% وتعدل ٣,٧٥ مليار دولار خلال تموز إلى تشرين الثاني ٢٠٠٨، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وبالنسبة لباكستان فإن الحوالات المالية ارتفعت بنسبة ١٥% خلال فترة ما بين تموز وتشرين الثاني ٢٠٠٨. والمؤشر يظهر أن الحوالات المالية انخفضت في شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ ثم عادت إلى الارتفاع.

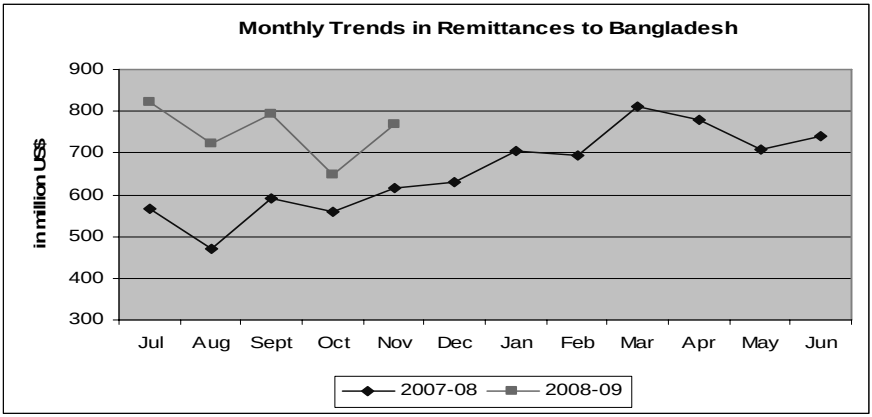

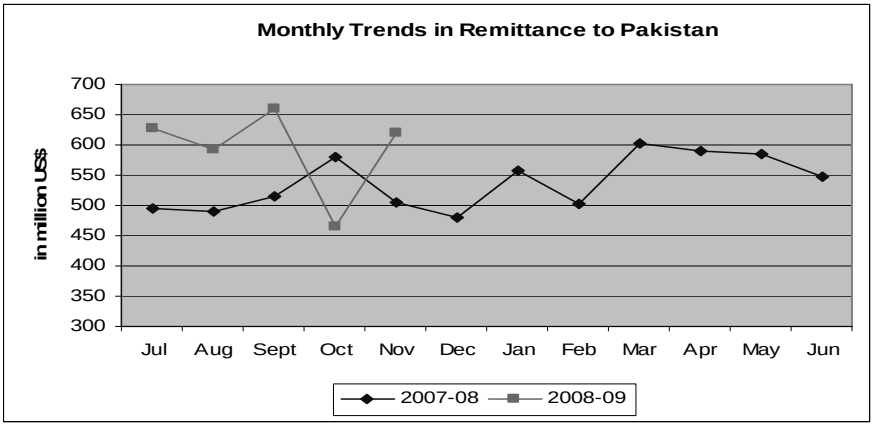

لا يتوقع أن تقل الحوالات المالية على المدى القريب في بنغلادش حيث إن أكثر من ٦٠% من الحوالات المالية تأتي عن طريق الأيدي العاملة الرخيصة من العمال الذين يعملون في الدول النفطية في الشرق الأوسط، بينما نسبة الحوالات المالية القادمة من الشرق الأوسط لباكستان هي ٥١%. وهذه المدخولات ليست في خطر في الوقت الحالي.

حجم الحوالات المالية القادمة من أمريكا ١٧% وأوروبا ١٢% لبنغلادش بينما لباكستان من أمريكا وأوروبا هي ٢٧ و١١% على التوالي. ولا شك بأن

الحوالات المالية ستتأثر بالكساد الاقتصادي العالمي. ففي هذا الإطار فإن باكستان ستكون أكثر تأثراً بالكساد العالمي.

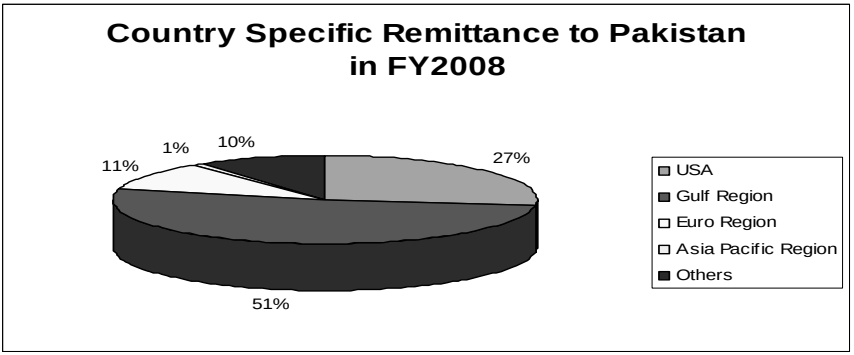

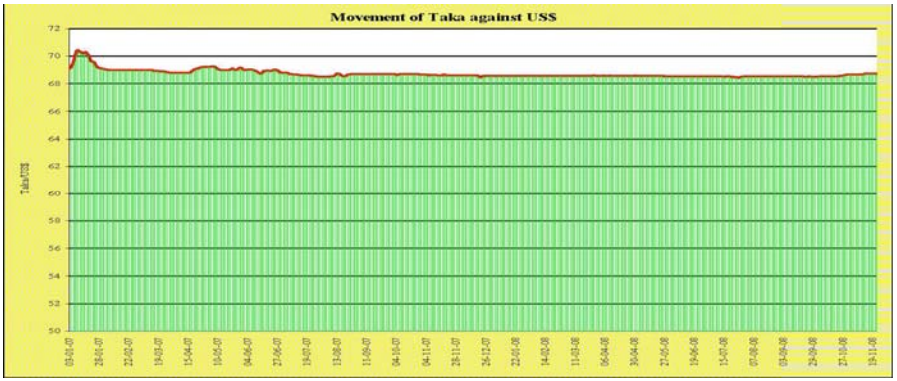

وتظهر قوة بنغلادش في سعر صرف العملات وهو ما ليس عليه حال باكستان، مما يؤثر في ميزان الحساب الجاري واحتياطي العملات الأجنبية. ففي الشهور الماضية شهدت الروبية الباكستانية انخفاضاً حادّاً مقابل الدولار ولكن التكا البنغالية حافظت على قيمتها، كما حافظت بعض الشيء على قيمتها مقابل بعض العملات الأخرى من مثل اليورو والإسترليني.

- **الاستثمار**

يتوقع انخفاض في حجم المعونات الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية. كما أن التهديد الرئيس للاستثمار آتٍ من شح التمويل الأجنبي واحتمالية زيادة البنوك من دفعات البضائع المستوردة، وفي الوقت نفسه فإن ازدياد التضخم يتطلب مزيداً من المراقبة. فهذه العوامل ستقلل من إمكانية تمويل الاستثمارات المحلية.

والاستثمار قد تأثر بذلك سلفاً. وبشكل عام فإن تباطؤاً في الاستثمار العام سيحدث في المستقبل. وازدياد الادّخار في دول جنوب آسيا أمر مثير للقلق. ولكن التكيّف مع الخسائر من جراء النقص التجاري مع احتمالية تباطؤ التصدير وقلة في ضخ أموال المعونات كل ذلك سيؤثر على تباطؤ النمو.

الخلاصة:

في رأيي المتواضع فإن الاقتصاد البنغالي يستطيع أن يبقى محميّاً بعض الشيء من الأزمة المالية العالمية ولكن هذا غير وارد بالنسبة لباكستان.

الاقتصاد البنغالي ربما لا يتأثر على المدى القريب ما دامت أسعار النفط والحبوب في تدنٍّ، ولا يتطلب من السلطة في بنغلادش مزيداً من المراقبة والتشديد على المعايير المالية كي يتم المحافظة على مستوى الدخل الإجمالي دون أن يسوء.

وفي هذا السياق فإن امتلاك المال الوافر، ونقص المال الجاري، وازدياد التضخم، وضعف العملة، يجعل لا مفر من دخول باكستان في أزمة إضافية، مما يعني ضرورة التوسع في السياسات المالية والمزيد من المراقبة. أي أن باكستان ستغرق في الأزمة المالية العالمية الحالية على المدى القريب.

ويعتمد تجنب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على النمو على فترة استمرار الكساد ومدى فظاعة الأزمة العالمية الحالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة المراجع

١. Synopsis on High Value Added Consumer Products Sector Reviews, India Pakistan Trade Unit, Available at:

http://www.iptu.co.uk/content/textonly/bangladesh_clusters_consumer.htm

٢. Anrig, G., T. A. Wang, ٢٠٠٤, Immigration, Jobs, and the American Economy, The Century Foundation, September.

Available at: http://www.immigrationline.org/publications.asp?pubid=٤٩١

٣. Andrews, Weighed, Edmund L., Louis Uchitelle, ٢٠٠٨ Rescues for Homeowners in Debt, New York Times, Published: February ٢٢, Available at:

http://www.nytimes.com/٢٠٠٨/٠٢/٢٢/business/٢٢homes.html?_r=١&oref=slogin

٤. Coy Peter, ٢٠٠٨, Housing Meltdown, Business Week, Published: January ٣١, Available at:

http://www.businessweek.com/magazine/content/٠٨_٠٦/b٤٠٧٠٠٤٠٧٦٧٥١٦.htm?chan=rss_topStories_ssi_٥

٥. Demyanyk, Y., Van Hemert, Otto, ٢٠٠٨, "Understanding the Subprime Mortgage Crisis", *Working Paper Series,* Social Science Electronic Publishing, Retrieved on ٢٠٠٨-٠٩-١٨.

٦. Knox, Noelle, ٢٠٠٦, "٤٣٪ of first-time home buyers put no money down", USA Today. Retrieved on ٢٠٠٨-١٠-١٨.

٧. Jay MacDonald, June ١٥, ٢٠٠٤, Watch out for bad-loan signals, Available at:

http://www.bankrate.com/brm/news/mortgages/٢٠٠٤٠٦١٥a٢.asp

٨. Economists Brace for Worsening Subprime Crisis, Arnold C, ٢٠٠٧, National Public Radio, The United States of America, August ٧, Available at:

http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=١٢٥٦١١٨٤

٩. Bernanke, Ben S., ٢٠٠٨, Fostering Sustainable Homeownership, Speech at at the National Community Reinvestment Coalition Annual Meeting, Washington, D.C., March ١٤.

١٠. Holmes S. A., ١٩٩٩, Fannie Mae Eases Credit to Aid Mortgage Lending, New York Times, Published: September ٣٠, Available at:

http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=٩C٠DE٧DB١٥٣EF٩٣٣A٠٥٧٥AC٠A٩٦F٩٥٨٢٦٠&sec=&spon=&pagewanted=all

١١. SEC Proposes Comprehensive Reforms to Bring Increased Transparency to Credit Rating Process, Press Release ٢٠٠٨-١١٠, Washington, D.C., June ١١, ٢٠٠٨, Available at:

http://www.sec.gov/news/press/٢٠٠٨/٢٠٠٨-١١٠.htm

١٢. The Federal Reserve board: Open Market Operations, Update October ٢٩, ٢٠٠٨, Available at:

http://www.federalreserve.gov/fomc/fundsrate.htm

١٣. Bangladesh Bank, Various Publications, http://www.bangladesh-bank.org/

١٤. Export Promotion bureau (EPB), Bangladesh, Various export and import s statistics, www.epb.gov.bd

١٥. World Bank, South Asian Region, “Global Financial Crisis: Implications for South Asia”, ٢١ October, ٢٠٠٨.

١٦. State Bank of Pakistan, Various Publication.

١٧. Institute of South Asian Studies, NUS, ISAS Brief No. ٨٧, ٢٥ November ٢٠٠٨, http:/www.isas,nus.edu.org

١٨. International Monetary Fund, USA, World Economic Outlook, *UPDATE*, November ٦, ٢٠٠٨.

١٩. The Institute of Chartered Accountants in Australia, “The collapse of the US sub-prime mortgage market”,

٢٠. http:/www.charteredaccountants.com.au

القصص: شكراً جزيلاً للدكتور/ محمود عثمان إمام. شكراً جزيلاً، أيها الإخوة الكرام نبدأ الآن مع الفقرة التفاعلية، وقد وردني منذ قليل أن الأستاذ/ عصام علي حسن ممثل حزب البعث لديه مداخلة فليتفضل مشكوراً. نرجو من الإخوة الذين سيتقدمون بمداخلات أن يختصروا قدر الإمكان بحيث لا تزيد المداخلة عن دقيقتين حتى يتاح المداخلة لأكبر عدد من الحضور، تفضل أخي الكريم...

عصام علي حسن ممثل حزب البعث: بسم الله الرحمن الرحيم، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، اسمحوا لي أن أحيي في هذه العجالة الأكرم منّا جميعاً شهداء غزة. الأزمة المالية في منظورها البعثي هي ليست أزمة قروض عقارية فحسب، الأزمة هي أزمة الفكر الرأسمالي في ثقافته وفلسفته. النظام الرأسمالي يقوم على جمع بين المغامرة والإسراف؛ فالنظام الرأسمالي الذي يسعى لتحقيق الربح عن طريق التوسيع المفرط في منح القروض والمضاربات كان من الطبيعي أن يؤدي إلى انهيار النظام المالي العالمي؛ فالرأسمالية تحولت من رأسمالية شرهة كما كانت حالها دائماً، إلى رأسمالية تبحث عن الربح السريع والخارق للمألوف، وخارج عن السباق الطبيعي للنمو، لنمو الرأسمالية حتى لو جاء على أشلاء ودماء أكثر من مليون ونصف من الشعب العراقي عبر الاحتلال أو عبر الفتنة الطائفية، لا يهم الرأسمالية كثيراً إذا وصل الحال للبشرية الإنسانية كلها إلى مرحلة متدحرجة في وضعها المعيشي، لا يهم الرأسمالية كثيراً إذا سقطت الكرة الأرضية فيما يسمى بالاحتباس الحراري، ما يهم الرأسمالية فقط هو الربح الجشع. لذلك (الرفيق الشهيد صدام حسين وله التحية في ذكرى استشهاده الثانية) يقول إن: (القوة الاقتصادية اللي ما عندها أفق استراتيجي أو ما عندها سياسة رشيدة بتحكمها تظل هي أداة هدم لذاتها ولغيرها). إذاً في مفهومنا أن الفكر الرأسمالي المفتقد للضوابط، كحرية رأس المال بمعنى إعفائه من كل ضابط قانوني ناهيك عن

أي ضابط أخلاقي، افتقاد الضوابط كان وراء تصرف عدد لا محدود من المضاربين بثروات العالم، ووصلت كبرى الدول إلى ما هي عليها الآن، افتقاد الضوابط وراء امتصاص ثروات الآخرين تحت عناوين تحرير التجارة والاستثمار، إن ٥% من البشر الآن باتوا يتحكمون في أكثر من ٨٠% مما يمتلكه الآخرون، التحول الجنوني للاقتصاد من اقتصاد إنتاج واستهلاك للسلع والخدمات الصناعية والزراعية إلى اقتصاد التجارة بالعملات الورقية والأوراق المالية، حتى الآن ٩٩% من تجار العملة لا علاقة لهم على الإطلاق بشراء السلع والخدمات، فيما يختص بالأوراق المالية في أسهم الشركات والمشتقات المالية قيمتها الآن زي ما ذكر المتحدث من قبلي أن ٤٠٠ تريليون دولار الآن تجاوز مجموع الناتج المحلي القومي للدول بأكثر من عشرة أضعاف، إذا افترضنا أن الناتج القومي لكل الدول يعني حوالي ٤٠ تريليون دولار، ببساطة إن أمريكا بدأت تعطي أوراقاً مقابل الصادرات، والمصدرون أنفسهم قاموا بالاستثمار في هذه الأوراق، وهذه الاستثمارات الورقية داخل أمريكا عشان كده في أواخر عام ٢٠٠٠ رأينا أن أمريكا بدت تقنع العالم بأن يضخ مزيداً من الأوراق النقدية بحجة أن عام ٢٠٠٠ حيكون فيه مشكلة في الحاسبات الآلية أو الكمبيوتر، عشان كده ضخت مجموعة من الأوراق المالية بمستهل عام ٢٠٠٠ وجاء عام ٢٠٠٠ و لم نجد أي مشكلة في الأنظمة بتاعت الكمبيوتر، الوجه القبيح للعولمة المقترن بأن تحول الاقتصاد من الحالة العينية لتبادل السلع بالبيع والشراء إلى اقتصاد رمزي، يستخدم فيه النبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية. ده شكل أنا أفتكر شكل قبيح للإمبريالية المتوحشة، وأيضاً تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمغذي وسيط لتبادل السلع تباع وتشترى في الأسواق أو تجارة نقود، يعني بدور في العالم الآن أكثر من ١٠٠ تريليون دولار، ما يقارب ٨٠٠ صندوق استثمار يتم التعامل يومياً في ما يقارب

١٥٠٠ مليار دولار يعني أكثر من مرتين ونص الناتج القومي العربي دون أي ربط أو ضابط. في اعتقادنا إن دي أرقام وهمية تجارة إلكترونية وهمية كادت أن تقود العالم أو بالأصح قادت العالم إلى ماهو عليه الآن، آخر حاجة أختم بيها حديثي داير أقول إن الأزمة المالية الحالية أزمة فكر ما هي أزمة عادية، هي أزمة الفكر الذي صنعها، والآن كل المحاولات سواء كانت خطة عملاقة أو خطة جانبية عشان تقوم تحاول إنقاذ هذه الأزمة ما ممكن في أي حال من الأحوال إنما تنقذ هذه الأزمة. ومن المؤكد السؤال الآن بات مش هل تنهار الرأسمالية؟ وإنما السؤال المطروح المفروض يكون: متى تنهار الرأسمالية؟ لأنه من المؤكد الآن بات انهيار الرأسمالية قاب قوسين أو أدنى. شكراً للحضور، شكراً لحزب التحرير على إتاحة هذه الفرصة.

القصص: لدينا مداخلةٌ أخرى من الأستاذ/ تاج الدين السنوسي، الأستاذ الباحث تاج الدين السنوسي فليتفضل مشكوراً، ونتمنى على الإخوة الاختصار.

الأستاذ الباحث/ تاج الدين السنوسي: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، في البداية أحمد الله تعالى على أن هيأ لنا هذا الموقع لنعبر عن بعض ما يجيش في خلجاتنا، وأول هذه الأشياء هي ما يحدث الآن في أرض فلسطين وبالتحديد في غزة، والمدخل أو الموضوع المتعلق بالاقتصاد رؤيتي على أن الأزمة الاقتصادية التي ألّمت بالعالم وكان أساسها أمريكا ثم بريطانيا، رؤيتي على أن المحرك لهذا الشيء هو اليهود، دون نوع من التحيز أو التطرف نجد أن اليهود على مدى الأزمنة نجد أن اليهود يتحكمون في المال بصورة عامة، النظرية الاشتراكية أو الماركسية فالبعض يعول على أن ماركس يهودي أي من ورائها اليهود. كذلك النظرية الرأسمالية ومتمثلة من الوسائل بتاعتها البنوك نجد أن الناس الذين أسسوا البنوك هم اليهود أيضاً؛ يعني نجد أن اليهود وراء ما يسمى بالمال، فربما

هذه الأزمة التي يمر بها العالم الآن أقول بأن وراءها اليهود. ويمكن لأي باحث أو دارس يبحث حول هذه المسألة. وإذا أردنا أن نتكلم عن المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الإسلامي، أقول بأن الأزمة الاقتصادية لا تتمثل في الندرة ولكن تتمثل في الفرد نفسه، المشكلة الاقتصادية من نظرة إسلامية تتمثل في الإنسان نفسه نجد أن الإنسان لعدم إدارته للمال الذي استخلفه الله تعالى عليه، ويظلم بعيد عن حكم الله تعالى، نجد أن هذا الإنسان يمكن أن يشكل أزمة حقيقية، لأن المال مستودع من قبل المولى عز وجل لدى هذا العبد أو لدى الإنسان، قال تعالى في سورة النور:﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾، أي أن المال الذي نملكه نحن ينبغي علينا أن نتصرف فيه وفق إرادة المعطي، من هو المعطي؟ المعطي هو الله تعالى، إذا كان نحن وكلاء في هذا المال ينبغي علينا أن نصرِّف هذا المال وفق إرادة من أوكلنا لإدارة هذا المال، ده جانب. الجانب الثاني نجد أن من خلال الأوراق التي طرحت الورقة الأولى والثانية أظن أنها تدور حول محك واحد حول الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة الاقتصادية، ثم الآثار الناجمة عنها. ولكن لم يوضع لنا إطار معين ليبين لنا أين دور الإسلام؟ أو ما هي قواعد الإسلام التي يمكن من خلالها أن نعالج هذه الأزمة التي اجتاحت كل دول العالم، وشكراً جزيلاً.

القصص: أيضاً نتمنى الاختصار، الأستاذ/ ميرغني حسين عبد الله يريد أن يؤدي تعليقاً على محاضرة الأزمة الاقتصادية، فليتفضل.

الأستاذ/ ميرغني حسين عبد الله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أشكر رئيس الجلسة وأشكر المحاضرين، وسوف ألتزم بالموعد المحدد، أخونا أبو العز في محاضرته: نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية الأسباب والمسببات، حصرها في شيئين: أسباب خاصة وأسباب عامة، ومن الأسباب الخاصة ذكر ثلاثة أشياء ومنها العجز التجاري، أوضح أن العجز التجاري ناشئٌ من شهية المستهلك

الأمريكي، و لم يتطرق إلى شهية الحاكم الأمريكي لأن العجز التجاري في أسبابه الرئيسية حسب وجهة نظري الإنفاق الكبير في الحرب على أفغانستان والعراق، فهي انعكست بسببها عجزاً تجارياً في الميزانية الأمريكية، وهذا للأسف لم يتطرق إليه في سبب من أسباب العجز التجاري في الميزانية، ولذلك أردت أن أوضح هذه النقطة لأن كل المحللين الاقتصاديين يقولون أن الإنفاق في حرب أفغانستان والعراق بلغت تريليونات الدولارات وهذا طبيعياً ينعكس في العجز في ميزانية الدولة وفي العجز التجاري، وأولى أن يُذكر كسبب من أسباب العجز التجاري وليس استهلاك الفرد الأمريكي فقط، وشكراً جزيلاً.

الأستاذ/ابو العز: جزاك الله خيراً، ما ذكرته ذُكر باختصار وشكرا لك لتفصيله وتبيينه.

القصص: شكرا على هذه المداخلات، ولكن أريد أن ألفت النظر إلى أن ما انتقد الإخوة نقصه سوف يأتي معظمه في كلمات لاحقة، يعني نحن الآن لا زلنا انتهينا من الجلسة الأولى، لدينا بعد ذلك جلستان، وسوف يأتي فيها الحلول التي اشتكى البعض عدم وجودها، الآن نبقى مع مداخلة للأستاذ/ فيصل محمد علي.

الأستاذ/ فيصل محمد علي: السلام عليكم، داير أتكلم عن الأزمة الاقتصادية في السودان، السودان هسع نحن في العاصمة المثلثة مئات الآلاف في ناس بياكلوا من البراميل بتاعت القمامة، ونحن بلد عندنا البترول وعندنا النيل وبيشيلوا أموال الزكاة والضرائب والجمارك، ونحن هسع بنقول مسلمين دي ما أوضاع مسلمين، نحن أبدا في السودان ده ما وضع إسلامي، نحن دايرين نصلح حالنا هنا قبل حال أمريكا وإن شاء الله الكلمة دي تصل للمسؤولين ولا كده في ناس ملايين بياكلوا من البراميل بتاعت القمامة وبنوموا في المجاري بتاعت المياه، ده

لا وضع إنساني ولا وضع إسلامي!! نحن معاملتنا دي يمكن فاتت اليهود والنصارى، إن شاء الله يعني نلفت نظر المسؤولين ونلفت نظر الناس يعني يشوفوا المسائل دي.

القصص: لدينا بعض الأسئلة ووجهة نظر مختلفة كما أقرأ هنا للأستاذ/ يعقوب عبد الله يوسف من وزارة المالية وهو باحث أيضاً، فليتفضل مشكوراً.

الأستاذ/ يعقوب عبد الله يوسف: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الشكر للإخوة في حزب التحرير، أيضاً

For the non Arabic speakers you are very welcome in our sudan in our country among your citizens and know thought you are setting very excellent example or sharing knowledge, thank you.

أنا عندي أسئلة بسيطة وسأختصر فيها شديد، وهي ملاحظات في الورقة الأولى والورقة الافتتاحية؛ المتحدثون تحدثوا عن فشل الرأسمالية وفشل الاشتراكية، ولكن لم يحدثونا عن فشل الخلافة الإسلامية، إذا كان النموذج الاقتصادي الإسلامي هو الخلافة الإسلامية فقد سقطت هذه الخلافة، فهل يعني سقوط الخلافة أو النظام الذي كان حاكماً هل يعني ذلك فشل النظام نفسه أو فشل الفكر نفسه، لأنه يعني تطبيق الاشتراكية تم في عدة دول وليس فقط في المعسكر الشيوعي، وينبغي أن ننظر إلى الاشتراكية نظرة علمية صحيحة فيها كثير من الفوائد وكثير من القيم، وهي منتَج علمي إنساني جميل، ففيه كثير من الفوائد أبرزها نظام التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي الذي أصبح الآن تتبناه حتى الدول الرأسمالية، وكل الدول الإسلامية أو معظم الدول الإسلامية الآن أصبحت تركب موجة التخطيط، وهو من حسنات الاشتراكية، أيضاً في هذا الجانب نفسه يعني لماذا مثلا نستهلك المنتج التكنولوجي الموبايل وغيره وهو منتج

من قبل اليهود ومن قبل الملحدين الذين تختلفون معهم في أفكارهم ويختلفون معنا في أفكارنا، ولكن عندما يتعلق الأمر بالفكر نرفضهم فقط لمجرد التسمية. هل كلمة الاشتراكية منبوذة فقط لأنها جاءت من قبل كارل ماركس أو غيره أو كده، كارل ماركس نفسه خلق بواسطة الله سبحانه وتعالى ولحكمة يعلمها هو، فعلينا أن نتوخى الحكمة نأخذ ما يفيدنا من الفكر الاشتراكي، ونرفض ما يتعارض مع مبادئنا الإسلامية، أيضاً طبعا هنا سقوط الخلافة الإسلامية مؤكد كان هناك فساد، واحتكار وظلم وعدم عدالة في توزيع السلطة والثروة حسب المؤرخين، وملاحظة أخرى طبعا ده بما فيه التآمر الخارجي يعني، السؤال الثاني ما هو نموذج الدولة الإسلامية؛ يعني إخواننا في حزب التحرير كثيراً ما يحدثوننا عن النموذج الإسلامي والخلافة الإسلامية بشكل تاريخي وشكل عاطفي جداً، ولكن سبقكم إلى هذا النموذج حركات إسلامية أخرى كثيرة ولكن من الصعب أن نقيِّم إنساناً ليس له نموذج في الحكم، فحزب التحرير حتى الآن لم يحكم في أي دولة فما هو النموذج الإسلامي؟ هل هو سعودي أم إيراني خميني أم طالباني أم سوداني أم غيره؟ وشكراً جزيلاً، والسلام عليكم والرحمة.

القصص: أيها الاخوة لدينا الكثير من طلبات المداخلين والكثير من الأسئلة، ونحن نتوقع دائماً أن نعجز عن إيفائها جميعاً، ولكن لن نترك المجال كاملاً للمداخلين والسائلين وإنما لا بد أن نعطي دوراً للمحاضرين كي يجيبوا على بعض الملاحظات التي طرحت، معنا الآن مداخلة أو رد من الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن، فليتفضل.

الأستاذ/ عبدالله عبد الرحمن: طيِّب، بسم الله الرحمن الرحيم، أبدأ من الأخير باعتبار أن أسئلته كانت جامعة، ويمكن أن توضح كثيراً من النقاط المهمة التي لم يتم استعراضها لضيق الزمن عند طرح الورقة.

أولاً: فشل الرأسمالية وفشل النظام الاشتراكي نسبةً لفساد الأساس الذي بنيت عليه، الاشتراكية أتت بنظرة ألاّ دين في الحياة، أنكرت وجود الخالق، وكذلك وضعت نظرة بأن الناس لابد أن يتحولوا جميعاً في جمع الأموال للدولة يصبحوا كالبقر -أكرم الله السامعين-، يجمعون المال للدولة والدولة تنفق على كل واحد كما ترى هي، فكان خلافاً لطبع البشر، ولكن النظام الاشتراكي مسك بقوة الحديد والنار وأباد الملايين من الشعب حتى يطبق عليهم النظام بقوة الحديد والنار، فالمبدئية انهار النظام الاشتراكي عام ١٩٩٠ لكن النظام الرأسمالي رغم أيضاً فساد العقيدة، لكنه يتميز بميزة قبيحة وهي التبديل والتغيير والترقيع، كلما ظهر فساد بدّلوا وجوههم مرة أخرى لكي يطيلوا أمد النظام وعمر النظام، ولكن ما يقوم به النظام الرأسمالي هو الدجل والكذب على الشعوب. مثال بسيط قبل فوز أوباما بربع ساعة في قناة الجزيرة الفضائية لقاء مع سناتور أمريكي ومن الحزب الديمقراطي نفسه حزب أوباما، سأله (عبد الرحيم فقراء) المذيع يعني: لماذا تخفون الحقيقة كل الحقيقة عن الشعب الأمريكي، السناتور يقول بالحرف الواحد: (نحن نعامل الشعب الأمريكي كمراهق ولا نعطيهم كل الحقيقة، لأننا إذا أعطيناهم الحقيقة لن يعطونا أصواتهم، مثلاً نحن نقول لهم إن أمريكا اقتصادها قوي ولكن الحقيقة أن أمريكا مفلسة) هو عندما يتكلم بهذا الكلام كان يخاطب قناة تتكلم باللغة العربية في مأمن، ولكن هذا يبين مدى احتكار الرأسماليين للمعلومة وجعل الشعوب تعيش في جو بعيد عن الحقائق، فهي قائمة على الكذب لذلك طال أمد النظام الرأسمالي، ولكن يعني مآله حتماً إلى الزوال باعتبار أنه ولّد المشكلات والأزمات وما زاد البشرية إلا عنتاً ومشقة فكم مرت علينا من السنين، كم من الجوعى، كم من الذين يقتلون، كم من الذين تنتهك أعراضهم، كم من الناس لا يستطيع أن يأكل، كم من الذين لا يستطيعون أن يعلموا أولادهم تعليماً

كما يريدون؟! كلها من نتاج تطبيق هذا النظام على الدنيا، أما القول بفشل نظام الخلافة هذا الكلام كبير جداً؛ لأن الكلام عن الخلافة هو كلام عن حكم شرعي، من واجبات الدين الحكم بما أنزل الله، الذي يقول أن الحكم بما أنزل الله فشل الأصل أن يراجع قوله باعتبار أن هذا الكلام خطير جداً، ولكن انهيار الدولة دولة الخلافة، المسلمون عندما تقاعسوا وقام الكفار عن بكرة أبيهم، والتفوا حول الدولة وبثوا العملاء ووضعوا فيها من الأفكار التي جعلتهم يتركون أحكام دينهم، كان الانهيار للدولة هذا إجابة على السؤال الأول، السؤال الثاني لماذا نأخذ المنتجات الغربية الجوال اللابتوب وغيرها والملابس يعني يمكن صناعة من آلات غربية يعني صنعت في الغرب، طيب، يعني بنفس المنطق لماذا لا نأخذ أكرمكم الله الزنا منهم؟ ما دي من الأشياء التي يصدرونها للدنيا، يعني ما هو المقياس الذي نأخذ به ولا نأخذ به؟ هناك تضليل قام به النظام الرأسمالي وهو أنه صور للبشرية أن الاقتصاد هو عبارة عن علم، ولكن أن الاقتصاد فيه قسمين أساسيين قسم يتعلق بالعلوم وهي ما يتعلق بتكثير الثروة، بمعنى كيف أنا في مزرعتي أقوم أنتج زيادة، ومثلا كيف أحسِّن البذور، هذه المسائل علمية دقيقة يرجع فيها إلى أهل الخبرة والاختصاص من الذين تخصصوا في هذه العلوم. لكن الشق الآخر يتعلق بالنظام في الحياة؛ يعني وضع أحكام ومعالجات لحل المشكلات الاقتصادية. هذه ليست علما وشهادة منهم يعني شهادة من خبراء الغرب تُبيِّن مدى السفاهة التي قد أغروا بها البشرية، يعني بكلمات معينة هم يتكلمون عن نظامهم وكيف أنهم جمَّلوه. أحد الكهنة يقول: (علينا أن نتظاهر أمام أنفسنا وأمام الجميع بأن العدل خطأ وأن الخطأ عدل)، ده تصويرهم لحياتهم أن يكذبوا على البشر. هذه نقطة.

نقطة ثانية تتعلق بالأقوال لكثرة الأوراق، يعني هم يتحدثون عن أن مبادئ كِيتر، كِيتر البريطاني هو الذين كان مع الطاقم الذي وضع اتفاقية بريتون

وودز في أمريكا عام ١٩٤٤ شكلت النظام النقدي العالمي، كفروا بآرائه التي كانت علماً تدرس في الجامعات، قالوا إن المبادئ الكِيترية هي الخطأ نفسه، هم اعترفوا يعني المسألة مبسوطة في الأوراق لديكم. إن شاء الله تطلعون عليها بعمق باعتبار أيها الإخوة الكرام أن البشر يعيشون الآن في أزمة فكرية، وهذه الأزمة الفكرية لن يحلها إلا ديننا الحنيف، هو القادر على ذلك.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد الله والله أكبر، والجمهور يردد...

الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن: فبالتالي لا بد من التفريق بين العلوم والأنظمة فالنظام يتعلق بعقيدة المبدأ نفسه وما يتعلق بالرأسمالي وضح للعيان أنه نظام سافر يفصل الدين عن الحياة. السؤال الثالث للأخ يعقوب عبد الله ما هو نموذج الدولة الإسلامية التي سيطبق فيه هذا الإسلام هل هو سعودي أم إيراني أم مثلا في السودان؟ المسلم لا يأخذ نموذجه من الناس لا السعودية والسودان ولا غيرهم بني أمية أو بني العباس، لا، المسلم النموذج عنده والأساس هو كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

الهتافات: لا اله الا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

الأستاذ/عبد الله عبد الرحمن: بالتالي هذه الدول التي ذكرت فالسعودية دولة ملكية وإيران جمهورية، أما نظام الإسلام المبين في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هي دولة الخلافة التي تحكم بما أنزل الله وتزيل الفوارق بين المسلمين، وتحكم بينهم بما أنزل الله عز وجل. فهذه الدول التي ذكرت هي غارقة في الرأسمالية كلها. الأخ فيصل محمد تكلم عن الأزمة في السودان الآلاف يأكلون من براميل القمامة وعندنا بترول يعني هذه النقطة من الأشياء التي ذكرت في الورقة الأولى وكلمة الأمير، وهي الملكيات. النظام الرأسمالي لا يهتم بأن يُمكَّن كل إنسان من إشباع

الحاجات الأساسية وهي -المأكل والملبس والمسكن والأمن والتطبيب والتعليم- هذه الأساسيات الستة المفصلة في كتاب الله وسنة الرسول ﷺ (النظام الرأسمالي يعني أن يوفر الثروة، يكثرها لكن اللي يشيلها هو الشاطر الذي له قوة، له من الحيل)، يعني ناس متنفذون في السلطة يُمكّنونه من الحصول على الثروات هو الذي يعني يمتلك هذه الثروات ويأخذ منها الكثير، أما الضعفاء.. حتى الميزانيات التي توضع في العالم الإسلامي توضع على أساس النظام الرأسمالي فلا تهتم بالفقراء والمساكين والمحتاجين وغيرهم. النقطة يعني كيف النظام الرأسمالي جعل رغم توفر الثروات البترول هو من الملكيات العامة، الأصل في كل قاطن في رقعة الدولة الإسلامية أن يأخذ من هذه الملكية العامة، لكن النظام الرأسمالي عنده ملكيّتان بس؛ ملكية الدولة والملكية الخاصة، فبالتالي الدول تقوم تأخذ البترول كله ممكن تديهو لي ناس وواحد آجي متمرد عاوز قروش شيل نديك من البترول ده، وهكذا.. لكن الذي له حق اللي هو عامة الناس القاطنين في ظل رقاع الدولة الإسلامية الأصل أن تكون موجودة وهي ليست موجودة الآن يجب أن يحوزوا ذلك، فبالتالي لا غرو أخي من أن يوجد أطفال بالآلاف وأرامل ويُتّم ومحتاجون وفاقدون للحاجات الأساسية في ظل النظام الرأسمالي لأن النظام الرأسمالي لا يعرف غير ما عنده من هؤلاء الكفرة أصحاب المبدأ الرأسمالي فلا حل لنا إلا بالإسلام.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد الله والله أكبر، والجمهور يردد...

القصص: سنسمح لأنفسنا بتمديد هذه الفترة دقائق قليلة ولديّ آخر مداخلتين ممكنتين الآن؛ أولاهما كلمة للأخ إبراهيم محمد إبراهيم عضو بجماعة المسلمين فليتفضل.

إبراهيم محمد إبراهيم: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الشكر لحزب التحرير لإتاحة الفرصة والشكر للحضور الكريم، عنوان المؤتمر نحو عالم آمن مطمئن تحت ظل نظام اقتصادي إسلامي، هل الاقتصاد الإسلامي سيحل إشكالية الغرب الكافر وحده؟ إن الانهيار في تصورنا نحن جماعة المسلمين ليس فقط في الانهيار الاقتصادي فقط وإنما هو انهيار في عالم القيم في الفكر والتصورات، في السياسة، في الاجتماع ومنه الاقتصاد، ونقول في الفساد الاقتصادي إن فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي ووصوله إلى الهاوية حتى سقطت دولته وستسقط كذلك الرأسمالية، ما يشكوه الغرب اليوم من هذه الانهيارات حلها الوحيد هو الإسلام فقط قد ظهر الحل من ألسن الغربيين أنفسهم؛ قالوا أن الحل هو في الإسلام، ولكن الإشكالية في أن الإسلام لابد من الاعتقاد فيه، نقول إن مشكلة الاقتصاد هي مرتبطة بالإيمان بالله سبحانه وتعالى؛ فالأمن من الجوع والأمن من الحروب لا يكون إلا بالإيمان بالله سبحانه وتعالى. وقد أرشد الله سبحانه وتعالى القرشيين في سورة قريش ﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (١) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤)**﴾ فالعبودية لله سبحانه وتعالى هي التي تأتي بالأمن، وحتى دولة الخلافة الراشدة لا تأتي إلا بالعبودية لله سبحانه وتعالى، وقد أرشدنا الله سبحانه وتعالى في هذا ﴿**وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى**﴾ فذكر الشرط وهو ﴿ **يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا**﴾ فإذا فطرت الأمة إلى هذا عبدت الله وحده لا شريك له، وحملت هذا الدين إلى كل العالم سيأتيها النصر، ولكن نقول إن ما يحصل في غزة اليوم هو عار في جبين الحكام والشعوب معاً، نقول للشعوب: انصروا إخوانكم في غزة كما نصر مشركو بني هاشم وبني عبد المطلب إخوانهم في الرحم وليس في الدين، والسلام عليكم ورحمة الله.

القصص: شكراً أخي الكريم سأسمح لنفسي بتعليق قصير ألا وهو أن كل امتثال لأمر الله سبحانه وتعالى فهماً وتطبيقاً ودعوةً وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر هو عبادة لله عز وجل، فالعبادة تبدأ بالبحث عن الإيمان بالله سبحانه وتعالى والوصول إلى الإيمان بالله عز وجل، وتمر عبر فهم الإسلام ومن ثم تطبيقه ودعوة الناس إلى تطبيقه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

نبقى الآن مع مداخلة أخيرة ونعتذر من الكمّ الكبير الذي لم نتمكن من إعطائه الحق لأن الوقت أضيق بكثير من الراغبين بالكلام، نبقى الآن مع التعليق الأخير للدكتور/ علي عثمان حامد/ أستاذ جامعي باحث في إطار هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف.

الأستاذ/ علي عثمان حامد: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، لما وصلتنا الدعوة العامة بالجامعة وعرفنا أن الجهة المنظمة هي حزب التحرير وأن الموضوع يتعلق بالنظام الاقتصادي الإسلامي، لبينا الدعوة ووصلنا باكراً، ونشكر الإخوة في حزب التحرير لهذه التظاهرة أو لهذا المؤتمر، باختصار بعد سقوط الأنظمة الاقتصادية الوضعية، متمثلة في النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي الآن فرصة ذهبية للمسلمين بأن يقدموا النظام الاقتصادي الإسلامي، ويستغلوا هذه الفرصة تقويم وتعميق التجربة الإسلامية التي بدأت منذ ٣٤ عاما في ١٩٧٥ قام أول بنك إسلامي خاص في العالم وهو بنك دبي الإسلامي، والآن عندنا أسلمة للصيرفة الإسلامية في السودان وباكستان وإيران، والآن عندنا تطبيق لمدة بتاعت ٣٤ سنة في الصيرفة الإسلامية، المطلوب تعميق هذه التجربة تقويم وتجويد هذه التجربة حتى نقدم نظاماً اقتصادياً اسلامياً ونظام صيرفة إسلامية، الذي اعترفت به كل المؤسسات الاقتصادية الدولية واعترفت به الدول الرأسمالية بل وسمحت بتطبيق النظام الصيرفي

الإسلامي في دولها وفي بنوكها، كان أحرى بنا نحن المسلمين أن نجـوّد ونعمـق ونعضد على هذه التجربة، والشكر كل الشكر لحزب التحرير.

الأستاذ/أبو العز: بسم الله الرحمن الرحيم، جزاك الله خـيراً ونرحـب بمناقشة أفكارك الدكتور الكريم، ولكن الحل الذي نطرحه هو حل إسلامي خالصٌ متكامل مستقل بنفسه في ظل دولة الخلافة الإسلامية.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد الله والله أكبر، والجمهور يردد...

الأستاذ/ أبو العز: للأسف أيها الإخوة الكرام فـإن نمـوذج البنـوك الإسلامية وما يسمى بالمعاملات الإسلامية يعمل كواجهة أمام المستثمر المـسلم والمقترض المسلم لتكون معاملة شبه إسلامية، بينما يعمل المصرف نفسه في ظـل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبالتالي يدمج أموال المسلمين ضمن النظام الأوسـع وهو نظامٌ رأسمالي، أخٌ ذكر النموذج الإيراني والنموذج الـسعودي، هـذه دول رأسمالية سعر الفائدة الحكومي في إيران ١٢%، سعر الفائدة الحكومي في السعودية خفّضوه مؤخراً حتى يستوعبوا الأزمة المالية. هذه دول رأسمالية فيها مـا يُـشبِه المعاملات الإسلامية، ندعو إلى نظام اقتصادي إسلامي خـالص في ظـل دولـة خلافة إسلامية إن شاء الله.

د. رفريصان بسوير:

ترجمة الاستاذ/ ابو العز: يقول المتحدث الكريم إن الشعب الإندونيسي متشوق للتخلص من النظام الرأسمالي الظالم، فقط الطبقة العليا هي المستفيدة مـن النظام وتعمل للمحافظة عليه، يجب على جميع الحركات ومنها حزب التحرير أن تدعو شعب إندونيسيا المسلم للتخلص من هذا النظام الرأسمـالي، وهـذه هـي المسؤولية الكبيرة في الوقت الحاضر.

القصص: نشكر الإخوة الكرام على الإصغاء الطويل لهذه الجلسة وعلى أمل اللقاء بكم بعد حوالي عشرين دقيقة أو ثلاثين دقيقة على الأكثر تنفضّ الجلسة الآن من أجل الانتقال إلى أداء صلاة الظهر وأخذ بعض الشراب والسلام عليكم ورحمة الله وإلى اللقاء في الجلسة القادمة بعد قليل.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد الله والله أكبر، والجمهور يردد...

الجلسة الثانية

ضابط الجلسة: الأستاذ ناصر رضا محمد عثمان

- من تركيا الأستاذ/ خلوق فاروق أزدوغان

الباحث في الاقتصاد السياسي

الممثل السابق لمجلة التغيير الجذري في مدينة استانبول.

يقدم ورقة بعنوان: (تأثير الأزمة على تركيا)

٢- من فلسطين الباحث في الاقتصاد الإسلامي، يوسف قزاز

له أبحاث عن البنوك الإسلامية والعولمة في ورقة بعنوان:

(تأثير الأزمة على البلاد العربية).

٣- من أمريكا يحدثنا الخبير في نظريات الاقتصاد العامة،

والمحلل الاقتصادي بشركة إكسون موبيل – أمريكا

الأستاذ/ أندرياس دي فريس

ورقة عن: (تأثير الأزمة على أوروبا).

الجلسة الثانية

مدير الجلسة: الأستاذ/ ناصر رضا محمد عثمان رئيس اللجنة المركزية للاتصالات بحزب التحرير في ولاية السودان

الأستاذ/ ناصر رضا: بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿ **وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الإِنسان لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (٣)**﴾ صدق الله العظيم، نحن في مطلع جلستنا الثانية لابد لنا أن نقف وقفة سريعة مع أحداث غزة يقول الحق تبارك وتعالى في سورة الأنفال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿**وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ ويقول الحق تبارك وتعالى في سورة النساء: ﴿**وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا**﴾ صدق الله العظيم، أيها الأحبة الكرام، إنه على الرغم من هذا العدوان الوحشي على الأهل في غزة، إلا أننا لم نرَ جيشاً يتحرك لنصرتهم، ولا صاروخاً يطلق لنجدتهم، ولا طائرة تنطلق لحمايتهم... فلماذا إذن هذه الجيوش إن لم تنطلق للدفاع عن الأهل والبلد؟ يقولون إن الحاكم يمنعهم، وهذا صحيح، ولكن ألا يوجد في هذه الجيوش رجل رشيد ينتفض على الحاكم ويَأْطُرُه على الحق أطراً؟ ومن ثم تنطلق الجيوش لنصرة الأهل في غزة، وبخاصة المستضعفين من الرجال والنساء والولدان. يقول سبحانه ﴿**وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ**﴾.

إن الحكام أَلْهَوْا الناس بالمسيرات والمظاهرات... بدل أن ينصروا بالمدرعات والطائرات... بل إن هؤلاء الحكام وجدوا من بعض المشايخ من يساعد في تضليل الناس، فبدل الضغط على الحكام لتحريك الجيوش صاروا يطلبون من الناس التبرع وكفى الله المؤمنين القتال، وهم يدركون أن إدخال هذه التبرعات إلى غزة دونه خرطُ القتاد بفعل المجرمين اليهود، وبفعل الظلمة الحكام الذين يساعدون كيان يهود في استمرار الحصار وإغلاق المعابر. ثم إن هناك من يطلب هزيمة العدو بالدعاء بدل أن يطلب تحريك الجيوش للِّقاء...

إن رسول الله ﷺ في غزوة بدر الكبرى بعد أن صفّ الصفوف، وبعد أن جيّش الجيوش، وبعد أن دارت رحى الحرب، وقف بين يدي الله عز وجل مبتهلاً يدعو الله عز وجل، أي أنه صلوات الله وسلامه عليه وقف يدعو الله عز وجل ويلح في الدعاء حتى سقط رداؤه عن كتفه الشريف بعد أن أعدّ للأمر عدته... هكذا يعلمنا الحبيب المصطفى بأن الدعاء لا يكون إلا بعد أن نُعِدَّ العدة وبعد أن تدور رحى المعركة، ولهذا فإنّ أنْ تتحرك الجيوش وتجمع القادرين جنوداً فيها، عند ذلك يكون الدعاء ويكون بإذن الله النصر على الأعداء.

الهتافات: لا إله إلا الله، الخلافة وعد الله، والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: الله أكبر الله أكبر هذا رسول الله ﷺ يعلّمنا كيف تكون النصرة لله ولرسوله وللمؤمنين، هكذا يعلمنا النبي ﷺ أن النصر لا يحتاج إلى قمم لا تسمن ولا تغني من جوع... بل يحتاج إلى الرجال الرجال... يحتاج إلى سيرة المصطفى ﷺ ... هكذا فعل الحبيب المصطفى عندما جاءه عمرو بن سالم الخزاعي يستنصر وهو بين يدي أصحابه ﷺ يدخل عليه عمرو بن سالم الخزاعي وهو ينشد:

يَا رَبِّ إنّي نَاشِدٌ مُحَمّدًا ... حِلْفَ أَبِينَا وَأَبِيهِ الْأَتْلَدَا

قَدْ كُنْتُمْ وُلْدًا وَكُنّا وَالِدَا ... ثُمّتَ أَسْلَمْنَا فَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا

فَانْصُرْ هَدَاكَ اللّهُ نَصْرًا أَعْتَدَا ... وَادْعُ عِبَادَ اللّهِ يَأْتُوا مَدَدَا

فإذا بالحبيب المصطفى يقول نُصرتَ يا عمرو بن سالم نصرتَ يا عمرو بن سالم..

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: الله أكبر الله أكبر هكذا يعلمنا الحبيب المصطفى كيف تكون النصرة لم يتوانَ رسول الله ﷺ أن يعلنها صريحةً صادقةً واضحة نُصرتَ يا عمرو بن سالم نصرتَ يا عمرو بن سالم، وهكذا فعل الحبيب المصطفى، جيَّش الجيوش، قاد الجيش العرمرم الذي لم تقوَ قريش على أن تقف في مواجهته بل صعدت إلى الجبال خوفا من ملاقاة جيش محمد ﷺ... وهكذا أيها الأحبة هذه النصرة التي يطلبها أهل غزة لا تحتاج إلا إلى قلب مؤمن صادق مفعم بالإيمان يعلنها صريحةً واضحة أنْ يا خيل الله اركبي وأن نصرتم يا أهل غزة، هكذا أيها الأحبة، يحتاج النصر إلى مؤمن صادق، خليفة راشد يقود الجيش ويُدخل الرعب في قلب العدو، إمام يقاتل من ورائه ويتقى به كما جاء في الحديث الشريف:« **إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به**»، فما أحوجنا إلى إمام صادق يجمع شعث الأمة ويلم شتاتها ويجيش جيوشها ويصدع بها صادقة قوية واضحة أن حيّ على الجهاد وأن حي على قتال أعداء الله، هكذا هي النصرة... خليفة واحد تجتمع عليه أمة محمد ﷺ فيجيش الجيوش ويصف الصفوف كما فعل الحبيب المصطفى ﷺ.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: إن شاء الله يفتتح جلستنا الثانية من المتحدثين من تركيا الأستاذ/ خلوق ازدوغان/ الباحث في الاقتصاد السياسي الممثل السابق في مجلة التغيير الجذري في مدينة استانبول فليتفضل مجزياً مشكوراً، "وقد ألقى كلمته بالتركية".

الورقة الأولى

تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضع في تركيا

"مترجم عن اللغة التركية"

الأستاذ/ خلوق أزدوغان

الباحث في الاقتصاد السياسي والممثل السابق في مجلة التغيير الجذري في مدينة استانبول

الأزمة العالمية الموجودة التي ابتدأت من أمريكا، والتي جعلت من أوروبا ودول الخليج العربي ودول أمريكا اللاتينية ودول آسيا... ومن العالم أجمع، كرةً ملتهبة، هذه الأزمة هي في حقيقتها "أزمة إنفاق". وقد نجمت في أساسها عن نَهَم الدول للعيش برفاهية تفوق قدراتها وإمكانياتها! وقد أشار المبدأ الرأسمالي إلى ذلك عند تعريفه سبب وجود الإنسان في الحياة بالقول "تحقيق أكبر قدر ممكن من المتع الدنيوية"، وفي الوقت ذاته فإن تعريفهم هذا هو أيضاً تعريفهم لمعنى السعادة.

ولهذا كان لا بد لنظام اقتصادي، يقوم على مثل تلك الأسس، أن يكون مليئا بالأزمات، وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي أطلق عليها اسم "ركود ٢٠٠٨" قد مرت بأطوار إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وهذه الأطوار بإيجاز على النحو التالي:

إن الرغبة الجامحة لدى معتنقي المبدأ الرأسمالي للعيش برفاه قد بلغت أوْجَها مع دخول الألفية الثانية للميلاد، وانسجاماً مع ذلك دخلت معظم دول العالم في منحنى التطلع للرفاه ما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنفاق (الصرف) في الاقتصاد العالمي إلى أعلى درجاته.

وقد اعتمد تمويل ذلك الإنفاق المهول على الديون بدلاً من اعتماده على ارتفاع مستوى الدخل الفعلي (الحقيقي). وفي السنوات الأخيرة فإن مقدار السيولة المرتفع الموجود في الأسواق العالمية أدى إلى ارتفاع امكانية منح القروض، والإنفاق الزائد في الأسواق المزدهرة، خصوصا في أمريكا، أدى إلى زيادة السيولة، وازدهار سوق منح القروض أدى إلى رفع المستهلكين (عامة الناس، الشركات، الدول) مستوى إنفاقهم (صرفهم)، ما أدى إلى إيجاد رفاهية مصطنعة لم تكن مدعَّمة بصورة كافية بالإنتاج الفعلي (الحقيقي).

إن القدرة على منح قروض جديدة من خلال تقنيات مالية معقدة في أسواق المال الأمريكية والعالمية أصبحت تجارة مربحة، ما أدى إلى ازدياد عدد البنوك الاستثمارية بصورة مضطردة دون خضوعها لمراقبة صارمة.

إن المؤسسات المالية التي تستخدم تقنيات مالية معقدة مختلفة، طورت من خلال مصادر التمويل التي حازت عليها أساليب إقراض جديدة بمبالغ كبيرة، ودخلت تحت طائلة مسؤولية أكبر مما يمكنها تحمله.

إن المصادر التي قامت بتمويل تلك المؤسسات المالية ابتداءً بدأت بعد فترة تطالب باسترداد أموالها على شكل دفعات مجتمعة، ما أوجد السبب الرئيس للأزمة المالية. وفي هذه الأجواء التي امتنعت فيها إمكانية الاستقراض من جديد، أدت إلى دخول المؤسسات المالية في صعوبات تتعلق بقيامها بتبعات المسؤولية تجاه مصادر تمويلها، ما تسبب في إيجاد الأزمة المالية.

إن السبب الذي دفع مصادر التمويل بالمطالبة بأموالها بصورة مفاجئة في الوقت الذي كانت تسير الأمور فيه على ما يرام هو انعدام الثقة بالنظام المالي ومؤسساته. إن انعدام الثقة الذي تعلق بشركات الرهن العقاري تسبب لاحقاً

بانعدام الثقة تجاه المؤسسات المالية الكبرى التي تقوم بتمويل شركات الرهن العقاري. ونتيجة لانعدام الثقة المتتابع بين الجهات المقرضة ذاتها أدى إلى نشوب حالة من الهلع، ما أنتج الشرارة الأولى للأزمة.

على الرغم من أن الأزمات المالية العالمية التي نجمت من جراء تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي تبدو قليلة من حيث العدد، إلا أن الدول التي يطلق عليها "النامية" من غير الدول الاستعمارية ما انفكّت تتخبط في ظلمات الأزمة المالية التي لن تستطيع الخلاص منها، وتركيا هي إحدى هذه الدول التي لن تستطيع التخلص من الأزمة المالية مادامت تسير على خطى النظام الاقتصادي الرأسمالي!

إن مما لا شك فيه أن الدول التي لا تستطيع الخلاص من أزمة لا تدخل في أزمة جديدة، بل إن الأزمة التي تعاني منها تزداد تأصّلاً وتعقيداً. إن تشخيص الأزمة المالية في تركيا ليس بالأمر الصعب، ذلك أن تركيا قد تعرضت عام ٢٠٠١ لأزمة مالية محلية مؤلمة جداً، والجدول الذي نتج عن الأزمة المحلية عام ٢٠٠١ كان يحمل في طياته خبر ما ينتظر تركيا في الفترة اللاحقة، فالبنوك التي تورطت وحولت لخزينة الدولة بلغ عددها ٢١ بنكاً، وأماكن العمل التي أوصدت أبوابها في تلك الفترة بلغت ١٢٥ ألفاً، وبلغ عدد العاطلين عن العمل آنذاك نصف مليون.

إن هذه الأرقام نتجت عن الأزمة المحلية عام ٢٠٠١، أما تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على الوضع الاقتصادي في تركيا فيمكن إيجازه بما يلي:

- **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع التمويل (Finance Sector):**

١. القطاع المصرفي (Banking Sector): إن تأثير الأزمة العالمية لم يصل إلى البنوك في تركيا حتى الآن بصورة جدية -إلا أن ذلك لا يعني أنها لن

تؤثر عليهم- ذلك أن تركيا هي الدولة التي تعطي أعلى نسبة فائدة بين دول أوروبا بل وفي العالم. إن نسبة الفائدة المرتفعة حالت -في الوقت الحالي- دون هروب الأموال الساخنة. ذلك أن بورصة اسطنبول للأموال المنقولة (İMKB/ISE) فقدت قيمتها بنسبة ٥١% وانحدر مؤشرها من ٥٨ ألف درجة إلى ٢١ ألف درجة. وهذا تفسير عدم تأثر البنوك في تركيا حتى الآن بالأزمة العالمية.

إلا أن هذا الجدول الجيد هو جدول مؤقت، ذلك أن البنوك التي لن تتمكن من الحصول على تمويل من الخارج كالذي اعتادت الحصول عليه ستتعرض لصعوبات تتعلق بالائتمان النقابي (Syndicate Credit) وبتبادل الديون الخارجية (Foreign Exchange Debts). إن البنوك في تركيا قامت بالاستقراض من البنوك الخارجية التي تضررت أضراراً فادحة نتيجة للأزمة العالمية، ما سيؤدي إلى تضييق حجم القروض التي يمكن للبنوك التركية استقراضها من الخارج ما سيؤدي إلى تضييق حجم ميزانيتها العمومية.

ومؤشر آخر على أن الأزمة لا بد أن تصل إلى البنوك في تركيا أيضاً هو كون ٣٠٠ مليار دولار من مجموع رأس مال القطاع المصرفي التركي (The Total Capital of The Turkish Banking Sector) من أصل ٧٠٠ مليار دولار تعود ملكيتها لبنوك أجنبية، ومجموع الودائع المصرفية (Total Bank Deposit) تبلغ ٢٩٠ مليار دولار، ١٣٠ مليار دولار منها مُودَعة بحسابات في بنوك أجنبية، وبعض تلك البنوك الأجنبية قد تأثرت من جراء الأزمة العالمية وانتشلت من قبل الدول المعنية، أي تم تأميمها، وأوضح مثل على ذلك ما حل ببنكيْ فورتيس (Fortis) وديكسيا (Dexia).

ولهذا فمن الحقيقة أن أياما مظلمة تنتظر القطاع المصرفي (البنكي) في تركيا.

٢. حافظة الاستثمارات (Portfolio Investment): إن صناديق التحوّط (Hedge Fund) والأسهم الخاصة (Private Equity) يلعبان دورا مهماً في تدفق الأموال إلى تركيا. ففي الفترة التي تتوسع فيها السيولة العالمية يتوجب الاعتناء بأن هاتين القناتين تؤثران للأعلى إيجاباً من خلال القروض المرتفعة (High Credit Amount)، أما في فترة الأزمات فإن مخزون صناديق التحوط (Hedge Fund) والأسهم الخاصة (Private Equity) ينخفض مما يؤثر سلباً بنسبة هامة على عرض النقد الأجنبي (Foreign Exchange Supply)، مما يوجد مشكلة في سيولة النقد الأجنبي (Foreign Exchange Liquidity)، فتفقد الليرة التركية نتيجة لذلك قيمتها بصورة متسارعة. عندما ابتدأت الأزمة ارتفعت قيمة صرف الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدولار الواحد مقابل الليرة التركية من (١,٢٥ ليرة تركية جديدة) إلى (١,٦٠ ليرة تركية جديدة).

٣. البورصة (Stock Market): إن بورصة اسطنبول للأموال المنقولة (İMKB/ISE) هي أكثر الجهات في تركيا التي تأثرت بالأزمة العالمية تأثراً مباشراً، ذلك أنها تظهر ردة فعل لحظية مباشرة تجاه كل ما يستجدّ في الأزمة العالمية، إن الاستثمارات الأجنبية التي يبلغ حجم حركتها في البورصة ٧٥% قد تراجعت بصورة متسارعة بسبب الأزمة العالمية، حيث تراجعت بين شهري ايلول/سبتمبر وتشرين أول/اكتوبر ٦٨% مما أدى إلى خسارة البورصة ٥١% من قيمتها، وانحدر مؤشرها إلى ٢١ **ألف** درجة. ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن تراجعت الأموال الحارة التي يطلق عليها الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأمد (Short

Term Foreigner Financial Capital) خلال عام واحد من ١٠٧ **مليار دولار** إلى ٥٩,٥ **مليار دولار**.

إن الانخفاض في الأموال الحارّة الذي وقع خلال فترة شهري ايلول/سبتمبر وتشرين أول/أكتوبر التي ابتدأت فيهما الأزمة العالمية بلغ ٢٢ **مليار دولار**، ومن المتوقع أن ينخفض حجم الأموال الحارة بعد انقضاء شهر تشرين أول/أكتوبر إلى أقل من ٥٠ **مليار دولار**. ومن المتوقع أن يتمكن المركزي –إن كتبت له الحياة– من المعافاة حتى عام ٢٠١٠، ومن الواضح أن الأموال الحارة خلال هذه الفترة ستتواصل في الانخفاض.

● **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاع الحقيقي** (Real Sector):

عقب أزمة عام ٢٠٠١ امتلكت تركيا بسبب الأسواق العالمية (International Markets) المقدرة على التوسع المالي بصورة ضخمة وحصلت على قروض رخيصة. في السابق كان قد سُعي إلى سدّ الارتفاع المتواصل للديون الخارجية من خلال الأموال الحارة التي كانت تدخل إلى تركيا بجاذبية الفوائد المرتفعة، إلا أنه لاحقاً سُعي إلى مواجهتها من خلال تمويل الاستثمارات (Financing for Investment) التي استفيد منها من خلال اتحاد الشركات ومن الخصخصة. في تلك الفترة ارتفعت نسبة ديون تركيا الخارجية بصورة متسارعة، ففي بداية عام ٢٠٠٣ بلغ مجموع ديون تركيا الخارجية ١٢٩,٦ مليار دولار، وفي شهر حزيران ٢٠٠٨ بلغ مجموع ديون تركيا الخارجية ٢٨٤,٤ مليار دولار، وهذا الارتفاع في الديون الخارجية بنسبة ١٥٤,٨ مليار دولار خلال خمس سنوات ونصف سببه الرئيسي ديون القطاع الخاص.

كما هو ظاهر، فبعد عام ٢٠٠٢ دخلت تركيا إلى أسواق المال العالمية كمدين، والأعم الأغلب من تلك الديون هي ديون للقطاع الخاص. وفي الأعم الأغلب الشركات غير المالية (Non-Financial Companies) هي التي تأخذ الديون داخل القطاع الخاص، والديون الخارجية للشركات غير المالية بلغت بداية عام ٢٠٠٣ (٣٢,٨ مليار دولار)، في حين ارتفعت لتصل في شهر حزيران ٢٠٠٨ إلى (١٢٤,٧ مليار دولار)، فبلغت بذلك ثلثي مجموع الارتفاع في الديون الخارجية.

لقد دخلت تركيا في أزمة عام ٢٠٠٨ من خلال ارتفاع الحسابات الجارية (High Current Accounts) ومن خلال ارتفاع الديون الخارجية (High Foreign Debt)، إلا أن الظروف العالمية الجديد لعام ٢٠٠٨ تظهر أنه لم يعد من الممكن الاعتماد في النمو على الواردات الرخيصة (Inexpensive Imports) وعلى التبادل الرخيص للعملات الأجنبية (Inexpensive Exchange) التي يمكن الحصول عليها من خلال القروض الرخيصة (Inexpensive Loans).

ولهذا فإن تضاؤل حجم الأسواق المالية العالمية انعكست في تركيا بقوة على قطاع الشركات الحقيقية غير المالية (Non Financial Real Sector Firms) التي كان يترتب عليها ديون خارجية طائلة ما أجبرها على تحويلها.

أضف إلى ذلك، فممّا هو مقطوع به أن ركود الاقتصاد الأوروبي – التي تعتبر أحد أكبر ساحات التجارة مع تركيا– سيؤثر على صادرات تركيا سلباً، وإذا ما عُلم أن ٦٠% من صادرات تركيا هي صادراتها لأوروبا يظهر للعيان حقيقة ذلك. وأصحاب الصلاحية تناولوا ذلك بتصريحات منها:

– مِهْمِت شيمشيك (وزير الدولة المسؤول عن الاقتصاد): "من غير الممكن عدم التأثر بتاتاً، إلا أن التأثر سيكون محدوداً، وبسبب سياسة تنوع الأسواق التي انتهجت في الأعوام الأخيرة فإن صادرات تركيا موجهة نحو ٢١٨ سوقاً مختلفاً، لذا فإن تأثير الركود الاقتصادي العالمي على كفاءة الصادرات التركية سيكون محدوداً".

– وكان رفات حصارجيك أوغلوا (رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB) قد ركز على أن نمو تركيا يعتمد على الصادرات وقال: "إن دول الاتحاد الأوروبي هم السوق الأكبر لصادراتنا، في العام المنصرم بلغت صادراتنا لهذه الدول ٦٠% من مجمل الصادرات، وقد انخفضت الآن إلى ٥٥%، أي أن هنالك خسارة بنسبة ٥% من مجمل صادراتنا، وأزمة حركة الشاحنات التي نراها هنا دليل على ذلك. إن نمو اقتصاد تركيا يعتمد على الصادرات، وكما أن هذه الأزمة ستؤثر على نمو العديد من دول العالم فإنها ستؤثر على نمو تركيا أيضاً".

القطاعات الأكثر تأثراً والتي ستتأثر من الأزمة الاقتصادية العالمية داخل القطاع الحقيقي في تركيا هي:

١. قطاع صناعة المركبات (Automotive Industry):

إن تضاؤل حجم الأسواق الذي نجم بسبب الأزمة المالية العالمية –خصوصاً في الأسواق الأوروبية– تسبب في عرقلة وإيقاف الإنتاج في قطاع المركبات بتركيا وفي إخراج العاملين من عملهم في ذلك القطاع. وكانت الأزمة قد أضرّت بطلبات قطاع المركبات التجارية ضرراً فادحاً، ما أدى إلى انخفاضها، لذا قامت

توفاش (Tofaş) بإيقاف إنتاجها للمركبات لمدة ستة أيام قبل عيد الفطر وبعده، وقامت بإحالة ٢٠٠ عامل على التقاعد، وأخرجت ٣٨٠ شخصاً من العمل. أما فورد-أوتوصن (Ford-Otosan) فقد صرحت أنها ستوقف الإنتاج في الفترة الواقعة بين ٢٥ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٠٢ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقامت شركة بوش للصناعة والتجارة (Bosch Industry And Commerce Corporation) التي تنتج نظام الحقن (Injection Systems) للموتورات لقطاع المركبات أعلنت أنها ستوقف الإنتاج في الفترة الواقعة بين ٢٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨ وبين ٠٢ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩.

وكان إسماعيل دُورسُن (رئيس التشكيلات العامة لنقابة الصلب التركية) قد صرح بأن قطاع المركبات يصدّر ٧٠-٨٠% من إنتاجه للخارج، و٧٠% من صادراته تذهب لأوروبا، وبسبب تضاؤل حجم الأسواق الأوروبية فمن غير الممكن للقطاع أن ينجو من الأزمة. وأضاف دُورسُن قائلاً: إن هنالك انخفاضاً طرأ على طلبات المركبات بنسبة ١٠%، وانخفاضاً طرأ على طلبات المركبات التجارية بنسبة ٣٠%، لذا فإن إخراج العمال من عملهم يبرز في شركات إنتاج المركبات التجارية وفي بعض الشركات المنتجة لمكونات المركبات (Automotive Components).

وقال دُورسُن ان توفاش (Tofaş) التي تنتج مركبة ميني كارغوا (Mini Cargo) لشركة فيات (Fiat) ومجموعة (PSA) الفرنسية التي تحوي في بنيتها كل من (Doblo, Peugeot, Citroen) قامت في شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨ بسبب ضآلة حجم الأسواق بإحالة ٢٠٠ عامل على التقاعد وأخرجت ٣٨٠ عاملاً من العمل.

٢. قطاع صناعة النسيج (Textile Industry):

مما هو معلوم أن قطاع النسيج هو أكثر قطاع تضرر نتيجة للأزمة العالمية. ففي هذا القطاع يعمل نحو ثلاثة ملايين إنسان، ٥٠٠-٥٥٠ ألفا منهم مؤمَّنون، والباقون يعملون دون تأمين.

ووفقا لما صرح به رضوان بوداك (رئيس نقابة عمال النسيج):

- منذ بداية عام ٢٠٠٨ فَقَدَ نحوُ ٢٠٠ ألف عامل عملهم في قطاع النسيج.
- شركات النسيج الكبرى في تركيا تتهاوى الواحدة تلو الأخرى.
- خلال الأشهر الثلاثة المقبلة من المنتظر أن يفقد ٤٠٠ ألف عامل عملهم في قطاع النسيج.
- قطاع النسيج يواجه وجهاً لوجه خطر تضاؤل حجمه بنسبة ٣٠-٣٥%.
- الشركات أصبحت في وضع لا يمكّنها من سداد ديونها قصيرة الأجل للبنوك.

٢. قطاع العمران (Building Trade):

إن رياح النمو الاقتصادي الوهمي أدت إلى وصول سعر طن الحديد الواحد في تركيا إلى (١,٦٠٠ ليرة تركية جديدة) بسبب طلب قطاع العمران المتزايد نتيجة لقانون الرهن العقاري الرأسمالي وللحملة الإعلامية الموجهة. وفي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ارتفع مؤشر النمو في قطاع العمران بنسبة ١٥%، إلا أنه ما لبث أن واجه تعثّراً قبل وقوع الأزمة العالمية، ذلك أن عامة الناس قد علِقوا في مستنقع الديون بسبب بطاقات الائتمان/الاعتماد ما أدى إلى انخفاض الطلب، وبعد أن انخفض الطلب هوى سعر طن الحديد في تركيا ليصل إلى (٧٠٠ ليرة تركية جديدة). إلا أنه وبسبب صعوبة سداد القروض -التي انقضَّت عليها الشركات في البداية لإقامة مشاريع عمرانية- أعلنت ٤٠ ألف شركة مقاولات من أصل ٢٠٠

ألف شركة مقاولات إفلاسها، أي ما نسبته ٢٠%، وهنالك ما نسبته ٣٠% شركة أخرى في حالة حرجة ومهددة بالإفلاس.

الحضور الكرام؛

لقد تناولنا حتى الآن تأثير الأزمة العالمية على الشركات الكبيرة في تركيا. أما بالنسبة لتأثير الأزمة العالمية على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (KOBİ) وعلى الأفراد فهو على النحو الآتي؛

الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (KOBİ/SMSE) تأثرت بالأزمة العالمية كنتيجة حتمية لتأثر الشركات الكبيرة بها، وذلك لعدم مقدرتها الحصول على قروض أو أن حجم القروض قد انخفض، ولهذا فيمكننا تشبيه تضرر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأزمة بأحجار الدومينو، حيث إن تضرر الشركات الكبرى أضر بها تلقائياً. إن انخفاض القروض التجارية أثر بصورة حادة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى التجار وعلى العمال، ولمعرفة حقيقة ذلك لا بد من إلقاء نظرة إلى الاستحقاقات المترتبة على الشركات المتوسطة الحجم وعلى التجار تجاه البنوك! فبالرغم من أن البنوك قد وضعت شروطاً مشددة لمنح القروض خلال عام ٢٠٠٨ إلا أن مستحقاتها التي يتوجب على المدينين سدادها لها هذا العام أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، ما يشير إلى عدم إمكانية المدينين سدادَ القروض التي استقرضوها من البنوك. فاليوم المستحقات لقطاع البنوك تكاد تصل إلى ٨%، وهذا يعني أن من كل مئة قرض ثمانيةَ قروض لا تعود، وبعبارة أخرى فإن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (KOBİ) دخلت في أزمة مالية ولم تعد قادرة على سداد ما استقرضته من البنوك.

وأبرز دليل على تأثر الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (KOBİ) بالأزمة قيام الحكومة بمنحها (منحة الحياة الأولى ومنحة الحياة الثانية) لانتشالها وذلك لعدم تمكّنها من سداد ديونها، والاسم الذي أطلق على المِنحتين (منحة الحياة) يبرز مدى سوء الوضع.

أما بالنسبة لتأثير الأزمة على الأفراد؛ فبسبب الأزمة لم تستطع تركيا منع ارتفاع سعر صرف الدولار واليورو، ولم تستطع منع الارتفاع في نسبة فائدة القروض، ولم تستطع منع بعض البنوك من خفض مدة "القروض المخصصة لـــ (٢٠ سنة)" إلى ٥ و ١٠ سنوات. ما مكّن البنوك التعامل بصورة اختيارية صارمة في منح القروض، إن تعامل البنوك بصورة اختيارية تمنح من تشاء قروضاً وتمنعها ممن تشاء، بالإضافة إلى وجود ٢٠ مليون شخص يمتلكون بطاقة ائتمان/اعتماد ويترتب عليهم بسببها ديون بملايين الليرات التركية الجديدة أثّر طبيعياً بصورة سلبية على الاستهلاك.

وعلى الصعيد الآخر ونتيجة للأزمة فإن آلاف الأشخاص سينضمون إلى قائمة العاطلين عن العمل، ومن الآن نسبة العاطلين عن العمل وصلت إلى درجة مخيفة.

إن الأرقام الرسمية المصرح بها والمتعلقة بعدد العاطلين عن العمل تشير إلى أن عددهم يبلغ (مليونين و ٥٦٢ ألفاً)، إلا أنه إذا ما أضيف إلى هذا العدد الأشخاص الذين يعملون ٣-٤ أشهر في السنة ويتعطلون عن العمل ٨-٩ أشهر في السنة فإن عدد العاطلين عن العمل سيصل إلى (٥ ملايين و ٦٠٠ ألف). وبهذا تكون نسبة العاطلين عن العمل ٢٠,٢٩% من أصل القوة العاملة في تركيا البالغة (٢٧ مليوناً و ٥٩٧ ألفاً).

وعلى الصعيد الآخر فحتى الآن بلغ عدد الذين عادوا من روسيا إلى تركيا خلال الشهرين الأخيرين بعد أن فقدوا أعمالهم هناك نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠ ألف شخص.

وكانت جريدة مِلّيات قد أوردت من على صفحاتها بتاريخ ١٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على لسان "حسن التونكايا" رئيس مجلس إدارة شركة داتا إكسبيرت (Data Expert) وهي من الشركات المعروفة بأنها بمثابة العقل المدبر للشركات الكبرى في تركيا القول: "هنالك نحو ٨ آلاف شخص فقدوا أعمالهم في القطاع المصرفي، ونحو ٣ آلاف شخص فقدوا أعمالهم في قطاع تجارة التجزئة (Retail)... ومنذ نحو شهر هناك إخراج من الأعمال في كافة القطاعات، وأكثر القطاعات التي تخرّج عمالها من أعمالهم؛ قطاع تجارة التجزئة (Retail) والقطاع المصرفي (Banking) وقطاع الشركات المنتجة لمكونات المركبات (Automotive Components).

إن البطالة عن العمل هذه أحضرت معها دائرة الأجراء؛ فمن المنتظر أن يتعرض نحو ٢٠ مليون شخص في تركيا ابتداءً من نهاية عام ٢٠٠٨ لملاحقة دائرة الأجراء لهم.

الحضور الكرام؛

من الممكن تلخيص تأثير الأزمة العالمية على الوضع في تركيا بما يلي:

– لن يتمكن الاقتصاد من الوصول لدرجات نمو عالية كما كان في السابق، بل ولفترة ما قد يحدث انكماش. ذلك أن النمو في تركيا منذ سنوات يعتمد على القروض الخارجية، أي على العجز في الحساب الجاري (Current Account Deficit)، وهذا يعني أنه في الفترات التي كان يظهر النمو الاقتصادي خلالها أنه

مزدهر كان هنالك عجز في الحساب الجاري. إن النظام الاقتصادي الذي ينمو بوجود مصادر خارجية وينكمش بانعدام المصادر الخارجية هو النظام السائد في تركيا. ولهذا فعندما تتولد الديون الخارجية بفعل الأزمة المالية يوازيها توقف في النمو الاقتصادي.

– انخفاض إنفاق القطاع العام والخاص، وانخفاض في حجم العمل في قطاع بناء المساكن وقطاع المركبات المرتبطة بالقروض الربوية.

– من المحتمل رؤية التأثيرات الأولية للأزمة تصيب أيضاً قطاعات من مثل؛ مستحضرات العناية الشخصية والمستحضرات التجميلية، الصناعة الترفيهية، السياحة والفندقة.

– إن حاجة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (KOBİ) لتمويل خارجي سيزداد، وستواجه صعوبة في نيل قروض لسداد احتياجاتها.

– سينكمش الاقتصاد، وستزداد نسبة البطالة.

الحضور الكرام؛

لقد تناولنا حتى الآن تأثير الأزمة العالمية على الجانب الاقتصادي في تركيا إلا أنه لا بد من التطرق لتأثيرها على الجانب السياسي فيها، ذلك أن بلداً هنالك صراع نفوذ للدول الاستعمارية فيه مثل تركيا، لا بد أن تقوم أطراف الصراع باستغلال مثل هذه الأوضاع الحساسة لتحقيق مكاسب لها.

فحزب العدالة والتنمية السائر على خطى أمريكا، سيسعى لتقوية موقع حكومته وسيسعى لتغيير رؤوس الأموال لصالحه. وستسعى القوى السائرة على خطى إنجلترا مستغلة الأزمة الاقتصادية لإسقاط حزب العدالة والتنمية من الاقتدار (الحكومة)، على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عندما أسقطت

حكومة الائتلاف الثلاثي عام ٢٠٠٢، فمثل هذه الأجواء هي أجواء مواتية للسياسيين للتحرك، ذلك أن أحداً لن يسألهم عما يعملون، وذريعة حكومة حزب العدالة والتنمية جاهزة في كل خطوة تخطوها: "الأزمة!".

أما بالنسبة للمشاريع والتدابير المزعومة التي تنوي الحكومة القيام بها في مواجهة الأزمة:

١. **مشروع سلامة المخزون** (Stock Peace Project)؛ إن مواد هذا المشروع هي على النحو الآتي:

– بعد أن يدخل القانون ذو العلاقة حيز التنفيذ، سيُتمكن من جلب الأموال من الخارج إلى داخل تركيا خلال مدة ثلاثة أشهر بواسطة البنوك أو محمولة باليد.

– وفقا لهذا المشروع يقوم الأشخاص بالتوجه في البداية إلى بنك أو دائرة الضريبة ليتقدموا بطلب يتعلق بالأموال التي يريدون إدخالها لتركيا، ووفقا لهذا الطلب تدخل الأموال التي سيحضرونها في قيد. وبهذا يتم حصر الأموال التي ستدخل إلى تركيا أو الأموال التي دخلت وفقا لهذا المشروع أي ضمن الطلب.

– الشخص أو الشركة التي أحضرت أموالها من الخارج إذا أودعتها لمدة عام واحد كأقل حدٍّ في حساب بنكي أو في سندات الخزانة (Treasury Bond) أو في السندات الحكومية (Government Bond) أو إذا اشترى بهذه الأموال أصولاً ثابتة أو إذا وضعها في استثمار، فسيستقطع منها ما نسبته ٠,٥%.

– الذين يحضرون هذه الأموال إلى تركيا ولم يقرروا كيف سيستخدمونها سيتقطع منها ما نسبته ١%.

– الذين لم يحضروا الأموال التي أبلغوا عنها، إلا أنهم لم يوفوا بموعد إحضارها، فسيستقطع منها ما نسبته ٢%.

لقد أظهر هذا المشروع أنه يستهدف أموال المغتربين الأتراك في ألمانيا وأوروبا لجلبها إلى تركيا. ألا أن كمية الأموال التي لا يعرف أصل كسبها والتي ستدخل من خلال البنوك السويسرية ودول الخليج ستكون أكبر. إن هذا المشروع في حقيقته يستهدف الأشخاص الذين يقيمون في تركيا ولديهم استثمارات في الخارج، علماً أن تركيا قد تحولت إلى جنّة لتبيض الأموال السوداء بسبب الفوائد المرتفعة والتدقيق غير الكافي، مما أدى إلى جعل الأموال السوداء قانونية. إن الأموال التي يتوقعون أن تدخل إلى تركيا من خلال هذا المشروع تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار.

ب. رزمة التحوط (Hedge Package): هنالك رزمة اقتصادية تدّعي حكومة حزب العدالة والتنمية أنها تعمل عليها، وتشغل الناس بأنها ستعلن عنها اليوم أو غداً.. وبالرغم من مضي فترة طويلة دون الإعلان عنها فإن حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى لإظهار هذه الرزمة الاقتصادية على أنها رزمة تدبير، في حين أن أردوغان قد علّق على الأمر في ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بالقول: "أي رزمة؟! لا يوجد رزمة! لقد وضعنا تدابيرنا وهي في التنفيذ"!

والذي يظهر للعيان أنه لا يوجد رزمة اقتصادية حتى الآن، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية تنتظر استبيان بعض الأمور من بعض الجهات!

ج. احتمالية توقيع اتفاقية مؤازرة (Stand-By Agreement) **مع صندوق النقد الدولي**: لكون رجب أردوغان رئيس وزراء حكومة تركيا الحالية يدرك كُرْهَ الشعب لصندوق النقد الدولي قال "لن نسمح لصندوق النقد الدولي أن يشد الخناق على رقابنا" ليرضي الناس من جانب، وعلى الجانب الآخر يواصل اللقاءات مع صندوق النقد الدولي من خلال الوزراء المسؤولين من الاقتصاد،

وعلى الصعيد نفسه يخاطب رجال الأعمال بالقول "إن مواصلة العلاقة مع صندوق النقد الدولي أمر لا بد منه، إن صندوق النقد الدولي عبارة عن هيئة تفويض، فإذا أعطى صندوق النقد الدولي مؤشرات إيجابية فإن الأموال ستتدفق مجددا على تركيا من الأسواق الخارجية" ساعياً من خلال ذلك إلى تهيئة الرأي العام لمتطلبات صندوق النقد الدولي القادمة، وفي خضم ذلك كله فإن الحكومة تشغل الرأي العام المحلي بمشاكل محلية سياسية آنية مفتعلة، لدرجة أن الانتخابات المحلية التي موعدها ٢٩ آذار/مارس المقبل باتت منذ أشهر مركز تنبه الرأي العام. وكان أردوغان قد صرح قبل عيد الأضحى المبارك بالقول "لقاءاتنا مع صندوق النقد الدولي مستمرة وحتى رأس السنة ستوقع اتفاقية معه"، وعقب هذا التصريح صرح للرأي العام أن صندوق النقد الدولي سيمنح تركيا قرضاً بقيمة ٢٥ مليار دولار.

إن الآمال المعقودة على صندوق النقد الدولي تصرح للرأي العام تحت عنوانين اثنين:

– سعر الصرف سيستقر نتيجة للقرض المهم الذي سيمنحه صندوق النقد الدولي لتركيا.

– ستكون الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي بمثابة صمام الأمان، ما سيفتح الطريق أمام أموال حارة جديدة للدخول.

إذاً، فأين سيوضع مبلغ الـ ٢٥ مليار دولار الذي يدّعى أن صندوق النقد الدولي سيقرضه لتركيا من خلال اتفاقية المؤازرة (Stand-By Agreement)؟

عند النظر لحاجة تركيا المحتملة للصرافة الأجنبية خلال عام ٢٠٠٩؛ فإن حاجة تركيا للتمويل الخارجي لعام ٢٠٠٩ تقدر بحوالي ١١٠ مليار دولار غير الديون التجارية قصيرة الأمد والعجز في الحساب الجاري (Current Account Deficit)، فكيف يمكن لهذا القرض (٢٥ مليار دولار) أن يسد تلك الفجوة؟!

إن اتفاقيات صندوق النقد الدولي حتى وقوع هذه الأزمة كانت تعطي إشارات لمصادر خارجية (أموال حارة، استثمارات اجنبية، مقرضين أجانب) مفادها: "لقمة حاضرة لكم، تفضلوا وكلوها هنيئاً مريئاً"! إلا أنه وبسبب الأزمة العالمية الحالية فإن الذي يركن إلى الأموال الحارة سيركن إلى فراغ! لأن الأموال الحارة الآن تستخدم لتبريد الحرارة من خلال وضعها في السندات الحكومية الآمنة (Dependable Government Bonds) للولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا فإن اتفاقية مع صندوق النقد الدولي قد تجلب ارتياحا مؤقتا لقطاع المستثمرين المدينين، وقد تؤدي إلى انخفاض في سعر صرف العملات الأجنبية، إلا أنها تنبئ بموت السوق الداخلي ما سيؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية وارتفاع في نسبة البطالة.

د. رأس المال الخليجي (Gulf States Capital)؛ لأن حكومة حزب العدالة والتنمية لا تمتلك أي مشروع مهم من حيث رأس المال والإنتاج والاستخدام، فهي تتحدث عن رأس المال الخليجي كتدبير في مواجهة الأزمة العالمية، حيث صرح رجب أردوغان رئيس الوزراء خلال زيارته إلى الهند أنهم كثفوا جهودهم ليتمكنوا من جذب رأس المال الخليجي –العربية السعودية تمتلك

تريليون دولار، أبو ظبي ٨٧٥ مليار دولار، الكويت ٧٠٠ مليار دولار- إلى تركيا بحيث يوضع رأس المال وينتج ويستخدم في تركيا.

الآن، اقتصاد العديد من دول أوروبا واقتصاد أمريكا بالذات يمر في أزمة عارمة وقد صوبوا أنظارهم تجاه رأس المال الخليجي لإعادة إحياء اقتصادهم الراكد، ومن هنا يظهر للعيان أن ما يعرضه المسؤولون في حكومة حزب العدالة والتنمية هو تضليل واضح ومحاولة منهم لتخفيف انعدام الثقة في الأسواق.

الحضور الكرام؛

إن هذه ليست الأزمة الأولى ولن تكون الأزمة الأخيرة ما لم تُمْحَ الرأسمالية من الحياة، والمشاريع المزعومة التي يطلقون عليها "الاقتصاد القومي" والقائمة على أسس رأسمالية ووصايا غربية ما هي إلا سفسطة بعيدة كل البعد عن أمل خلاص بلادنا.

بهذه الأزمة أصيبت الرأسمالية بجرح مميت، ودول من مثل أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان يبذلون جهوداً عقيمة لعلاج ذلك الجرح. هنالك مجادلات جدية تدور حول الأسس التي يقوم عليها النظام المالي الرأسمالي الذي وضعت أمريكا قواعده بعد الحرب العالمية الثانية والذي أوجد اعتماداً عالمياً عليه والذي أربك كافة الدول بتأثير الدومينو الذي يتميز به.

كما تعلمون، ففي الفترة الواقعة بين ١٤-١٥ من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ اجتمعت مجموعة ما تسمى G٢٠ لبحث القضايا المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية. ومن بين المجتمعين قال رئيس المفوضية الأوروبي (مانويل بروسو): "إن النظام المالي العالمي بمؤسساته وقوانينه ولوائحه بحاجة إلى إصلاح، ونحن بحاجة

لنظام مالي عالمي جديد، وهذا الذي دفع بأوروبا للدعوة للقاء عالمي قريب لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية".

إلا أنهم مهما فعلوا ومهما قالوا فلن يتمكنوا من انتشال المبدأ الرأسمالي من هلاكه المحتوم، ذلك أن الرأسمالية مكنت الأفراد والشركات والمؤسسات من امتلاك البترول والغاز الطبيعي ومجالات الطاقة بمختلف أنواعها وقطاعات مهمة من مثل مصانع الأسلحة الثقيلة والمتطورة تحت مسميات "اقتصاد السوق الحر" و"الخصخصة" و"العولمة" فَنَمَوْا لدرجة أصبحت الدول في جوارهم عاجزة ضعيفة.

ولهذا فإن فساد النظام الرأسمالي قد انتشر من سوق إلى آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى وجلب معه انهياراً سريعاً، وأشغل الدول فأبعدها عن عملها الأصلي، فبرزت بشاعة وجه النظام الرأسمالي لشعوب العالم أجمع.

إن العلاج الشافي الوحيد القادر على الحد من هذه الأزمات والحيلولة دون عودتها مجدداً والقادر على انتشال البشرية عامة والأمة الإسلامية خاصة من الحال الذي آلت إليه هو بلا ريب المبدأ الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي المنبثق عنه، ذلك أنه لا وجود لمسببات الأزمات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك أن:

* النقد في الإسلام هو فقط وفقط الذهب والفضة والأوراق نائبة عنهما، وإذا ما أُريد استبدال تلك الأوراق النائبة بما تنوب عنه من ذهب أو فضة وجب توفر إمكانية استبدالها على الفور. وبهذا لا تتمكن عملة أية دولة من التحكم في عملات واقتصادات الدول الأخرى، بل كل عملة ستكون لها قيمتها الثابتة التي لا تتغير.

* الإسلام يحرم الفائدة -الربا- مهما كانت أشكالها، سواء أكانت على القروض أو النّماء أو الحصص الربحية. والإسلام يخصص في بيت المال دائرة تتولى الإقراض دون ربا للمحتاجين والمزارعين.

* الإسلام لا يجيز تداول ما لا يملك ولا بيع ما لا يقبض، فيحرم ما يجري في البورصات والأسواق المالية من بيع وتداول سندات الدين والأسهم القائمة على عقود باطلة، كما ويمنع التناجش أي المضاربات بكافة أنواعه والذي يبيحه النظام الرأسمالي بدعوى "حرية الملكية".

* الإسلام منع الأفراد والشركات والمؤسسات من امتلاك البترول والمعادن وصنوف الطاقة كلها والكهرباء والصناعات العسكرية الثقيلة والمتطورة وكل ما هو في نطاق الملكية العامة. وأوجبت الأحكام الشرعية على الدولة مسؤولية رعاية ذلك.

مما لا شك فيه أن هذه المعالجات هي معالجات سهلة التنفيذ إذا ما وجد حكام عازمون على التحرر من هيمنة نظام الدول الكافرة المستعمرة الاقتصادي الرأسمالي، أما الحكام الذين والوا الكافر المستعمر واتخذوه سيّداً فخانوا الله ورسوله والمؤمنين فهم أبعد ما يكونون عن هذه المعالجات.

إن هذه المعالجات ليست بالنظريات ولا بالخيال ولا بالأوهام، بل هي أفكار عملية للتطبيق وجدت لتنزل على الوقائع لمعالجتها، وبإذن الله فإن **دولة الخلافة الراشدة الثانية** القائمة قريبا بإذن الله تحقيقا لوعد الله سبحانه وتعالى وبشرى رسوله صلى الله عليه وسلم ستعمل على تطبيقها من جديد.

وإنني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يُعظِم هزيمة الدول الاستعمارية التي ابتدأت بالهزات الاقتصادية، وأن يعجّل بانهدام حضارتهم التي سببت شقاء

الإنسان، وأن يحقق على أيدينا وعده باستخلاف الذين آمنوا وعملوا الصالحات في الأرض، وبشرى رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وأن يخرج الأمة الإسلامية من دياجير وظلمات الكفر إلى نور وعدل الإسلام. ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾

رضا: جزى الله خيرا الأستاذ خلوق أزدوغان من تركيا وحدثنا في ورقته عن تأثير الأزمة على تركيا.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: الله أكبر، إن شاء الله في الورقة الثانية يحدثنا الأستاذ الباحث في مؤسسة الكرمل ولديه أبحاث عن البنوك الإسلامية والعولمة الأستاذ/ يوسف أبو أحمد، في ورقته "تأثير الأزمة المالية على البلاد العربية"، فليتفضل.

الورقة الثانية

تأثير الأزمة المالية العالمية على البلاد العربية

الأستاذ/ يوسف أبو أحمد

يتفق كل المهتمين بالاقتصاد، ناهيك عن الخبراء، على أن الأزمة المالية العالمية لا تستثني أحداً من تداعياتها، ولكن الاختلاف يأتي من تقدير درجة التأثر بين منطقة وأخرى، أو بين دول متقدمة وأخرى نامية وثالثة متخلفة، كما يختلف المحللون في كيفية تطور الأزمة ودرجة عمقها وإمكانية معالجتها والسبيل الأنجع لتلك المعالجة، وسرعة الاستجابة للمعالجة... الخ.

ونحن نبحث في تداعيات الأزمة على البلاد العربية، نجد أنفسنا أمام واقع أكثر مرارة، من حيث وجود معوقات غير موجودة عند الآخرين تتلخص فيما يلي:-

١. قلة المعلومات المالية المتوفرة عن البلاد العربية؛ وهو ما يعرف بانعدام الشفافية.
٢. عدم وجود استقلالية في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الأزمة.
٣. عدم أهلية كثير من متخذي القرارات لاتخاذ تلك القرارات.
٤. تقسيم البلاد العربية إلى أشباه دول لا يوجد في معظمها مقومات دولة.

ولا يخفى على أحد ما تشكله هذه المعوقات أمام بحث واستشراف آثار الأزمة المالية الحالية على البلاد العربية.

لقد استطاعت أمريكا فرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدءاً باتفاقية بريتون وودز مروراً بإلغاء نظام الذهب كلياً عام ١٩٧١ وانتهاءً بانهيار المنظومة الاقتصادية الاشتراكية؛ فيما كان يعرف بدول المعسكر الشرقي، وما تبعها من انطلاق عصر العولمة التي فاقت كل الحدود، فنهبت كل ثروات العالم وامتصت كل مدخرات الناس؛ حتى أبسط المدخرات لدى محدودي الدخل في أية بقعة على وجه الأرض، ونحن في البلاد العربية لم نكن بمعزل عن ذلك، بل إننا من أول المستهدفين لما حبانا الله به من النفط (مصدر الطاقة الأول) والمواد الخام الأخرى ومن القوى البشرية الشابّة الهائلة، ومن الموقع الجغرافي والمناخي المتميز.

إن حقيقة تقسيم البلاد العربية إلى دول وأشباه دول بناءً على اتفاقية سايكس بيكو، وخلق ضمانات لاستمرار هذا التقسيم مثل الجامعة العربية، هذه الحقيقة المريرة تجعلنا لقمة سائغة لكل الطامعين. فلو كانت بلادنا موحدة لَتلافينا الكثير من الويلات. وفيما نحن فيه من بحث في الأزمة المالية الحالية نجد أن الفوائض المالية لدى الدول العربية النفطية كبيرة، لدرجة أنها لا تستطيع استثمار هذه الفوائض محلياً، ما يدفعها إلى استثمارها خارج حدودها. ولأن العلاقات العربية العربية في أغلب الأحيان على درجة عالية من السوء، نجد أن هذه الاستثمارات تتوجه إلى الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا. وعندما تحدث أزمة مالية لدى الدول الغربية نجد أننا من أوائل الخاسرين.

يقدر إجمالي الاستثمارات العربية في الخارج بحوالي ١٤ تريليون دولار أمريكي، في حين لم يبلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية الخاصة في الثماني سنوات الماضية ٣٠ مليار دولار. لهذا فإن انعكاسات الأزمة المالية الحالية واضحة في دول الخليج العربي، فالفوائض المالية التي تراكمت لدى الحكومات،

وتجمعت فيما سمي بالصناديق السيادية، ولدى المؤسسات والشركات والأفراد، تقدر بالتريلونات، وبالتأكيد فإن بعضها مستثمر في أسهم البنوك والشركات الكبرى، وفي السندات والأوراق المالية المختلفة في أمريكا وأوروبا، وهذا يعني أن جزءاً من استثمارات الدول العربية؛ وخصوصا الخليجية، قد تعرضت إما لخسارتها كليا أو لهبوط كبير في قيمتها. والمعلومات المتوفرة تقدر خسائر القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية بين ٨٠٠ – ٩٠٠ مليار دولار أمريكي. أما خسائر الأفراد الأثرياء فمن الصعب التكهن بها، لكنها تقدر بالمليارات. وهناك تقديرات بوجود ١,٥ – ٢,٥ تريليون دولار استثمارات عربية في البنوك الأمريكية، منها ٩٠% خليجية، والخسارة التي لحقت بهذه الاستثمارات تقدر بحوالي ٥٠%، وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي انخفض رأس مال سوق سندات المنطقة بحوالي ٢٥٠ – ٣٠٠ مليار دولار منذ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، أي ما يعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس.

إنه لأمر مؤلم أن تتعرض الأموال العربية إلى الضياع والتبخر، في الوقت الذي لا يجد فيه مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، لقمة العيش من كثرة البطالة أو لأسباب أخرى، وليس سراً أن أموالاً عربية غير نفطية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، معظمها نُهب وسلب من داخل الوطن العربي وعن طريق الفساد العام لا يجري الحديث أو التصريح عنها، فقد أشار تقرير لمنظمة الشفافية العالمية إلى أن ٩٠% من إجمالي أموال المساعدات المقدمة من الدول المانحة تعود بشكل استثمارات شخصية وحسابات بنكية خاصة في الدول الغربية.

جوانب التأثر بالأزمة المالية العالمية:

إن تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على البلاد العربية يتسع ليشمل الكثير من النواحي، ومع أن هناك بعض الإيجابيات لهذه الأزمة نوردها لاحقاً فإن جوانب التأثير السلبية يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

أولاً: الآثار السلبية على البلاد العربية:

١- انخفاض أسعار النفط:

نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وافتضاح أمر المضاربات على السلع، تراجع الطلب العالمي على النفط بمقدار (٣٠٠) ألف برميل يوميا، وانخفضت الأسعار حتى وصل سعر البرميل إلى حوالي (٣٥) دولار مقابل ما يقارب الـــ(١٥٠) دولار قبل الأزمة، ما يعني أن الدول المصدرة للنفط تفقد ثلاثة أرباع مداخيلها من النفط إذا استقرت الأسعار على هذه الحالة ولم تُجْدِ المحاولات المبذولة لخفض الإنتاج - أقرت أوبك خفض الإنتاج بواقع مليون إلى مليونيْ برميل يوميا في اجتماع أوبك الأخير في فيّنا - للمحافظة على أسعار أعلى للنفط. ويترتب على انخفاض أسعار النفط هذه جملة من الآثار السالبة نلخصها في الآتي:

ا/ عجز موازنات الدول المصدرة للنفط والمتأثرة به في موازنة ٢٠٠٩م:

بحسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن الدول المصدرة للنفط ستواجه عجزا في موازناتها في العام ٢٠٠٩م، وهذا ما حصل في البلاد المصدرة للنفط، فقد أعلنت السعودية عن عجز في ميزانيتها. كما صرح وزير المالية السوداني د. عوض الجاز أمام البرلمان السوداني (بأن تحديد الميزانية بصورة نهائية لم يتم بسبب تأرجح أسعار النفط وشدد على ضرورة سد الفجوة المالية، حيث يقدر العجز الكلي في موازنة السودان للعام ٢٠٠٩ بنسبة ٦,٢% من الناتج

المحلي الإجمالي). وفي اليمن تم تعديل الموازنة العامة خمس مرات حتى يُدخل عليها مزيد من السياسات التقشفية لمواجهة العجز. فيما بلغ عجز الموازنة في الأردن ٢ مليار دولار، أي بنسبة ٩% لعام ٢٠٠٩.

ب- نقص حاد في السيولة وتراجع في تنفيذ الخطط التنموية:

لأجل استطلاع مستقبل أداء الاقتصاديات العربية في ظل انخفاض أسعار النفط، تحدثت الجزيرة نت إلى عدد من الخبراء؛ أشاروا إلى توقع نقص حاد في السيولة نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي لحدوث تراجع في تنفيذ الخطط التنموية والاقتصادية. "نقلا عن الجزيرة نت ٢٠٠٨/١٢/٢٤م". وفي السودان أوردت صحيفة الصحافة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢: (طالب نواب البرلمان -في مداولات موازنة ٢٠٠٩- بترشيد الإنفاق الحكومي والصرف على النهضة الزراعية كما طالبوا بتقليص جهاز الحكم الاتحادي).

ج/ الزيادات في الضرائب والجمارك وقروض الدولة "الربوية":

من المعلوم أن أي عجز في موازنة الدولة يُسَدُّ عن طريق زيادة إيرادات الدولة؛ وذلك عن طريق زيادة الضرائب والجمارك على الناس، كما يُكمل العجز بعد ذلك عن طريق الاستدانة؛ إما من الجهاز المصرفي الداخلي أو عن طريق التمويل بالعجز من الخارج. وقد ظهر ذلك جليا من خلال موازنة حكومة السودان لعام ٢٠٠٩ حيث زادت الضرائب بنسبة ٢٠% على الاتصالات الهاتفية وخدمات الإنترنت و٥% زيادة الرسوم الجمركية على كل السلع المستوردة، وقد بلغ الرسم الجمركي الإضافي بين ٤٠-٦٠% على السيارات الصالون، بحسب إفادات اللواء عمر سليمان مدير عام هيئة الجمارك في المؤتمر الصحفي بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٦، بينما ذكر د. الجاز وزير المالية في خطاب الموازنة أمام البرلمان أنهم

عملوا على تغطية العجز البالغ ٦,٢% من مصادر التمويل الخارجي بنسبة ٣,٤%، والتمويل الداخلي بنسبة ٢,٨%. وتشكل الزيادات الضريبية والجمركية وكذلك التمويل بالعجز "الربوي"، تشكل عبئا جديدا على الناس في بلد تشير فيه التقارير الحكومية إلى أن ٧٥% من سكانه يعيشون تحت خط الفقر –نقلا عن صحيفة عكاظ السعودية.

٢– انخفاض التحويلات المالية (العربية العربية – الأجنبية العربية):

إن انخفاض حجم التحويلات المالية يساهم في تباطؤ عجلة الاقتصاد لدى الدول المستقبِلة لهذه التحويلات، ويقلل حجم العملات الصعبة في تلك البلدان، مما يؤثر على التجارة الخارجية لديها، ويقلل حجم الاستثمارات فيها. فقد بلغت التحويلات المالية للعمالة الأردنية حوالي ٣ مليارات دولار سنويا، وقدّر حجم التحويلات الخارجية للبلاد العربية من الخارج حوالي ٢٤,٤ مليار دولار سنويا. هذه التحويلات المالية الآن مهددة بالانخفاض جراء هذه الأزمة المالية، فقد جاء في التقرير الرابع لعام ٢٠٠٨ لشركة "Advantage" للاستشارات الإدارية والاقتصادية: (إنه منذ أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٠٨ فقد سوق العمل في منطقة الخليج نحو ٣٠ ألف وظيفة، كما يتوقع كذلك الإعلان عن فقدان ٣٠ ألف وظيفة أخرى بنهاية الربع الثاني لعام ٢٠٠٩، بينما بلغت نسبة الانخفاض في الراتب الأساسي في قطاعي الاستثمار المالي والاستثمار والتطوير العقاري منذ أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى الآن ٣٨% للإدارة العليا والتنفيذية، و٤٠% للإدارة الوسطى، مع التخطيط لخفض عمليات التوظيف إلى أدنى مستوياتها). في مصر وصلت نسبة الذين فقدوا وظائفهم جراء الأزمة ٢٠% من موظفي البنوك الأجنبية العاملة. فإذا استمرت الأزمة فإن هذه العمالة العربية مهددة بتبديد مدخراتها وخفض تحويلاتها إلى أدنى مستوى.

٣- تراجع حجم الصادرات كمّا وقيمةً:

أدى دخول الدول المتقدمة في مرحلة الكساد أو الركود إلى ضعف الطلب على الكثير من السلع، وهذا أدى إلى انخفاض الصادرات إلى تلك الدول، فنجد على سبيل المثال أن تصدير الملابس الجاهزة المصرية يتم بنسبة ٦٠% إلى أمريكا و٣٥% إلى أوروبا. ويشير المجلس التصديري المصري إلى أن الصادرات الغذائية ستنخفض هذا العام بنسبة ١٢%، وفي المغرب فإن الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ستتدنى بنسبة ٦٠%. وقد تدنى الطلب العالمي الفعلي للنفط بحوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا. وهذا يعني تراجعاً في العائد من الصادرات مما يرهق ميزانيات الدول فيدفعها للبحث عن موارد جديدة غالبا ما يتحملها المواطن المغلوب على أمره.

٤- خسائر الاستثمارات العربية في الغرب:

لا شك أن نسبة كبيرة من الاستثمارات العربية الهائلة في الخارج كانت في المؤسسات المالية المتعثرة، أو التي أعلنت إفلاسها، وكما ذكرنا سابقا فإنه يصعب معرفة حجم الاستثمارات الفردية وخصوصا التي تخص المسؤولين والسياسيين الفاسدين في الدول العربية، فهم يحيطون استثماراتهم بالسرية خشية معرفتها. بالنسبة للاستثمارات الفردية مثلا فقد انخفضت ثروة الوليد بن طلال من ٢٠ مليار إلى ١٧ مليار هذا العام. أما الاستثمارات الرسمية مثل استثمارات المصارف العربية فنجد أن الخسائر كبيرة، فعلى سبيل المثال بلغت خسائر بنك الخليج الكويتي ٣٧٥ مليون دينار كويتي وهي خسائر تعادل ٧٩% من حقوق المساهمين، حسب بيانات البنك المعلنة في تقرير الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، ويذكر أن خسائر القطاع المصرفي للدول العربية بما فيها الخليجية تراوحت بين ٨٠٠ – ٩٠٠ مليار دولار أمريكي، ومعظم هذه الخسائر كانت نتيجة التعامل فيما يسمى المشتقات المالية.

[حسب ما أوردته جريدة الدستور الأردنية في مقال للدكتور النجاتي الطيب إبراهيم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١١].

وعن خسائر استثمارات الصناديق السيادية في الغرب، فقد استثمرت هيئة أبو ظبي للاستثمار "التي تعد من أكبر الصناديق السيادية في العالم" ٧,٥ مليار دولار في مجموعة "سيتي جروب" (إحدى أكبر الخاسرين الأمريكيين) في نوفمبر ٢٠٠٧ ومنذ ذلك الحين انخفض سهم المجموعة ٧٥%. وعن تأثير الأزمة على استثمارات الجزائر المالية، فقد استثمرت الجزائر حوالي ٧٠ مليار دولار من احتياطياتها النقدية (عاشر احتياطي صرف عالمي، بعد ألمانيا ١٥٠ مليار دولار وقبل فرنسا ١٢٥ مليار دولار) على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة ١,٥%. [الخبير المالي د. كميل ساري "للخبر"].

وبالجملة فقد قدّر الدكتور أحمد عبد العزيز مدير عام هيئة الاستثمار السورية حجم الخسائر العربية جراء الأزمة، بـــ ٢,٤ تريليون دولار، وأكد أن معظم خطط الإنقاذ العالمية للاقتصاد ومنها خُطّتا الإنقاذ الأمريكية المقدرة بـــ ٧٠٠ مليار دولار، والإنقاذ البريطانية المقدرة بـــ ٢٥٠ مليار دولار تم تمويلها من الحكومات الخليجية، وقال لصحيفة (المصري اليوم): "إنه لو تم استثمار ١٠% فقط من تلك الخسائر العربية داخل الدول العربية لحولنا الخسارة إلى مكاسب كبيرة". وتقدر الاستثمارات العربية في الخارج بـــ ١٤ تريليون دولار أمريكي في حين لم يبلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية الخاصة في الثماني سنوات الماضية ٣٠ مليار دولار. أضف إلى ذلك انخفاض رأسمال سوق سندات منطقة الخليج بحوالي ٢٥٠ – ٣٠٠ مليار دولار منذ سبتمبر ٢٠٠٨ وهو ما يعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس. وفي ذات السياق فقد باشر بنك أبو ظبي التجاري اتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض الخسائر التي تكبدها

جراء استثماراته في الصناديق الاستثمارية الأمريكية. (لك الله يا أمة الإسلام، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم).

٥- خسائر البورصات والأسواق المالية العربية:

لقد فقدت البورصات العربية الكثير من قيمتها، وتضرر معظم المواطنين جراء الانهيارات المتلاحقة للبورصات العربية؛ ففي البورصة المصرية فقدت كثير من الشركات أكثر من ٧٥% من قيمتها وبلغت الخسائر الدفترية لأسهم الشركات المضاربة في البورصة المصرية ٣١٥ مليار جنيه مصري. وليست البورصات الخليجية بأحسن حالاً من مثيلتها المصرية، فقد تعرضت لخسائر فادحة أدت في بعض الأحيان إلى إغلاق هذه البورصات مثلما حصل في الكويت، فقد ذكرت بعض التقارير أن خسائر البورصات الخليجية فاقت ١٥٥ مليار دولار خلال أسبوع واحد من التداول في ذروة الأزمة. وفي الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر ٢٠٠٨ تراجعت ثماني بورصات من أصل ١٢ بورصة رئيسية بنسب كبيرة تجاوزت الـ ١٠% في كل من السوق السعودي والمصري والذين يشهدان أكبر التراجعات خلال الأسبوع، كما تراجعت المؤشرات في السوق الأردنية ٧,٥%، والسوق القَطرية ١,٣%، والسوق الكويتية ٢,١%. والأمر المؤلم أن هذه الخسائر تحمّلها الأفراد، حيث إن بعضهم أصبح لا يملك شيئاً، وقد صدق من وصف البورصات وأسواق المال بمنتديات القمار، وقد تحدثت وسائل الإعلام عن حالات انتحار وعن أمراض نفسية وعضوية جراء هذه الانهيارات في البورصات وأسواق المال العربية.

٦- تراجع الاستثمارات العربية والأجنبية في المنطقة العربية:

هناك نوعان من الاستثمار:

الأول: تقوم به الدول وهذا مرتبط بالموازنات لتلك الدول، وبالنظر إلى الأزمة الحالية وما صاحبها من تراجع في العائدات النفطية وعائدات التصدير وتحويلات القوى العاملة من خارج الدول، كل ذلك سيؤدي إلى تجميد كل أو بعض استثمارات الدول في البنى التحتية والمشاريع الأخرى. يجمع المحللون بأن السوق الإماراتية تعاني حالة من التشاؤم خوفا من تراجع الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض الأسعار. يقول د. ابراهيم العيسوي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة: (بأن معدل الاستثمار انخفض من ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤). فكيف بعد الأزمة المالية؟!

الثاني: استثمارات يقوم بها الأفراد أو الشركات بغرض الربح، وهي أيضاً ستتأثر بعدة عوامل منها الركود العالمي واضطراب السيولة لدى هذه الشركات المصاحب للأزمة المالية الحالية. أكد د. محمد عفيفي مدير قسم الأبحاث والدراسات في شركة الفجر للأوراق المالية: (تسابق الجميع مستثمرون ومضاربون للخروج النهائي من السوق بأي قدر من الخسائر وسط حالة من الهلع والذعر واليأس أصاب الجميع، منوّها بأننا يمكن أن نطلق على هذا الأسبوع لقب أسبوع الـ "limit down" حيث خسر سوق دبي ٢٤% من قيمته بينما الحد الأدنى المسموح به "أي للخسارة" ١٠% فقط). من جانب آخر قررت شركة "صروح" خفض ملكية الأجانب من أسهمها من ٢٠% إلى ١٥% وهذا يعد مؤشرا واضحا لتراجع الاستثمارات الرسمية والفردية على الأقل في المدى القصير حتى تتضح معالم الطريق وتنكشف أبعاد الأزمة.

٧- انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة:

من الطبيعي أن تتعرض هذه المساعدات إلى المراجعة من قبل مانحيها نظرا لما حصل من أزمة مالية جعلت حكومات تلك الدول تركز اهتمامها على الوضع الداخلي.

حيث تلقت الأردن (بحسب بيانات وزارة التخطيط الأردنية) ٦٨٠،٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٧ كمساعدات خارجية، بينما وافق الاتحاد الأوروبي على منح حكومة السودان ٤٠٠ مليون يورو لإعمار الجنوب في ٢٠٠٣ كما وافق على منح السودان ٦ مليون يورو لإعمار دارفور، وفي ١٧/ ٢٠٠٥/١١ وافقت الهند على منح السودان ١٠٠ مليون دولار في إطار اتفاقية أوسلو.

ونحن نعلم أن هذه المساعدات هي في الأصل سياسية وليست أخلاقية أو إنسانية، وما دامت كذلك فهي عرضة للتقلبات خاصةً في ظل الأوضاع الحالية.

٨- زيادة معدلات البطالة والفقر والجريمة:

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الحد الأدنى الآمن لنسبة البطالة في أي مجتمع يجب ألاّ يتخطى ٤% فقط (مركز الأرض لحقوق الإنسان). صرح وزير التخطيط والتنمية د. عثمان محمد عثمان أن نسبة البطالة في مصر ٩,٥% بينما تشير تقارير شبكة المعلومات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة عن اقتصاديين محليين أن النسبة الحقيقية للعاطلين عن العمل هي ضعف ما تعترف به الحكومة، ويصلون بالنسبة إلى ٢٩%، وبمعدلات الفقر إلى ما بين ٦٠% إلى ٧٠%. فإذا ما ربطنا هذه التقارير مع الدراسة التي أعدتها د. (نادرة وهدان) الخبيرة في مركز التخطيط الاجتماعي التابع لمعهد التخطيط القومي (مصر): (فإن هناك علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة وبين انتشار الجريمة).

فإننا أمام حالة كارثية في ظل هذه الأزمة وفقدان الناس لوظائفهم وخفض مرتباتهم وعدم وجود وظائف جديدة لهم، حيث تشير ذات الدراسات السابقة إلى أن ٦٥% من إجمالي الجرائم التي تشهدها مصر سنويا يرتكبها عاطلون عن العمل. وكذلك ٩٠% من جرائم الاغتصاب و٨٠% من جرائم القتل التي تقع في نطاق الأسرة ترتكب بسبب وجود عاطلين عن العمل في محيط الأسرة.

إذا أضفنا إلى ما سبق ربط البطالة بالفقر والجريمة نجد أن ٢٠% من أهل الجزائر يعيشون تحت خط الفقر (حوالي ٦,٥ مليون جزائري) ونسبة بطالة ١٢% في الدولة صاحبة المركز العاشر لاحتياطي الصرف النقدي. وهذا ما عبّر عنه (دومينك شتراوس) مدير عام صندوق النقد الدولي: (بأنه لا يستبعد حدوث تحركات شعبية كبيرة مدفوعة بمعاناة الفقراء والمتضررين من الأزمة الاقتصادية)، وقد صدق من وصف الأزمة الحالية بـــ (تسونامي بطالة وسخط اجتماعي).

٩- هجرة الكفاءات:

من المؤكد أن أصحاب الكفاءات في ظل الأزمة المالية سوف يبحثون عن فرص أفضل، خصوصا إذا غابت المعالجة الصحيحة من قبل الدول، فقد تزايدت أعداد المهاجرين بحوالي ٣٦ مليون شخص خلال عشر سنوات من ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ وصارت تشمل ١٩١ مليون نسمة على الصعيد العالمي؛ ٨٠% منها هجرة من البلدان النامية، تشكل هجرة الكفاءات العربية ٣١% من نصيب الدول النامية. تشير دراسة أعدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى وجود ٤١٠٢ عالما إسلاميا في مختلف علوم المعرفة في مؤسسات ومراكز أبحاث غربية، بينما تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية أن مصر وحدها قدمت ٦٠% من العلماء العرب والمهندسين إلى أمريكا في السنوات الأخيرة، مقابل ١٥% من العراق

ولبنان، وشهد العراق وحده ٧٣٥٠ عالما في الفترة ما بين ١٩٩١ إلى ١٩٩٨، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والحصار الدولي. تشير نفس هذه التقارير إلى عمل قسم واسع من هذه العقول العربية في اختصاصات حساسة في الغرب؛ مثل الجراحة الدقيقة، الطب النووي، الهندسة الإلكترونية، الميكرو إلكترونية، الهندسة النووية، علوم الليزر، علوم الفضاء وغيرها من الاختصاصات عالية التقنية... حقا إنه "نزيف الأدمغة"!؟

الأخطر في هذه الأرقام ما ذكره (ريفين براينر) الأستاذ بجامعة ماكجيل الكندية في كتابه "القرن المالي" يقول: (في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومربحين. ففي كل عام يغادر ما يقدر عدده بنحو ١,٨ مليون من المتعلمين ذوي المهارات والخبرات من العالم الإسلامي إلى الغرب، فاذا افترضنا أن تعليم أحد هؤلاء المتعلمين كلف في المتوسط ١٠ آلاف دولار، فإن ذلك يعني تحويل ١٨ مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى أوروبا وأمريكا في كل عام). وهو ما يقارب رقم أحد تقارير منظمة العمل العربية الذي يقدر خسائر الدول العربية السنوية بـــ ٢ مليار دولار بسبب هجرة العقول العربية إلى الخارج.

١٠- زيادة معدلات العنوسة والطلاق:

من الواضح أن هذه الظاهرة سوف تزداد، خصوصا في ظل غياب الثقافة الإسلامية الصحيحة من المجتمع، وطغيان نمط الحياة الرأسمالي. ولا شك أن هذه الظاهرة يصاحبها الكثير من السلبيات، إذا ما ربطناها بما يقوم به الإعلام -خصوصا المرئي منه- من هدم للأخلاق والقيم الإسلامية، والتركيز على فئة الشباب لحملهم على الانحراف وبالتالي إفساد المجتمع. ففي دراسة أعدها الخبير

الاجتماعي عادل بدارنة يقول: (إن نسبة العنوسة في الأردن قد ارتفعت إلى أربعة أضعاف في السنوات الأخيرة، حيث زادت من ٣,٧% عام ١٩٧٩ إلى ١٥,٦% مع نهاية عام ٢٠٠٧ وهي بالرغم من ذلك من أفضل البلاد العربية من حيث نسبة العنوسة والطلاق، حيث كانت نسبة العنوسة والطلاق في عدد من البلاد العربية بحسب آخر التقارير كالآتي:

- السعودية: العنوسة أكثر من ١,٥ مليون فتاة، ونسبة الطلاق ٢٠%.
- قطر: العنوسة ١٥% والطلاق ٣٨%.
- الإمارات العنوسة ٢٠% ونسبة الطلاق ٤٦%.
- مصر: العنوسة وصلت إلى ٩ ملايين شاب وفتاة حيث تجاوزوا سن الخامسة والثلاثين من دون زواج.

ومن المتوقع تضاعف معدلات العنوسة والطلاق بسبب هذا الإعصار المالي العالمي.

الآثار الإيجابية للأزمة:

تصاحب الأزمة المالية العالمية بعض الإيجابيات فيما يخص المنطقة العربية، ويصاحبها إيجابية كبرى فيما يخص العالم أجمع، فقد دفعت الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي حاليا خبراء الاقتصاد، وحتى الساسة، إلى إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها الرأسمالية التي قادت الاقتصاد العالمي وأوصلته إلى هذه الأزمة التي لا زالت فصولها تتداعى. وقد اتّفق كثير من خبراء الشرق والغرب على ضرورة البحث عن بدائل للرأسمالية، بل وصل الأمر في بعضهم إلى طرح النظام المالي الإسلامي كبديل، مع أن الإسلام غير مطبق في واقع الحياة. وقد ذكر

رؤساء تحرير صحف في أوروبا ذلك صراحة في افتتاحياتهم من مثل صحيفة تشالينجر وصحيفة لوجورنال دي فايننس.

وفيما يخص الآثار الإيجابية التي طالت أو قد تحصل في البلاد العربية:

١. إيجاد القناعة لدى الكثير من أصحاب رؤوس الأموال العرب بعدم جدوى الاستثمار في الغرب، وأن الاقتصاد الغربي هشّ أكثر مما كانوا يتوقعون.
٢. انخفاض فاتورة الواردات لكثير من الدول العربية وخصوصا غير النفطية.

هل توفر النظم الحاكمة بعض الحماية للاقتصاد المحلي؟؟؟

تلتزم النظم الحاكمة بوصفات البنك الدولي منذ زمن، تلك الوصفات التي تحمل في طياتها السم الزعاف للاقتصاد والبلاد والعباد. وفي البلاد العربية نلتزم بتلك الوصفات ونزداد فقرا وتخلّفاً، ومع ذلك لا يوجد من يقول كفى. ونشير هنا إلى بعض تلك الممارسات من قبل الأنظمة الحاكمة:-

١- الالتزام بتحرير التجارة ومواصلة ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية.
٢- الاستمرار في سياسات الخصخصة.
٣- الاستمرار في سنّ التشريعات لحماية المستثمرين الأجانب، وفي مقدمة ذلك الإعفاءات الضريبية لهؤلاء المستثمرين في الوقت الذي يُثقَل كاهلُ أصحاب الأعمال الصغيرة والكبيرة المحليين بالضرائب.

إن الاستمرار في الالتزام بتلك الممارسات، سوف يؤدي إلى المزيد من معدلات البطالة نتيجة الخصخصة وما يصاحبها من فقد الآلاف لوظائفهم، كما يؤدي إلى انهيار الكثير من الصناعات المحلية في ظل رفع الحماية عن المستوردات المنافسة، مع علم الحكومات بأنه لا مجال للمنافسة بين صناعات محلية ضعيفة

وصناعات مستوردة تملكها شركات عملاقة. كما يؤدي إعفاء المستثمرين الأجانب من الضرائب إلى تقوية هؤلاء على حساب الشركات المحلية والصناعات المحلية.

ليس من باب الصدفة أن تخسر شركة الفوسفات الأردنية عندما كانت مملوكة للدولة، بينما تجني أرباحا طائلة عندما تم بيعها وخصخصتها. كما أنه ليس بالصدفة أن تبيع الدولة في مصر مصانع الإسمنت إلى مستثمرين أجانب ليصبح بعدها سعر الإسمنت أضعافا مضاعفة مما يعجز المواطن المصري عن شرائه. بقي أن نشير إلى أن الدول القائمة في البلاد العربية في معظمها تتصرف بودائع البنوك العاملة في تلك البلدان، ما يُعدّ تعدّياً على حقوق المودعين، ولكن القانون الرأسمالي يعفي البنوك من التزاماتها، إلا في حدود رأس المال المصرح عنه لتلك البنوك بوصفها شركات مساهمة عامة، وبالتالي فإن البنوك إن لم تستطع إعادة الودائع لأصحابها فإن القانون يحمي أصحاب هذه البنوك من الملاحقة حال إعلان إفلاسها!

الإمكانات المتوفرة والمعوقات:

لقد بحثنا فيما سبق بشكل مختصر وسريع آثار الأزمة المالية العالمية على البلاد العربية. ولكن ذلك كما ذكرنا، في ظل محددات موجودة من أهمها أن البلاد العربية تشكل أكثر من عشرين دولة تعمل كلٌّ بمفردها، ولم تستطع اثنتان على الأقل أن تتّحدا مع بعضهما برغم كل الروابط المشتركة. وفشلت كل مشاريع الوحدة العربية، ولو على المستوى الاقتصادي فقط، بل فشلت دول الخليج العربية في إصدار عملة موحدة وجرى تأجيل ذلك عدة مرات. إن المقومات المطلوبة لنشوء دولة قوية اقتصادياً وعسكريا وسياسيا موجودة لدى

العرب ناهيك عن وجودها لدى المسلمين الذين يشكل العرب جزءا منهم. ونذكر هذه المقومات في عجالة هنا للتذكير:

١. **الرابطة الفكرية، والإسلام غني عن التعريف.**
٢. **القوة البشرية:** يشكّل المجتمع في البلاد العربية قوة بشرية ممتازة غالبيتها من الشباب، ومعظمهم ذوو تحصيل علمي ولا ينقصهم سوى التدريب العملي لما حصلوا عليه من علوم نظرية، وهذه بالإمكان تحصيلها في زمن قياسي.
٣. **الطاقة والمواد الخام:** تمتلك المنطقة العربية معظم احتياطي النفط العالمي، فالسعودية وحدها تمتلك ٢٥% من احتياطي النفط في العالم، والجزائر تمتلك أكبر مخزون للغاز بعد روسيا. أما عن المواد الخام والمعادن فلا يكاد يوجد معدن غير موجود في منطقة أو أكثر من البلاد العربية، منها المستخرج ومنها غير المستخرج.
٤. **رأس المال:** ذكرنا سابقا أن الدول النفطية العربية لم تستطع استثمار فائضها المالي في بلدانها، ما دفعها إلى الاستثمار في الغرب، وهذا يعني كفاية رأس المال لإنشاء منطقة اقتصادية قوية.
٥. **الموقع الجغرافي:** تحتل البلاد العربية موقعا جغرافيا متميزا غنيّاً عن التعريف، وأهم ما فيه أنه يتوسط العالم، ويتنوع فيه المُناخ، ما يوفر خيارات كثيرة جداً في بناء نهضة اقتصادية حقيقية.

كما أن هناك إمكانيات أخرى كثيرة، منها حجم السوق الجيد وقربها من أسواق ضخمة مثل أوروبا وأفريقيا، بالإضافة إلى الممرات البحرية، وحجم الشواطئ وغيرها. لم تنجح كل الأسباب التي ذكرناها في إيجاد وحدة سياسية أو

اقتصادية أو رفاهية لدى المواطن البسيط في البلاد العربية، ويرجع ذلك للمعوقات التي تحول دون ما نصبو إليه، وأهم هذه المعوقات:

أولاً: انعدام الاستقلال السياسي والاقتصادي:

ليس المقصود بالاستقلال السياسي وجود نشيد وطني يعزف عند حل الزعيم وترحاله، بل الاستقلال السياسي هو القرارات التي يجري اتخاذها من قبل الأنظمة الحاكمة في كل المجالات، وليس مجال بحثنا في الاستقلال السياسي، لكننا نتساءل عن الاستقلال السياسي والقرارات الواجب اتخاذها حيال القصف الوحشي لـــ (غزة) على سبيل المثال أو حيال احتلال العراق أو غزو إثيوبيا الجائعة للصومال. وأين الاستقلال السياسي من موضوع القرصنة على شواطئ الصومال والحديث عن أساطيل تجوب المنطقة من كل دول العالم؟ يتبع الاستقلال السياسي الاستقلال الاقتصادي، بل هو أهم مقوماته، ونحن بحثنا سابقا مسألة ربط العملات العربية بالدولار على سبيل المثال، ومسألة استثمار الفوائض المالية في البنوك الأمريكية والأوروبية.

ألم يكن مطلوبا أن يتم اتخاذ قرارات اقتصادية؛ من مثل إيجاد البنية الأساسية الصناعية في البلاد العربية؛ بمعنى إيجاد الأرضية لإقامة الصناعة والتكنولوجيا، واستثمار الفوائض المالية في ذلك، بدلا من إيداعها لدى البنوك الأجنبية؟ لا يوجد مقارنة بين ما تملكه المنطقة العربية من إمكانيات، وبين كوريا الجنوبية مثلا. الإمكانيات العربية أكثر بأضعاف لكن الإرادة السياسية لدى الكوريين كانت كافية للتغلب على توفر الموارد واستطاعت كوريا أن تكون ضمن الدول الصناعية التي تنتشر صناعاتها على مستوى العالم.

ثانياً: الفساد العام:

في كثير من البلدان العربية لا تستطيع إنجاز معاملة دون دفع رشوة. والأمر أصعب عندما يكون الحديث عن إنشاء مصنع مثلا أو نوع من الاستثمار، تجد كل من له علاقة بالقرار يريد حصته قبل بداية المشروع. والأغرب أن تجد الرشوة منتشرة حتى في البلاد العربية النفطية، حيث إن الموظف المسؤول في دولة نفطية يكون لديه رصيد بنكي يكفيه لما بعد موته بسنوات. ذلك الموظف لا ينجز معاملة إلا بعد دفع الرشوة أو المشاركة في الموضوع. والحديث عن أنواع الفساد في البلاد العربية طويل يعرفه من لديه تجربة عمل في تلك البلاد.

ثالثاً: انعدام الأمن:

وليس المقصود بانعدام الأمن السرقة أو النهب، لكن المقصود أن المستثمر العربي لا يأمن على نفسه أو ماله في دولة عربية أخرى، ولا حتى في بلده في كثير من الأحيان. فالتهم السياسية تعطي الحق للنظام الحاكم باتخاذ كل الإجراءات التي تخطر بالبال والتي لا تخطر على بال أحد، أما فيما يتعلق بالمستثمر العربي في دولة "شقيقة" فإن استقرار استثماراته مرهون بدوام العلاقة بين بلده الأصيل وبلده "الشقيق"، وإذا ما حصل خلاف بين الزعيم والزعيم فكل الاحتمالات واردة. لذلك نجد أنه حتى المخلصين من أبناء البلاد العربية يفضلون الاستثمار خارج المنطقة العربية، وهذه قمة الكارثة.

وفي الختام، فإن المنطقة العربية مقبلة على تداعيات كثيرة، مثلما الأزمة العالمية مقبلة على تداعيات يجمع الخبراء على أنه لا أحد يستطيع التنبؤ بها، وقد تطال هذه التداعيات كل جوانب الحياة بدءاً بالناحية الاقتصادية؛ والتي سوف تؤدي إلى زيادة عدد الفقراء في البلاد العربية، وزيادة البطالة وانخفاض الإنتاج،

ومرورا بالآثار الاجتماعية المصاحبة لذلك. وقد تتفاعل الأزمة لتشمل تغييرات سياسية جذرية وتتصاعد لتضع علامات استفهام حول إمكانية استمرار النظام الرسمي العربي، هناك شكوك كبيرة حول مدى قدرة هذه الأنظمة على الاستمرار، والتغيير القادم في العالم سيكون كبيرا، وستصل آثاره إلى البلاد العربية حتما. فالأنظمة القائمة والتي تستمد شرعيتها من الغرب وليس من شعوبها حتما سيطالها التغيير إن لم يكن الاندثار، والبلاد العربية مهيئة ليكون لها اقتصاد قوي، فقط إذا حدث تغيير سياسي جذري في المنطقة نحو حكم مخلص مستقيم. لم يعد النظام الرأسمالي مقبولا حتى عند الرأسماليين أنفسهم فضلا عن أن يستمر في قيادة وإدارة النظام الاقتصادي العالمي، والبديل أصبح مطلوبا لدى الغرب والشرق، ولا يوجد بديل سوى الإسلام كمنهج ونظام حياة وليس كدين فقط. والعرب نواة بلاد المسلمين، نسأل الله أن يكونوا رأس التغيير القادم بإذن الله.

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: الورقة الثالثة والأخيرة لجلستنا هذه يحدثنا فيها الخبير في نظريات الاقتصاد العامة والمحلل الاقتصادي بشركة إكسون موبيل في أمريكا:

الورقة الثالثة

الآثار الاقتصادية، والاجتماعية والمبدئية للأزمة الاقتصادية في أوروبا

أندرياس دي فريس

الشهادة:

- ماجستير في الاقتصاد، تخصص: النظريات الاقتصادية العامة، من جامعة خرونيغن- هولندا

- دبلوم في التحولات الاقتصادية (من الشيوعية إلى الرأسمالية)- من جامعة بودابست للعلوم الاقتصادية والإدارة التجارية.

الشغل: محلل اقتصادي بشركة إكسون\موبيل.

السيدات والسادة،

على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية الراهنة قد نشأت في أمريكا. إلا أن أوروبا قد تأثرت بها أيضاً. كيف تحديدا؟ وإلى أي مدى؟ هذا ما سأحاول بيانه في كلمتي هذه محاولاً البحث في أبعاد آثار الأزمة على الأوضاع الاجتماعية، والفلسفية، أو بالأحرى المبدئية والأيديولوجية. حيث إن هذه الأزمة، ليست اقتصادية محضة، فقد تجاوزت حدود حقل الاقتصاد، إلى الحقل الاجتماعي، ومنه إلى حقل الفلسفة مزلزلة أعمدة الحضارة الغربية.

وقبل الخوض في تفاصيل أثر الأزمة المالية على أوروبا، أجدني محتاجا لإعطاء بعض المعلومات العامة المتعلقة بالاقتصاد الأوروبي. حيث إن غيابها يؤثر في فهم وجهة النظر الأوروبية في هذه الأزمة بشكل دقيق.

في العشرينيات من القرن الماضي طورت الأمم الأوروبية نمطا من الرأسمالية مختلفا عنه في أمريكا. ففي النموذج الأوروبي، قامت الحكومات بلعب دور أكبر في الاقتصاد. فعن طريق الملكية المباشرة في الشركات كانت الحكومات الغربية قادرة على التحكم بقطاعات واسعة من الاقتصاد. على وجه الخصوص تلك التي تقدم خدمات اجتماعية للناس كالتعليم والصحة. أو في بعض الشركات التي توظف أعدادا كبيرة من العمال، كصناعة الحديد و الصلب والمناجم. أو في القطاعات التي تعتبر مهمة للاقتصاد الوطني، كصناعة السيارات، والغاز والنفط، والفضاء. بالإضافة إلى ذلك، فقد قيدت الحكومات الغربية الحرية الاقتصادية للشركات عن طريق قوانين جعلت مثلا قدرة الشركات على تسريح العمال أمراً صعبا، أو القوانين التي أعطت مجالس العمال حق النقض في مجالس إدارة الشركات. وأخيراً، فقد وضعت الحكومات الغربية سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الثروة. فقد فرضت الضرائب المرتفعة على الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، وتم استخدام عائداتها لتمويل دولة الرفاه.

وأطلق على هذا النمط من الرأسمالية "الرأسمالية الاجتماعية" بحيث جمعت بين عناصر من الرأسمالية وأخرى من الأيديولوجية الشيوعية الاقتصادية. فقد تم تأسيسها على أفكار حرية السوق، ومبدأ عدم التدخل (من قبل الحكومات) في الاقتصاد. ولكن في الوقت نفسه ضمن نوع من المساواة المادية بين الناس عن طريق أسلوب اشتراكي لتدخل الدولة في الاقتصاد. وقد تطور هذا النمط من الاقتصاد في أوروبا كما يقول البعض بسبب التأثير القوي للأفكار الاقتصادية

تاريخيا في القارة الأوروبية على خلاف أمريكا. وذلك في مناخ يسمح بمزجٍ كهذا بين الرأسمالية والاشتراكية. بينما يقول البعض إن السبب وراء ذلك يرجع لرغبة القارة الأوروبية بالدفاع عن نفسها أمام الاشتراكية. ويقولون إن الأمم الرأسمالية الأوروبية تبنت بعض الأفكار الاقتصادية التي تضمن عيشا كريما للناس، بهدف منع أي تأثير إضافي للاشتراكية عليهم. وأيّاً تكن التفسيرات لهذا الأمر، فإن الرأسمالية الاجتماعية ليست رأسمالية محضة، وإنما هي "انحراف" عن فلسفة السوق الحر.

في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بدأ السياسيون الغربيون بسلوك ما يعرف بالطريق الثالث، نظر له سياسيون أمثال توني بلير في بريطانيا، شرودر في ألمانيا، و وِب كوك في هولندا. وفي الطريق الثالث بدأت أوروبا مرحلة تحرير السوق بحيث تمت إزالة كل ما لم تأت به العقيدة الرأسمالية من أفكار.

وقد قاموا بهذا الأمر لسببين؛ الأول هو إدراكهم منذ أواخر السبعينات عدم قدرة هذا النمط على البقاء. فبالمقارنة مع أمريكا، فقد تبين أن معدل النمو الاقتصادي في الدول التي مزجت بين عناصر معينة من الاشتراكية والرأسمالية هو أقل منه في أمريكا. بالإضافة إلى زيادة البطالة، إضافة للمديونية الناجمة عن عدم كفاية عائدات الضرائب لتمويل دولة الرفاه. وقد شعرت أوروبا أنه لا بد من فعل شيء ما. والإجابة على هذا السؤال تقودني للسبب الثاني الذي دفع أوروبا لسلوك الطريق الثالث في الثمانينات والتسعينات، وهي الفترة التي بدأ فيها نجم الاشتراكية بالسقوط. فبسقوط الاتحاد السوفييتي سقط معه الإيمان بالأفكار الشيوعية الاقتصادية. وقد أحدث هذا شعورا بالنصر اجتاح العالم الغربي، حيث بلغ الاعتقاد بصحة الرأسمالية ذروته. وأصبح الإيمان بالاشتراكية تخلفا ورجعية وأمراً عفا عليه الزمان. والثقة بالرأسمالية المحضة، ومبدأ عدم التدخل (من قبل

الدولة في الاقتصاد) نوعا من الموضة. بكلمات أخرى، بدا وكأنّ الجواب على كل المشاكل التي حدثت إبان الرأسمالية الاجتماعية هو في الرأسمالية المحضة. وهذا هو الأمر الذي دفع أوروبا في تلك الفترة لصرف النظر عن هذا النمط الذي طوروه إلى النمط الأمريكي من الرأسمالية المحضة غير الخاضعة للتأثير.

وإلا، فلماذا أثرت الأزمة المالية على أوروبا وهي في جوهرها أزمة مديونية الدولة الأمريكية. وكذلك، فإن عملية تحرير الاقتصاد في أوروبا أثرت على قطاع المصارف أيضاً. ففي فترة الديمقراطية الاجتماعية كانت الحكومات الغربية تتحكم بالبنوك من خلال تشريعات، أما في فترة تحرر الاقتصاد، فقد سرى اعتقاد بضرورة ترك البنوك تنظم أعمالها من خلال مؤشرات الأسعار التي يقدّمها السوق الحر. ولذلك تم تغيير التشريعات التي تحكم عمل البنوك جذريا، بحيث تقلصت رقابة الدولة على عملها. وهو الأمر الذي مكّن البنوك الأوروبية من المساهمة في سوق التمويل الثانوي الأمريكي، وقد فعلت. ولذلك، عندما ظهر في أوائل العام ٢٠٠٧ أن الاقتصاد الأمريكي وبشكل تصاعدي مع مرور الزمن قد أغرق نفسه بالدَّين، فقد وجدت البنوك الأوروبية نفسها في نفس وضع مثيلاتها الأمريكية. فقد ساهمت البنوك الأوروبية في سوق العقارات الأمريكي الثانوي بغاية الربح عن طريق ضمان دخل ثابت. ولما لم يتحقق ذلك، وجدت البنوك الأوروبية نفسها في أزمة سيولة، نظرا لانخفاض قيمة موجوداتها بسبب انخفاض قيمة حصصها في سوق العقارات. فبدأت بالصراع من أجل سداد ديونها، الأمر الذي هدد بقاءها.

ويمكن معرفة حجم الأزمة وجدّيتها على أوروبا من خلال ردة فعل حكوماتها على مشاكل البنوك. فعلى سبيل المثال، فقد وفرت ألمانيا ٥٠٠ بليون لدعم قطاع المصارف الألماني: ٤٠٠ بليون ضمانات القروض على البنوك، ٢٠ بليون تم ضخها مباشرة في قطاع البنوك. وكذلك الحكومة في المملكة المتحدة

وفرت ما يقارب ٥٠٠ بليون لدعم قطاع المصارف: ٢٥٠ بليون ضمانات قروض، ٣٧ بليون مساعدات مباشرة، ٢٠٠ بليون قروض. وفرنسا وفرت ٣٦٠ بليون: ٣٢٠ بليون ضمانات قروض، و٤٠ بليون على شكل مساعدات مباشرة.

حتى إن دولاً صغيرة كـــ(إيرلندا، هولندا، وإسبانيا) قد وفرت مبالغ ضخمة لدعم قطاع المصارف لديها. ٤٠٠ بليون في إيرلندا، ٢٢٠ بليون في هولندا و١٥٠ بليون في إسبانيا. بالمجمل فإن الأوروبيين وفّروا ما يزيد على ٢ تريليون، أي ٢٠٠٠ بليون لدعم قطاع المصارف.

بالإضافة إلى ذلك، فقد وفر البنك المركزي الأوروبي للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية فرصة الاقتراض بقيمة مئات البلايين من اليورو.

وقد قامت أوروبا بهذا الجهد المضني لحماية القطاع المصرفي لديها، للدور الذي تلعبه البنوك في النظام الاقتصادي الرأسمالي. فالاقتصاد يعتمد وبدرجة كبيرة، على القروض في تمويل الاستثمارات والاستهلاك. والبنوك هي مصدر هذه القروض، ما يعني أنه إذا تعرض البنك إلى مشاكل مالية، أو بدرجة أسوأ إذا أعلن إفلاسه، فإن التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية سيصبح في حكم المعدوم. وهذا أمر يؤدي بالاقتصاد برمّته إلى توقف طاحن. وقد أدركت الحكومات الغربية بشكل واضح، عندما ظهرت الأزمة المالية أن انهيارا في القطاع المصرفي الأوروبي سيجرّ معه الاقتصاد الأوروبي برمته نحو الهاوية. ولذلك قامت الدول الأوروبية بمخالفة مبدأ عدم التدخل، الذي كانت تبشّر به خلال العقدين السابقين، وقدمت كفالات لبنوكها ببلايين من اليورو.

ومع أن انهيار القطاع المصرفي أمر قد تم تفاديه في الوقت الحاضر، إلا أن أوروبا عجزت عن منع تأثير الأزمة على بقية قطاعات الاقتصاد، التي تأثرت

بدورها بهذه الأزمة. ويعود السبب وراء ذلك إلى أن البنوك، وبالرغم من الدعم السخيّ، الذي قدمته الحكومات الغربية والبنوك المركزية للقطاع المصرفي، إلا أنها -أي البنوك- فرضت قيودا على القروض للشركات والمستهلكين في الأشهر الأخيرة. الأمر الذي أدى إلى ركود الأنشطة الاقتصادية في أوروبا وقاد إلى تقلص الاقتصاد. ذلك أن الاقتصاد الأوروبي اقتصاد منفتح جداً، يعتمد بقدر كبير على التجارة الخارجية والتصدير. وقد تعرض لضربة مرتين. فتبخر الطلب داخليا، وقلّ خارجيا من قبل السوق الأمريكية بشكل ملحوظ.

وهذا يفسر انخفاض الناتج الاقتصادي في شهر تشرين أول أكتوبر مقارنة مع الفترة نفسها في العام السابق. ففي فرنسا تراجع بنسبة ٧،٢%، في السويد ٧،١%، في اليونان ٤،٥% وفي ألمانيا بنسبة ٢،١%. وعلى الرغم من عدم توفر كافة بيانات أغلب الدول -حتى الآن- لشهر تشرين ثاني، فإن التوقعات تشير إلى أن هذه الأرقام ستكون أسوأ. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، فإن الناتج الصناعي لشهر تشرين ثاني سيكون أقل بنسبة ١٢،٣% عنه في الفترة نفسها من العام الماضي، وهذا تراجع قياسي لم يسجل مثله في أوروبا منذ الكساد العظيم.

من الصعب أن تجد صناعة لم تتأثر بهذه الأزمة. فقد تعرضت صناعة السيارات لضربة خاصة في مجال المبيعات. ففي المملكة المتحدة سجلت المبيعات تراجعا بنسبة ٣٧%، السويد ٣٦%، في إيطاليا ٣٠%، في ألمانيا ١٨% وفي فرنسا بنسبة ١٥%. وتراجع تبعا لذلك الطلب على الصلب بنسبة تقريبية وصلت ٣٠% عنها قبل الأزمة. أما الصناعات الكيميائية، فإن الوضع مأساوي لدرجة دفعت بالعملاق الألماني (BASF) إلى اتخاذ قرار بإغلاق أو تجميد مؤقت لـــ ١٨٠ موقعا إنتاجيا داخل أوروبا والعالم. أما شركة DOW فقد قررت أن تغلق مؤقتا ٢٠٠ موقعا إنتاجيا. وشركة DUPONT ١٠٠ موقع.

وأما ما يخص مجال الإلكترونيات، فقد أعلنت شركة "فيلبس" أكبر منتج للإلكترونيات في أوروبا بأنها تواجه "انخفاضا في الطلب لا سابق له".

ومع استمرار التناقص في الأنشطة الاقتصادية، فإن نسبة الشركات التي تعلن إفلاسها في تصاعد مستمر. وبشكل موازٍ له ارتفاع في نسب البطالة. فقد خسر قطاع المقاولات في إسبانيا منذ بداية الأزمة ٣٥٤،٠٠٠ وظيفة. وفي هولندا زادت أعداد العاطلين عن العمل لتصل إلى ٢٠٠،٠٠٠، بنسبة ٣،٠%. ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٢،٥ مليون بزيادة ٧٠٠،٠٠٠ ما يجعل النسبة تصل إلى ٧،١% وهي أعلى نسبة منذ ١٦ عاما. وفي فرنسا، فإنه من المتوقع أن يصل العدد إلى ٤٠٠،٠٠٠ شخص. وبحسب توقعات شركة التأمين الألمانية Allianz فإن أعداد الشركات التي ستعلن إفلاسها خلال العام ٢٠٠٩ سيتزايد إلى مستوى غير مسبوق، ربما يصل إلى ٢٠٠،٠٠٠ شركة. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام هي البداية فقط. إنه من الخطأ فهم هذه الأرقام المتعلقة بتأثير الأزمة المالية على أنها مسألة اقتصادية صرفة. فإن هناك بُعدا اجتماعيا للأزمة الاقتصادية أيضاً. فلا يجب أن ننسى أن خلف هذه الأرقام الاقتصادية أناساً حقيقيين. فالآثار المدمرة للبطالة على حياة الناس والمجتمع أمر مثبت وموثّق. فقد ثبت أن العاطلين عن العمل، وكذلك شركاء حياتهم، يعانون من مشاكل الإحباط أكثر من العاملين. ولهذا السبب فإن تعاطي الحبوب المسكنة، والتدخين، وشرب الكحول لدى العاطلين عن العمل أعلى منه بين غيرهم. بكلمات أخرى، فإن البطالة تتسبب في متاعب نفسية كثيرة. على أن هناك علاقة بين البطالة والمرض أو المشاكل الصحية، وكذلك بين البطالة والفَنائية. بصيغة أخرى، العاطلون عن العمل يمرضون أكثر، عرضة للقيام بالانتحار أكثر والأمر نفسه يحدث عند أولئك الذين لا يأمنون على وظائفهم من الزوال. فالخوف من فقدان العمل يسبب الآثار نفسها. وكأن ذلك

لا يكفي، فكما تشير الأبحاث، فإن الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل يتبعها عادةً زيادةٌ في أشكال متعددة من الجريمة كالسرقات وأعمال السطو.

وهذا الأمر يعود في جانب كبير منه إلى التبعات المادية للبطالة، وأعني بذلك الفقر. وقد يتصور البعض أنه لا يكاد يوجد في أوروبا فقراء، حتى في أوساط العاطلين، أو غير القادرين جسديا على الكسب. فيظن البعض أن تأثير الأزمة المالية على أوروبا لن يكون بهذا السوء. وأتوجه إلى هؤلاء بإيجاز وأقول لهم إن هذا مفهوم خاطئ تماما. صحيح أنه في زمن الديمقراطية الاجتماعية، كانت الدول الأوروبية تضمن مستوىً معيشيا محترما للسكان، عبر تدخلها في الاقتصاد عن طريق تشريعات وفرت للناس برامج مساعدات مركّزة. وصحيح أن الناس في أوروبا بمن فيهم العاطلون عن العمل كانوا يعيشون حياة مرفهة لا يحلم بها كثير من سكان الأرض. ولكن وكما أشرت سابقا فإنه تبين أن ذلك غير قابل للاستمرار. فقد أدى تدخل الدولة في السوق إلى إعاقة نمو الاقتصاد. كما أن الدولة كانت مضطرة لاقتراض مبالغ ضخمة غير قابلة للسداد من أجل ضمان تمويل برامج المساعدات. ولذلك فإنه وعلى طريق تحرير الاقتصاد، فإن برامج تمويل المساعدات قد تمت إزالتها لصالح مبدأ عدم التدخل في السوق. ولهذا السبب فإن الفقر الحقيقي، المتمثل بعدم قدرة البعض على إطعام أنفسهم أو من يعولوا بشكل تام، قد عادت للظهور في أوروبا خلال العقد الفائت. وكمؤشر على هذا التأثير فإن أعدادا متنامية من الناس باتت بلا مأوى في أوروبا. ما يزيد على ٣ ملايين –أي أكثر من الولايات المتحدة– ثلثهم من العائلات. في بلدي –هولندا– فإن ما يدعى "بنوك الطعام" قد أقيمت في المناطق التي لا يتسنى فيها للفقراء من شراء المواد الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة، ولولا ذلك لما تمكنوا من الحصول على هذه المواد. ولذلك، فإن من يفقد عمله في الوقت الراهن في أوروبا، فإنه

يفقد بذلك كل شيء، هذا إن لم يتمكن من الحصول على وظيفة أخرى. وإلا فالفقر والحياة المزرية.

هنا تظهر أهمية الأرقام التي ذكرتها آنفا. ويمكن في ضوئها إدراك حجم الأثر الذي سببته وتسببه الأزمة في أوروبا. فالفقر وكل ما يترتب عليه من مشاكل صحية ونفسية وكذلك الجريمة...وغيرها، هي الآثار المتوقعة لهذه الأزمة. فالأزمة المالية تقود أوروبا نحو الركود، وتؤثر في ذلك كله على الوضع المادي والنفسي للسكان، بل والعلاقات الاجتماعية كذلك.

ومن المثير للاهتمام أن الناس في أوروبا يستشعرون ذلك. وتسيطر عليهم أجواء الخوف والقلق، اللذين يظهران في أمور عدة. ففي إسبانيا –واحدة من الدول التي أصابتها الأزمة بشكل حاد– قامت مؤسسة الأطباء النفسيين الوطنية بدقّ ناقوس الخطر، وذلك أن أعداد الباحثين عن خدمة نفسية قد تزايدت في أعقاب الأزمة. فالمخاوف الاقتصادية قد تسببت في مشاكل ذات علاقة بالضغط النفسي. وذلك كمشاكل التواصل بين الأزواج، وبين الآباء والأبناء، واضطراب النوم. وفي المعدل فإن ٦،٧٥٠ شخصا يتعالجون في مدريد وحدها من هذه المشاكل. وهناك الكثير ممن يعاني هذه المشاكل، ولكن ليس بإمكانه الحصول على هذه المساعدة.

أما في المملكة المتحدة، فقد نقل أن اعداد المتّصلين بالمكاتب الاستشارية لشؤون العلاقات (الأسرية) قد ارتفعت بنسبة ٧٠%. وذلك في شهريْ تشرين أول أكتوبر وتشرين ثاني نوفمبر، أي في الفترة التي فيها الناس يشعرون بوطأة الأزمة الاقتصادية. فالأسر تتفكك بدواعي الضغط الذي يسببه الخوف والهواجس مما يحمله المستقبل من نتائج قادمة للأزمة. وفي هولندا فإن ما يقارب نصف

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والرابعة عشرة قلقون من النتائج التي يمكن أن تأتي به الأزمة. كل ذلك يظهِر عمق تأثير الأزمة على الأسر والعائلات.

وهذا ما يقودني إلى بحث أثر الأزمة المالية على الفكرة الفلسفية، أو ما أحب تسميته بالفكرة المبدئية.

إن الخراب الذي جلبته الأزمة المالية معها على أوروبا، والخوف والقلق المصاحبيْن لها قد دفع الناس للتفكير في الوضع القائم. وحتى أكون أكثر دقة أقول: إن الأزمة المالية قادتهم للتفكير في عملية تحرير الاقتصاد التي طبقت عليهم خلال العقدين الماضيين. لم يكن خافيا، أن الإجراءات التي اتخذت ستكون مؤلمة للبعض إن لم نقل الكل. ومع شعور الناس بهذا، إلا أنهم قد قبلوا الأمر، حيث إنهم كانوا مستعدين لتقديم التضحيات. ولأنهم أخبروا أن تحرير الاقتصاد، هو الذي سيحافظ على كل ما تم تحقيقه من ازدهار، وأنه الضامن لاستمراره في المستقبل. لذلك قَبِل الناس تقليص سقف الأمان على وظائفهم. وقبلوا تخفيض المساعدات المقدمة إلى العاطلين عن العمل، والمرضى. وقبلوا الزيادات التي لحقت قطاعات الخدمات الاجتماعية كالتطبيب والتعليم. بل إنهم قبلوا نقصان رواتبهم الحقيقية. التي بقيت اسميّاً ثابتة، مع أن التضخم قد جعل كل شيء أكثر غلاءً. وقد قبل الناس كل ذلك، مع أنهم يرون أن الأغنياء يزدادون غنىً، وذلك أن حكوماتهم أقنعتهم بأنه لا سبيل أمامهم الا الاقتصاد الحر. وان ذلك هو الذي سيجلب لهم الجوائز في المستقبل. واليوم، وبعد الأزمة المالية الحالية، بدأ الناس ينظرون خلفهم للتعرف على الإنجازات والجوائز التي وعدت بها الحكومات إبّان تحرير الاقتصاد، ففشلوا في العثور على أيٍ من ذلك، في مقابل التضحيات التي قدموها في سبيل ذلك. وهم يتساءلون، لأي أمر قدّمنا كل هذه التضحيات؟ ولصالح مَن؟ وهم يرون أن الحكومات قد تصرفت بطريقة تخالف كل الذي كانت تنظر به من قبل. فبينما

كان مطلوبا من الناس أن يقدموا التضحيات، حيث إن الحكومات كانت تقول إنه لم يعد بمقدورها أن تهتم بشؤونهم، وأن على كل فرد تدبير شؤونه بمنأىً عنها، يرون الآن ذات الحكومات توفر البلايين لإعادة بناء البنوك. وفي المقابل، بدأ الناس يتساءلون "كنت أعتقد أن تدخُّل الدولة في الاقتصاد أمر ضارّ؟ فلماذا إذن، تقدم كل هذه الأموال للبنوك؟ لماذا كانت أموال المساعدات كثيرة على الدولة، في الوقت الذي ملكت فيه كل هذه الأموال لدعم البنوك؟ بكلمات أخرى لقد دفعت هذه الأزمة كثيراً من الناس إلى فقد ثقتهم بحكوماتهم، وبالسياسات المطبقة عليهم خلال الأعوام الأخيرة. لقد فقد الناس إيمانهم بالرأسمالية، على فرض وجوده أصلا، ولذلك شهدت أوروبا خلال شهري تشرين أول أكتوبر وتشرين ثاني نوفمبر مظاهرات احتجاج على كيفية تعاطي الحكومات مع الأزمة. وقد حصلت هذه المظاهرات في كل أنحاء أوروبا. في إسبانيا تظاهر الناس تزامناً مع انعقاد قمة الـــ٢٠ المنعقدة في واشنطن لمناقشة الأزمة. وفي إيطاليا، نظّمت الاتحادات الطلابية احتجاجات في المدن الرئيسية على سياسة الدولة الإيطالية في دعم البنوك على حساب المواطن الإيطالي العادي.

وأثينا وقَعت في قبضة عدم الاستقرار، نتيجة الاحتجاجات على تعاطي الدولة مع الأزمة، وزادت بعد مقتل فتىً في احتجاجات سابقة.

وقد تحول عدم الاستقرار (التوتر) نفسه إلى مشكلة في حد ذاتها لدرجة دفعت بعض السياسيين المتنفذين إلى تحذير الحكومات الغربية من كل هذه المخاطر. "على أوروبا أن تدافع عن ديمقراطيتها أمام هذه الأزمة" هو عنوان مقال نشر في "الفايننشال تايمز" مؤخرا. حيث جاء فيه"إن خطر التمرد على أنموذجنا الاقتصادي المشين، قد ينضم في مناطق واسعة في العالم إلى الازدراء لأنموذجنا

السياسي، الديمقراطية. إلا أنه كان الانكماش التجاري العالمي بهذا السوء الذي يتنبأ به الخبراء، فإن كثيراً من الأنظمة السياسية ذات الاقتصاد الهشّ في خطر"

لقد أدرك قادة الفكر في أوروبا أن حالة عدم الرضا التي لدى المواطن الأوروبي العادي لها ما يبررها. الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" الذي قال في لقاء معه تعليقا على الأزمة: "إن أكثر ما يقلقني هو الظلم الاجتماعي المفرط. إن التكاليف الاجتماعية لسقوط النظام، قد أصابت الفئة الحساسة بشكل أشد. فأولئك الذين ليسوا من بين الفائزين من العولمة، مطالبون بأن يتحملوا التبعات الاقتصادية المباشرة للقصور المدرك للنظام المالي." بالنسبة لأولئك الذين لم يؤمنوا بالرأسمالية، فإنهم وجدوا في الأزمة المالية ما يؤكد قناعاتهم بأنهم كانوا دائما على صواب فيما يتعلق بالرأسمالية. كما في حالة الفيلسوف الفرنسي "ألان باديو" من مدرسة ما بعد الحداثة. حيث علّق على الأزمة في جريدة "لو موند": "الرأسمالية هي عين السرقة، غير عقلانية في جوهرها، مدمِّرة في تطورها." أما الذين كانوا يؤمنون بالرأسمالية، فقد دفعتهم الأزمه لمراجعة قناعاتهم. كما في حالة "آرنولد هارتيي" واحد من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في هولندا. حيث قال ما معناه: "عمليا، هو درسٌ سهل. بإمكانك أن تحرر إنساناً، نشاطاً اقتصادياً، وتخصص مسؤوليات حكومية، وتضعف سلطة الحكومة المركزية لصالح الحكومات المحلية. ولكن إذا كانت هذه فقط هي عقيدتك، فإن أمورا خاطئة ستقع في المجتمع. ولن ينتهي ذلك بالناس إلى خير." إنه ردٌّ يماثل ما قاله "ألان جرينسبان" والذي كان منذ سنوات القوة المحركة وراء تحرير الاقتصاد في أمريكا وبعدها العالم فيما بعد. ففي رد على سؤال أمام الكونغرس الأمريكي حول إذا ما كانت نظرته للعالم، وأيديولوجيته لم تنجح؟ قال: "بالتأكيد، تماما".

يمكن القول إنَّ الأزمة الاقتصادية في أوروبا سبّبت أزمة هوية. لقد كانت قناعة عوامّ الأوروبيين بالرأسمالية أقل من قناعة الأمريكيين. وأيّاً تكن هذه القناعة، فإنها قد تلاشت مع هذه الأزمة. ومن جهة أخرى، فإن المفكر الغربي تعوزه الحيلة في البحث عن أطروحات تدفع بعكس ذلك الاتجاه. في الواقع، هم يشاركونه هذه القناعة بفشل الرأسمالية، ولكنهم لا يملكون البدائل.

ومع غياب البديل الواضح للنظام الفاشل، فإن الناس مستعدة للبحث عن حلول خارج إطار المؤسسات القائمة. يناقش بعضهم في أوروبا، ويقترحون العودة للديمقراطية الاجتماعية. ولكن دون قناعة حقيقة بهذا الطرح. فإنه كان بادياً للعيان كيف أن الدولة كانت مثقلةً بالديون لضمان الحفاظ على هذا النظام. لأنهم يعلمون في قرارة أنفسهم أن ذلك لن ينجح. ولذلك فإن الناس مستعدون للنظر في أطروحات تقدمها مبادئ أخرى، بدل البحث عن تعديلات لما هو قائم. والإسلام –كبديل– هو اليوم في دائرة اهتماماتهم.

هذا ما يجب علينا –نحن المسلمين– أن ندركه ونحن نتعلم مما سبب هذه الأزمة. والآثار التي تركتها على الاقتصاد من حولها، وعلى المجتمعات في البلدان، والناس داخل هذه المجتمعات.لقد منَّ الله على البشرية بهدايته، التي فيها الحلول لكل المشاكل التي تواجههم في الحياة. وألزم المسلمين بالدعوة إليها، لإخراج الناس من الظلمات إلى النور

لدينا اليوم في أوروبا جمهور متلهّف لمعرفة ما يقدمه الإسلام لهم من بدائل، بعد أن تبين لهم خطأ ما كانوا عليه. ولذلك علينا اليوم أن نكون هناك، لنشرح لهم الإسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد والله أكبر والجمهور يردد...

رضا: الله أكبر الله أكبر إن شاء الله ننوه إلى أن هنـــاك وحـــدة طبيـــة موجودة أصحاب البزات البرتقالية يرشدون من يحتاج لا قدّر الله، ونننـــوه إلى أن الجميع يجب أن يبقوا في أماكنهم حتى نتمكن من إيصال وجبة الغداء للجميع وإن شاء الله يعني تكفينا جميعاً ببركة وجودكم معنا. وصلتنا برقية من الأخ الأمـــير/ ضو البيت حمودة، ناظر قبيلة البني عامر بولاية الخرطوم (الإخوة الكرام في حزب التحرير التحية لكم، ونزف لكم البشرى والتهنئة على نجاح مؤتمركم الاقتصادي الطيب المعطر بالقيم الإسلامية السمحة "نحو عالم آمن مطمئن" إذ نقف معكـــم وندعم بشدة أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو البديل الحقيقي والخليفة للاقتـــصاد العالمي، لا إله إلا الله والله أكبر والعزة للإسلام، لا إله إلا الله والله أكبر والخلافـــة وعد الله، ناظر قبيلة البني عامر بولاية الخرطوم). ويعني نرجو من الإخوة الكـــرام أن يطلبوا مداخلات أو تعقيبات، الأخ الدكتور/ آدم إبراهيم، أســـتاذ التفـــسير وعلوم القرآن بجامعة القرآن الكريم، دقيقتين ثلاثة، دكتور/ آدم تفضل.

الدكتور/ آدم: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي ختم رسالات السماء بالقرآن الكريم وجعله دستورا ومنهاجا للجن والإنسان وبعد، رب صدفة خير من ألف وعد، وهداني الله لأن أكتب كتابا تحدثت فيه عن محـــو الإرهـــاب وتوحيد أهل القبلة وبناء الدولة الإسلامية الكبرى، ما اطّلع أحد على هذا الكتاب إلا وسألني هل أنت من أهل حزب التحرير؟ فقلت أين حزب التحرير؟ فجئـــت الأخ أبو خليل وأودعته نسخا، و لم أستطع مقابلته من بعد ذلك، والآن الكتـــاب طبع طبعة جديدة منقحة ومزينة وأرجو أن لكل أخ بالأخص القادم من الخـــارج نسخة يا أخي أبو خليل إن شاء الله، جميل جداً الأوراق التي قدمت بـــلا شـــك بحوث علمية مفيدة ودقيقة في الإصابة، قال الإمام أحمد بن حنبل: (**كل حقيقـــة علمية هي في الأصل قرآنية**) وقال الإمام الغزالي: (**كل ما اختلف فيه النُّظار من**

نظريةٍ إليها في القرآن رمز ودلالة يختص أهل الفهم بدركها) فلذلك أي مسألة علمية نتحصل عليها لابد لها من أصل ودلالة قاطعة أو ظنية في نصوص القرآن وفي الاحاديث إن شاء الله، فكنت أرجو وإن كانت الأوراق لم تكتمل بعد أن تزين هذه الأوراق بالأدلة وبالبراهين القاطعة من النصوص والآيات، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منَّا جميعاً ولا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

رضا: ﷺ ونشكر الدكتور، الأستاذ/ نورين تفضل.

الأستاذ/ نورين: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أولاً الشكر لحزب التحرير لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناسبة العظيمة التي هزت كيان العالم، وبما أنني لست رجل اقتصاد ولا معرفة بالمال ولكني في محيط عملي كمهندس واستماعي لبعض العلماء في هذا المجال، كنت أتوقع من بعض المتحدثين أن يحدثنا عن تاريخ أزمة المال في هذا العالم وكيف أتت، علمت سابقا بأنه كان في السابق المعاملة المادية عبارة عن عملة تقدم للشخص الآخر والآخر يعطيه شيئا عينيا يساوي العملة، أي بمعنى ذلك الذهب والفضة وما غير ذلك كان هو الأساس، ولكن تطور العالم عن طريق اليهود بأن تجيء أنت صاحب مال تستودع عنده المال، الذهب والفضة، ثم يعطيك ورقة يقول أتعهد لصاحب هذه الورقة عند تقديمها أن أعطيه ما يساوي كذا من الذهب والفضة، فتأتي أنت الشخص الآخر تريد أن تشتري من أخيك، فتأتي لليهودي أقول لك خد هذه الورقة التعهد ثم تستلم البضاعة فيصبح اليهودي بمالك الأصلي يتاجر بها عدة تجارات ويربح عن طريقها، فاختلَّ النظام العالمي بهذه الورقات. ولذلك أي واحد فيكم الآن معه أي عملة إذا كانت بالعربي أو بالإنجليزي تلقى فيها البنك المركزي للدولة الفلانية يتعهد عندما تقدم هذه الورقة بسلمك ما قيمته كذا.. ولكن في الأصل هذا ليس هو الحقيقة وإلا ما كان سعر

الذهب من جنيه إنجليزي، سابقا يسمى الجنيه الإنجليزي، الآن سعره كـــذا مـــن الدولارات أو من الجنيه الإنجليزي نفسه، هذه نقطة حبيت أوضحها بأن اليهـــود تدخلهم في اقتصاد العالم منذ البداية عن طريق الإيداع عندهم سبب هذه الأزمة منذ زمنٍ طويل، ثانياً أنا أؤمن بشيء أساسي وهو إذا كان هنالك مـــال بيـــدك اليمنى لا يمكن أن يكون ضاع في الهواء إنما ذهب إلى اليد اليسرى، فكيف يكون هنالك اهتزاز في اقتصاد العالم إذا كان هنالك المال حقيقة، وهذا مثـــال يعلمـــه صديقي هنا، هنالك في إنجلترا كان هنالك رجل يهودي أتى من...

East Europe emigrating to London with no money his name is Maxwell

هذا ماكسويل أتى وأصبح أخطبوط كبير استولى على شركات فيهـــا أموال المعاشات benison money وفجأه هذا الرجل كما تعلمـــون مـــات في إسبانيا في يخت من اليخوت، ولم يترك في داخل شركته قرشا واحدا. أين ذهب المال بالملايين؟ ووجدوا وصيته أن يدفن في إسرائيل

رضا: نشكر الأخ ...

المهندس نورين: معليش سأختصر فأنا حبيت رغم أن الوقت قصير لكن كنت عايز أتكلم عن الـــ Petro dollars اللي هي أموالنا العربية اللي بتصرف كمية من البترول باسم Petro dollars أين هذه الفلوس؟ هي ليست فلـــوس حقيقية، هي رمز لفلوس موجودة في استيداع في بنوك أوروبية وليس للعربي الذي استخرج البترول أن يستلم هذه الأموال.

رضا: الله يجزيك خيرا هذا كلام صحيح وموجود عنـــدنا في الأوراق، وننبه لنفس النقطة بتاعتك.. معذرة معذرة الزمن.

المهندس نورين: نقطة أخيرة كنت أود من الأخ اللي تكلم عن الدول العربية ومشكور أن يتحدث بأن الاستثمار العربي من هذه الدروس يجب أن يكون استثمارا واقعيا؛ مثلا في السودان في الزراعة وفي الثروة الحيوانية كل هذه أملاك موجودة، ولكم الشكر والتقدير.

رضا: نشكرك ونؤكد على ما ذكر حقيقة موجود في ثنايا الأوراق أن الأموال بتذهب وين؟ الجزائر عاشر احتياطي بتاع صرف نقدي في العالم، اللي هي الاحتياطي النقدي لدولة الجزائر احتياطي الصرف النقدي لها أكثر من ١٢٥ مليار دولار أكثر من فرنسا وأقل من ألمانيا تستثمر ٧٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأمريكية بـ ١,٥% فقط، والشعب الجزائري فقط خمس السكان تحت خط الفقر هذا كلام حقيقة إن شاء الله يعني تجدوه إذا اطّلعتم على الأوراق، ومعنا مداخلة من الأخ محمد حامد، ودقيقتين فقط، ما عندنا أكثر منهم إن شاء الله.

محمد حامد: طيب، بسم الله الرحمن الرحيم، ما من معلق أو متحدث على هذه المنصة وإلا يعني علق على مشكلة غزة، وغزة هذه بقت حديث الساعة فمسلمو غزة كانوا وما زالوا في مشكلتهم الحية، فهذه مشكلة بين الحق والباطل فإن ماتوا فالله سبحانه وتعالى حينصرهم عليهم، فنحن في السودان مفروض نكون واضحين وشفافيين، فالمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها هم كالجسد الواحد، قبل أيام قبل اللي هو بتسمى بمعركة غزة بالرصاص المسكوب طلعت شوارع الخرطوم وتجوب شمال ويمين فإن الحق والباطل ظاهر، وموجود في غرب سودان في مشكلة اللي هي بين مسلمين فيما بينهم وهذا تاكل للمسلمين فيما بينهم بغض النظر أن يكونوا بين الحق والباطل، فالحكام مفروض ينصروا الناس الموجودين والمسلمين فيما بيناتهم بدو يتاكلوا، فده أخطر من مشكلة اليهود، دي

نمرة واحد، نمرة اتنين ما يتعلق بالاقتصاد هو النتيجة قد تكون ناتجة عن الربا فنحن في السودان عندنا اللي هو ما يسمى ديوان الإفتاء أو المشرعين للحكومة قد جوزوا قبل ذلك بأكل الربا عند الضرورة، كأنما هؤلاء يقولوا تؤكل الميتة إن تصلح، فيا ترى الربا ده بيأكلوا صاحب الأموال واللي بيأكلوا الفقير المسكين فأصحاب الأموال هم اللي يأكلوا الربا وما بالضرورة أن أباحوا ليهم أن يعني شرعوا ليهم الربا.

رضا: بارك الله فيك الله يجزيك خير، لفتة رائعة منو بيقول أن الربا اللي جوزته مجمع الفقه أو عند الضرورة قال أصلا قاعدين يأكلوا هم أصحاب الأموال، يعني الربا الحقيقي هو اللي قاعد يجري عند المؤسسات المالية والقروض للمستثمرين وغيره، يعني أصحاب الربا هم أصحاب الأموال، فكيف يقولون هو بحجة الضرورة. جزاه الله خير لفتة رائعة منه، وبارك الله فيه وجزاه الله خيرا، ونوه إلى ما يجري الآن في دارفور جزاه الله خيرا، هذه حقيقة كارثة أن يتقابل المسلمان بسيفيهما ليقتل بعضهم بعضا، فالله عز وجل لا يرضى ذلك ولا رسوله ولا سائر المؤمنين. ولكن هذا ما ابتلينا به في ظل غياب نظام الإسلام نظام الخلافة وتولي الأنظمة التي لا ترعى في المسلمين إلاً ولا ذمة. بارك الله فيكم نختم بذلك ونكتفي بذلك إن شاء الله حتى يكتمل توزيع الغداء نرجو البقاء قليلا وجزاكم الله خيرا وبارك الله فيكم وشكرا ليكم.

الجلسة الثالثة

ضابط الجلسة: الأستاذ ناصر عبده وحّان

١- المحاضر جمال هارووود

خبير في المحاسبة، محاسب عام معتمد، عضو تراست كامبانيز إنستيتيوت درس الدراسات الإسلامية وعلم الاقتصاد البديل. دخل الإسلام عام ١٩٨٦م، شارك في ندوات وحوارات كثيرة في المملكة المتحدة وعلى مستوى العالم، ومن بينها مناظرته في جامعة أكسفورد مع الكانسلر البريطاني السابق نورمان لامونت ممثل البنك الدولي، لقد خصصت مجلة التايم منذ فترة قريبة تقريراً خاصاً عن جمال هارووود.

عنوان الورقة: (تأثير الأزمة على الغرب أمريكا وبريطانيا)

٢- المحاضر عـــابد مصطـــــفى

خريج الكلية الملكية لندن، عمل مديراً للمشاريع في مجال الاتصالات، حيث أشرف على تأسيس مشاريع في القوقاز وأنحاء أخرى من العالم الإسلامي. وهو كاتب ومفكر معروف، وتعليقاته السياسية تنشر في صحف عالمية

عنوان الورقة: (فشل المعالجات الجارية حالياً للأزمة).

٣- المحاضر أبو خليل إبراهيم عثمان،

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

يقدم مسك الختام ورقة بعنوان:

(النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة

وحده القادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات).

الجلسة الثالثة والأخيرة

مدير الجلسة: الأستاذ/ ناصر عبده وحّان؛ رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن

الأستاذ/ ناصر عبده وحان: .... وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يا رسول الله إن هذه لموعظة مودع فماذا تعهد إلينا قال تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك ومن يعِش منكم فسيرى اختلافا كبيرا فعليكم ما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديّين عضّوا عليها بالنواجذ.

الإخوة الكرام؛ إن العالم اليوم يموج في بحر من الظلمات بحر من الأزمات فما تنفك أزمة حتى تظهر أخرى، العالم اليوم في حاجةٍ إلى المنقذ في حاجة إلى المخلص إنها أزمات وظلمات بعضها فوق بعض جوعٌ وفقر وحرمان وتسلط وكبرياء ومصائب عظمى وأمراضٌ فتاكة سببتها الرأسمالية البشعة التي دمرت العالم،

الحضور الكرام؛ لقد اعتاد الكافر المستعمر وعلى أساس المصلحة أن يكيد المؤامرات والدسائس للأمة وما نشهده اليوم في غزة من جرائم يشيب لها الولدان وتنفطر لها القلوب جرائم وحمم ومجازر قتل للاطفال وانتهاك للمقدسات تدمير للمساجد حتى الأعراف الدولية وأعراف الكفر لم يلتزموا بها. إن المخرج الوحيد هو الحكم بما أنزل الله عن طريق إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية.. الله أكبر الله أكبر. لقد اعتاد الكافر على صياغة الأزمات وجس نبض الأمة تجاه المجازر البشعة ولكن ما هو العلاج الناجع؟ إنه بتوجيه الجيوش وفتح الجبهات.. إنه بتحريك الجيوش وفتح الجبهات

سلُّوا السيوف فما كانت لنا دينا	يا اهل غزة قد خاب الرجا فينا
حكامنا في سرير الغدر قد رقدوا	ناموا بسكرتهم ساهين لاهينا
لا يرقبون بنا عهدا ولا صلةً	وبين اخوتنا دقوا الاسافينا
كم فتنة فعلوا كم فتية قتلوا	كم خطة جلبت ذلا وتهوينا
الله أكبر كم من ثاكل صرخت	يا غارة الله قد شكت ايادينا
الله أكبر ضج الصخر من الم	وما تحركوا فينا من يواسينا
ناديتها حربا هدت مساجدنا	ردت حارتها رأس المصلينا
يا حاملين على اكتافكم رتباً	وحاصدين بلا شئ نياشينا
سُلوا السيوف على الحكام وانتفضوا	حكم الشريعة يحييكم ويحيينا
سلوا السيوف فان الأمة انطلقت	نحو الخلافة من بعد الثمانينا

أيها الحضور الكرام؛ نعم إن الرأسمالية هي شرسة ودمار شامل لكل الشعوب، وهذه جلستنا الثالثة حول هذا الموضوع، يديرها أخوكم المهندس ناصر عبده وحَّان/ رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن، ونبدؤها بالمحاضرة الأولى للأستاذ جمال هاروود، وهو خبير في المحاسبة ومحاسب عام معتمد وعضو Trans company Institute درس الدراسات الإسلامية وعلم الاقتصاد البديل، دخل الإسلام عام ١٩٨٦، شارك في ندوات وحوارات كثيرة في المملكة المتحدة وعلى مستوى العالم ومن بينها مناظراته في جامعة أوكسفورد مع الكانسلر البريطاني السابق نوهمان لامون ممثل البنك الدولي، وقد خصصت مجلة التايم منذ فترة قريبة تقريرا خاصا عن جمال هاروود. عنوان الورقة: تأثير الأزمة المالية على الغرب أمريكا وبريطانيا، يلقيها بالإنجليزية، فليتفضل مشكورا.

الورقة الأولى

آثار الأزمة المالية في الغرب

"مترجمة"

جمال هاروود

لقد واجهت الرأسمالية العالمية منذ نشأتها العديد من الانتقادات المثيرة للجدل. فلم تقِل التنبؤات، منذ "داس كابيتل" في القرن التاسع عشر وصولا إلى الحركة المضادة للعولمة في نهاية القرن العشرين، باقتراب سقوط النظام الرأسمالي العالمي، وإنه يعيش شوطه الأخير مُقاداً بتجاوزاته وجشعه.

وقد يقول بعضهم إن أزمة نهاية ٢٠٠٨ لا تمثل نهاية الرأسمالية. وقد يستدلّون بأنّها لم تكن سوى موجة عابرة كسابقاتها. ولكن ضخ دول غربية، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، لكمٍّ قياسي من الأموال بغية إنقاذ النظام البنكي من انهيار تام، أمر لم يُشهد له مثيل من قبل. فقد أمّمت بنوك (وهو أمر يرفضه المؤمنون بالسوق الحرة) بدل أن تُترك لتنهار كما حدث لشركة ليمان برذرز. وارتفعت أسواق مالية عبر العالم إلى مستويات قياسية. وستكون العواقب شديدة على أنظمة التقاعد، والتضخم، والضرائب، والحجز على البيوت، والبطالة، ولا يعرف حتى الآن مدى شدة هذه العواقب. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المخيف التفكير في المأساة الإنسانية التي قد تحدث جراء تأثير المفعول الارتدادي على اقتصاديات الدول الفقيرة. كما ستبرز العواقب الجيو-سياسية لتدهور الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات المقبلة إلى درجة من الصعب التنبؤ بها.

إنّ هذه الأزمة الطارئة ما هي إلا علامة بداية النهاية للرأسمالية. فمن المؤكد أن العمود الفقري لعقيدة النظام الرأسمالي، وهو الثقة الكاملة في حرية السوق، قد أصابه تلف غير قابل للإصلاح. كما لا يستطيع الذين يواصلون القول بنفعية النظام الحالي، ويقولون بغياب البديل وينادون بالمزيد من التقنين (لتحسين النظام)، لا يستطيع هؤلاء الدفاع عن المبادئ ذاتها التي قام عليها النظام والتي ازدهر في ظلها.

فلم تفشل أيديولوجية حرية السوق فقط، بل وتعتبر بعض القيم الأساسية للرأسمالية سببا رئيسيا للأزمة الحالية. ولم يقترح أحد، رغم ذلك، إجراء أي تغيير لهذه الأساسيات. وهي تشمل النظام البنكي المبني على الفائدة (الربا)، والنظام المصرفي، بالإضافة إلى نظام المعاملات في أسواق البورصة والمشتقات المالية.

كما باتت شعوب العالم خارج الغرب، التي كانت منبهرة ببريق الرأسمالية، ترى اضمحلال هذا البريق. فما كان لديهم من ثقة في هذا النموذج الغربي، الذي حاولوا تقليده لعقود مضت، أصبح يثير تساؤلات أكثر مما يطرح حلول. هل يمكن أن يكون هذا السبيل الوحيد للتعامل، وإنشاء الثروة والنمو الاقتصادي؟ وهل يصح للتجارة أن تتم التعاملات في نظام عديم الاستقرار بطبيعته؟ وأين العدل إذا بقيت جُلّ الأرباح في أيدي الخواصّ وهي مبنية على رهانات ضخمة في أسواق مالية، وتجمعت المخاطر والخسائر بحيث يتم تقسيمها على المستهلك ودافع الضرائب؟

إن الناس حالياً في صدد البحث عن بديل. والناس يبحثون عن قيادة. ولا بديل هناك إلا في الإسلام. فالإسلام نظام تم تجريبه واختباره خلال قرون عديدة، وهو مبني على ركائز لا تجعله فقط نظاماً قادراً على إحداث النمو الاقتصادي، بل

يعمل أيضاً على توزيع عادل لهذا النمو. ويتضح أنه أمر قد عجزت الرأسمالية عن القيام به.

ومن الواضح كون أمرين اثنين في حالة اضطراب: مستقبل الاقتصاد العالمي ومحل التأثير السياسي في العالم خلال السنوات المقبلة. وتسنح في حالة الاضطراب هذه، فرصة إحداث تغيير. حيث يجب على العالم الإسلامي إقامة النظام الإسلامي، المتمثل في الخلافة، حتى تقود هذا التغيير ولتوفر البديل الذي لن يكتفي بإنهاء دورة الازدهار والركود الحتمية، بل سيقضي كذلك على الفارق المستعصي بين الفقراء والأغنياء، وهو مأساة عجزت الرأسمالية تماما في معالجتها أثناء سيطرتها على العالم.

دعونا إذاً نرى كيف هو تأثير هذه الأزمة على المجتمعات الغربية. ونحتاج من أجل ذلك إلى بحث المسألة من الزاوية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية أيضاً.

التأثير الاقتصادي

تعتبر الولايات المتحدة الدولة الأكثر استدانةً في العالم، حيث تتعدى ديونها ١٠ ترليونات دولار. وسيرتفع هذا المبلغ بسرعة مع سعيها لإنقاذ نظامها البنكي المفلس. وقد أفادت جريدة النيويورك تايمز في نهاية نوفمبر\تشرين الثاني أن مستوى التزام الحكومة الأمريكية تجاه النظام البنكي على شكل إنقاذ مالي مباشر، وقروض وضمانات قد بلغ ٧,٨ تريليون دولار أمريكي. وهناك من يعطي تقديرات أعلى، وهي ترتفع مع كل مشكلة جديدة تطرأ. ويقدّر الحجم الإجمالي للاقتصاد الأمريكي بـــ ١٤ تريليون دولار، وهو امتداد نقدي غير مسبوق.

وبما أن الولايات المتحدة غير قادرة على فرض المزيد من الضرائب أو التقليل من النفقات الاجتماعية والمساعدات، فلديها خياران، إما الاقتراض وإما طباعة المزيد من النقود. وبما أن أكبر المقرضين وهم الصين واليابان ودول الخليج الغنية بالنفط محدودو القدرة على المساهمة في هذا الإنفاق الهائل، فيبقى الحل في طباعة المزيد من النقود. وهو الحل المطبق دائماً في الاقتصاديات المُفلِسة، ولا فرق في ذلك بينها وبين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي اليوم.

فيمكننا إذًا توقُّع طباعة مكثفة للدولارات، وهو ما يُعرف بـــ "التخفيف الكمّي" والذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في نسبة التضخم. إن هذا أبشع أشكال الضريبة حيث تقلّص من ثروة وأموال الجميع، ولا يفيد سوى البنوك التي رهنت فعليا كل مقدراتها وثرواتها.

فهناك جبل من المشتقات المالية بقيمة ١٠٠٠ تريليون دولار (كوادريليون) يلوح في أفق النظام المالي، ويبدو أن الخسائر الناجمة عن هذه المأساة ستطغى على الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات عالميا، حيث لا يقدّر هذا الأخير إلا بـــ ٥٠ تريليون دولار.

ولن تتمكن أموال الإنقاذ، باعتبار الخسائر الكبيرة التي تكبّدتها البنوك، سوى من تغطية هذه الخسائر وتقوية موازنات البنوك. كما تجمدت عملية منح القروض لعدم قدرة البنوك على الاستمرار في منحها حيث يزداد حال الاقتصاد سوءاً وترتفع مخاطرة القروض. وعمدت البنوك المركزية إلى خفض نسبة الفائدة ولكن ذلك لم يؤثر فعليا في الاستهلاك. فلم يحدث "المفعول الانتشاري" المرجوّ إثر خفض البنوك المركزية لنسبة الفائدة. كما أبقت العديد من الشركات على نسب فائدتها عند نفس المستوى، ومنها من رفعتها باثنين أو ثلاث في المئة. وتعني

هذه الحالة الشبيهة بالركود أن العديد من الشركات ستنهار، وسيفقد العديد من الناس وظائفهم، كما سيضيّع كمٌّ من الناس بيوتهم بحكم استرجاع البنوك إياها. ويتم، رغم ذلك، إنقاذ الشركات "عديمة الوجوه" (البنوك) ويترك الناس الذين يفقدون وظائفهم وبيوتهم!

وقد سمحت الولايات المتحدة حتى باستعمال أموال الإنقاذ لتوزيعها كأرباح على المساهمين. وذلك بغية الحفاظ على "ثقة" في النظام عالية!

وبالرغم من الإنقاذ المالي، فقد كشف تقرير صدر عن البنك المركزي الأمريكي أن ٦٠% من البنوك شدّدت مقاييس القرض الخاص ببطاقات الائتمان، و٦٥% بالنسبة لقروض الاستهلاك الأخرى، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ومع تنامي نسبة البطالة والجنوح ومحاولة الدائنين التقليل من مخاطرهم، يجد المواطن الأمريكي نفسه فجأة في فخ مالي. ويأتي هذا في وقت تدهورت فيه قيمة البيوت إلى جانب سقوط الأسواق المالية.

كما أن المشكلة ليست محصورة في البنوك. فيقول جو ريدوت، المتحدث باسم مجموعة الدفاع "كنسومر آكشن" لجريدة الواشنطن بوست: "إننا نسمع منذ فترة عن أزمة السيولة وتأثيرها على البنوك، ونشاهدها تتحول الآن إلى أزمة تؤثر على الوضعية المالية للناس أيضاً. وقد تتعلق الموجة الموالية للأزمة المالية ببطاقات الائتمان."

ويشهد النشاط التجاري والمبيعات تدهوراً كبيرا: فقد انخفضت مبيعات الإلكترونيات والأجهزة بنسبة ٢٥% في شهر نوفمبر\تشرين الثاني، والمنتجات الفخمة بـــ ٢٤% ومبيعات الألبسة والأسواق الكبرى بـــ ٢٠%. كما انخفض

مستوى تنقل المشاة بـــ ١٩% مقارنة بـــ ٢٠٠٧، ما يعني أن المتسوقين قد زاروا عدداً أقل من المتاجر (إحصائيات أمريكية).

وستدفع هذه الأرقام الضعيفة عملية سقوط المزيد من الشركات، وستسبب شكّاً أكبر، بالإضافة إلى زيادة في البطالة، وتشديد معايير تحصيل القروض، وكل هذا سيؤدي بدوره إلى المزيد من الانكماش في الاقتصاد. وقد هلّل رؤساء الدول الرأسمالية بأن هذه المسائل كلها واقعة تحت السيطرة!

إن هناك خطراً جاداً ومحتملاً لحدوث اضطرابات اجتماعية في هذه الاقتصاديات حين تقفز نسبة البطالة والتضخم إلى مستويات عالية. ولهذا السبب تسعى الحكومات بقدر لم يحدث من قبل إلى ضخ الأموال في النظام محاولة بذلك إعادة تنشيط النمو. وتواجه في ذلك كل القروض وجبال المشتقات المالية المتجمعة والمتراكمة خلال السنوات العشر الماضية. فحجم المشكلة التي يواجهونها أكبر بكثير من أي ركود شهدوه من قبل.

وبقرب انهيار أكبر ثلاث شركات منتجة للسيارات في الولايات المتحدة، فهذا سيسبب دماراً أكبر في سوق القرض الافتراضي (الرهان على أي الشركات ستنهار) وبالتالي رفع نسبة البطالة لمستويات الثلاثينيات من القرن الماضي.

وفي الخلاصة يعتبر هذا اتهاماً دامغاً لهؤلاء السياسيين الذي كُلّفوا بمهمة توفير استقرار اقتصادي لمواطنيهم. وباعتبار مستويات الديون الشخصية في أكبر الاقتصاديات الغربية، فإن أغلبهم ليسوا بعيدين من أن يصبحوا من سكان الشوارع سوى بمقدار ٢% فقط.

التداعيات السياسية الناتجة عن الأزمة

كان الاقتصاد الأمريكي ولمدة عقود بعد الحرب العالمية الثانية هو الأضخم. فقد أصبح الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية الفعلية في العالم خصوصا بعدما

نحّت الولايات المتحدة معيار الذهب كغطاء لعملتها عام ١٩٧١. لكن هذه الصدارة لأمريكا قد تحولت الآن بسبب هذه الأزمة. وأصبحت الثقة بالاقتصاد الأمريكي وموقعه القيادي تنحدر لعدة أسباب:

أولاً: إن الاقتصاد الصيني والذي يعتمد على النمو الصناعي قد وصل مرحلة يتفوق فيها على الاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد بقوة على الخدمات المالية (من ضمنها النمو في الائتمان ومشتقاتها) وعلى هيمنته في التحكم باحتياطي البترول في الشرق الأوسط، في حين أن هناك اقتصاديات مثل الاقتصاد البرازيلي والروسي والهندي هي أقل اعتمادا على بترول الشرق الأوسط وعندها مصادر بديلة للطاقة.

ثانياً: بينما كان اقتصاد الولايات المتحدة في طور نمو ومحافظة على موقعه المهيمن كقوة عالمية، كان من السهل على الولايات المتحدة المحافظة على العجز التجاري، وبخاصة وأن دولاً مثل الصين واليابان، كانت سعيدة بشراء ديون أمريكا على شكل سندات من خزانة الولايات المتحدة، الأمر الذي أتاح لأمريكا الإنفاق كما تشاء. لقد وصلت هذه الديون مرحلة الإشباع، وصلت إلى ٢,٧ تريليون دولار، وأصبحت المخاطرة في خسارة الدولار قيمته بشكل كبير بعد قيام حكومة الولايات المتحدة "بطبع النقود" لتشق طريقها للخروج من المشكلة، أصبحت هذه المخاطرة ماثلة للعيان وهذا يعني أن الدول الأجنبية مثل الصين واليابان والخليج سوف تتكبد خسائر هائلة إنْ هي أقدمت على شراء ديون أمريكا.

ثالثاً: لقد تمكنت الولايات المتحدة من تحويل مجموعات منخفضة النوعية من ممتلكات الرهن العقاري وممتلكات أخرى مشبوهة إلى "مشتقات" عقود وبيعها عالميا، وذلك في الحقيقة لتكبيد بلدان أخرى خسائر كبيرة. ما زالت هذه الخسائر

تسري في تلك الاقتصاديات لإسقاطها. وبهذا أصبح من الطبيعي أن ينظر إلى عروض أمريكا الاستثمارية بنظرة الريبة والشك.

رابعاً: أصبح مسؤولون صينيون يشكون في استقرار الدولار وسياسات الولايات المتحدة. وهذا ما انعكس أثره على عدم رغبة الصين بالتواصل مع الدولار الأمريكي، حيث إن أمريكا تضخ تريليونات الدولارات المطبوعة في اقتصادها، وهكذا فإن الصين لازالت ممتنعة عن شراء ديون أمريكا في الوقت الذي تشتري فيه الولايات المتحدة بضائع الصين التي قد تكسد!

خامساً: قال مؤخرا دومينيك ستراوس، رئيس صندوق النقد الدولي سابقا، بعد خفض توقعات نسبة نمو الصين لعام ٢٠٠٩، إلى ٥% فقط، قال لجمهور في مدريد بداية الشهر الجاري، إنه إذا لم يكن هناك محفّز كبير للإنفاق من قبل الحكومات الرئيسية "فإنه سيكون من الصعب تفادي الأزمات التي ستستمر طويلاً، حيث كل واحد منا يريد تفاديها. إذا لم نكن نحن قادرين على الحصول على "١,٢ تريليون دولار، والتي هي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي" أي إن اضطرابات اجتماعية قد تحدث في كل البلدان، ومن ضمنها الاقتصادات المتقدمة. من الجدير ذكره حول حجم هذه الأزمات ما أبرزه معلّقون بريطانيون محترمون بأن الناس بعيدون بمقدار خمس وجبات عن الفوضى في الشوارع!

إن تراجع أمريكا عن قيادتها على الساحة الدولية يرافقه ركود محلي أيضاً. كما أن سوء إدارتها لاقتصادها وللدولار وتجارتها غير المتوازنة كل ذلك يقود إلى موقف مزرٍ بدلا من موقف احترام للولايات المتحدة. ومن الجدير ذكره أيضاً أن المملكة المتحدة كمقر لمركز المال الأساسي في العالم، في لندن، أيضاً تعاني بالطريقة نفسها كما هي أمريكا من هذه الأزمات.

وهناك من يتطلّع إلى إدارة أوباما الجديدة كقيادة ستخرج أمريكا من ذلك المستنقع، ولكن سياسات أوباما إلى الآن تظهر استمرارية لنظام بوش الحالي. لقد التقى أوباما بـــ بول فولكر ولورينس سومر، اللذين كانا جزءا من الإدارات السابقة (إدارة ريغان وكلينتون) في لقاءات اقتصادية، وكانت مجموعة الحوافز التي اقترحها لإنقاذ الوضع قد تحتاج إلى العودة إلى الصرف والاستقراض مرة أخرى العام القادم، ولكن الثمن لهذه التريليونات من الدولارات لا تمتلكه الولايات المتحدة.

ونتيجة للانهيار شبه الكامل في الثقة في القيادات الحالية مثل بريطانيا وأمريكا وأوروبا، فإن هناك فرصة ثمينة الآن لقيادة جديدة على الساحة العالمية. لقد ظهر فشل تطبيق نظام المال من قبل الولايات المتحدة منذ ١٩٧١، وكل ذلك يبعث الشك في بقاء الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الحقيقية في العالم، إن لم يكن اقترب من اليقين.

التأثير الأيديولوجي للأزمة

قد تكون أكبر الخسائر لقيادة الولايات المتحدة هي الأفكار التي تدعو لها.

إن التناقضات في مبادئ وسياسات السوق الرأسمالي الحر تظهر كإشارة واضحة على إفلاس الغرب الأيديولوجي، وقد تعددت هذه الإشارات في الأزمة الحالية:

أولاً: أمّمت الشركات الربحية الخاصة المنهارة (مثلا، نورثيرن روك ورويال بانك أوف سكوتلاند في المملكة المتحدة، وفاني مي وفريدي ماك في الولايات المتحدة).

ثانياً: تجاهل قوانين الاحتكار ومكافحة الاحتكار (مثلا، اتحاد لويدس وايتش بوس في المملكة المتحدة)

ثالثاً: إنفاق مئات الملايين من مال دافعي الضرائب على النظام المصرفي الخاص لإقراض المال وإنقاذ مؤسسات الربح التجاري المالية. وفي الحقيقة هي تأميم الخسارة وخصخصة شؤون الربح التجاري.

رابعاً: تخفيض أسعار الفائدة بالرغم من ارتفاع نسبة التضخم، والذي يناقض ما يسمى بسياسة "ساوند" النقدية (مثلا، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا).

خامساً: تخفيض الضرائب بالرغم من ارتفاع الديون والاقتراض العام (مثل الولايات المتحدة) والذي يناقض قواعد المالية "برودنت".

سادساً: ضمان كامل الديون المالية للشركات الربحية الخاصة (البنوك) من قبل الحكومات (مثال، إيرلندا).

سابعاً: إعطاء ضمانات ائتمان لشركات صناعة السيارات الخاصة لتحفيز الاستثمار (مثال، الولايات المتحدة).

ثامناً: استخدام الحكومات مالَ دافعي الضرائب لشراء أسهم في الشركات الخاصة المفلسة (مثال، خطة إنقاذ المصرف البريطانية).

تاسعاً: تعليق قوانين المحاسبة من ضمنها القيمة القانونية (السعر الموحّد) في معاير المحاسبة المالية.

إن الفشل التلقائي للأسواق المالية لهو دليل واضح على فشل المبدأ الرأسمالي، لأن نظام المال هو أساس الرأسمالية في مبادئها وقيمها وسياساتها وثقافتها، ويظهر أكثر من أية مؤسسة رأسمالية أخرى. لقد أثبت مبدأ حرية التملك الرأسمالي و"المقدس" عندهم أنه يعود بالدمار والضرر الكبير على المجتمع في الغرب.

من الممكن أن تبقى "جمرات" الغرب متوهجة تعطي بعض الدفء لبعض الوقت، ولكنها جمرات باردة غير مشتعلة. فالحرية والديمقراطية هي أفكار في الترع الأخير، هذا ما أظهرته سجون أبو غريب وغوانتنامو والتسليم الاستثنائي، وكذلك فإن السوق الحر الرأسمالي هو على حافة جرف هارٍ مالياً.

لقد كشفت الأزمة المالية فشلاً في نظام السوق الرأسمالي الحر الذي طال تبجّحهم به. وهذا الفشل معزوّ للفشل الأيديولوجي في تنظيم الأسواق، والتي تدهورت إلى أن أصبحت كازينو قمار عالمياً (مشتقات السوق) ونظام ربا خارجاً عن السيطرة، لا تتمكن البنوك التجارية والمركزية معه من خلق مالٍ من فراغ!

إن هناك فراغاً أيديولوجياً يتوق لمن يملؤه. وقد حان الأوان للمسلمين أن يستغلوا الفرصة بملء هذا الفراغ الموجود في العالم بمنهج الحياة الوحيد الكفيل بتلبية احتياجات الناس.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ اخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران، ١١٠)

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة الله، وعد والله أكبر والجمهور يردد...

الهتافات: الله أكبر الله أكبر والجمهور يردد..

الأستاذ/ ناصر عبده: الله أكبر .. الله أكبر جزى الله خيرا الأستاذ/ جمال هاروود فقد فتح عقولنا وأثار مشاعرنا، وقد قدم الغرب العديد من المعالجات للأزمة ولكن هذه المعالجات هي مسكّنات ومُهدئات وبالتالي لا يمكن أن تحل الأزمة مطلقا، بعد ذلك نقدم الورقة الثانية عن فشل المعالجات الجارية حاليا للأزمة، يقدمها بالإنجليزية الأستاذ/ عابد مصطفى، وهو خريج الكلية الملكية بلندن، وقد عمل مديرا للمشاريع في مجال الاتصالات حيث أشرف على تأسيس مشاريع في القوقاز وأنحاء أخرى من العالم الإسلامي، وهو كاتب ومفكر معروف وتعليقاته السياسية تنشر في صحف عالمية فليتفضل مشكورا.

الورقة الثانية

فشل المعالجات الجارية حاليا للأزمة المالية

"مترجمة"

الأستاذ/ عابد مصطفى

إنه من المعلوم أن المبدأ الرأسمالي القائم على فصل الدين عن الحياة والذي انبثقت عنه الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التملك، ومنها انبثق النظام الاقتصادي الحر، يجعل أساس المشكلة للاقتصاد هو الندرة النسبية، والتي تعني أن السلع والخدمات لا تكفي احتياجات الناس، لأن احتياجات الناس في نظره غير محدودة، والسلع والخدمات محدودة، ولذلك لا بد من وضع آلية لتنظيم ذلك، فقال واضعو المبدأ بجهاز الثمن كمنظم لتوزيع السلع والخدمات بين الناس حتى يشبعوا احتياجاتهم وفق ما لديهم من مال يساوي الثمن المطلوب لتلك السلع والخدمات، وليكون جهاز الثمن منظِّما لعلاقة المنتج بالمستهلك. وقالوا بوجوب زيادة الإنتاج حتى توفَّر السلع والخدمات. فركزوا بكل طاقاتهم وقواهم على الإنتاج، بل أصبحت أبحاثهم كلها تقريبا تدور حول الإنتاج، ومنه النمو والتقدم والازدهار. فالتقارير دائما تبحث في زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الأهلي وزيادة رأس المال للشركات والبنوك وفتح الأسواق المالية وغير المالية. وغدت وظيفة الدولة الرأسمالية تعبيد الطريق أمام الشركات للإنتاج. غير أننا نرى أن السلع والخدمات متوفرة، وزادت عن حاجيات الناس في كافة المجالات، وخاصة في ظل التقدم الصناعي والتكنولوجي، والإنتاج متوفر ووفير، والبضائع مكدّسة في الأسواق، ومع هذا فإن عدد الفقراء والمحتاجين في ازدياد! وهذا يدل على عدم

صحة فكرتهم بأن السلع والخدمات لا تكفي، بل هي كافية وزيادة، وإذن فإن المشكلة في مكان آخر.

قلنا إن السلع كافية لسد حاجيات الناس بل تزيد، وما يُسمع عن تخفيض الإنتاج للحفاظ على مستوى الأسعار لتحقيق الأرباح الكبيرة ينطق بذلك. وحتى الكمالية منها متوفرة وتكفي حاجات الناس، ولكن الكثير لا يملك منها شيئاً، ولا يستطيع أن يتملكها، وزاد عدد الفقراء المعدومين في العالم إلى أكثر من ربع سكانه، وهناك ربعان أو يزيد يحصلون بالكاد على قوت يومهم، وأقل من ربعه يعيشون حياة لا بأس بها، والنَّزر القليل القليل منهم، ويعدون بالآلاف في العالم الذي يزيد عدد سكانه عن ستة مليارات من البشر، يستحوذون على أكثرية الثروة العالمية حيث تبلغ ثروات بعضهم ملايين الدولارات، وبعضهم مليارات، ومنهم أصحاب العشرات من المليارات من الدولارات. فيدل كل ذلك على فشل المبدأ الرأسمالي في توصيفه للمشكلة الاقتصادية، وأنه سبب شقاء أغلبية الناس، وأنه يوجِد الهوة السحيقة بين البشر ويجعل الثروة محتكرةً في أيدي فئة قليلة من الناس. وسبب ذلك أن جهاز الثمن الذي قالوا بأنه منظم للتوزيع بحيث إنّ من يملك الثمن يستطيع أن يحصل على السلع والخدمات، ليس آلية صحيحة للتوزيع، وعدم صحتها أمر محسوس يدركه كل ذي بصر وبصيرة، ولكنهم ينسبون عدم صحته إلى الناس الذين لا يقومون ويتسابقون، بل يتنافسون في الإنتاج، وفي تحصيل الأرباح، لأن الحرية ممنوحة لهم! فكأنهم عندما يمنحون الحرية للناس يفترضون فيهم أنهم كلهم أقوياء وأذكياء وأغنياء قادرون على فعل المعجزات، ولا يوجد فيهم العاجز وغير القادر وعديم الحيلة وعديم الإمكانيات، وغير الحائز على الفرص الممنوحة للأقوياء التي يمنحها بعضهم لبعض ويحرمون غيرهم منها! وإذا كان الناس كلهم أقوياء وأذكياء فيجب أن يذبحوا بعضهم بعضا في سبيل تحقيق

الأرباح والمكاسب وجمع الثروات وتكديسها. لأن الفكرة لديهم أن رغيف الخبز إما أن أحصل عليه أنا أو أنت، فإما أن أعيش أنا وإما أن تعيش أنت؛ لأنهم يؤمنون بنظرية البقاء للأصلح، بل للأقوى، وأن الأقوى هو على الحق كما يقول أحد فلاسفتهم وهو ليفي شتراوس الذي تتبنى الإدارة الأمريكية نظريته؛ ولذلك يجب أن أسبقك بل أدوس عليك لأحصل على رغيف الخبز قبلك، بل أملك المليارات والمليارات من الدولارات ولو بقيت أنت لا تحصل على دولار واحد، ولو متَّ أنت من الجوع ومات معك الملايين من البشر، وبقيت المليارات البشرية أمثالك لا يملكون شيئاً ويتضورون جوعا وتنهكهم الأوجاع وتفتك بهم الأمراض فلا يجدون دواءً!

فهذا المبدأ الرأسمالي يؤمن بالحرية الفردية وبحرية التملك والتنافس عليها بل التكالب والتناحر عليها ولو أدى ذلك للحروب والاقتتال، وما الحروب التي شنتها أمريكا من قريب على العراق وأفغانستان، وما شنتها الدول الأوروبية لمئات السنين في آسيا وأفريقيا والأمريكتين، بل الحروب العالمية بين الدول الرأسمالية إلا بسبب إيمانهم بهذه الأفكار الرأسمالية غير الإنسانية التي تجعل إيجاد الهيمنة على الآخرين واستعمار الشعوب وقتلها ومصّ دمائها ونهب خيراتها وثرواتها طريقا لها بل هدفا لها وحقا منحهم إياه الربّ بسبب قوتهم وذكائهم وتفوقهم! ويؤمن هذا المبدأ بحرية التجارة بدون قيود، "وبضرورة تحرير السوق من براثن قوى السلطة وبحرية منافسة السوق لتطوير الاقتصاد" (هذه الجملة لآدم سميث من كتابه ثروة الأمم) وكذلك فتح الأسواق العالمية كلها على مصراعيها بدون قيود، وبذلك قالوا بالعولمة وأسسوا منظمة التجارة العالمية. فهذا النظام في الأصل لا يسمح للدولة بأن تتدخل في الأسواق، فتدخُّل الدولة في البنوك والشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية وفي الأسواق المالية وغير المالية يناقض المبدأ الرأسمالي، ويكون

بمثابة كفر به! فتدخل الدولة في السوق وفي شراء الأسهم والسندات من البنوك والشركات وجعلها ملكاً للدولة أو شبه حكومية يعتبر مناقضاً، للمبدأ ويدل على فشله وعدم قدرته على الاستمرار كما هو وحسب أفكاره الأصلية بدون ترقيع. وقد أدرك هذا أصحابُ الرأسمالية أنفسهم، فصاروا يطالبون بتغيير أسسها كما قال ساركوزي رئيس إحدى أكبر الدول الرأسمالية على أثر هذه الأزمة الأخيرة حيث دعا إلى تغيير أسس النظام الرأسمالي، فقال: إن حالة الاضطراب التي أثارتها أسواق المال الأمريكية وضعت نهاية لاقتصاد السوق الحر. وواصل كلامه قائلا: إن فكرة القوة المطلقة للأسواق ووجوب عدم تقييدها بأية قواعد وبأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة، وفكرة أن الأسواق دائما على حق كانت فكرة مجنونة. (الجزيرة ٢٠٠٨/٩/٢) فرئيس إحدى أكبر الدول الرأسمالية في العالم يعلن أن الرأسمالية فكرة مجنونة أي فكرة منافية للعقل مخالفة للواقع وفاشلة في التطبيق ويبين أنها قد فشلت بالفعل. فتدخُّل الدولة في الأسواق وفي المؤسسات المالية يدل على فشل النظام الرأسمالي بالفعل. لأنه لا يمكن أن تسير الأسواق والمؤسسات المالية، بل الاقتصادية كلها، وحدها دون تدخل الدولة، ووضع قيود عليها، وضوابط وقوانين وإحداث تشريعات لها، بل مراقبتها وتسييرها. فأين ذهبت حرية الأسواق واقتصاد السوق الحر إذن؟! ذهبت بلا رجعة! نعم ذهبت بلا رجعة وإلى الجحيم!

وأما قولهم وقول مبدئهم دعوا الأزمة تعالج نفسها بنفسها حسب جملة آدم سميث "دعْه يعمل دعه يمرّ" وبأن هذا النظام قادر على أن يعالج مشاكله وأزماته بدون تدخل الدولة كما يدّعون فقد ثبت كذلك بطلانه وفشله باعتراف أصحابه. حيث قامت الدولة بالتدخل وصارت تدير الشركات. فحدوث الأزمة الأخيرة وتدخل الدول الرأسمالية فيها دل على كذب هذا الادّعاء وبطلانه بأن النظام الرأسمالي الذي ينص على ضرورة تحرير السوق لتحقيق التقدم والتطور قادر

على أن يحل مشاكله بنفسه دون تدخل الدولة ودل على مناقضة أفكار المبدأ الرأسمالي مع الواقع وتنافي العقل وأنها مجرد فلسفة خيالية كالفلسفة الشيوعية الخيالية التي قالت بوجوب زوال الدولة في النهاية وترك الناس يعملون وينتجون وحدهم وينالون ما يكفي حاجتهم فيأخذ كل واحد منهم بقدر ما يحتاج لا بقدر ما ينتج ويترك باقي ما أنتجه للمجتمع. ما أشبه الرأسمالية اليوم بالشيوعية الاقتصادية الأمس من حيث الفشل والجنون!

لقد قامت الدول الرأسمالية وحذرت من مغبة ترك الأزمة تتفاقم وجاءت التصريحات من أعلى المستويات تدعو إلى إعادة النظر في أساس النظام الرأسمالي. فقال ساركوزي: "إن الأزمة عميقة وإن النظام العالمي كان على وشك الكارثة. إننا بحاجة إلى إعادة بناء النظام النقدي والمالي العالمي من جذوره". (الإذاعة البريطانية ٢٠٠٨/٩/٢٥) وعُقدت القمم لبحث الأزمة وعملت الأبحاث وعقدت الندوات حتى تُوِّج كل ذلك بخطة الإنقاذ الأمريكية التي تناقض المبدأ الرأسمالي، وواضعها هنري بولسون كان للأمس القريب يكفر بما تحتويها خطته! وتتلخص بضخ الأموال بقيمة أعلاها ٧٠٠ مليار دولار لشراء أسهم وسندات الشركات والبنوك التي أثقلتها الديون والتي لها علاقة بالرهن العقاري، وذلك عن طريق شراء الدولة لأصولها الهالكة أو المتعثرة كما ورد في مبدأ الخطة. وكما ورد في الخطة تساهم الدولة في رؤوس أموال الشركات المستفيدة من هذه الخطة، وكذلك تساهم الدولة في أرباحها. وهي في مجملها أي في مجمل الخطة تتضمن تدخل الدولة في الشركات والبنوك، سواء أكان ذلك بشراء الأسهم والسندات الهالكة أو المتعثرة، أم برفع سقف الضمانات للمودعين، أم بمنح إعفاءات ضريبية معينة، أم بتعيين مجلس من قبل الدولة لرقابة الشركات المستفيدة من الخطة...، فكلها تدخُّلٌ من الدولة يناقض الفكر الرأسمالي الحر الذي ينص على عدم تدخل الدولة

في السوق وفي مَن يمارس العمل فيه من شركات وبنوك ومستثمرين ومودعين وعاملين. وتبعتها باقي دول العالم الرأسمالي في أوروبا واليابان وآسيا والخليج إلى روسيا بضخ الأموال إلى البنوك والشركات فيها.

إن هذه الخطط التي سميت إنقاذية هي فاشلة فيما وضعت لأجله، لأنها تبحث في علاج النتائج وليس في أسس النظام الرأسمالي نفسه، بل هي تناقضه، وفشلها في الإنقاذ واضح:

* أما عملية ضخ الأموال، فإنها لم تبدأ مع الأزمة الحالية فحسب، بل بدأت في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمر/ أيلول عام ٢٠٠١ لأن أسعار الفائدة هناك بدأت في الانخفاض فقام البنك المركزي الأمريكي بضخ الأموال إلى الأسواق لإيجاد سيولة في السوق. مما أوجد سهولة في الحصول على القروض وتسهيلات في مُدد السداد. لقد وصفوا هذه الحِقبة بالمرحلة الأولى للأزمة الاقتصادية الحالية، لأنهم أدركوا أن ذلك لا يحل المشكلة بل سيكون بداية لأزمة كبيرة وهي التي يشهدونها. ومع بداية عام ٢٠٠٥ اتّبع البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية أكثر تشددا لمحاربة التضخم مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع أقساط القروض وتكلفتها، مما ساهم ببدء التعثر في سداد هذه القروض وخاصة القروض العقارية. وبالتالي فقد أدى إلى تآكل أموال البنوك وتوقف نشاط التمويل. وتعتبر هذه المرحلة الثانية للأزمة الحالية. وأما المرحلة الثالثة فهي أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا فأدت إلى خسائر فادحة لا يمكن حصرها، وتكبدت البنوك خسائر ضخمة، ومن هذه البنوك من أعلن إفلاسه وانهار، ومنها من بدأ يترنح على وشك الانهيار. (هذه المراحل الثلاث أوردتها جريدة الاتحاد في ٢٠٠٨/١٢/١ نقلا عن تقارير اقتصادية).

لكن هذا الضخ قد ظهر على السطح منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بشكل ضخم من البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا لإنقاذ شركتي الرهن العقاري فاني ماي وفريدي ماك؛ حيث ضخت مئات المليارات، ولكن لم تُنقذ هاتان الشركتان الكبيرتان التي قدرت خسائرهما بما يزيد عن ألف ومائتي مليار دولار، فأصبحت هاتان الشركتان على حافة الانهيار، فوضعت الدولة يدها عليهما. وقد قدرت مؤسسة الابحاث الاقتصادية التي يطلق عليها "غلوبال إينسايت" أن الخسائر لشركات الرهن العقاري بلغت ٢،٥ ترليون دولار. وللعلم، فإن هاتين الشركتين شبهُ حكوميّتين. إذ تأسست الأولى أي؛ فاني ماي، تأسست في الستينات من القرن الماضي وبلغت أرباحها عام ١٩٦٧ حوالي ٢٦ مليار دولار وهذا رقم كبير بالنسبة لذلك التاريخ. وشركة فريدي ماك تأسست عام ١٩٧٠ بقرار من الكونغرس وبرأس مال من الميزانية الفدرالية. وقد قفز حجم استثمار هاتين الشركتين حتى نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ إلى مقدار ٧،٦ ترليون دولار. وبلغت حصة المصارف المركزية الأجنبية فيهما بمقدار ١،٥٤١ ترليون دولار. فحصة البنك المركزي الصيني ٤٠٠ مليار دولار والبنوك المركزية الخليجية حوالي ٣٠ مليار. (حسب تقرير مجلس الاحتياطي الفيدرالي ومكتب التحليلات الاقتصادية نقلا عن مراسل الحياة في واشنطن بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٧). وإضافة إلى ذلك فإن أكثرية الباقي من الرأسمال الأجنبي في هاتين الشركتين هو للبنوك المركزية الأوروبية. ولهذا كانت أوروبا أشد الغاضبين على أمريكا في أزمة هاتين الشركتين وما تلاهما من انهيار مالي واقتصادي في البورصات وفي البنوك والشركات، ووضعوا كل اللّوم على أمريكا. وأمريكا قامت بدعم هاتين الشركتين بل وضعت يدها عليهما للحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب في الصين وأوروبا واليابان وغيرهم، وإلا فقدت الثقة باعتبارها كقائد للعالم الرأسمالي

الحر، وضاعت هيمنتها ونفوذها واستعمارها. وأما ليمان برذرز وهي شركة أعمال مالية استثمارية كبرى لا تنال دعمَ الدولة فقد تركتها لتنهار حتى يوافق الكونغرس على خطة وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون التي تبناها الرئيس الأمريكي. والجدير بالذكر أنها أي "مؤسسة ليمان برذرز أصبحت مع تكرار مشاريع إعادة الهيكلة فيها أصغر مصرف للأعمال المالية في وول ستريت بعد مصرف غولدمان ساكس ومورغان ستانلي وميريل لينش. حيث تهاوت قيمة أسهمها على مدار عام إلى أقل من ٨٥%". (تقرير عن ليمان برذرز أعدته وكالة ا.ف.ب في ٢٠٠٨/٩/١٦) فلو لم يوافق الكونغرس لتبعها انهيارُ شركات عملاقة مثل براند ستانلي وغولدمان ساكس، وكان بنك ميريل لينش على وشك الانهيار فأنقذته الدولة بأن ضمّته إلى بنك "أوف أمريكا". وللعلم "فإن وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون هو رجل أعمال ومستثمر آتٍ من سوق الأسهم وبالتحديد من بورصة وول ستريت في عاصمة المال الأمريكية والشهيرة عالميا، وهو مؤمن باقتصاد السوق الحر ومدافع عنه بحرارة ولا يقبل تدخل الدولة فيه، فاضطر عندما رأى أن ذلك غير ممكن إلى أن يغيّر رأيه! وهو الذي وجه رسالة شديدة اللهجة إلى أكثر من عشرين مديراً لأقوى صناديق التحوط في أمريكا بعد اجتماعه بهم في غرفة المؤتمرات قرب مكتبه. وهذه الصناديق هي صناديق النخبة، إذ لا تُفتح لعامة الناس، بل للأثرياء فقط، وكل صندوق يستوعب خمسمائة مستثمر، والحد الأدنى لرسم الاقتصاد فيه مليون دولار، وهو لا يخضع للرقابة التي تخضع لها الصناديق الاستثمارية العادية، فهذه الصناديق ذات وزن اقتصادي يحسب حسابه، ومع ذلك فقد جمعهم وأخبرهم بأن الوقت حان للبدء في تنظيم مجال أعمال صناديق التحوط المبهمة مناقضا معارضته لذلك لمدة طويلة. (الشرق الأوسط في ٢٠٠٨/١١/١٩ نقلا عن الواشنطن بوست). وكان في هذا الاجتماع

كما نقل؛ يريد أن يفرض رأيه عليهم بكل قوة فقال لهم: "يجب أن لا تفكروا في كيفية معارضة ذلك بل في كيفية إنجاحه". "ولم يتوقع أحد منه هذا الموقف وهو الذي شغل رئاسة مؤسسة غولدمان ساكس الاستثمارية العملاقة. وهو الذي كان يرفض أي تدخل حكومي في السوق فصار أول المدافعين عنه حيث قال في إحدى لقاءاته:" لقد تطور تفكيري كثيراً إلى درجة أنني أرى أن التدخل الحكومي أمر وشيك" وقال: "لقد أدركت مدى الخلل والنقصان في التنظيم ولكن أيضاً مدى ضرورته." وصرح قائلا: "بعد تفكيره مليّاً في فترة توليه الوزارة التي تنتهي في يناير القادم؛ إن ندمه الأكبر بسبب عدم رؤيته لنطاق الأزمة المالية بينما كانت تتطور. ودافع عن كل إجراء أساسي اتخذه. وقال: "لقد كنا دائما متأخرين، فقد رأينا المشكلة، ولكن تطلب الأمر برهة من الوقت لمعرفة مدى خطورتها، ومع ذلك لو كنا أكثر تبصرة لما استطعنا أن نفعل أكثر مما فعلناه". وقال "إنه لم يكن متخيلا على الإطلاق أنه سيقترح مثل هذه الاقتراحات عندما تولى منصبه". (نفس المصدر) لقد أتينا بأقوال رجل كان على رأس إحدى المؤسسات المالية العملاقة في وول ستريت وهو رجل موثوق به لدى رجال الأعمال الكبار ولدى الإدارة الأمريكية وولّوه منصبا مهما، لينقذ اقتصاد السوق الحر، وليحول دون تفاقم الأزمة المالية، حتى لا تقوض النظام الرأسمالي بكامله. فإذا به يكفر بأفكاره ويعترف بفشل سياسة السوق الحر، وأن الأزمة لم يستطع أحد أن يمنع وقوعها لو تدخّل من قبل، لأنها أكبر منهم وأنهم أعجز من أن يجدوا لها حلا سوى اتباع الحل الذي يناقض المبدأ الرأسمالي وهو إدخال السوق في براثن السلطة!

إن ضخ الأموال في الشركات أي شراء أسهم فيها من قبل الدولة، وسندات معدومة، وأصول هالكة، لا يعالج المشكلة، فقد ضخت أموال بمئات المليارات من الدولارات فبلغت أكثر من ثلاثمائة مليار دولار في خلال سنة لإنقاذ شركتي

الرهن العقاري العملاقتين فاني ماي وفريدي ماك ولم تستطع هذه الأموال أن تنقذهما، فاضطرت الدولة بأن تضع يدها عليهما وبدأت بإدارتهما. فضخ الأموال لا ينقذ الشركات والمؤسسات المالية بل يبقي الأمر على ما هو، وهذا الضخ لم يقتصر على أمريكا بل شمل دول أوروبا وكندا واليابان وروسيا والصين وكوريا الجنوبية والخليج. "ففي خلال الفترة القصيرة الأخيرة في ظل الأزمة الحالية ضخت حوالي ٤ ترليونات من الدولارات في كافة أنحاء العالم، ومع هذا فإن البلدان المتقدمة ستدخل في ركود عميق لعام ٢٠٠٩ إذا استمر الانكماش الائتماني لفترة طويلة، ولم يتم استعادة الثقة في القطاع المالي في الأشهر المقبلة كما ورد في أحدث تقرير عن الأزمة المالية الحالية أصدره اقتصاديّو الأمم المتحدة في ٢٠٠٨/١٢/١ تحت عنوان "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق ٢٠٠٩". (الشرق الأوسط ٢٠٠٨/١٢/٢)

*وأما سعر الفائدة فقد عُرّف "بأنه السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لليلة أم لشهر أم لأكثر. ويصبح ذلك مؤشرا للبنوك التجارية حتى لا تتعدى الفائدة فيها هذا السعر الذي حدده البنك المركزي. ويساعد تحديد البنك المركزي لسعر الفائدة في طرح السيولة النقدية على المدى المتوسط عندما يرفع سعرها أو يخفضه. فرفع الفائدة يفيد في كبح عمليات الاقتراض من البنوك، ويقلل من نسبة السيولة في السوق حتى يؤدي إلى خفض نسبة التضخم أي ارتفاع الأسعار. وكذلك يشجع أصحاب الفوائض المالية وخاصة العالمية منها على الإيداع في البنوك لأخذ أرباح بما يعادل ارتفاع سعر الفائدة". فعندما يخفّضون سعر الفائدة لا يضع أصحاب الفوائض المالية أموالهم في البنوك فيبحثون عن مشاريع استثمارية أخرى. وكذلك "يهدفون منها خفض وتيرة الإنتاج إذا رأوا زيادة فيها عما هو مقرر حتى لا تزيد السلع

المعروضة بسبب زيادة الإنتاج فتتزل أسعارها دون المستوى المطلوب. وتوفُّر السيولة يؤدي إلى ضعف قيمتها الشرائية فتزداد الأسعار فلم يعد هناك استفادة من هذه السيولة. وخفض سعر الفائدة يزيد من السيولة وبالتالي يشجع على الاستثمار وعلى زيادة النمو والإنتاج الاقتصاديين وكذلك زيادة الاستهلاك حتى يحقق الانتعاش الاقتصادي". (موسوعة ويكيبيديا) هذه نظريتهم في زيادة سعر الفائدة أو خفضها. فيعتبر سعر الفائدة من العوامل الأساسية التي تؤثر في أزمات أسواق المال. فإنها تزيد العبء على المقترضين فتزيد تكلفة الدين كما يسمونها، ويترتب عليها رفع الأسعار. فالمقترضون في مسألة الرهن العقاري أي أصحاب المساكن في أمريكا فرضت على قروضهم فائدة ربوية بنسبة ٧% للسنة الأولى على أن ترتفع بعد سنتين إلى ٩،٥% مما أثقل كاهل دافعي الأقساط المقترضين لشراء المساكن. حتى قدر عدد العاجزين عن دفع ديونهم الشهرية إلى ٣ ملايين شخص. مع العلم "أن البنك المركزي الأمريكي بعد أحداث ٩/١١ عام ٢٠٠١ خفض الفائدة للبنوك إلى ٣% إلى أن وصلت نسبة التخفيض إلى ١% في منتصف عام ٢٠٠٣ وذلك للتشجيع على النمو فقد بدأت البنوك تقرض أصحاب المساكن لتوفر السيولة النقدية الرخيصة التي وفرها لهم البنك المركزي. وفيما بعد رفع البنك المركزي سعر الفائدة. والعامل الذي ساعد البنك المركزي على هذا التصرف هو تدفق الاستثمارات الأجنبية أي أموال الدول الأخرى على أمريكا. ولذلك تساهلت شركات الرهن العقاري في شروط الإقراض. وسبب استثمار الأجانب في أمريكا ثقتهم بقوة وحنكة الأسواق المالية الأمريكية. وبدأت أسعار المنازل ترتفع وبدأ عجز المدينين عن دفع أقساطهم وبدأت البنوك تقلل من الإقراض وبدأت تشح السيولة، ومن عام ٢٠٠٦ بدأت الأزمة تظهر، ومنذ عام ٢٠٠٧ بدأت الأزمة تتفاقم. ومنذ خريف ٢٠٠٧ بدأ البنك المركزي يخفض في

الفائدة لمنع حدوث الركود الاقتصادي ومساعدة البنوك المتعثرة. وبعد ذلك انتقل المضاربون من سوق العقارات إلى سوق السلع والعملات الأجنبية، فقفزت أسعار النفط والذهب لأعلى أرقام تاريخية قياسية وانخفضت قيمة الدولار إلى مستويات لا مثيل لها حيث وصل سعر اليورو إلى ١،٦ بعد أن كان ٠،٩ في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢.

إن الاقتصاد الرأسمالي قائم على البنوك الربوية، وعملها أن تشجع المودعين لوضع أموالهم فيها بفائدة، وهي أي البنوك تضع هذه الأموال بفائدة أكبر في مؤسسات مالية أخرى، ولذلك فإن تخفيض الفائدة من ناحية يعمل على سحب الأموال من البنك كقروض لقلة الفائدة المترتبة على المقترض ومن ناحية تحدُّ من جذب الأمول إلى البنوك أي تحد من الإيداع فيها لقلة نسبة الفائدة، ولذلك فما دام الاقتصاد الرأسمالي قائما على الفائدة الربوية فإن تخفيض نسبة الفائدة لا يحل المشكلة، لأنه كالسيف ذو حدين، فمن جانب يشجع أخذ القروض لينشط السوق، ولكنه من جانب آخر يحرم البنك من السيولة لقلة الإيداع فيه، وبالتالي يجعله غير قادر على إعطاء القروض، فيعود يلجأ لرفع سعر الفائدة، ولعدم تمكنه من ذلك في ظل الأزمة، فإنه يقترب من الإفلاس، وتبقى المشكلة قائمة، وهذا ما هو ظاهر في الأزمة الحالية، فقد عمدوا عدة مرات للتقليل من سعر الفائدة مع العلم أن البنوك محتاجة لمن يودع فيها حتى "وصلت إلى أدنى مستوياتها في أمريكا وهي ٣% في بداية العام الحالي". (الجزيرة القطرية٢٠٠٨/١/٣١) وبعد التخفيضات المتتالية من قبل البنك المركزي الأمريكي وصلت إلى ٢%، وذلك بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩. (سي.إن.إن الأمريكية) وفي ٢٠٠٨/١٠/٩ خفض البنك المركزي الأمريكي الفائدة إلى ١،٥% بالتنسيق مع البنوك المركزية في أوروبا وبريطانيا والسويد وسويسرا وكندا. (جريدة الجزيرة السعودية ٢٠٠٨/١٠/١٠) وقد ذكرت

هذه الجريدة بأن اقتصاديين في بنوك عالمية قالوا بأن انخفاض أسعار الفائدة الذي أعلن عنه العديد من البنوك المركزية العالمية لم يكن له أي أثر واضح في انحسار الأزمة مشيرين إلى استمرار نزيف معظم البورصات العالمية بعد خفض الفائدة! وهكذا، فباعتراف القائمين على الوضع، والمسيِّرين للأمور، فإن تخفيض الفائدة لم يحسّن الأوضاع ولم يمنع وقوع الأزمة، بل لم ولن يعالجها، وأقصى ما يأملونه هو التخفيف من وطأتها لأيام أو لساعات!

وهذا يدل على فشل نظريتهم في موضوع تخفيض الفائدة الربوية ما دام النظام الرأسمالي قائماً. وكذلك لم يفد في زيادة السيولة في السوق ومن ثم التوجه للاستثمار في مشاريع أخرى بل إن البطالة زادت والشركات عكفت عن الاستثمار وقللت من الإنتاج وسرّحت كثيراً من العمال وقللت من ساعات العمل. فالبطالة تتفاقم وعدد العاطلين عن العمل في تزايد يوميا. وفي آخر خبر عن ذلك ذكر أنه في خلال الشهر الفائت في أمريكا فَقَدَ نصف مليون إنسان وظائفهم. (دير شبيغل ٢٠٠٨/١٢/٥)

*وأما موضوع شراء الأصول الهالكة أو المتعثرة أو المعدومة؛ فلنلقِ نظرة أولاً على معنى الأصول عند الرأسماليين كما ورد في صفحة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، والتي يعنون بها الأصول الاقتصادية "فتنقسم إلى قسمين: أحدها أصول مالية، والأخرى أصول غير مالية. فالأصول المالية تعَّرف لديهم؛ بأنها كل شيء يمكن أن يحقق مكسبا تجاريا أو أنه قادر على تحقيق المنافع الاقتصادية. فالأصول المالية تشمل المطالبات المالية أي ما هو لشخص أو لشركة ما على الآخرين من مستحقات مالية وحقوق السحب التي يخصصها صندوق النقد الدولي، وتشمل أيضاً الذهب النقدي والنقود والسندات والقروض والودائع. وأما الأصول غير المالية فهي خارج عن هذه الأمور المالية المذكورة ولكنها تجر مكسبا

تجاريا مثل المباني التجارية والمساكن والآلات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وكذلك الأراضي التي تحقق منفعة أو مكسبا تجاريا. فمثلا الرواسب المعدنية لا تعتبر من الأصول إلا إذا كانت قابلة لتحقيق مكسب تجاري بالفعل أو في المستقبل القريب". فعلى ضوء ذلك يفهم أن الأصول الهالكة أو المعدومة أو المتعثرة تصبح كذلك بسبب عدم تداولها في الوقت الراهن فلا تحقق مكسبا تجاريا حاليا، أو أنها لا تتداول بصورة منتظمة، أو أنها غير منتجة في الوقت الراهن، أو هي قروض وسندات غير ممكن استيفاؤها في الوقت الراهن. ويقصد منها هنا على الأخص شراء القروض أو السندات المالية التي حان موعد استحقاقها و لم يتمكن البنك من الوفاء بتسديدها للمستثمرين كحالة بنك ليمان برذرز.

هذه هي الأصول الهالكة أو المتعثرة أو المعدومة... وقد تبين لواضعي السياسة الاقتصادية أن شراء هذه الأصول لا يحل المشكلة، ولذلك "فقد أعلن هنري بولسون عدم جدوى شرائها"، وتخلى عنها أي عن شرائها بعد أن وضعها في خطة الإنقاذ التي تبنتها الإدارة الأمريكية وأقرها الكونغرس. فقال "إن تقييم الوزارة الحالي يتضمن أن شراء الأصول المتعثرة ليس الطريقة الأكثر فاعلية في استخدام أموال خطة الإنقاذ المالي". فقيمة الأصول المتعثرة التي أراد أن ينقذها من عثرتها ٣٥٠ مليار دولار، فيكون قد تخلى عن نصف خطته. فوصفت صحيفة الفايننشال تايمز التي أوردت هذا الخبر في ٢٠٠٨/١١/١٣ والذي نقلته الجزيرة عنها في هذا التاريخ "بأن قرار الوزير الأمريكي هذا يعتبر انقلابا مذهلا من قبله بعدما وضع شراء الأصول المتعثرة في خطة الإنقاذ كأمر أساس". وقال هذا الوزير "إنه من الواضح عندما مرّر الكونغرس خطة الإنقاذ أن خطة شراء الأصول المتعثرة ستستغرق وقتا للتطبيق ولن تكون كافية لمواجهة خطورة المشكلة" مؤكدا "أنه لن يعتذر لتغيير اتجاه استراتيجية خطة الإنقاذ عندما تتغير الحقائق". فأصاب

البورصات بالهلع وأدى ذلك إلى تراجع أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات أسواق الأسهم. وللعلم فإن "قيمة الأصول المتعثرة الإجمالية تبلغ ما قيمته ١،٢٥ ترليون دولار كما كشفت البيانات المالية للمصارف التجارية والاستثمارية. (مؤسسة الابحاث الاقتصادية "غلوبال إنسايت" بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٢). وقالت هذه المؤسسة إن خطة الإنقاذ المقترحة لن تحل سوى نصف المشكلة. فإذن ليس من السهل شراء الأصول المتعثرة لا الإجمالية منها ولا التي خصها الوزير في خطته. وقد بيّن واضع الخطة عدم جدواها وأعلن تخلّيه عنها. فقد شهد شاهد من أهلها على عدم صحتها وحكم على فشلها قبل أن يبدأ بتطبيقها. وهذا لا يمكن أن يعلنه بمفرده وبدون موافقة الإدارة الأمريكية وبدون علم الكونغرس الذي أقره على الخطة من قبل. والجدير بالذكر "أن الدين العام على الدولة الأمريكية وصل إلى ١١،٣ ترليون دولار. وأن عجز الميزانية الفدرالية ارتفع في أول أكتوبر إلى ٤٨٢ مليار دولار وهو رقم قياسي وهذا غير المبلغ الذي التزمت به تجاه فاني وماي وهو ٢٠٠ مليار دولار. وليس لدى الحكومة أي جزء من الـــ٧٠٠ مليار لشراء القروض الإسكانية المعدومة" (الشرق الأوسط ٢٠٠٨/٩/٢٢ نقلاً عن وكالة الأسوشييتدبرس) فلا يوجد لديها ٧٠٠ مليار لتدفعه بل "ستعتمد على الأموال الأجنبية" كما نقلت الشرق الأوسط في ٢٠٠٨/٩/٢٢ عن شبكة تلفزيون ايه.بي.سي في تصريح للوزير بولسون من أن البنوك الأجنبية قادرة على التخلص من ديون معدومة في إطار الخطة.

والجدير بالذكر أنه كان قد حصل في نهاية الثمانينات أن أُنشئ في الولايات المتحدة صندوق لتصفية الأصول أو الديون المعدومة من جراء أزمة المدخرات والقروض مما كلف الدولة ٤٠٠ مليار دولار ودفعتها من المال العام ومن دافعي الضرائب. والآن قد ولدت هذه الأزمة مرة أخرى ولكن بسبب الرهن العقاري.

فالبنوك عليها مستحقات ولا تدفعها وتطلب من عامة الناس أن يدفعوها أو ممن هو لهم من ملك؛ أي المال العام، فهذا أكل لأموال الناس بالباطل. وسوف تنشأ هذه الأزمة وأمثالها باستمرار وبسهولة حيث إن البنك أو المؤسسة المالية تتصرف بأموال الناس المستثمرين كيفما تشاء وعندما لا تحقق أرباحا أو تحقق خسائر تبدأ بالمماطلة في الوفاء وتطلب الدعم من الدولة. والدولة الأمريكية الآن ادّعت أنها سترد هذه الأموال إلى الخزينة من الشركات والبنوك بعدما تتحسن أوضاعها، ولكن ذلك كذب على الشعب المستعبد للإقطاعيين الجدد في سوق المال. والدليل على ذلك قول رئيسهم بوش الذي مرَد على الكذب في كل قضية حيث قال في هذا الصدد: "إن ما يحدث ليس استحواذاً ولا نهدف إلى تقويض الاقتصاد الحر، ففي أزمة الثمانينات تخلت الحكومة عن الأسهم التي اشترتها من المؤسسات المالية المتعثرة وسنفعل نفس الشيء." (الجزيرة ٢٠٠٨/١٠/١٨) فبوش يعلن أنه سيدفع للشركات والبنوك ثمن الأسهم المتعثرة ومن ثم سيتخلى عنها أي سوف لا يسترد ثمنها من المؤسسات المالية وسيعتبرها منتهية وملغاة. فتكون أموال الناس التي جمعت منهم كضرائب لخدمتهم ومن أموال المتقاعدين التي جمعت منهم في عز شبابهم وأُعطيت للبنوك وللشركات كدين قد ذهبت أدراج الرياح عبر كذب الدولة على شعبها وخداعها له. فبدل أن تلغي الدولة الضريبة نهائيا وتخفف عن الناس الأعباء بل توزع عليهم الأموال الفائضة أو تطعم فقراءها الذين يبلغ عددهم حوالي ١٣% من الشعب تعطي أموالهم للأغنياء ولا تستردها منهم وتواصل جمع الضرائب عليهم! ولقد أصدرت مؤسسة الإحصاء السنوي تقريرا سنويا عن مستويات الدخل والفقر وخدمات التأمين الصحي في الولايات المتحدة فأشارت إلى ارتفاع عدد الفقراء من ٣٦،٥ مليون فرد عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧،٣ مليون عام ٢٠٠٧. وأوضح التقرير أن مزيدا من الذين تخطّوا ٦٥ عاما سيعانون من الفقر إذا

لم يتلقّوْا معونات اجتماعية. وأوضح التقرير أن نسبة الفقر أعلى في الولايات الجنوبية حيث تصل النسبة إلى ٣٠%. (الإذاعة البريطانية ٢٠٠٨/٨/٨)

مشاركة الدولة في المؤسسات المالية بشرائها أسهماً لها وسندات أي ديون عليها هو تأميم جزئي لهذه المؤسسات فهو جزء من الاشتراكية ويخالف الرأسمالية التي تؤمن بالحرية الاقتصادية الفردية والتي هي جزء من حرية التملك للافراد. وواضعو النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر ابتداءً من آدم سميث الذي يعتبر أبو الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحر المتوفى عام ١٧٩٠ ومرورا بديفيد ريكاردو (١٨٢٣) وروبرت مالتوس (١٨٣٤) وغيرهم كانوا يرفضون تدخل الدولة في السوق الحر إلى ميلتون فريدمان المتوفى عام ٢٠٠٦ الذي أغدقت عليه الجوائز المحلية والعالمية والذي كان يرفض تدخل الدولة في الحرية الاقتصادية وكان مستشاراً اقتصادياً لدى إدارة ريغان في الثمانينات التي دعت إلى تحرير التجارة وتحرير الأسواق فتبنت الخصخصة مقتنعة بأفكاره وآرائه في الحرية الاقتصادية. ففي خطة الإنقاذ والتي تقوم على ما يسمى بضخ الأموال تقوم الدولة بشراء أسهم وسندات لمؤسسات مالية مثقلة بالديون والهدف منها هو محاولة إعادة الثقة إلى سوق الإقراض بين هذه المؤسسات. فالدولة الرأسمالية لن تستطيع أن تدير البنوك والشركات وهم يقولون بأن تدخّل الدولة في السوق يعرقل الإنتاج ويعرقل النمو الاقتصادي والتقدم والازدهار. فعلى ضوء ذلك فإن هذه المؤسسات المالية في ظل سيطرة الدولة عليها لن تحقق التقدم والنمو والازدهار، وإنما ستسبب الترهل والهزال في هذه المؤسسات التي من مقصدها تحقيق الأرباح من زيادة النشاط التجاري الذي يسبب النمو الاقتصادي. فتصبح هذه الشركات كأنها مؤسسات حكومية لرعاية شؤون الناس وليس لتحقيق الأرباح وبالتالي تخفق في تحقيق النمو

الاقتصادي. فيكون هذا الحل حلا فاشلا ولكن لا يملكون غيره فهم يقولون أنهم مضطرون له ولا يوجد لديهم حل آخر!

ونظام الأسهم وأسواق الأسهم في النظام الرأسمالي خاطئ وباطل من أساسه ومن عملية التعامل به؛ فالأسهم وإن كانت تعتبر حصص المشاركين أي رأسمالهم في الشركة، فتوزع الأرباح على أصحاب الأسهم التي تسمى أسهما عادية ومنها ما يسمى أسهماً ممتازة والباقي يبقى لزيادة رأسمال الشركة فتصدر الشركة أسهماً مجانية بحسب الأرباح الزائدة، ولكنها عندما تدخل سوق الأسهم أو ما يسمى بالبورصة تصبح الأسهم كأوراق مالية تباع وتشترى، منها ما يسمى أسهم خزينة أي الأسهم التي باعتها الشركة من قبل ومن ثم تعود فتشتريها، أو أسهم مقيدة وهي الأسهم المسجلة في البورصة، ومنها غير المقيدة وهي التي لا تسجل في البورصة ولكن يتاجر بها. وهكذا فإن حامل الأسهم لا يعتبر مشاركاً مشاركة حقيقية في الشركة وإنما يعتبر حامل السهم مشاركاً في الشركة اعتبارياً لأنه حامل السهم ولكنه غير مشارك بالفعل و لم يعقد عقدا أصلا مع المشاركين الآخرين بل ربما لا يعرفهم ولا يعرف عن سير الشركة ولا عن أعمالها شيئاً إلا من الأخبار، ويخلو منها شريك البدن فهي باطلة. والذين يديرونها يأخذون معاشات ومخصصات أخرى ليسوا كشركاء بدن، بل كموظفين لهم معاشتهم ومخصصاتهم الشهرية، وهم الذين ينهبون الشركة ويأخذون حصة الأسد فيها. وأسعار الأسهم ترتفع وتنخفض ليس فقط من كثرة أو من قلة أرباح الشركة وإنما حسب تقلبات السوق من زيادة الطلب عليها بسبب أخبار اقتصادية أو سياسية. وشراء الأسهم وبيعها في البورصات هي أشبه بلعب القمار فيشتري الشخص السهم اليوم ويبيعه بعد ليلة أو بعد أسبوع أو شهر أو أكثر. فيرى أن السهم قد ربح أو قد خسر، ولا علاقة له بحال الشركة. والسندات هي عبارة عن ديون على الشركة فيقوم

البنك بالاكتتاب لشركة تستدين منه فيطرح ذلك في السوق فيقوم الناس بشرائها، أو تقوم الشركة بذلك ببيع سندات للمستثمرين في البورصة. والسندات تحقق أرباحا من الفائدة الربوية الموضوعة عليها.

وقد تبنت أوروبا أسلوبا آخر في ضخ الأموال وهو ما يسمى بإعادة رسملة البنوك والشركات، وهي ضخ مزيد من الأموال إلى البنوك، وذلك بإعطاء هذه المؤسسات المالية قروضا ضخمة لإعادة الثقة إلى الأسواق؛ فهذه لا تختلف كثيراً عن شراء أصول المؤسسات المالية المتعثرة، وهي تدفع لهذه المؤسسات من أموال الضرائب والمتقاعدين لتعطى لهذه الشركات كقروض، وفي أغلب الأحيان لا تستردها الدولة من المؤسسات، ولكن يبقى الأمر على ما هو وفي أية لحظة تتكرر الأزمة وخاصة أنها حدثت عندهم عدة مرات، ولكن هذه المرة كانت كبيرة جداً كادت أن تطيح بالنظام الرأسمالي من رأسه إلى قدميه.

وتعتمد البورصة على المضاربات وتهمل الإنتاج الحقيقي لأن العملية هي بيع وشراء الأسهم والسندات. فلا تقدم الأموال للإنتاج وإنما لشراء أسهم ترتفع قيمتها لأخبار اقتصادية أو سياسية أو سند يحقق ربحا بارتفاع الفائدة الربوية عليه لنفس الأسباب. وهذا فيه المخاطرة والمجازفة وضياع أموال الناس وهدر لجهودهم. فلقد تبين أن شركات الرهن العقاري قد قدمت قروضا على رهونات معدومة مما أفقد ثقة الناس في النظام المصرفي العالمي وضاعت أموال المستثمرين والمودعين بل أموال الأمم والشعوب. لأن أموال الشعوب مودعة في البنوك وفي الشركات. فقد سقطت قيمة الأسهم فيها إلى الحضيض أو أعلنت إفلاسها فضاعت أموال الناس في مهب الريح. فقد نقلت الحياة في ٢٠٠٨/٩/١٩ عن مؤسسة "بلوم بيرغ" الاقتصادية تقديرات الخسائر التي تكبدها حاملو الأسهم بقيمة ٣،٦ ترليون دولار في خلال ٧٢ ساعة من بعد إعلان ليمان برذرز لإفلاسها يوم ٢٠٠٨/٩/١٥.

وأشارت هذه المؤسسة إلى أنه ما يصل إلى ١٩ ترليون دولار قد شطبت من قيمة الأسهم في مختلف أسواق المال العالمية خلال عشرة شهور منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عندما كانت مؤشرات الأسواق في ذروتها. "وقد ذكر أن خسائر دول الخليج وصلت إلى ١،٤ ترليون دولار عدا الخسائر المباشرة من امتلاك أسهم في المؤسسات والبنوك الأمريكية والأوروبية". (يونفرستييت أون لاين). فهل هذا نجاح للرأسمالية أم هو فشل ذريع؟ بل هو دمار مخيف كزلزال شديد أصاب العالم كله بدءاً من مركزه في أمريكا بسبب الرأسمالية الهالكة والمهلكة للبشرية، فيستفيق مليارات من البشر على الدمار وقد فقدوا أموالهم وأصبحوا أشقياء أو أصبحوا لا يجدون قوت يومهم أو فقدوا أعمالهم! فقد هزهم الزلزال وخسف بهم الأرض. لأن ما يحدث في أسواق المال ينعكس على اقتصاديات الدول وبالتالي على الشعوب بزيادة عدد الجوعى والمرضى وعدد العاطلين عن العمل وارتفاع الأسعار وتوقف المشاريع وتوقف البناء والأعمار وزراعة الأرض. فلو أردتَ أن توزع هذه التريليونات على الناس في العالم فهل يبقى بينهم جائع أو مريض دون دواء؟ ولو أنشأت لهم منشآت حقيقية للإنتاج أو أصلحت لهم الأرض ليزرعوها فهل يبقى بينهم فقير أو محتاج؟ ولو قدمت لهم خدمات في كافة المجالات ألا يصبحون في أحسن حال؟! بل سينعم الناس كلهم ويصبحوا كلهم أغنياء. فالنظام الرأسمالي لا يؤمن بتوزيع الثروة وإنما بتراكم الأموال واحتكارها، حتى إنه يقول بنظام "الكارتل" الذي يعني "اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة". (موسوعة ويكيبيديا) فلذلك لا يريد هذا النظام توزيع الثروة على الناس، بل يهدرها ويضيعها بداراً وسفاهة ما بعدها سفاهة. نعم هم كالمقامرين فإنهم يلعبون بالمال، بل بأموال الناس ليكسبوا أموالا، ولا يهمهم

ضياع المال بالخسارة ولا ينتهون عن اللعب بل يريدون أن يلعبوا مرة تلو الأخرى، ولا تنتهي اللعبة ولو أصبحت كل شعوب العالم جياعا لأن حب لعب القمار أعمى أبصارهم! ففي رسالة من منظمة الأغذية والزراعة العالمية "الفاو" إلى ٣٤ ألف لجنة للأمن الغذائي في العالم تقول فيها إن انهيار الأسواق سيتمخض عن مجاعة حقيقية تنال ٣٦ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بحلول عام ٢٠٠٩. (الإذاعة البريطانية ٢٠٠٩/٩/٢٥)

ولقد عُقدت مؤتمرات دولية عدة فهي أكثر مما تحصى سواء بين دول أوروبا ثنائية أو رباعية أو خمس عشرية (دول منطقة اليورو) أو سبع وعشرينية (قمم الاتحاد الأوروبي) أو بين دول أوروبا وأمريكا أو بين الدول الثماني الصناعية أو دول آيبك الإحدى والعشرين أو قمة ٤٣ في بكين أو دول النامية والصاعدة العشرين في البرازيل لمناقشة الأزمة المالية الحالية ومحاولة إيجاد حلول، مما يدل على فظاعة الأمر، وإلا لِمَ يصرف كل هذا المجهود في مناقشة نفس المشكلة في مدة قصيرة وكأن هناك حربا عالمية تدور وتطحن البشر!! فلم تشهد فترة من الفترات التاريخية أن عقدت مؤتمرات على أعلى المستويات بهذه الكثافة حول موضوع واحد بمثل ما عقد حول هذه الأزمة في فترة قصيرة، وكان آخرها ما يسمى بقمة العشرين في واشنطن والتي لم تأت بحلول، والتي عقدت عليها الآمال لحل المشكلة المعضلة بل الأزمة المستعصية على الحل، وحضرت لها أوروبا على أعلى المستويات وعقدت لها الاجتماعات التمهيدية بين من هم على رأس السلطة في البلاد الأوروبية. حتى تفاءل بها رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو وقال عنها: "بأن قمة واشنطن العشرين قمة تاريخية حقيقية ستطلق عملية ليست فقط لإصلاح النظام المالي العالمي وإنما أيضاً لإصلاح الاقتصاد العالمي". (صوت ألمانيا ٢٠٠٨/١١/٧) ولكن تمخض الجمل فولد فأرا؛ بل جمعت ما تدافع عنه أمريكا وما

تطالب به أوروبا كحل وسط بين المولولين على مصيبتهم؛ فأمريكا ما زالت تدافع عن حرية السوق مكابرة فوضع لها بند، وأوروبا تطالب بالرقابة على الأسواق الحرة استيئاساً منها فوضع لها بند أو أكثر، ولم يأتوا بشيء جديد، فكانت قمةً فاشلة. ولو تمخضت عن شيء لما احتاجوا ليعقدوها مرة أخرى في نهاية شهر آذار من العام القادم ولما استمروا في خطتهم ضخ الأموال واللعب بالفائدة الربوية. ويظهر أنهم استيأسوا ورضوا أن يتعايشوا مع الأزمة حتى يأتي أجل رأسماليتهم، الرجل المريض، بل المرأة العجوز المريضة كالذي استعصى شفاؤه وأعيت الأطباء مداواته، فتعايش مع المرض حتى يأتي أجله. فالرأسمالية باقية على قيد الحياة كرجل مريض بأمراض فتاكة ولكن لم يمت لأن أجله لم يأت بعد. وضمَّد جراحه بالترقيعات والتحايلات والأكاذيب على شعوبها وعلى شعوب العالم لعدم وجود مبدأ بديل مطبق في الحياة ليتجه إليه الناس لينقذهم من التعاسة والشقاء في ظل الرأسمالية.

لقد حاولت الدول الأوروبية وخاصة الكبرى منها استغلال الأزمة في محاولة لتنحية أمريكا عن مركز الزعامة أو بإجبارها على مشاركة أوروبا في إدارة العالم. فقال ساركوزي "على أوباما أن يهتم بالعدالة الدولية وذلك بمشاركة أوروبية". (صوت ألمانيا ٢٠٠٨/١١/٧) وكأن العدالة الدولية تتحقق بمشاركة الأشرار مع بعضهم دون تفرد أحدهم في ظلم الأمم والشعوب في الأرض بما فيها شعوبهم! وقال "إنه من الخطأ اعتبار الأزمة مرحلة عابرة". وأضاف "إن عالما جديدا سينشأ من التقلبات الحالية، ليست فقط فيما يتعلق بالمال أو الاقتصاد ولكن أيضاً في كل ما يتعلق بالسياسة أو المجتمع". (جريدة الوطن والقدس نقلا عن ا.ف.ب ٢٠٠٨/١٠/١٧) وقال رئيس وزرائه فرانسو فيون "إن العالم على حافة الهاوية". (الإذاعة البريطانية ٢٠٠٨/١٠/٤) وقالت ميركل رئيسة وزراء ألمانيا "إن عهد هيمنة

اقتصاد واحد وعملة واحدة قد ولّى بدون رجعة". (العربية ٢٠٠٨/١٠/٤) ومن قبل قال وزير ماليتها شتاين بروك مثل قولها بأن "على أمريكا القبول بأنها فقدت صفتها كقوة خارقة في النظام العالمي، وأن الأزمة ستخلف آثارا عميقة، وأن العالم لن يكون كما كان قبلها". (٢٠٠٨/٩/٢٦ الشرق الأوسط ووسائل الإعلام الألمانية) في حين صبّ رئيس وزراء كندا "التي لازالت تتبع التاج البريطاني!" ستيفن هاربر غضبه على أمريكا وانتقدهم ووصف الأزمة بالكارثة (سي.إن.إن الأمريكية ٢٠٠٨/١٠/٨) وأما رئيس صندوق النقد الدولي دومنيك شتراوس وهو أوروبي فقد وصف الوضع بأنه "تعميد بالنار."(الإذاعة البريطانية ٢٠٠٨/١٠/٤) وصرح براون رئيس وزراء بريطانيا في ٢٠٠٨/٩/٣٠ للإذاعة البريطانية "أن الاستهتار داخل الولايات المتحدة حول النظام العالمي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان الذي يعاني منها العالم. وأضاف: إن المشاكل بدأت في أمريكا وإن ما يتطلبه الموقف الآن هو مراجعة عالمية شاملة للنظام العالمي." فأوروبا استغلت الأزمة في محاولة لزعزعة مركز الدولة الأولى في العالم لتحل محلها، أو على الأقل لتكون شريكا معها في قضايا العالم ليكون لها نصف السرقات من خيرات الشعوب المستضعفة لا فتات مما تتركه لها أمريكا من وراء أكلها ومن بعد تخمتها. وهي أي أوروبا لا تريد أن تطبق الرأسمالية كما هي، فإنها تخاف من عواقبها لأنها تعلم أن عواقبها كارثية وقد جربتها في القديم، فكانت وبالا عليها. وأمريكا تحاول أن تطبقها على وجهها الحقيقي بتحرير الأسواق المالية وغير المالية وتحرير التجارة العالمية بإزالة كافة العوائق التي تقف أمامها، ولذلك نادت بالعولمة واقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة العالمية فأقامت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، ودعت إلى الخصخصة في ثمانينات القرن الماضي حتى لا يكون للدولة يد على أي ملك، وينتهي دور الدولة من التدخل المناقض للرأسمالية، ويبقى دورها

كحافظ للحريات العامة وهكذا تطبق الرأسمالية على وجهها الحقيقي. وعندما أرادت أن تطبقها الآن فشلت فشلا ذريعا. وهذا ما حدث عند أزمة ١٩٢٩ المشهورة التي استمرت لسنين فاضطرت الدول الرأسمالية لمخالفة مبدئها وتدخلت في الأسواق. فظهر على أثر ذلك مفكرون رأسماليون أمثال اللورد جون كينز الذي أصدر نظريته المشهورة باسمه عام ١٩٣٦ الذي جوَّز فيها للدولة التدخل في السوق. فخالفوا المبدأ بتجويزهم تدخل الدولة في السوق. كما حصل عند الشيوعيين بأن ظهر منهم مفكرون خالفوا المبدأ وجوّزوا الملكية الخاصة بحدود معينة.

وهكذا فلا "ولولة" أوروبا تجاه أمريكا حلت المشكلة، ولا كل المعالجات التي قامت بها الدول منفردة أو مجتمعة نجحت في معالجة الأزمة، وذلك لأن هذه الدول لم تجرؤ على القول بأن الأزمة في النظام الرأسمالي نفسه، وأن الواجب اجتثاثه من قواعده وأسسه، والبحث عن حل صحيح على أنقاضه، لأن ترقيعه لا يجدي نفعاً، حيث اتّسع الخرق على الراقع!

إن الفساد هو في صلب المبدأ الرأسمالي، فهو مبدأ مادي بحت لأنه يبعد الدين عن الحياة وبالتالي يبعده عن الاقتصاد فيكون حب المال والجشع وحب الذات (الأنانية) هي المسيطرة على المجتمع، فيلجأ الناس إلى التحايل والخداع والغش والاستغلال والاحتكار وتكديس الأموال وإلى غير ذلك من الطرق التي تنبثق طبيعيا عن المبدأ الرأسمالي، فتوجد الهوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء ويصبح المال دولة بين الأغنياء منهم والآخرون يبقون متطلعين بذهول واندهاش؛ أن فلانا يملك أربعين مليارا أوخمسين مليارا أو ستين مليارا، وأن هذا المسكين خسر مليارا أوملياراين أو أكثر بسبب تدهور سوق الأسهم! فقسم من هؤلاء الناس لم ير النقد في حياته، أو رأى القليل منه، فقد رأينا أناسا من الشعب الألماني اندهشوا عندما

رأوا ورقة خمسمائة يورو أمام أعينهم فأخذوا يتلمسونها بلهفة، وهذه الورقة كورقة التواليت في أيدي الأغنياء! أما الآخرون، فكثير منهم لم تقع في يديه أكثر من ورقة خمسين يورو. والذين يسمَّوْن الطبقة الوسطى من الناس يحصلون على المال بكل صعوبة وبكد وجهد عسيرين حتى يكفوا معيشتهم عند أدنى مستوى للمعيشة كما يقرره النظام الرأسمالي للأجور. فهذه هي بعض الثمرات المُرّة كمرارة العلقم للرأسمالية الخطرة على البشرية في عقر دارها والباقي أفظع. وأما آثاره في البلاد الأخرى والتي يسمونها العالم الثالث فحدث ولا حرج؛ فالنتائج أفظع وأخطر وأكبر مما تصور. فالوزير الألماني للمال بيير شتاين بروك شن هجوما على أصحاب رؤوس الأموال في بلده؛ فقال "إن الخطر الأكبر على نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يأتي من جشع كبار مديري المؤسسات الاقتصادية". وأضاف قائلا "إن حب الذات (الأنانية) وعدم التضامن وعدم الإحساس بالآخرين الموجود لدى النخبة الألمانية جرح مشاعر الطبقة المتوسطة في المجتمع وأفقدها إيمانها في وجود عدالة اجتماعية". (الجزيرة ٢٠٠٨/١١/١٩) "وانتقد جشع أصحاب البنوك الأمريكان والإنكليز وسعيهم للحصول على أرباح عالية مما أدى إلى هذه الأزمة." (وكالة الأنباء الروسية الرسمية نوفوستي ٢٠٠٨/٩/٢٥) فالمبدأ الرأسمالي هو مبدأ مادي بحت مثل المبدأ الشيوعي بلا فرق، فكلاهما يعدمان كل القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية من المجتمع والدولة، ويبقيان على القيمة المادية، ويجعلانها هي المسيطرة على المجتمع. فالمبدأ الرأسمالي مبدأ خطر على البشرية كلها بما فيها شعوب العالم الغربي الرأسمالي وباعتراف وزير مالية ألمانيا نفسه. فيجب محاربته، وإبعاده عن الحياة بل إزالته من الوجود، كما زال المبدأ الشيوعي.

إنه لا بد للبشرية إن أرادت الحياة الاقتصادية الآمنة المستقرة، لا بد لها من مبدأ الإسلام، حيث قد طبق هذا المبدأ ونظامه الاقتصادي فوق ثلاثة عشر قرنا،

وكان ناجحا نجاحا منقطع النظير بحيث أصبحت له دولة عظمى أقامت العدل بين الناس، ونشرت الأمان والاستقرار في ربوع المعمورة، ووزعت الثروات على الأفراد فردا فردا، وأمّنت توزيع السلع والخدمات عليهم، وأزالت الفقر والعوز، وأوجدت التوازن الاقتصادي في المجتمع، وأنارت السماء الدنيا بالعلم والنور والفكر، وأوجدت الرخاء والتقدم والازدهار. والغرب الرأسمالي يعترف أنه أخذ أصل العلوم التي نهض عليها، وأصل المدنيّة، وأصل النظم، من المسلمين، وكان الغرب حينها غاطسا في دياجير الظلم والظلام لقرون طويلة.

إن مبدأ الإسلام مجسداً في دولة الخلافة، هو الذي يحرر الناس من عبودية المال ومن استعباد أصحاب رؤوس الأموال لهم، ويخرجهم من ضنك الدنيا إلى سعادة الدنيا والآخرة.

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.(النحل٩٧).

الهتافات: لا إله إلا الله الخلافة وعد الله والله أكبر والجمهور يردد...

لا إله إلا الله الخلافة وعد الله ... الله أكبر .. الله أكبر،

جزى الله الأستاذ/ عابد مصطفى خير الجزاء، والآن مع المعالجات والنظام الاقتصادي الإسلامي وكيف عالج الأزمة في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية القادمة بإذن الله، ومع أستاذنا وحبيبنا الأستاذ/ أبو خليل إبراهيم عثمان، الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان، يقدم لنا مسك الختام، فليتفضل مشكورا.

الورقة الثالثة والأخيرة

النظام الاقتصادي الإسلامي في دولة الخلافة هو وحده القادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات

الأستاذ/ إبراهيم عثمان – أبو خليل

تزداد أهمية الجانب الاقتصادي من حياة البشر في العصر الحالي يوما بعد يوم، حتى أصبحت الدول تحسب القوة الاقتصادية من مقومات قوة الدولة، وقدرتها على التأثير في القرار الدولي، ويُرجع بعضهم انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى العجز، والإفلاس الاقتصادي، فتراجع بذلك عن مرتبة الدولة الثانية في العالم. إن قوة ارتباط الاقتصاد بالسياسة الدولية الحالية تتجسد في أطماع الدول المستعمِرة، ورغبتها في نهب خيرات الأمم التي وقعت فريسة لها. وهكذا فإن كثيراً من الحروب هي لدواعٍ اقتصادية. وقد انعقدت في السنوات الأخيرة مؤتمرات اقتصادية عالمية عدة، يستشف منها نيّات هيمنة القوي على الضعيف، في كل شيء، وأبرز مثال على هذا: مؤتمر منظمة التجارة العالمية [الغات].

وأكثر ما برز ذلك هو على الولايات المتحدة، فإن سيطرتها السياسية كانت تنتج تلقائيا عن سيطرتها الاقتصادية، وذلك عن طريق سيطرة رؤوس الأموال الأمريكية في الصناعة، والمرافق الحيوية، والإنتاجية للدول الضعيفة، للتحكم في اتجاهاتها الاقتصادية.

وتبرز في هذه الأيام قضايا مثل الأزمة المالية العالمية، والعولمة بكافة أشكالها ومنها العولمة الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والخصخصة، والأحلاف، والتكتلات

الاقتصادية، ومن هذه التكتلات والأحلاف: الاتحاد الأوروبي، والمؤتمر السنوي للدول الصناعية الثماني، ومؤتمرات الشمال والجنوب، ومؤتمرات الدول المطلة على البحر المتوسط، والمؤتمرات الاقتصادية ، واتفاقية الغات، وهناك الشركات المتعددة الجنسيات، أو العابرة للقارات...

وعلى الرغم من كل المآسي والأزمات التي سببها النظام الرأسمالي إلا أن الغرب يتقن الدعاية لمنجزاته، ونَمَط عَيْشِه، وأنظمته المتعددة، فيبدو لها بريقٌ أكثر مما هي عليه فعلا، فتكون النتيجة المزيد من انبهار الناس بحضارته، وأنظمته، فيغدو التقليد الأعمى سمة المُنْبَهِرين، فيظنّون أنَّ هذا النظام لا مثيلَ له، ولا بديلَ عنه، فتضيع الهوية، ويغيب الموقف الواضح.

والمتدبر للنظام الاقتصادي الرأسمالي سيرى أن هؤلاء المنبهرين بالرأسمالية هم بحق كما قال سبحانه ﴿ **لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا** ﴾.

ولو تدبروا واقعها لرأوها فاشلة منذ زمن مضى وليس منذ تفجُّر الأزمة العالمية الحالية فحسب، ولرأوا أن أسس النظام الرأسمالي قد نخر فيها السوس منذ نشوئها، وهي أشبه بمنسأة سليمان، بقيت واقفة لأن أحدا لم يدفعها بيده!

الحضور الكرام:

لقد استمعتم فيما مضى إلى واقع النظام الرأسمالي، وكيف أنه يحمل في أحشائه أسباب فشله، وبخاصة عندما يتعرض للأزمات، حيث تنهار أسسه، وتتدخل الدول في هذه الأسس التي هي في أصل تكوينها تتعارض كليا مع تدخل الدول، فالنظام الرأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، أو الاقتصاد الحر، والنظرية الكلاسيكية له ترفض تدخل الدولة، وتقول باليد الخفية والتوازن التلقائي

للاقتصاد. إن هذا النظام كان يرفع الشعار المشهور الذي أطلقه آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" الذي يقضي بعدم التدخل في السوق، فلما وقعت أزمة عام ١٩٢٩م، نادى العالم الاقتصادي "كينز" بضرورة إدخال تعديل على هذا الشعار، وذلك بجواز تدخل الدولة بل بوجوبه، فتدخلت... ثم ابتعدت عن التدخل في ثمانينيات القرن الماضي، وها هي تعود من جديد للتدخل، و لم يُواجَه ذلك التدخل بالشجب والاستنكار، بل باركه علماء الغرب لأن فيه حسب قناعاتهم إنقاذا من أزمة قاتلة، وبدلا من أن يقول دهاقنة الغرب هؤلاء: إن الرأسمالية فشلت في معالجة المشكلة الاقتصادية، قالوا هذا أصلح الموجود وأضافوا إن لم يكن، فأين البديل؟! أما سبب ذلك فهو أنهم جهلوا أو تجاهلوا النظام الاقتصادي الإسلامي، وقارنوا الرأسمالية التي تترنح بالاقتصادية الشيوعية التي انهارت، فرأوا أن التي تترنح و لم تنهر بعد، رأوها أصلح الموجود ما دام الموجود غيرها هو الاقتصادية الشيوعية التي انهارت، ولو تدبروا الأمر بموضوعية، حتى وإن لم يؤمنوا بالإسلام، لوجدوا أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو وحده القادر على توفير حياة اقتصادية آمنة خالية من الأزمات، إن هذا النظام الاقتصادي الإسلامي العظيم قد رسمه الله سبحانه، الرزّاق الخالق، رسمه لمخلوقاته، وهو العليم الخبير بمشاكل مخلوقاته، وبما يصلحهم، وبما يحقق لهم العيش الآمن السليم ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

ومع أن الطبقة الحاكمة النافذة في العالم اليوم وسياسييها قد جهلوا، بل تجاهلوا النظام الاقتصادي الإسلامي، وحصروا تفكيرهم في نظامين فاشلين من وضع البشر، أحدهما وهو الاقتصادية الشيوعية قد انهار، والآخر يترنح لينهار، فإن تجاهلهم قد ضرهم و لم يضر النظام الاقتصادي الإسلامي، فهو لا زال ينطق بالحق

منتظرا دولة الخلافة قريبا بإذن الله لتطبيقه من جديد كما طبقته من قبلُ ثلاثة عشر قرنا ونيفاً، فيسعد الناس به، ويعيشون حياة اقتصادية طيبة آمنة.

الحضور الكرام:

إن تفصيل سياسة الإسلام الاقتصادية لا يسمح به مؤتمر ذو وقت محدود ولكني سأجمل الخطوط العريضة لهذه السياسة، وهي كافية بإذن الله لبيان الحقيقة القائلة إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو وحده القادر على أن يوفر للناس حياة اقتصادية سليمة هانئة خالية من الأزمات، وإليكم البيان:

أولاً: سياسة الاقتصاد في الإسلام

سياسة الاقتصاد هي الهدف الذي ترمى إليه الأحكام التي تعالج تدبير أمور الإنسان، وسياسة الاقتصاد في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعا كليا، وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع، باعتباره يعيش في مجتمع معين، له طراز خاص من العيش. وعلى هذا فإن سياسة الاقتصاد في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في البلاد فحسب، دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد من هذا العيش، ولا هي لجلب الرفاهية للناس وتركهم أحرارا في الأخذ منها بقدر ما يتمكّنون، دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم أيّاً كان، وإنما هي معالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنساناً يعيش وفق علاقات معينة، وتمكينه من رفع مستوى عيشه، وتحقيق الرفاهية لنفسه في طراز خاص من العيش. وبهذا تختلف عن غيرها من السياسات الاقتصادية.

فالإسلام في الوقت الذي يُشرِّع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجّهاً للفرد. وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش، والتمكين من الرفاهية،

يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين، له طراز خاص من العيش. ولذلك تجد الأحكام الشرعية قد ضمنت توفير إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعا كليا لكل فرد من أفراد رعية الدولة الإسلامية، من مأكل وملبس ومسكن، وذلك:

بفرض العمل على الرجل القادر، حتى يوفر لنفسه الحاجات الأساسية له ولمن تجب عليه نفقتهم. ﴿ **فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه**﴾، وفي الحديث « أن رسول الله ﷺ صافح سعد بن معاذ ﷺ فإذا يداه قد اكتبتا، فسأله النبي ﷺ عن ذلك فقال أضربُ بالمِرِّ والمسحاة لأنفق على عيالي فقبل النبي ﷺ يده وقال: «**كفَّان يحبهما الله تعالى**» وروي "أن عمر مرَّ بقوم من القراء فرآهم جلوسا قد نكسوا رؤوسهم، فقال: من هؤلاء؟ فقيل: هم المتوكلون، فقال: كلا، ولكنهم المتأكلون، يأكلون أموال النّاس. ألا أنبئكم من المتوكلون؟ فقيل نعم. فقال: هو الذي يُلقي الحَبَّ في الأرض، ثمّ يتوكل على ربه عز وجل".

وبفرضها على المولود له، وعلى الوارث إن لم يكن قادرا على العمل. قال تعالى: ﴿ **وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إلا وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ** ﴾.

وبفرضها على بيت المال إن لم يوجد من تجب عليهم نفقته. قال ﷺ «**الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته**»، وقال ﷺ كذلك «**من ترك مالا فلورثته ومن ترك كَلاًّ فإلينا**»، وفي حديث آخر: «**ومن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك دَينا أو ضياعا فليأتني فأنا مولاه**».

وبهذا ضمن الإسلام لكل فرد بعينه أن يشبع الحاجات التي لا بد للإنسان من حيث هو إنسان من أن يشبعها، وهي المأكل والملبس والمسكن. ثمّ حثّ هذا الفرد على التمتع بالطيبات، والأخذ من زينة الحياة الدنيا ما يستطيع. قال تعالى:

﴿**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق**﴾، وقال سبحانه: ﴿ **وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا**﴾.

فهذه الآيات وما شابهها تدل دلالة واضحة على أن الأحكام الشرعية المتعلقة بالاقتصاد تهدف إلى كسب المال، والتمتع بالطيبات وفق الأحكام الشرعية. فالإسلام حث الأفراد على الكسب، وأمرهم بالانتفاع بالثروة التي يكسبونها، وذلك لتحقيق التقدم الاقتصادي في البلاد، ولإشباع الحاجات الأساسية لكل فرد، وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية.

ومن أجل مراعاة حصول المسلم على المال نجد الإسلام حين شرع الأحكام المتعلقة بكيفية حيازة الثروة، راعى عدم تعقيد هذه الكيفية التي يحوز بها الإنسان المال، فجعلها بسيطة كل البساطة. إذ قد حدد أسباب التملك، وحدد العقود التي يجري بها تبادل الملكية، وأطلق للإنسان أن يبدع في الأساليب والوسائل، التي يكسب بها حين لم يتدخل في إنتاج الثروة. وبذلك يتوفر لكل فرد ما يشبع له الحاجات التي تتطلب الإشباع. و لم يكتف الإسلام بحثّ الفرد، ولا جعل الإشباع مقصورا على كسب الأفراد، بل جعل بيت المال لجميع الرعية ينفق عليهم منه، وجعل إعالة العاجز فرضا على الدولة، وتوفير الحاجات للأمّة واجبا من واجباتها، لأن عليها حق الرعاية، روى البخاري عن ابن عمر قال: قال عليه الصلاة والسلام: «**الإمام الذي على النّاس راع وهو مسؤول عن رعيته**». وقال ﷺ «**من ولاه الله ﷻ شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخَلّتهم وفقرهم احتجب الله عنه دون حاجتِهِ وخَلّتِهِ وفَقْرِهِ**».

وتعدُّ وصية الإمام علي، لمالك بن الحارث الأشتر، حينما ولاه على مصر، مثالا على دور الدولة، حيث طلب منه جباية خراجها، وجهاد عدوها،

واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، وأوصاه بهذه الوصية: وليكن نظرك في عمارة الأرض، أبْلغ من نظرك في اسْتِجْلاب الخَرَاج ومن أراد الخراج بغير عمارة، أهلَكَ البلاد، وأفقر الناس، و لم يدم أمره إلا قليلا.

وفوق هذا وذاك، فإن الإسلام قد حث الأمة على التعاون فيما بينها على البر والتقوى، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ فِي أموالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ، لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**﴾. أما في السنة النبوية فقد قال ﷺ: «**أيُّما أهل عَرْصةٍ أصبحَ فيهم امرُؤٌ جائع فقد برئَت منهم ذمة الله ورسوله**». وقال أيضاً: «**ليس المؤمن الذي يبيت وجاره إلى جنبه جائع**» وقد امتدح سيدنا محمد ﷺ عمل فئة من المسلمين على تقاسمهم ما يملكون في حالة نقص الغذاء، بقوله: «**إن الأشعريين إذا أرمَلُوا في الغزو، أو قَلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوبٍ واحدٍ ثم اقتسموه بينهم في إناءٍ واحد بالسَّوِيَّة، فهم مني وأنا منهم**».

ثانياً: نظرة الإسلام إلى المال

إن المال هو عادة لأغراض ثلاثة: الادّخار، والإنفاق، والتداول.

وقد وضع الإسلام لكل منها أحكاما تكفل أن يكون المال في خدمة الإنسان لينتفع به وينفع به غيره، لا أن يكون عبدا لهذا المال خادماً، يلحق الضرر بسببه بنفسه وبغيره.

ففي حالة الادخار يمكن للمرء أن يدخر ليجمع تكلفة بناء بيت، أو تكلفة شرائه مثلا، أو لتجميع تكاليف رحلة الحج، أو لأية مسألة يحتاج تنفيذها إلى تجميع بعض المال، وهذا لا شيء فيه إذا أُدّيت زكاته بعد حلول الحوْل وبلوغ نصاب الزكاة، أما الادخار للادخار وكنز المال، وتكديسه، فهو محرم بنص القرآن

الكريم، بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ الِيمٍ**﴾.

وأما الإنفاق فقد حدد الإسلام أحكامه، فأجاز وجوها كبذل المال صدقة وصلة الأقارب...، وأوجب أخرى مثل إخراج الزكاة، وإنفاق المرء على الأرحام، أو بتجهيز الغزاة في سبيل الله...، وحرم وجوها كالإنفاق في الخمر والقمار والمخدرات...

وأما التداول فقد نظّمه الإسلام من وجهين:

الأول: وضع معيارا ثابتا تقدر به الأجور والأثمان وهو ما يسمى "النقد" وحصره بالذهب والفضة لا غير.

والثاني: بيَّن المعاملات الشرعية الصحيحة كأحكام الشركات في الإسلام "العنان والأبدان، والمضاربة والوجوه والمفاوضة..."، وأحكام الإجارة والتجارة والمزارعة والمساقاة والبيع والسلم والصرف والوكالة... وحرم المصانع التي تصنع المادة المحرمة، حيث جعل المصنع يأخذ حكم ما يصنع، فإن كانت محرمة كان إنشاء المصنع فيها محرماً، ولذلك لا يجوز إنشاء مصانع للخمور لأن الخمر محرم. وإن كانت ملكية عامة فلا يجوز للقطاع الخاص إنشاء مصانع عليها كمصانع استخراج البترول الخام وتجهيزه للاستعمال، أو مصانع استخراج المعادن وتجهيز المادة الخام للاستعمال... فهذه المصانع وأمثالها المنشأة على المادة الخام من الملكية العامة، لا يجوز للقطاع الخاص أن يمتلكها بل إن هذه المصانع داخلة في الملكية العامة، تشرف الدولة عليها وتوزع دخلها على الرعية عيناً وخدمات...

وحرم معاملات مثل الشركات الباطلة التي لا تستوفي شروط انعقادها وشروط صحتها مثل الشركات المساهمة، شركات الضمان ، التأمين ... وحرم ما

ينتج عنها من أسهم ونحوها. وحرم شركات الرهن الربوية كشركات الرهن العقاري وبطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك لعملائها ليشتروا بها ويسددوها للبنك بفوائد ربوية...وكذلك حرم الغش والاحتكار بحبس السلع من أجل زيادة سعرها.

ثم إن الإسلام قد حرم في التداول بيع ما لا يملك، وقبل أن يقبض، كما يجري في الأسواق المالية والبورصات التي تتداول السلع فيها، وتباع وتشترى مرات ومرات دون أن تقبض أو تنقل لصاحبها.

وحرم بيع الذهب والفضة وأصناف النقد بيعا مؤجلا بل يجب أن يكون يداً بيد، وحرم المضاربات"أي التناجش" بأن يزيد في السلعة لغرض رفع سعرها في السوق، وليس بغرض التجارة الحقيقية...

وهكذا حرم ما يجري في الشركات متعددة الجنسيات وما يجري في البورصات والأسواق المالية... من خلال أحكام شرعية حاسمة ومفصلة في أبوابها الفقهية ومنها ثلاثة أحكام مهمة:

تحريم بيع ما لا يملك، وتحريم بيع ما لا يقبض، ثم تحريم الصرف دون هاء بهاء في الأجناس الربوية المختلفة "الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح"، ثم تحريم الصرف دون هاء بهاء ودون زيادة أو نقص في الكمية في الأجناس الربوية المتماثلة.

وهكذا حرّم الربا بأشكاله الفضل والنسيئة، وبالتالي فلا وجود للبنوك الربوية في الإسلام، ولا للبنوك المسماة اليوم إسلامية التي تتعاطى بيع ما لا تملك وتستثمر في الشركات المساهمة وشركات الرهن العقاري... بل تكون هناك دائرة في بيت المال تقرض القروض التجارية والصناعية والزراعية على وجهها دون ربا.

ثالثاً: نظرة الإسلام إلى النقد

لقد عين الرسول ﷺ الذهب والفضة نقداً، وجعلهما وحدهما المقياس النقدي الذي يرجع إليه مقياس السلع والجهود، وعلى أساسهما كانت تجري جميع المعاملات، وجعل المقياس لهذا النقد الأوقية، والدرهم، والدانق، والقيراط، والمثقال، والدينار. وكانت هذه كلها معروفة مشهورة في زمن النبي ﷺ يتعامل بها النّاس، والثابت أنه عليه الصلاة والسلام أقرّها. وكانت تقع بالذهب والفضة بوصفهما نقدا جميعُ البيوع والأنكحة، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة. وقد حدد الرسول ميزان الذهب والفضة بميزان معين، هو ميزان أهل مكة. قال الرسول ﷺ : «**الوزن وزن أهل مكة**». ومن مراجعة الموازين النقدية في الإسلام، ومقارنتها بأوزان اليوم، فإن الدينار يساوي "٤,٢٥" غرام ذهباً، والدرهم "٢,٩٧٥" غرام فضة.

وهكذا فقد ربطت الأحكام الشرعية نظام النقد بالذهب والفضة، وبالتالي فلم تظهر الأزمات النقدية وتحكُّم نقد دولة بالدول الأخرى كما نراه اليوم، فإنه منذ إقصاء الذهب عن كونه الغطاء النقدي، وإدخال الدولار شريكا له في اتفاقية بريتون وودز مع نهاية الحرب الثانية، ثم بديلا له في أوائل السبعينات، فقد أصبح الدولار متحكما في الاقتصاد العالمي، بحيث تكون أية هزة اقتصادية في أمريكا مشكِّلةً ضربة قاسية لاقتصاد الدول الأخرى، وذلك لأن مخزونها النقدي، معظمه إن لم يكن كله، مغطى بالدولار الورقي الذي لا يساوي في ذاته أكثر من الورقة والكتابة عليها، وحتى بعد أن دخل اليورو "حلبة الملاكمة"، وأصبحت الدول تحتفظ في مخزونها النقدي نقودا غير الدولار، إلا أن الدولار بقي يشكل النسبة الأكبر في مخزون الدول بشكل عام.

ولذلك فما لم يرجع الذهب غطاء نقديا، فإن الأزمات الاقتصادية ستتكرر، وأية أزمة في الدولار، ستنتقل تلقائيا إلى اقتصاد الدول الأخرى، حتى إن افتعال أزمة سياسية تخطط لها أمريكا ستنعكس على الدولار ومن ثم على العالم، ومثل هذا قد يحصل مع أي نقد ورقي آخر لدولة ذات نفوذ.

رابعاً: تحريم الربا تحريما شديدا

إن النصوص الشرعية قد حرمت الربا تحريما شديدا، وهي قطعية الثبوت قطعية الدلالة، لم تترك مجالا لأي اجتهاد أو تأويل فيها، وجعل من يتعامل بالربا محاربا لله ورسوله، قال سبحانه : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾، وقد بلغ من شدة تحريمه أن الرسول ﷺ قد لعن الربا والمتعاملين به، فقد ورد في الحديث الصحيح «**لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه**». واللعن هو الطرد من الرحمة، ومن تدبر واقع الاقتصاد الرأسمالي القائم على الربا، وما يسببه من استغلال واستعباد نتيجة القروض الربوية، وبالتالي ما يترتب عن ذلك من شقاء وعناء، فإنه لا شك يدرك مدى الطرد من الرحمة لأولئك المتعاملين بالربا، حتى إن الغرب الرأسمالي صار يدرك أن الفائدة الربوية هي العامل الرئيس في الأزمة الاقتصادية الأخيرة، لذلك نادوا بتقليل نسبة الفائدة الربوية على القروض، لتشجيع حركة السوق، ولو عقلوا لألغوها بالكامل.

ولذلك فقد خلا النظام المالي في دولة الخلافة من البنوك، ومن صناديق الإقراض الربوية التي تشتهر بها الرأسمالية، وهذا له ثلاثة أبعاد في تأمين الحياة الاقتصادية الآمنة للمسلمين:

البعد الأول: أنه يوجه تركيز المسلمين إلى الاقتصاد الإنتاجي أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، وبذلك تكثر السلع في الدولة الإسلامية إنتاجا واستيرادا وتصديرا ويتنافس فيها تنافسا كبيرا. وهذا يحمي الأسواق من شح السلع الذي كانت تعاني منه الأنظمة الاقتصادية بشكل مزمن ويجعل أسواق دولة الخلافة أسواقا عظيمة الازدهار.

والبعد الثاني: هذا النظام يحمي المسلمين وأهل ذمّتهم من خسارة أموالهم بالربا. ونظام الإسلام هذا يقضي على ما ترونه في بلدان الرأسمالية من شدة الحوافز وكثرتها وتشعبها التي تشجع الناس على رهن أموالهم للبنوك مقابل ربا بخس، فتتمكن هذه البنوك بالرساميل العظيمة التي جمعتها من الناس من إفقار آخرين عبر القروض الربوية الموجهة لجني الأموال بالجملة من الأسواق المحلية والدولية بما يجعل الناس، كل الناس، داخليا في البلدان الرأسمالية، وخارجياً لا سيما الشعوب الفقيرة، ترزخ تحت وطأة الديون الربوية، فتقضي سنوات حياتها تكدّ وتشقى من أجل سداد فوائد تلك الديون المتراكمة. وبهذا فإن مشاهد الأسى التي نراها في بلدان الرأسمالية من سيطرة قطاع البنوك على كافة القطاعات وربط باقي القطاعات بتلك البنوك وبنظام الربا والتي منها تتولد الأزمات وتتفجر المخاطر الاقتصادية، كل ذلك غريب عن دولة الخلافة الإسلامية، ولا وجود له في واقعها، ومشاهد الأرقام الفلكية لغنى الأغنياء في أمريكا وبلدان الغرب الناتجة بشكل أساسي عن جمعها بالربا من أموال الناس، لا يعرفها النظام الاقتصادي في الإسلام، فأموال المسلمين وأهل ذمتهم محفوظة بنظام الله الذي حرم الربا وبعيدة عن مغريات البنوك الربوية التي ما تلبث أن ينكشف أنها سراب ومهارة خداع، وظيفتها إفقار الناس وكسب أموالهم بالباطل.

والبعد الثالث: أن مشاهد الإفلاس التي تروها في البنوك الرأسمالية والتي تخلّف طوابير كبيرة من الناس الذين فقدوا أموالهم أو تبخّرت حساباتهم هي بعيدة عن النظام الإسلامي الذي يحرم البنوك ويقضي عليها. وبذلك يمنع المُرابين ويحصّن أموال الناس من عبث هؤلاء المرابين. فلا يوجد قوانين في دولة الخلافة تحمي البنوك الربوية المفلسة والشركات الباطلة التي تعلن إفلاسها لتبقيها مستمرة في فسادها وإفسادها.

وبهذا فإن الإسلام بمنعه لنظام الربا وتحريمه تحريما قطعيا قد سد الثغرات التي يمكن للأزمات المالية التي تعرفونها جيدا في الرأسمالية من أن تتسرب إلى من يتقيد بهذا النظام، فأبقى بذلك حياة المسلمين الاقتصادية آمنةً منيعةً عصيّةً على الأزمات.

على أن الإسلام قد شجع الإقراض بين المسلمين وحث عليه، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام: "ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقة مرة". وهذا ليس فقط على الصعيد الفردي فإن من وظيفة الدوائر الاقتصادية في دولة الخلافة أن توفر القروض للمزارعين وأصحاب المشاريع في إطار نظرة الدولة للتنمية الاقتصادية وسياستها في القضاء على الفقر بإيجاد أسواق العمل وتوفير السلع، ولكن تلك القروض لا علاقة لها بالربا، وليس من أهدافها الأرباح، فدولة الخلافة دولة رعاية لا دولة جباية.

خامساً: توزيع الثروة وملكيتها في الإسلام

إن أحكام توزيع الثروة في الإسلام تشمل مفهوما فريدا هو الملكية العامة. فالملكية في دولة الخلافة ثلاثة أصناف: ملكية فردية وملكية عامة وملكية دولة، والدولة هي التي تصون هذه الملكيات الثلاث، وتحافظ عليها وفق الأحكام

الشرعية.

أما الملكية العامة، فإنها ليست في المرافق العامة فقط كالطرق وأمثالها، بل كذلك في ما وضّحه رسول الله ﷺ في الحديثين الشريفين الصحيحين:

الأول: «**المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلا، والنار**»، ويدخل في مدلول كلمة النار جميع أنواع الطاقة المستعملة وقوداً للمصانع والآلات والمحركات، وكذلك مصانع الغاز المستعمل للوقود، ومصانع الفحم الحجري ... فهي كلها ملكية عامة.

والثاني: حديث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لأبيض بن حمّال حيث لم يأذن له امتلاك منجم الملح الذي وجده بعلة أنه "**الماء العد**" كما جاء في حديث رسول الله ﷺ، والعِدُّ أي الكثير الذي لا ينقطع، وهذا يشمل المناجم سواء أكانت صلبة، مثل معادن النحاس والحديد والذهب...، أم كانت سائلة كالبترول...، أم كانت غازيّة كالغاز...، وسواء أكانت المعادن ظاهرة يوصَل إليها من غير كثير مؤونة كالملح والكحل والياقوت وما شابهها، أم كانت باطنة لا يوصل إليها إلا بكثير مؤونة كالمناجم داخل الأرض، فكلها ملكية عامة، ودولة الخلافة هي التي تشرف على هذه الثروات استخراجا وبيعا وتوزيعا، وهي التي تضمن حق كل مسلم في التمتع بحقه هذا في الملكية العامة. فآبار البترول ومناجم المعادن في دولة الخلافة ليست ملكية دولة كما كانت في النظام الاقتصادي تتصرف بها الدولة كيفما تشاء، ولا هي ممكنة للتملك الفردي كما هو قائم في النظام الرأسمالي الذي يجيز لكبار الرأسماليين أن يتملكوا هذه المصادر الهائلة للثروة فتصبح رساميلهم أعلى من موازنات دول!.

إن الملكية العامة ليست كملكية الدولة يتصرف بها الحاكم لمصالح

الدولة...، بل هي للأمة، يوزع دخلها، بعد اقتطاع التكاليف، على أفراد الرعية منذ ولادتهم، وينفق منها كذلك على حمايتهم وجعلهم قوة يحسب لها كل حساب، وذلك مثل الإنفاق على التسلح وبناء القدرات العسكرية... ويمكنكم أن تتصوروا كيف يمكن للأرقام الفلكية من عائدات النفط والمعادن في البلدان الإسلامية أن تساهم مساهمة فعالة في رفع الفقر والقضاء عليه عندما تقوم دولة الخلافة بتوزيع هذه العائدات عيناً وخدمات على الحاملين لتابعيتها.

وهذا المفهوم الشرعي يساهم مع غيره من المفاهيم في استقرار الحياة الاقتصادية لدى المسلمين ويمنع الحكام من السقوط في حيل وألاعيب الكفار المستعمرين الذين استطاعوا تحويل عائدات النفط من البلاد الإسلامية عبر ما يسمونه صناديق سيادية لدول الخليج إلى تنمية البلدان الأوروبية وأمريكا فحرمت الأمة من الحصول على أموالها هذه والتي تبلغ اليوم تريليونات الدنانير، فتنعَّم المستعمرون بأموالنا وفوق ذلك خسرناها في أزماتهم المالية.

وأما ملكية الدولة فهي في غير الملكية العامة وفي غير ما يملكه الأفراد بل هي في الأموال التي يكون للخليفة أن يصرفها حسب رأيه واجتهاده مثل الفيء والخراج، وأموال من لا وارث له... وأمثالها، بشرط أن يكون الشرع لم يعين الجهة التي تصرف فيها، أما إذا عيّن فلا تكون ملكية دولة، بل تكون للجهة التي عينت، وذلك مثل الزكاة للأصناف الثمانية.

وملكية الدولة يصرفها الخليفة برأيه واجتهاده في شؤون الدولة والرعية مثل إيجاد التوازن المالي في المجتمع حتى لا ينحصر تداول المال فقط في أيدي الاغنياء، قال تعالى ﴿**كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾، ولذلك فللخليفة أن يعطي الفقراء من ملكية الدولة دون الأغنياء، كما فعل رسول الله ﷺ في فيء بني النضير

حيث أعطاه للمهاجرين دون الأنصار، ولم يعط من الأنصار أحدا سوى رجلين كانا فقيرين كالمهاجرين وهما أبو دجانة وسهل بن حنيف، وفق الآية الكريمة حتى لا يتداوله الأغنياء فقط.

وأما الملكية الفردية فهي ما كان مصرفها منوطا بالأفراد، في غير الملكية العامة، وهي مصونة تمنع الدولة الاعتداء عليها ولا يجوز لأحد أن يأخذها غصبا، حتى ولا الدولة، وبالتالي فإن ما يسمى بالتأميم وهو استيلاء الدولة على ملكية الأفراد، فإنه غصب وإثم كبير.

إن جعل هذه المِلكيات قسما واحدا تتولاه الدولة أو يتولاه القطاع الخاص لا بد أن يسبب الأزمات ثم الفشل، وهكذا فشلت النظرية الشيوعية في الاقتصاد لأنها جعلت الملكيات كلها تتولاها الدولة، فنجحت فيما هو بطبيعته تتولاه الدولة كالصناعة الثقيلة والبترول ونحوها، وفشلت فيما هو من طبيعته أن يتولاه الأفراد كغالب الزراعة والتجارة والمصانع المتوسطة... ثم وصل بها الحال إلى الانقراض. وكذلك فشلت الرأسمالية، وهي واصلة للانقراض بعد حين، وذلك لأنها جعلت الأفراد والشركات والمؤسسات تمتلك ما هو داخل في الملكية العامة كالبترول والغاز وكل أنواع الطاقة ومصانع الاسلحة الثقيلة حتى الحساسة منها، وبقيت الدولة خارج السوق في كل أنواع الملكية، وكل ذلك من باب حرية اقتصاد السوق والخصخصة والعولمة... فكانت النتيجة هذه الهزات المتتالية والانهيار المتسارع من سوق مالي إلى آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى...

وهكذا انهارت الاقتصادية الشيوعية، وها هي الرأسمالية تنهار أو تكاد.

سادساً: البورصات وموقف الإسلام منها

إن الأسواق المالية والبورصات في النظام الرأسمالي تلعب الدور نفسه الذي يلعبه نظام الربا من حيث تركيز الثروة بيد فئة قليلة من الناس. إلا أنه يزيد على ذلك بأنه يحول الاقتصاد من تداول حقيقي للثروات، سلعا كانت أو خدمات، إلى اقتصاد رقمي وورقي يربح الناس فيه ويخسرون أرقاماً، وتتضخم فيه الثروات إلى أرقام مضاعفة دون أي إنتاج حقيقي لأية سلعة أو خدمة، فإذا به ينفخ في عالم المال فقاعات ضخمة يخيل للناس أنها نمو ونشاط اقتصادي، ثم إذا بهم يُفاجَأون بانفجار هذه الفقاعة مزهِقة ثروات كانوا يملكونها، أو ظنوا أنهم كانوا يملكونها في كثير من الحالات، تاركة ما بقي من الرصيد المالي الحقيقي في يد فئة من لصوص المضاربات المالية. فإذا كان المستثمر العادي في السوق يحقق ربحه عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها بعد أن ترتفع أسعارها، فإن المضارب يحقق ربحه أحيانا عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم وبيعها بهدف تخفيض أسعارها فيما يعرف باسم عمليات البيع قصير الأجل.

إن هذه البورصات والأسواق المالية في النظام الرأسمالي، هي منبع للأزمات الرأسمالية التي تخلف وراءها قطاعات واسعة من الفقراء بعد أن تكون قد جردتهم من أموالهم أو عرضتهم لخسائر جسيمة...

أما في الإسلام، فإن أسواق البيع والشراء تنظمها أحكام شرعية، تضمن عدم التنازع، وعدم أكل المال بالباطل، ومن هذه الأحكام:

١ – تمنع بيع السلعة إن لم تكن مملوكة للبائع وتحت تصرفه، فلا يجوز شراء سلعة ثم بيعها قبل أن يقبضها المشتري، كما يحدث في البورصات حيث تشترى وتباع السلع مرات ومرات وهي في مكانها لم يقبضها البائع ولا المشتري.

ب_ وهي تمنع كذلك التناجش أي المضاربة، فيزاد في سعر السلعة ليس من أجل الشراء الحقيقي بل ليرفع سعر السلعة، كما يحدث في أسواق المال والبورصات الحالية، وارتفاع سعر النفط خلال هذه السنة شاهدٌ على ذلك...

ج_ وهي تمنع كذلك البيع والشراء للأصناف الربوية الستة دون تقابض فوري "هاء بهاء" في المختلفيْن، ودون تقابض فوري ومساواة في الكمية إذا كان البيع من المتماثلين. وهذه الأصناف هي "الذهب والفضة، والقمح والشعير، والتمر والملح " ويتبع النقدُ بأصنافه الذهبَ والفضةَ من حيث هذا الحكم. إذا اختلفت، وهو ما يسمى بالصرف، فلا يصح أن يكون آجلا بحال...

فبيع هذه الأصناف ببعضها لا يصح دون تقابض فوري، وبيع هذه الأصناف إذا تماثلت لا يصح دون تقابض ومساواة في الكمية، كأن تبيع الذهب بالذهب أو القمح بالقمح... فلا يجوز التفاضل في الكمية ولا التأجيل.

وما يجري في البورصات لا يصح لأنه على خلاف ذلك، فتأجيل التقابض في هذه السلع، وبخاصة الصرف، يوجد الأزمات والهزات لاختلاف الأثمان والقيم بالتأجيل، وبالتالي يحدث ما يشبه المقامرة، ومعروف ما يترتب عليه من خسائر وأزمات...

د- وهي تمنع تداول الأسهم لأن الشركات المساهمة باطلة هي وأسهمها، فهي سندات تتضمن مبالغ مخلوطة من رأس مال حلال، ومن ربح حرام، في عقد باطل، ومعاملة باطلة، دون أي تمييز بين المال الأصلي والربح، وكل سند منها بقيمة حصة من موجودات الشركة الباطلة، وقد اكتسبت هذه الموجودات بمعاملة باطلة نهى الشرع عنها، فكانت مالا حراما، فتكون أسهم شركة المساهمة متضمنةً مبالغ من المال الحرام. وبذلك صارت هذه الأوراق المالية، التي هي الأسهم مالا

حراما، لا يجوز بيعها ولا شراؤها، ولا التعامل بها، وسواء في ذلك الأسهم العادية، وما يسمى بالأسهم الممتازة التي تحصل على ربح في كل الاحوال، والتي لها أولوية السداد قبل الأنواع الأخرى عند تصفية الشركة، أو عند توزيع الأرباح.

كما لا يجوز شراء الأسهم بقرض ربوي يقدمه السمسار، أو غيره، للمشتري، لقاء رهن الأسهم، لما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن، وهما من الأعمال المحرمة بالنص على آكل الربا، وموكله، وكاتبه وشاهديه.

ولا يجوز أيضاً بيع أسهم لا يملكها البائع، وذلك عن طريق تلقي وعد من السمسار بإقراضه الأسهم في موعد التسليم، لأنه من بيع ما لا يملك البائع (السمسار)، ويشتدُّ المنع من البيع إذا اشترطا تسليم الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة ربوية للحصول على مقابل إقراضه الأسهم.

ولا يجوز بيع السندات ولا تداولها لأنها سندات دين يستثمر المال فيها بالربا، بالإضافة إلى تحريم بيع الدين بالدين.

وهكذا فإن أسواق البيع والشراء في الإسلام تحقق التجارة الحلال الآمنة الخالية من الأزمات والمنازعات والمضاربات، والمقامرة والغش والخداع... إنها أسواق نظيفة نظافة الأيدي الصادقة التي تراعي الأحكام الشرعية في التداول.

سابعاً: الرعاية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة:

إن الدولة تضمن إيجاد الأعمال لكل من يحمل التابعية، بناءً على قوله ﷺ «**الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته**»، وعلى قوله ﷺ: «**من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا فإلينا**»، وقوله ﷺ «**ومن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتني فأنا مولاه**»، وهكذا فإن الفقير الذي لا يستطيع العمل

وليس له قريب تجب نفقته عليه، وكذلك الفقير القادر على العمل ولكن لا يوجد له عمل، وليس له قريب تجب نفقته عليه، فإن هؤلاء الفقراء تجب نفقتهم على الدولة، وفق الأحاديث السابق ذكرها، فهي مسؤولة عن إيجاد العمل للقادر، وسد حاجة غير القادر من بيت المال. ففي الحديث الصحيح: « **أَنَّ رَجُلا مِنْ الانْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ فَقَالَ أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ قَالَ بَلَى حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنْ الْمَاءِ قَالَ ائْتِنِي بِهِمَا قَالَ فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ قَالَ رَجُلٌ أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ قَالَ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أو ثَلاثًا قَالَ رَجُلٌ أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الأَنْصَارِيَّ وَقَالَ اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ وَلا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...** » وهكذا فإن مباشرة الرسول ﷺ للعملية هي إيجاد عمل للعاطل عن العمل، أي إيجاد الدولة عملا للعاطل عن العمل القادر عليه.

وتشمل هذه الأحكام الذمي الذي في دار الإسلام فيعطى حق الرعوية ويحمل تابعيتها. والذمي هو كل من يتدين بغير الإسلام وصار من رعية الدولة الإسلامية وهو باق على تدينه بغير الإسلام. والذمي مأخوذ من الذمة وهي العهد، فلهم في ذمتنا عهد أن نعاملهم حسب ما صالحناهم عليه، وأن نسير في معاملتهم ورعاية شؤونهم حسب أحكام الإسلام. وقد جاء الإسلام بأحكام كثيرة

لأهل الذمة ضمن لهم فيها حقوق الرعية وواجباتها. وأن أهل الذمة لهم ما لنا من الإنصاف، وعليهم ما علينا من الانتصاف.

ولأهل الذمة من رعاية شؤونهم، وضمانة معاشهم ما للمسلمين، عن أبي وائل عن أبي موسى أو أحدهما بإسناده أن رسول الله ﷺ قال: «**أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني**» وهو عام لكل رعية الدولة، مسلمين وغير مسلمين.

ثامناً: محاسبة موظفي الدولة على ما امتلكوه دون وجه شرعي:

إن دولة الخلافة لا تجعل مجالا لموظفيها أن يستغلوا وظيفتهم اقتصادياً، بل إنها تحاسبهم كما كان يفعل رسول الله ﷺ.

لقد كان رسول الله ﷺ يحاسب الولاة، والعمال على ما اكتسبوه وقال في ذلك: «**من استعملناهُ على عملٍ فرزقناه رزقا فما أخَذَ بعد، فهو غُلُول**».

واستعمل رسول الله ﷺ عاملا يدعى ابن اللُّتبيّة على الصدقة فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال: يا رسول الله، هذا لكم، وهذا أُهديَ إليَّ. فقال له: «**أفلا قعدتَ في بيتِ أبيكَ، وأمك، فنظرتَ أيُهدى إليكَ، أم لا؟**»ثم قام عشية بعد الصلاة فقال: «أما بعد فما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول: هذا من عملكم، وهذا أهديَ إليّ؟ أفلا قعد في بيت أبيه وأمه، فنظر، هل يُهدى له، أم لا؟ فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لا يغلُّ أحدكم منها شيئاً، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عُنُقه، إن كانَ بعيرا جاء له رُغاءٌ، وإن كانت بقرةٌ، جاء بها لها خُوار، وإن كانت شاةٌ، جاء بها تَيْعَر».

أما الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ فقد نُقل عنه أنه كان يحصي ممتلكات عماله قبل توليتهم، ثم يحصيها بعد انتهاء مدة عملهم، ثم يصادر أية زيادة غير

معقولة في الأموال التي في حوزتهم. وحصل أنْ صادر أموال بعض ولاته، وأخذ شطر مال آخرين، لشبهة في طريقة تحصيلهم لهذا المال، واستغلالهم للسلطة والنفوذ وكان يضم ما يصادره مما في حوزتهم إلى أموال بيت المال.

وهكذا فإن الموظفين يراعون واجبات وظائفهم بدافع التقوى أولاً، ثم بدافع الأحكام الشرعية التي توجب محاسبتهم، محاسبة عادلة تضمن حفظ أموال الأمة وعدم الاعتداء عليها.

تاسعاً: رقابة النظام الاقتصادي في الإسلام

يمكن تلخيص أدوات، أو أجهزة الرقابة بالأدوات الرقابية التالية:

١- ولاية الحِسبة: حيث يقوم المحتسب بالرقابة على الأسواق والموازين والمكاييل والغش في الأسواق والأماكن العامة ويراقب باقي المخالفات أيضاً.

٢- ولاية القضاء: حيث يقوم القضاة بفض المنازعات جميعها بما في ذلك المالية والاقتصادية التي قد ترافق المعاملات اليومية للناس.

٣- الدواوين: وهي أدوات رقابة وضبط لحركة المال في بيت المال، مما يتعلق بمال الزكاة، ومال الدولة، والمال التابع للملكية العامة، وهي تتولى الرقابة على الجباية والإنفاق بحيث تكون كل حركة للمال في مكانها الصحيح.

٤- ولاية المظالم: وهي تتولى الشكاوى التي ترفع ضد أولي الأمر إذا ظلموا الرعية في كل التصرفات وكل الجوانب، ومنها التصرفات المالية والاقتصادية.

وهي أجهزة رقابية تضمن عدالة النظام الاقتصادي على الوجه المبين في الشرع.

الإخوة الحضور:

هذه خطوط عريضة للسياسة الاقتصادية في الإسلام:

فإذا كانت دولة الخلافة توزع الدخل الصافي للملكيات العامة على أفراد الرعية عيناً وخدمات منذ ولادتهم،

وإذا كانت دولة الخلافة تسد حاجات الفقراء الأساسية "من مأكل ومسكن وملبس" بتوفير العمل للقادر منهم، وإعطاء غير القادر أو من لم يجد عملا، إعطاؤه من الزكاة ومن الملكية العامة ومن ملكية الدولة ما يسد حاجاته الأساسية،

وإذا كانت الدولة تعطي لقليل الغنى مالاً من ملكيتها، ولا تعطي كثيرَ الغنى لإيجاد التوازن في المجتمع وتقليل الفروق بين امتلاك الناس للمال.

وإذا كانت الدولة تعطي قروضا من دوائر بيت المال لمن لهم حاجة زراعية صناعية تجارية دون ربا.

وإذا كانت الدولة تمنع المعاملات الباطلة سواء أكانت عقودا لا تستوفي شروط انعقادها وشروط صحتها كالشركات متعددة الجنسيات، والشركات المساهمة والتأمين..،

وإذا كانت الدولة تمنع البيع والشراء، التجارة الداخلية والخارجية بسلع غير مملوكة وغير مقبوضة، كما في البورصات، وتمنع التناجش أي المضاربات،

وإذا كانت الدولة تمنع الصرف في الذهب والفضة وفي سائر أصناف النقد دون تقابض في المختلفين ودون تقابض وتماثل في المتماثلَيْن، كما يحدث في أسواق المال اليوم.

وإذا كانت الدولة تمنع بطاقات الائتمان الربوية وتداول الأوراق المالية والسندات الربوية وتجارة الأسهم الباطلة،

وإذا كانت دوائر المحاسبة والمراقبة تقوم بالضبط والربط لكل عابث أو فاسد أو غاشٍّ أو محتكر أو متاجر بالحرام أو مقامر أو محتال أو نصاب...

ثم قبل هذا وبعد هذا، فإن تطبيق هذا النظام في دولة الخلافة لا يتغير أو يتقلب بتغير وتقلب "مزاج" الحاكم بل هو نظام فرضه رب العالمين، ينفّذ بدافع التقوى، وعدالة التشريع، في دولة رعاية، لا دولة جباية،

أفلا يكون بحق هو وحده القادر على توفير حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من الأزمات؟

الإخوة الحضور:

قد يقال هذا نظام صحيح مستقيم عادل آمن ... ولكنه في بطون الكتب، وإيجاد دولة تطبقه أمر مستحيل هذه الأيام، أو هو بالغ الصعوبة على أقل تقدير، فلماذا نشغل أنفسنا بقطف الثمار الزكية من أعلى الشجرة، مادام تسلُّقها صعباً؟ ألا نكتفي بالتقاط الثمار الساقطة أسفل الشجرة، فنمسح الأوساخ التي تراكمت عليها، وننظفها ونغمض عيوننا عن ما بقي عليها من أوساخ لم نستطع إزالتها، ثم نأكلها؟!

الحضور الكرام:

أما الأولى من حيث إنِّ وجود هذه الدولة مستحيل أو بالغ الصعوبة، فإن المتدبر للوقائع الجارية، يرى أن الأمر ليس كذلك، بل هو ممكن، بل فوق ذلك، فإنه آت قريبا بإذن الله، والأدلة على ذلك مستفيضة:

فأولاً: وعد من الله سبحانه للذين آمنوا وعملوا الصالحات بالاستخلاف في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم. يقول سبحانه ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأرض كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾.

وثانياً: بشرى من رسول الله ﷺ بعودة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، بعد الملك الجبري الذي نحن فيه، يقول صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الصحيح الذي أخرجه أحمد من طريق حذيفة بن اليمان: قال: قال رسول الله ﷺ «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ**».

وثالثاً: أمة حية فاعلة تُقبِل على العمل لاقامة الخلافة، وعلى تأييد هذا العمل، إلى أن يتحقق وعد الله، ثم من بعدُ ترابط لحراسة الخلافة واحتضانها... حيث إن الأمة تتوجه بتسارع إلى سيرتها الأولى التي أخرجها الله لها، يقول سبحانه: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ .

ورابعاً: حزب مخلص لله سبحانه، صادق مع رسوله ﷺ، يغذّ السير، واصلاً ليله بنهاره، حتى يتحقق وعد الله وبشرى رسوله على يديه، لا يخشى في الله لومة لائم، لا تلين له قناة ولا تضعف له عزيمة بإذن الله، حتى يأتي أمر الله وهو كذلك، وكأنه مصداق قوله صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الذي أخرجه مسلم من

طريق ثوبان «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك...»

إن أية واحدة من هذه الأربعة كافية لتنطق بأن الخلافة ليست مستحيلة، ولا بالغة الصعوبة، بل وليست ممكنة فحسب، بل هي فوق ذلك آتية قريبا إن شاء الله، أقول إن أية واحدة من هذه الأربعة لتنطق بذلك، فكيف بالأربعة مجتمعة؟

وأما الثانية من حيث الاكتفاء بالثمار الساقطة على الأرض ومحاولة تنظيفها ثم أكلها كما يفعل الرأسماليون اليوم برأسماليتهم من محاولة ترقيعها وإزالة بعض فشلها بمعالجاتٍ بان عوارها، أقول إن الاكتفاء بذلك ليس هو بطبيعة الحال من شيم المسلمين الذين يريدون خيريْ الدنيا والآخرة، وليس هو كذلك من شيم العقلاء الذين يتطلعون إلى حياة كريمة حتى لو كانوا غير مسلمين.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يكفل الحياة الكريمة للناس كافة، المسلم وغير المسلم، ما داموا يعيشون في ظل الخلافة، التي تحفظ أمنهم وعيشهم مهما اختلفت أجناسهم وأديانهم وأعراقهم، فمن سار عليه فقد اهتدى وعاش حياة طيبة هانئة، ومن أخذ بالأنظمة الأخرى، فأنتم ترون الشقاء والعناء الذي يعاني منه أصحابه، وصدق الله سبحانه ﴿ **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ۝... وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا** ﴾ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المؤتمر الصحفي

الذي عقده إعلاميو

حزب التحرير

يوم الأحد ١٤٣٠/١/٨هـ، ٢٠٠٩/٠١/٠٤م في فندق السلام - روتانا

عقد حزب التحرير بفندق السلام روتانا مؤتمراً صحفياً يوم ٢٠٠٩/٠١/٠٤م أقامه الإعلاميون الرسميون لحزب التحرير، وقد حضر المؤتمر الصحفي نحو (٢٦) إعلامياً يمثلون وسائل إعلام مختلفة، وقد جلس على المنصة:

أولاً: الإعلاميون الرسميون للحزب

١- رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في السودان، ضابطاً للجلسة.

٢- الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان.

٣- الناطق الرسمي لحزب التحرير- إندونيسيا

٤- الناطق الرسمي لحزب التحرير- بنغلاديش.

٥- مساعد الناطق الرسمي لحزب التحريرفي ولاية تركيا.

٦- رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير- لبنان.

٧- رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير- اليمن.

٨- الممثل الإعلامي لحزب التحرير – هولندا.

٩- الممثل الإعلامي لحزب التحرير – بريطانيا.

ثانياً: المترجمون

١- بلال من أرض الشام للترجمة من الإنجليزية إلى العربية، ومن العربية إلى الإنجليزية.

٢- كمال من بنغلادش للترجمة من الإنجليزية إلى العربية ومن العربية إلى الإنجليزية.

٣- فؤاد من التركية إلى العربية ومن العربية إلى التركية.

٤- صديق الجاوي من الإندونيسية إلى الإنجليزية والعربية وبالعكس.

وقد عُقد المؤتمر على جلستين على النحو التالي:

الجلسة الأولى

أدار المؤتمر الصحفي في جلسته الأولى الأستاذ/ ناصر رضا محمد عثمان رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان:

الأستاذ/ ناصر رضا: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأمين سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل أن ندخل في موضوع مؤتمرنا الصحفي هذا، لا بد لنا من وقفة أمام الأحداث التي طغت على العالم، وهو اجتياح يهود لغزة، وذلك بعد عشرة أيام من القصف المتواصل ليل نهار، لم تتحرك فيها جيوش المسلمين، ولم تتجاوز مواقف الحكام سوى الشجب والإدانة، لم يحركوا ساكنا مما أغرى يهود فقرروا اجتياح هذه الأرض الطيبة المباركة، بعد الصمت المريب لكل حكام المسلمين ولكل جيوش المسلمين، ولكل الصامتين عن الحديث عن هذا الأمر، وكذلك للذين حولوا القضية من الواجب الشرعي الذي أوجبه الله تعالى علينا بأن قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿ **وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ** ﴾ ويقول الله عز وجل : ﴿ **وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (٧٥)**﴾، الله عز وجل قد أوجب علينا أن ننصر إخواننا في غزة، ولكننا وللأسف الشديد قعدنا عن ذلك فلم تتحرك الجيوش، لأن الأمر الذي يجب أن يصدر من أصحاب القرار

السياسي من حكام المسلمين لم يصدر، وكذلك من الأئمة والدعاة، فبدل أن يحضّوا على هذا الأمر لم يذكروا غير أمر واحد يقولون للناس (ليس لنا من نصرة إخواننا في غزة سوى الدعاء) فلا حول ولا قوة إلا بالله، إن النبي ﷺ لم يدع إلا وهو يرصّ الصفوف وبعد بدء رحى المعركة كما أخبرنا بذلك أهل السير والأخبار، ففي غزوة بدر الكبرى بعد أن صف الصفوف وجيش الجيوش وبعد أن دارت رحى المعركة وقف صلوات ربي وسلامه عليه يبتهل إلى الله عز وجل بالنصر.

لذلك أيها الأحبة الكرام لابد لنا من أن نعرف أن الواجب في نصرة إخواننا في غزة تكون بتحريك الجيوش، وهذا واجب الحكام الذين بيدهم القرار، فإن لم يفعلوا، وهم فعلا لم يفعلوا، فالواجب على هذه الأمة أن تعمل عملا جادا يصب في مصلحة تغيير هؤلاء الحكام وإقامة خلافةٍ يقوم فيها من يملك القرار بحسب أحكام الشرع، فيصدر الأوامر للجيوش حتى تقارع هؤلاء اليهود وكل المحتلين الغاصبين في سائر بلاد المسلمين. هذا هو واجبنا بشكل واضح ومباشر، أن نحض كل من يملك شيئاً من القوة حتى نعمل للتغيير الجاد والتغيير الجذري في بلاد المسلمين لننصب خليفة يقوم بالواجب الشرعي لقول الحبيب المصطفى: «إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به». ثم نقف مع قول الله عز وجل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿**وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرض وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۞ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأرض وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ**﴾ صدق الله العظيم.

إلى الذين قتلوا وهجروا من ديارهم، والذين هم في سجون الطغاة، والذين يصلون الليل بالنهار عاملين لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة واسترداد الحقوق المغتصبة، إليهم جميعاً الشكر والتقدير والتجلّة والاحترام. كما لا يفوتني

أن أشكر كل الذين عملوا على إنجاح مؤتمرنا الاقتصادي هذا، وعلى رأسهم شيخنا الجليل عطاء الخير والذين معه، وكذلك ضيوفنا الكرام الذين تجشموا مشاق السفر فجاؤونا من كل حدب وصوب؛ من جنوب شرقي آسيا حيث إندونيسيا وبنغلاديش وماليزيا، ومن جزيرة العرب من اليمن السعيد ومن الشام الحبيب ومن الأرض المباركة فلسطين، ومن تركيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، ومن أمريكا جاؤونا ليشاركونا وليشهدوا معنا هذا الخير. فلهم التحية والتقدير.

كذلك الشكر موصول للذين تبرعوا لإنجاح هذا المؤتمر واقتطعوا من قوتهم على حاجتهم، ولكل الذين عملوا في الخفاء والذين دعوا لنا بالخير وكل من شاركنا بالحضور، إليهم جميعاً والذين سقطوا مني سهوا أقول جزاكم الله عنا وعن الإسلام خير الجزاء وبارك الله لنا فيكم وبكم.

الحضور الكريم سيكون إن شاء الله ترتيبنا لهذا المؤتمر الصحفي أن يتلو علينا البيان الختامي للمؤتمر الاقتصادي العالمي الأستاذ/ إبراهيم عثمان أبو خليل الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان.

وقبل ذلك، فإني أعرّف بالحضور على المنصة: الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأخ/ إبراهيم عثمان أبو خليل، والأخ رئيس المكتب الإعلامي في لبنان الأستاذ/ أحمد القصص، والأخ/ الناطق من إندونيسيا إسماعيل يوسنطا، الأخ الناطق من بنغلاديش الأستاذ/ محيي الدين أحمد، وكان من المفروض أن يحضر الناطق الرسمي للحزب في باكستان ولكنه ممنوع من السفر بقرار الدولة، الأخ الممثل الإعلامي من هولندا أوكاي بالا وكذلك الأخ مساعد الناطق في تركيا، وكان من المفروض أيضاً أن يحضر معنا الناطق الرسمي لحزب التحرير في

تركيا الأخ/ يلماز شيلك لكنه للأسف مسجون في تركيا. كما نبين أن إعلاميّي الحزب سيجيب كل منهم عن الأسئلة المتعلقة بمنطقته:

الأخ الناطق في السودان سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بالبلاد العربية في أفريقيا،

الأخ رئيس المكتب الإعلامي في لبنان سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بالبلاد العربية في آسيا ما عدا الخليج،

والأخ رئيس المكتب الإعلامي في اليمن الأستاذ/ ناصر عبده سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بالبلاد العربية في الخليج والجزيرة العربية،

أما الأخ الناطق من إندونيسيا فسيجيبكم عن الأسئلة المتعلقة بإندونيسيا وجنوب شرق آسيا،

والأخ الناطق من بنغلاديش سيجيبكم عن الأسئلة المتعلقة ببنغلاديش وباكستان،

الأخ الممثل الإعلامي من هولندا أوكاي بالا, سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بأوروبا ما عدا بريطانيا

الأخ مساعد الناطق الرسمي. الأستاذ خلوق سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بتركيا

الأخ الممثل الإعلامي لحزب التحرير في بريطانيا الأستاذ/ تاجي مصطفى سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بأمريكا وبريطانيا.

البيان الختامي للمؤتمر

والآن ندعو الأستاذ/ أبوخليل الناطق الرسمي للحزب في السودان ليتلو البيان الختامي:

البيان الختامي للمؤتمر الاقتصادي العالمي

الذي نظمه حزب التحرير في ١٤٣٠/١/٧هـ – ٢٠٠٩/١/٣م

بأرض المعارض ببري– الخرطوم – السودان

عقد حزب التحرير يوم السبت ٧ محرم ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٠١/٣م بالخرطوم مؤتمراً اقتصادياً عالمياً تداعى له لفيف من علماء الاقتصاد والخبراء والمفكرين السياسيين من أرجاء المعمورة المختلفة، ليبحثوا تحت شعار المؤتمر:

(نحو عالم آمن مطمئن في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي)

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، أسبابها ومسبباتها وآثارها على العالم، كما بحثوا عقم المعالجات المعروضة في الواقع الآن، حيث هي لا تخاطب حقيقة المشكلة، ولا تنظر إلى مستقبل اقتصادي آمن على كوكب الأرض الذي عليه نعيش، وذلك على ضوء انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي. وقد خلص المؤتمرون للآتي:

١/ حقيقة المشكلة: أسبابها ومسبباتها:

إن حقيقة المشكلة هي بطلان وفساد المبدأ الرأسمالي في عقيدته (فصل الدين عن الحياة)، وفي أنظمته للحياة ومنها نظام الاقتصاد. وذلك في الآتي:

- تصوير المشكلة الاقتصادية بأنها الندرة النسبية للسلع والخدمات (الثروة)، وليس التوزيع العادل لهذه الثروة.
- اعتماد الاقتصاد الرأسمالي على الربا.
- إقصاء الذهب والفضة عن النقد واستعمال الأوراق الإلزامية.

- فساد البورصات والأسواق المالية الجارية حاليا.
- بطلان سندات الدين وأوراق الخزينة والأسهم بأنواعها.
- الحصر الخاطئ للملكيات؛ في الملكية الخاصة وملكية الدولة وهي في حقيقتها ثلاثة أنواع: ملكية عامة وملكية دولة وملكية خاصة.

٢/ فشل المعالجات الدولية الجارية حاليا للأزمة:

إن المعالجات المعروضة لا تمس جوهر الأزمة، وإنما تركز على آثار الأزمة وظواهرها. فمن رأى أن المؤسسات المالية فقدت السيولة قال بضخ المليارات والمليارات لإيجاد السيولة للمؤسسات، ومن رأى أن الأسواق المالية والاستثمار قد أصابها الركود والتجمد قال بتخفيض الفائدة (الربوية) على القروض لتشجيع الاقتراض، وبالتالي يتحرك السوق، ومن رأى أن الأسهم والسندات والأوراق المالية قد فقدت معظم قيمتها وتجاوزت الخطوط الحمراء، قال لا بد أن تتدخل الدولة وتشتري الأصول المتعثرة وكثيراً من الأسهم والسندات والأوراق المالية.

لقد كانت كل هذه المعالجات دون فائدة كمن يحرث في البحر، أو كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه، لأن المعالجين حصروا تفكيرهم فقط في نظامين وضعيين من صنع البشر؛ هما الرأسمالي الذي يترنح ليسقط، والاقتصادي الذي هوى وسقط أرضا، وتجاهلوا تماما نظاماً قاد البشرية قرونا طويلة، عاش الناس في ظله في بحبوحة العيش وفي أمن وطمأنينة، كانت قوافل الزكاة تجوب البلاد بحثا عن فقير واحد ليأخذ الزكاة فلا تجده، في حين أن الفقراء اليوم في أغنى دول العالم يعدون بالملايين، أما عن غيرها فحدّث ولا حرج.

٣/ تحقيق مستقبل اقتصادي آمن على كوكب الأرض:

إنها دعوة صادقة يطلقها حزب التحرير للناس؛ كل الناس، أن يستشرفوا حياة جديدة آمنة مطمئنة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي تطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية، التي أظل زمانها، حيث عدالة الاقتصاد الإسلامي الذي يتجلى في الآتي:

- دولة الخلافة دولة رعاية لا دولة جباية، وتشمل هذه الرعاية المسلمين وغيرَهم من رعايا الدولة.
- ضمان إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد الرعية، وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية.
- تحريم الربا واعتباره ماحقاً للمال.
- في بيت مال المسلمين دائرة تتولى الإقراض دون ربا.
- لا يجوز تداول ما لا يملك، ولا بيع ما لا يقبض، فيحرم ما يجري في البورصات والأسواق المالية، ويحرم بيع وتداول سندات الدين والأسهم.
- لا يجوز التناجش- أي المضاربات.
- النقد في الإسلام ذهب وفضة وأوراق نائبة عنها.
- المناجم بأنواعها والنفط والغاز وصنوف الطاقة كلها ملكيات عامة، ويوزع ريعُها على أفراد الرعية عيناً وخدمات. ولا يجوز تمليكها لأفراد أو شركات.
- تعطي الدولة من ملكيتها للفقراء دون الأغنياء منعاً لتداول الثروة بين الاغنياء.
- الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها، ولا للدولة، فما يعرف بالتأميم حرام شرعا.
- محاسبة الموظفين بشدة إذا استغلوا وظيفتهم اقتصادياً، وذلك منعا للفساد.

- نصيحة لأصحاب الأموال من المسلمين:

كثير من أبناء المسلمين يملكون أموالا يريدون استثمارها وتنميتها، ونصيحتنا لهم أن لا يستثمروا أموالهم في هذه الأسواق المالية والبورصات (أندية القمار) وإنما عليهم توجيهها للاستثمار الحقيقي في بلاد المسلمين سواءٌ أكان ذلك في الزراعة أم الصناعة، خاصة الصناعة الثقيلة والصناعة الإلكترونية... وغيرها من المجالات الاقتصادية.

خاتمة:

نخلص في ختام بياننا هذا عن المؤتمر الاقتصادي الذي بحث الأزمة الاقتصادية العالمية من كافة جوانبها، كما بحث تداعياتها، وآثارها السلبية على الجميع؛ دولا وشعوبا، غنيها وفقيرها؛ نخلص إلى أن الحل يكمن في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي هو ليس البديل فحسب، بل هو الأصيل الأصيل، لأنه أحكامٌ أنزلها رب العالمين، خالق البشر أجمعين، الذي يعلم ما يصلح مخلوقاته ﴿**ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

كما أنه لا يمكن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمعزل عن بقية أنظمة الإسلام التي تجمعها دولة الخلافة الراشدة؛ التي توفر للناس، كل الناس، عبر النظام الاقتصادي الإسلامي، حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من المشاكل والأزمات.

سائلين الله جلّت قدرته أن ينعم علينا بهذه الدولة قريبا بإذنه سبحانه وتعالى.

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأرض إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾.انتهى.

الأستاذ/ رضا: والآن نستمع إلى أسئلة الصحفيين، الأجهزة الإعلامية وإن شاء الله سنحدد ما إذا كان السؤال موجها إلى أحد الناطقين أو ممثلي المكاتب الإعلامية على وجه الخصوص أم إذا كان موجها إلى المنصة وستقرر من يجيب عليه من الإعلاميين الرسميين لحزب التحرير. كما نرجو من كل سائل أن يذكر اسمه والجهة التي يعمل لها. تفضل.

علي داوود: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الحضور الكريم جميع ضيوف البلد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اسمي علي داوود صحيفة الوسط الاقتصادي كلنا بنعرف أن إشكالات والمفاهيم للدين والمعاملات هي واضحة جداً في العالم، عشان كده الناس في تخبط، واعتبر أن المؤتمر جاء في وقت كل الناس بتحتاج لإضاءات للطريق عشان تقدر تعرف مفترض تعمل شنو، ومن هنا سؤالي يكون هل المؤتمر تعبئة للناس عشان الناس تعرف؟ أم هو خارطة طريق للحكام؟ لأنو الإنسان العادي لا يملك شيء غير أن يعرف، لكن التصرف والأشياء كلها بتكون للحكام، فهل هو خارطة طريق للحكام عشان يطلعوا من المأزق بتاع الرأسمالية والمشاكل الاشتراكية ويعرفوا مفترض عليهم هم كمسلمين يعملوا شنو؟ وكيف يعيشوا؟ أم هي تعبئة للناس عشان الناس تقدر تعرف مفترض تختار شنو والاختيار طبعا ببقى صعب جداً لأنو في إشكالات كثيرة جداً عشان أنت تختار الرؤساء لأنو المفاهيم كثيرة جداً، ده السؤال الأول. السؤال التاني عشان ما أطيل، بالنسبة للحزب ودولة الخلافة المنتظرة إمكانية قيامها في ظل الواقع الموجود، وهو طبعا حلم كل مسلم، أحزاب كثيرة جداً إسلامية بتقول أن هي دايرة الخلافة لكن الواقع الموجود والمثال ما بين الواقع والمثال في فرق كبير جداً. الناس ممكن تملأه كيف؟ أو كيف تقدر تحقق الحاجة دي في إطار الشيء الموجود الآن والنظم الحاكمة الموجودة؟ والجماعات

الإسلامية الكثيرة جداً ممكن الناس تجمعها كيف؟ عشان تقوم تحقق الشيء الموجود، لأنو الاختلافات حتى في الفهم بتاع الخلافة هناك خلافات كثيرة جداً هل خارطة طريق عشان تجمع الناس؟ والسلام عليكم.

رضا: إن شاء الله سيجيب على هذه الأسئلة الأخ الأستاذ/ أحمد القصص ممثل المكتب الإعلامي في لبنان.

الأستاذ/ أحمد القصص: السلام عليكم ورحمة الله، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، بالنسبة للسؤال الأول عن الغاية من المؤتمر فهمت من السائل أنه يسأل هل هو لإرشاد الحكام للنظام الاقتصادي الإسلامي من أجل أن يطبقوه؟ أم هو تعبئة للأمة؟ نحن نقول بالخط العريض هو جزء من عملنا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالتفصيل هو موجه لجميع الناس ولا سيما في البلاد الإسلامية، هو موجه للحكام والمحكومين، أما الحكام فمشكلتهم الأساسية أنهم حكموا الناس بغير ما أنزل الله أي حكموا الناس بأنظمة وقوانين استوردوها من الغرب، وبالتالي بدل أن يرعوا شؤون الناس بالأنظمة المنبثقة من عقيدتهم وهي أنظمة الإسلام رَعوا شؤون الغرب بأن طبقوا أنظمته في بلادنا وعملوا على تحويل هُوية بلادنا فضلا عن أنهم بذلك لم يراعوا مصلحة الأمة، لأن الأمة الإسلامية تكمن مصلحتها في تطبيق الشريعة الإسلامية، فتطبيق الشريعة الإسلامية هو الذي ينسجم مع هُوية الأمة، وبالتالي ينهض بالأمة الإسلامية النهضة الصحيحة، لو أن الحكام أرادوا أن يطبقوا الشريعة الإسلامية ومنها النظام الاقتصادي في الإسلام فيا حبذا، وهذا أمر يكون إنجازا عظيما، ولكن بكل صراحة نقول لكم نحن واثقون أن الحكام في العالم الإسلامي لا يملكون من قرارهم شيئاً لا لأن الواقع لا يساعدهم على ذلك ولا لأنهم لا يحكمون أمةً يمكن أن تعينهم، ولكنهم وصلوا إلى السلطة بعد قرارٍ بأن يكونوا

أتباعا للحضارة الغربية والثقافة الغربية والتشريع الغربي والسياسة الدولية والاقتصاد الذي تقوده الدول الكبرى. فمن اتى للحكم لكي يرعى مصالح الغرب في بلادنا لا يتوقع منه أن يطبق النظام الاقتصادي الإسلامي.

وبالتالي عملنا الأساسي من وراء هذا المؤتمر كسائر المؤتمرات التي يعقدها حزب التحرير بشكل دائم هو تعريف الأمة بنظام الإسلام بعد أن غشي عليها وعُمّي عليها، بحيث فَقَدَ كثير من المسلمين ثقتهم بإمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في الواقع الحالي وبحيث أيضاً خلَط كثير من المسلمين بين نظام الإسلام وبين الأنظمة الوافدة من الغرب، فلم يعودوا يملكون التفريق ما بين أحكام الاقتصاد والمال والمعاملات في الإسلام وبين الأحكام المطبقة عليهم والتي وفدت من الغرب سواء ما نص عليها الدستور أو ما نصت عليه القوانين الفرعية، أو ما يمارس من سياسات مالية في الحياة اليومية في بلاد المسلمين، هذا بالنسبة للسؤال الأول، أو ربما سؤالين.

السؤال التالي كيف يمكن لحزب التحرير أن يحقق هدفه بتطبيق الإسلام في هذا الواقع إذا كان السؤال غير ذلك فليصحح لي السائل؟ صحيح هذا السؤال كيف يمكن لحزب التحرير أن يحقق هدفه بتطبيق الإسلام في هذا الواقع الذي نعيش؟ صحيح؟ بكل بساطة الإسلام أتى ليبني مجتمعا إسلاميا أي ليوجد الحياة الإسلامية في مجتمع اسلامي يحيا وفق الإسلام والمجتمع يكتسب هويته من ثقافة الناس أي من العرف العام الشائع بينهم ومن الأنظمة المطبقة عليهم، الأمة الإسلامية تحولت عن الحياة الإسلامية حين تأثرت بثقافة الغرب فدخل إلى أعرافها الكثير من المفاهيم غير الإسلامية وحين طبقت أنظمة الغرب بالكامل تقريبا إذا استثنينا جانب الأحوال الشخصية أو النظام الاجتماعي، الأمة الإسلامية طُبق فيها أنظمة الغرب في الحكم والاقتصاد والتعليم والسياسة الخارجية وإلى آخره وفي

القضاء طبق فيها أنظمة وضعية أتت من الغرب ففقدت الأمة الإسلامية هويتـــها. حزب التحرير يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية أي لإعادة الأمة الإسلامية مجتمعا إسلاميا، وهذا يتم بأن تبنى الأمة الإسلامية من جديد بأن تتحـــول إلى مجتمـــع إسلامي يصوغه العرف العام الإسلامي أي يتكون بثقافة الإسلام وبمفاهيم الإسلام وقد قطع الحزب في هذا العمل أشواطا، ولا ننكر دور المسلمين جميعاً الذين حملوا الإسلام في هذا المجال ويبقى حتى تستأنف الحياة الإسلامية في البلاد الإسلامية أن يصل الإسلام أي أنظمة الإسلام أن تطبق أنظمة الإسلام من خلال الحكم وهـــذا ما يعمل له حزب التحرير هو أن يكون للإسلام دولةٌ تشكل بدايةً نقطة ارتكـــاز لتطبيق الإسلام ثم لتتوسع بعد ذلك، كيف يمكن أن يطبق الإسلام في ظل هـــذه الأنظمة؟ الإسلام لا يطبق في ظل أي نظام آخر. هدفنا هو أن يكون الإسلام هو السيد، أن تكون السيادة في الدولة الإسلامية للإسلام وأن يكون السلطان فيهـــا للمسلمين على خلاف الواقع الموجود اليوم السلطان في بلاد المسلمين في كثير من بلاد المسلمين ليس للمسلمين والسيادة في بلاد المسلمين ليست للشريعة الإسلامية لأنه لا تطبق فيها أحكام الشرع فبمجرد أن يصل حزب التحرير إلى الـــسلطة في أي بلد من البلدان التي يتوفر فيها الحد الأدنى لمقومات الدولة ذات السيادة وذات السلطان حينئذ سيطبق الإسلام كاملا لأن لديه برنامجا متكاملا من النظم، ولديه فريقا سياسيا كبيرا، ولديه برامج سياسية مفصلة من أجل أن يحول الواقع من واقع غير إسلامي إلى واقع إسلامي يحيا حياةً إسلامية في ظل أنظمة الإسلام فلن يكون هناك أية أنظمة أخرى غير أنظمة الإسلام في الدولة التي يعمل حزب التحرير على إقامتها وبالتالي حزب التحرير مشروعه ليس مشروعا قطريا ولـــيس مـــشروعا إقليميا؛ فمشروعه من شأنه أن يرتكز بدايةً في دولة من الدول ثم يتوسع سريعا في العالم الإسلامي، وفي الحزب كما تعرفون، ليس حزبا قطريا ولا حزبا إقليميا وإنما

هو حزب عالمي. والوجوه التي تجلس أمامكم هنا تنطق بهذا الأمر بشكل صارخ فحزب التحرير تمتد رقعة عمله من المحيط إلى المحيط من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي وبالتالي هو حقيقٌ بأن يتبنى مشروعا عالميا هو مشروع الخلافة. وبالتالي حزب التحرير عمله ليس أن يتخلص فقط من سيطرة النظام الدولي والنظام العالمي، بل عمله أن يغير النظام العالمي بكامله من خلال مشروع الخلافة الذي يحمله وهو يقود الأمة الإسلامية في هذا الأمر بإذن الله تعالى.

رضا: أولاً فاتني كذلك أن أرحب بالإخوة المترجمين في المنصة الأخ/ بلال والأخ/ كمال؛ الأخ/ بلال من أرض الشام والأخ/ كمال من بنغلاديش، وكذلك الإخوة يترجمون من الإنجليزية إلى العربية، وكذلك الأخ/ فؤاد يترجم من التركية إلى العربية وكذلك الأخ/ صديق الجاوي من إندونيسيا يترجم إندونيسي إنجليزي عربي لهم المعذرة، نفتح الفرصة، تفضل يا أستاذ.

عاصم إسماعيل: بسم الله الرحمن الرحيم، عاصم إسماعيل، صحيفة الصحافة، بعد أن أصدر حزب التحرير بيانه الختامي، السؤال المباشر: ما هي الخطوة العملية التالية لهذا البيان الختامي؟ يعني هل هنالك خطوة عملية يمكن أن يتخذها حزب التحرير لمجابهة أو لتنزيل هذا البيان في أرض الواقع؟ السؤال الثاني: يعني هنالك كثير من الأحزاب في عدد من البلدان سواء كانت عربية أم إسلامية أو البلدان الأخرى غير الإسلامية؛ ما هي الفكرة المستقبلية لمسألة النقاش والتحاور من أجل وضع تمتين النظام الإسلامي خاصةً النظرية الاقتصادية الإسلامية التي بدأ الناس ينظرون إليها كأنها بديل للنظام الرأسمالي الذي بدأ في الآونة الأخيرة تظهر آثاره على المجتمع السالبة، كما قال مقدم البيان قبل قليل أن النظام الإسلامي ليس بديلا للنظام الاقتصادي وليس بديلا للأنظمة الأخرى وإنما هو الأصل، السؤال

بيطرح نفسه لماذا أن قيام هذا المؤتمر في هذا الوقت بعد أن انهار النظام الرأسمالي، أين كان حزب التحرير قبل أن ينهار النظام الرأسمالي؟ وشكرا.

رضا: السؤال إن شاء الله يجيب عليه الأخ الأستاذ/ ناصر عبده ممثل المكتب الإعلامي في اليمن.

الأستاذ/ ناصر عبده وحان: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد، السائل يسأل عن الخطوة العملية بعد هذا المؤتمر؟ إن حزب التحرير هو حزب سياسي عالمي وله مشروع ومنهج وهذا المشروع الذي يحمله حزب التحرير هو متبنى من الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهو مشروع كامل في كل نواحي الحياة؛ أي في نظام الحكم والاقتصاد والمعاملات والسياسة الداخلية والخارجية وسياسة التعليم والمال وكيفية توزيع الثروة على الناس، هذا المنهج لا يمكن أن يتحقق منه النظام الاقتصادي وحده فقط، فإذا كان يقصد السائل ما هي الخطوة العملية لتطبيق مقررات المؤتمر أو البيان الختامي وحده منفصلاً عن باقي أجزاء الإسلام فإنه لا يصلح في ظل هذه الأنظمة أن نطبق جزئيةً من الإسلام في نظام رأسمالي علماني، ولهذا لابد حتى يطبق هذا النظام لابد أن تكون له دولة، وهذه الدولة لن تكون إلا دولة الخلافة بكافة أجهزتها وأنظمتها وأحكامها ومنها النظام الاقتصادي، ولكن الخطوة العملية التي يمكن أن يتخذها حزب التحرير في هذا المؤتمر أو البيان الختامي للمؤتمر هو أن ينشره بشكل واسع لكافة الفعاليات المؤثرة في المجتمع والاقتصادية في بلاد المسلمين وفي الغرب حتى يتبين لهم أنه الحق، وأن ما يحكمون به العالم هو الفساد والشر. ولهذا الخطوة العملية ليست في التطبيق العملي في ظل أنظمة رأسمالية، إنما يكون في ظل دولة هي دولة الخلافة الراشدة إن شاء الله، أما السؤال الثاني ما هي الفكرة المستقبلية للنقاش والتحاور من أجل تمتين النظرية الإسلامية، أولاً هذه

ليست نظرية إسلامية؛ هي أحكام شرعية والأحكام الشرعية ليست نظرية بل هي مبنية على العقيدة الإسلامية، ولهذا يجب أن تتخذ هذه الأسس التي بني عليها المؤتمر كأحكام شرعية واجبة التطبيق وليست نظرية كنظرية الاشتراكية أو الرأسمالية يمكن أن تحتمل الصح أو الخطا بل هذا هو الحكم الذي أنزله الله على محمد ﷺ وهو الذي يصلح للبشرية جمعاء لأن الإنسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى لا يصلحه إلا نظام من ربه الذي خلقه، قال تعالى: ﴿**أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٤)**﴾. ولذلك لابد من دعوة الناس والنقاش والحوار حول أحكام الإسلام بأنها هي الصالحة للبشرية. وعندما نقول أنها الأصيل لماذا هي الأصيل وليس البديل؛ لأنه عندما يكون عندك نظامان فأحدهما يمكن أن يطبق وفيه خلل، والآخر نبحث عن بديل له. لكن نظام الإسلام لا يمكن أن يكون فيه خلل ولا يمكن أن يكون فيه ثغرات، وبالتالي لا يسمح أن يكون بديلا لنظام آخر بل هو الأصل الذي يجب أن يطبق على البشرية لأنه نظام من رب العالمين الذي يعلم ما يصلح الإنسان وما يفسده، فوضع نظاماً للبشرية التي خلقها، نظاماً محكماً مقنعاً للعقل وموافقاً لفطرة الإنسان، وبالتالي يملأ القلب طمأنينة ويحل مشكلة البشرية. قال تعالى: ﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا**﴾. حزب التحرير أين هو قبل انهيار الرأسمالية؟ حزب التحرير أسس عام ١٩٥٣م على يد الشيخ القاضي تقي الدين النبهاني رحمه الله، وعندما أسس الحزب وضع أسساً كاملة لدولةٍ كاملة وتبناها من كتاب الله وسنة رسوله، ونقض فكرة الاشتراكية وفكرة الرأسمالية وذكر في كتب الحزب من يوم تأسيسه وقبل انهيار الرأسمالية أن الرأسمالية تحمل بذرة فنائها، وهذه موجودة في كتب الحزب وذكر الحزب أيضاً بأن كل هذه الأنظمة ستسقط وأنها ستكون خلافة على منهاج النبوة، وذكر أيضاً بأن هذه الأنظمة التي تجرب على البشر

كالفئران، يعني أصبحت الاشتراكية تجرب ثم تجرب الرأسمالية ثم غيرها من الأنظمة، هذه أيضاً ستنتهي وسيكون حكم الإسلام هو الصالح، هذا لم يكن في مؤتمر أمس بل كان هذا الكلام موجوداً قبل خمسين عاما، وبالتالي فالحزب وضع منهجاً كاملاً شاملاً قبل أكثر من خمسين عاماً، ولم يكن وليد أمس؛ ولهذا عندما تحدثت عن النظام الاقتصادي في الإسلام أسس في عام ١٩٥٣ كيف توزيع الثروة والمال، الأموال في دولة الخلافة، أيضاً وغيرها من نظام الحكم في الإسلام ومشروع دستور دولة الخلافة كلها كانت قبل خمسين عاما ولم تكن اليوم، وبالتالي الحزب وضع منهجاً كاملاً شاملاً، وبين أن غيره من الأنظمة لا يكون صالحاً للبشرية، وإنما نظام الإسلام والحكم بما أنزل الله عن طريق دولة الخلافة في كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي الصحيحة التي يجب أن تحكم البشر من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ... شكرا.

رضا: تفضل.

الأستاذ/ جمال هاروود: متحدثاً باللغة الانجليزية.

رضا: الأخ بلال لو سمحت، إن شاء الله سنعطي فرصة للأستاذ بلال ليترجم ثم بعد ذلك.

الأستاذ/ بلال: بسم الله الرحمن الرحيم، يقول السائل إن السؤال الأول يريد أن يجيب عليه من أحد الحضور الناطقين باللغة العربية. والسؤال يقول عن البطالة في أفريقيا؛ كيفية تعامل دولة الخلافة وحل مشكلة البطالة المنتشرة في دولة أو في دول أو في بلدان مثل أفريقيا، وتحديدا الطرق العملية في حل مشكلة البطالة (أحد الحاضرين قال للمترجم أنه قال البطالة والفقر)، نعم البطالة والفقر هذا السؤال يريده باللغة العربية. أما باللغة الإنجليزية وهو ربما للمتحدثين والناطقين

بالإنجليزية، يسأل عن المظاهرات التي جرت في بريطانيا وإندونيسيا مؤخرا فيما يتعلق بأحداث غزة يعني ما الغاية وما الهدف التي جنيت من هذه المظاهرات التي أقامها حزب التحرير في تلك البلدان؟ السؤال الثالث عن مؤتمر إندونيسيا العالمي الذي عقده حزب التحرير قبل أكثر من عام في إندونيسيا وحضره أكثر من مئة ألف من الحضور. ما الغاية التي كانت من وراء هذا المؤتمر، وما الأهداف وما الذي جناه الحزب من هذا المؤتمر؟

رضا: بالنسبة للسؤال الأول الذي يوجه لمن يجيب باللغة العربية هو الأستاذ/ أبو خليل.

أبوخليل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، حقيقةً يعني دول أفريقيا على وجه التحديد تملك من الثروات الظاهرة والباطنة، وأعني بالثروات الظاهرة الأراضي الخصبة في أفريقيا والثروات الحيوانية والمياه الموجودة في أفريقيا، هذه هي الثروات الظاهرة كذلك الثروات الباطنة في أفريقيا؛ من بترول ومعادن ثمينة كل هذه الثروات حقيقةً لو استغلت استغلالاً صحيحاً، ووزع ريعها على شعوب أفريقيا لجعلت منهم أثرياء، مش كفتهم الفقر والبطالة، بل لجعلت منهم أثرياء حقيقةً ولكن سأقول لكم كلاماً يبدو غريباً، هل تصدقون أن كل أفريقيا الأرض، المستغلة الصالحة للزراعة فيها هي فقط ٤%، وبقية الـ ٩٦% من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا لا تستغل، وتتسول أفريقيا بسبب حكامها الغذاء من دول الغرب حتى تظل رهينة لدول الغرب وبالتالي تمتص هذه الثروات، وكذلك النفط يعني الشركات الغربية هي التي تستخرج النفط من أفريقيا وتضع كلفةً مبالغةً فيها لاستخراج النفط ولاستخراج المعادن وبتحدث؛ يعني معروف في تقارير كثيرة جداً تحدثت عن أن هناك سرقات علنية وسرقات خفية لهذه المعادن الثمينة التي تستخرج عبر الشركات الغربية من

الأراضي الأفريقية حقيقةً. يعني لو أخذنا السودان كمثال يعني نحن نعلم أن السودان به ٢٤٠ مليون فدان صالحة للزراعة المستغل منها فقط ٤٠، حتى الأربعين المستغلة غير مستغلة استغلالا صحيحا وسليما، بل الدولة بالسياسات التي تفرضها من جبايات وضرائب وغير ذلك على المزارعين تجعل المزارعين حتى في هذه الأربعين مليون فدّان زاهدين عن الزراعة وكل هذه يعني لا تخدم قضية الناس والشعوب في هذه البلاد، وإنما تخدم قضية الغرب تحديدا الذي يجعل هذه الثروات غير مستغلة حتى يستفيد منها هو يعني؛ فالسودان عندما كان مستعمرا من قبل الإنجليز هم الذين أوجدوا مشروع الجزيرة لا لإيجاد الرفاهية لإنسان السودان وانما لزراعة القطن الذي لم يكن يحتاجه الشعب السوداني في ذلك الزمان، وإنما المقصود هو تشغيل مصانع بريطانيا والاستفادة من هذا القطن الرخيص خاصةً، يعني المزارعين في ذلك الزمان كانوا يعملون سخرة، وما زالوا للأسف، ضحية سياسة الاستعمار في هذا المشروع وما زال القطن هو المحصول الرئيسي في مشروع الجزيرة أكبر مشروع في أفريقيا، في حين أن هنالك دراسات كثيرة جداً عملت في مشروع الجزيرة بإدخال الحيوان في هذا المشروع وجعله مشروعا مختلطا حيوانيا نباتيا. ولكن لأن السياسة الاقتصادية لهذا المشروع لا تريد لهذا المشروع أن يكون مشروعا إنتاجيا حقيقيا. كل هذه الدراسات لا ينظر إليها ولا يلتفت إليها ويظل القطن هو سيد الموقف، هذا يعني باختصار أقول أن مشكلة الفقر ومشكلة البطالة في أفريقيا هي مشكلة مفتعلة؛ فالثروات الموجودة في أفريقيا تكفي العالم وليس أهل أفريقيا والسودان فقط، وهو مثال لأفريقيا مصغر بما فيه من ثروات حيوانية وبما فيه من أراض خصبة، وبما فيه من أنهار ومياه في موسم الأمطار ضخمة جداً، بالإضافة إلى الثروات الباطنة في باطن الأرض كل ذلك يجعل من هذا الشعب أغنى شعوب العالم بل يعني كما يقولون هو سلة غذاء

العالم. هذه ليست مقولة وإنما هي حقيقة لو كان قرارنا بيدنا ولو كان الذين يخططون وينفذون هم من بيدهم القرار وليس القرار يأتيهم من غيرهم.

رضا: شكرا أبو خليل، الآن الأخ/ ممثل المكتب الإعلامي في بريطانيا الأخ/ تاجي مصطفى يجيب عن السؤال الثاني.

الأستاذ/ تاجي مصطفى: ..... باللغة الإنجليزية.

رضا: الأخ/ بلال يترجم إن شاء الله.

الأستاذ/ بلال: بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة للمظاهرات التي جرت في بريطانيا تحديدا فيقول الأخ/ تاجي: إن المسلمين في بريطانيا؛ وهم الجالية الإسلامية يشعرون بما يشعر به باقي المسلمين في العالم بحكم أنهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فبناءً عليه نظم الحزب هذه المظاهرات، لتأييد المسلمين في غزة والتعاطف معهم. بطبيعة الحال هنالك أهداف يحاول البعض حرف الرأي العام عند المسلمين بطريقة ردة الفعل على الأحداث التي تحصل في غزة مثل لجوئهم إلى المؤسسات الدولية من أمم متحدة ومجلس أمن أو من غير المسلمين في الغرب الذين يلجأون إلى بلدانهم من مثل الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية على سبيل المثال يطلبون منهم اتخاذ موقف عوضا عن أن يأخذوا هم هذا الموقف، ولكن هذا ليس حال الجالية الإسلامية أو المسلمين في الغرب، والغاية من هذه المظاهرة هي مسألتان؛ المسألة الأولى: أن المسلمين في بريطانيا عليهم واجب دعوة الجيوش في العالم الإسلامي للتحرك من أجل تحرير فلسطين؛ فأهل فلسطين لا حاجة لهم بالمال أو بالطعام، كما أن إدراك المسلمين في بريطانيا على أن العالم الإسلامي زاخر بالثروات وزاخر بالرجال وعنده من الجيوش ما تكفي لتحرير فلسطين وغير فلسطين في

العراق أو في افغانستان. إن مصر وهي الواقفة على حدود غزة، عندها سلاح جوي يعد الرابع في العالم؛ إذ إن فيه أكثر من ٢٦٠ طائرة إف ١٦، هذه واحدة.. فالفلسطينيون هذا ما هم بحاجة إليه؛ تلك الطائرات وليست المساعدات المالية أو الطعام أو غيره أو المساعدات الطبية، في النهاية فإن سبب عدم إرسال هؤلاء الحكام وهذا هو السبب الآخر من المظاهرة وكتوعية المسلمين على حقيقة لماذا لا يرسل هؤلاء الحكام تلك الجيوش ويحركونها.. إن هؤلاء الحكام هم غير مخلصين لهذه الأمة، ولا يحكمون بالإسلام ولذلك ندعو المسلمين في بريطانيا أن يدعوا المسلمين في العالم الإسلامي؛ وهم أهليهم وذويهم إلى الضغط على تلك الجيوش من أجل إعطاء النصرة لحزب التحرير وإقامة دولة الخلافة التي بدورها ستحرك تلك الجيوش وستحرر فلسطين وغير فلسطين، شكرا.

رضا: جزيتم خيراً، الآن يجيب عن السؤال الثالث الأخ/ إسماعيل يوسنطا الناطق الرسمي للحزب في إندونيسيا.

الأستاذ/ إسماعيل يوسنطا: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هناك سؤالان موجهان إلينا، وقبل أن نجيب هذه الأسئلة لابد أن نعرف أنَّنا نحن حزب التحرير في إندونيسيا قمنا بالمظاهرة الكبيرة أمس يوم الأحد في الرابع من يناير من هذه السنة. وهذه المظاهرات يشاركنا فيها حوالي ثلاثين ألفاً من المسلمين، وليس المشاركون في هذه المظاهرة هم من حزب التحرير فحسب ولكن المشاركين يأتون من المؤسسات الإسلامية والجمعيات الإسلامية الأخرى، سواء حزب التحرير أم العوامّ من المسلمين، وفي هذه المظاهرات هناك سبعة عشر عالماً يلقون كلمات في هذه المظاهرات، هناك ثلاثة أهداف من المحاضرة، أولاً: نحن نتوجه إلى الحكام بأن عليهم أن يرسلوا الجيوش لبلاد فلسطين لإعانة إخواننا هناك، ولا يكفي أن يرسلوا فقط المال والطعام والأدوية، ولكن

يجب عليهم أن يرسلوا الجيوش ليقاتلوا الكفار، ولو كان كل دولة من دول العالم ترسل خمسمائة جندي، فسيكون هناك خمسة وعشرون ألف جندي، وهذا يكفي لمواجهة (إسرائيل!). وكذلك سكوت الحكام أمام هذه الحادثة يعني تبريراً لوجود القتل للمسلمين هذا ظلم عظيم يعذب الله عز وجل عليه أشد العذاب.

ثانياً: نريد أن نظهر للغرب خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان إذا كان الضحايا من الغربيين فسيتحركون لمواجهة الحادثة، ولكن إذا كان الضحايا من المسلمين يسكتون، وهذا يعني أن حقوق الإنسان ليس لها معنى.

ثالثاً: نحن نريد أن نظهر خصوصا للغرب بأن الحرب ضد الإرهاب يعني مجرد ستار، والحقيقة من وراء ذلك هو الحرب ضد الإسلام، لو صحت دعواهم أن الحرب ضد الإرهاب، يعني إذا كانت هذه الدعوة صحيحة لقاتل الغرب (إسرائيل!)، وأيضاً نحن نريد أن نظهر للناس جميعاً أن الأمم المتحدة ليس لها فائدة لجميع بني الإنسان، وأخيراً نحن نريد أيضاً أن نعلّم الناس بأن الخلافة هي التي ستحافظ على نفوس الناس، والخلافة هي التي تحافظ على نفوس الناس ليس فقط في غزة، ولكن أيضاً في العراق وأفغانستان.

بالنسبة للسؤال الثاني عن مؤتمر الخلافة قبل عامين نقول قبل أن نجيب على ذلك أنه قبل انعقاد المؤتمر هناك من كان يقول إن حزب التحرير لا يستطيع أن يجلب الحاضرين لملء الاستاد، ولكن الواقع حصل والحمد لله رب العالمين.

فالأثر الأول من المؤتمر هو نحن نظهر للمسلمين أن إقامة الخلافة واجب شرعي، وكذلك نحن نظهر للناس أنه سيكون هناك كثير من الآثار السلبية من عدم وجود الخلافة.

الأثر الثاني من المؤتمر هو انتشار فكرة الخلافة انتشاراً كبيراً بعد المـــؤتمر والخلافة صارت ملء السمع والبصر من قبل المجتمع وحتى رئيس إندونيسيا سأل ما هي الخلافة؟ هو سؤال من الرئيس. وكذلك بعد المؤتمر هناك كثير من الندوات والمناقشات والمحاضرات كان موضوعها الخلافة، فمثلاً كانت مناقشة في برنـــامج تلفزيوني موضوعه الخلافة ضد الديمقراطية، وهناك كثير من الرسائل في الجرائـــد تكتب عن الخلافة، وكذلك في هذا المؤتمر يرى الناس أن حزب التحرير لديه قدرة لأن يقوم بعمل كبير لأن الحاضرين في هذا المؤتمر كانوا مئة ألف، وهذا يكفي.

رضا: إن شاء الله سنتوقف قليلاً في استراحة قصيرة لتناول المرطبات في الخارج إن شاء الله.

الجلسة الثانية

رضا: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نستأنف إن شاء الله، إذا كان هناك سؤال من الصحفيين. تفضلي الأخت..

الأخت/ غادة: بسم الله الرحمن الرحيم، السؤال الأول: إلى أي مدى يغطي الإعلام خصوصاً على فعاليات حزب التحرير؟ السؤال الثاني: ما هو دور الإعلام اليوم في توعية المسلمين وحثهم لمعنى الإسلام الصحيح مثلاً القنوات الفضائية العربية والمحلية؟

رضا: نعطي إن شاء الله فرصة لممثل الناطق الرسمي من تركيا، مساعد الناطق في تركيا.

المترجم فؤاد حامد: بسم الله الرحمن الرحيم، لكي لا يساء فهم السؤال، أعيد صياغته فإذا أخطات في فهم السؤال أعيدي صياغته مرة ثانية لو سمحت، فهمت من السؤال أنك تقولين إلى أي مدى وصل تعتيم الإعلام على فعاليات حزب التحرير؟

مساعد الناطق الرسمي في تركيا: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله (الإجابة باللغة التركية).

المترجم: فيما يتعلق بالسؤال يقول المجيب بشكلٍ عام فإن الإعلام، أو حزب التحرير كما هو معلوم يقوم في العالم بدور عالمي وذلك بشكل فكري لافت للنظر، مؤثر، للفت أنظار العالم وخصوصاً لفت أنظار الأمة الإسلامية، ومعلوم أن الحزب يعمل على إزالة الأنظمة الموجودة القائمة وإيجاد البديل لهذا

الأمر، فبالتالي هذا لا يروق لكثير من وسائل الإعلام، ولذلك إن الطريقة التي يسلكها الإعلام هو من جهة احتواء أو الفصل بين الأمة وبين الحزب وإيجاد حاجز يعزل الأمة عن الحزب لكي لا تسمع دعوة الحزب الصادقة. أما فيما يتعلق بالإعلام المحلي، يعني في تركيا، فلعلكم سمعتم بأن الفعاليات التي قام بها شباب الحزب هناك في عام ٢٠٠٥ وتحديداً في مسجد الفاتح فأظهر الإعلام في ذلك الوقت، مع العلم أن الحزب عندما قام بهذه الفعالية لم تكن على مستوى محلي، بمعنى في تركيا فقط، وإنما قام شباب الحزب في كثير من دول العالم في نفس الوقت بهذه الفعاليات، ولكن تعمّد الإعلام في حينها أن يطمس هذه الحقيقة ويظهر أن هذا العمل محلي في تركيا فقط. هذا من جهة ومن جهة أخرى حاولوا أن يوجدوا رأياً عاماً أن هذه التحركات أو الفعاليات التي يقوم بها حزب التحرير في تركيا هي عائقٌ كبيرٌ جداً أمام تركيا للدخول في المجموعة الأوروبية، ولذلك نجد أن الإعلام لا يستطيع أن ينجح لكي يعزل الأمة الإسلامية عن الحزب، بل الملاحظ أن كل محاولة يقوم بها الإعلام في مرحلة العزل هذه تعطي نتيجة معاكسة وتعاطفا شديدا من قبل الأمة في مشروع الخلافة، ولذلك نحن لا نعول كثيراً على هذا التضليل وإنما نجد أن عشق أو حب المسلمين هناك للخلافة أشد وأكبر، شكرا جزيلا.

رضا: سؤال صحفي، في سؤال وردنا من صحيفة الوطن، الأخ/ الفاضل ابراهيم، يقول: الإسلام في هولندا يتعرض لهجمة ما دور حزب التحرير هنالك بتعريف الإسلام، نعطي فرصة للاخ/ أوكاي بالا، ممثل المكتب الإعلامي لحزب التحرير في هولندا، يمكن الأخ كمال يترجم.

الأستاذ/ أوكاي بالا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.....

المترجم الأخ/ بلال: بسم الله الرحمن الرحيم، كما تفضل الأخ يقول إن الحزب في هولندا اتخذ مسؤوليته كعادته في جميع بقاع الأرض أينما يعمل بها فقام بحملة وهي حملة إنكار واستنكار وتوعية للمسلمين على حملة الاعتداء على خير الخلق محمد ﷺ وذلك لأن هذا العمل الذي قام به الحزب هو ليس بأنه جزء من عمل الحزب وهو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما قام به لأنه فرض من الله سبحانه وتعالى على المسلمين عامة، خصوصاً أن كثيراً من مواقف بعض المسلمين كانت غير مرضية وكانت تنتابها الكثير من المواقف اللّينة المواقف التي كانت دون مستوى الحدث، وهو حدث الاعتداء على نبي الإسلام محمد ﷺ، جزء من هذه الحملة التي قاموا بها وهي المناظرات الفكرية والعقائدية مع هؤلاء الناس؛ بمعنى هذه البلد التي عاشوا بها وكانت هذه المناظرات والحمد لله ناجحة إذ إن فكر هؤلاء الناس ضعيف، وسرعان ما ينهزم أمام الفكر الإسلامي القوي، شكرا.

رضا: سؤال ثان كان للأخ/ الفاضل صحيفة الوطن، إن شاء الله يجيب عنه الأستاذ/ أحمد القصص.

القصص: السلام عليكم، يقول السائل الكريم على الرغم من أن الحزب سياسي إلا أنه لا يشارك في الانتخابات في كل البلدان إذاً كيف يصل للخلافة، السؤال من الزميل إبراهيم الوطن. السؤال كيف يكون الحزب سياسيا ولا يشارك في الانتخابات في كل البلدان؟

بدايةً اسمحوا لي أن أوضح رأي الحزب في المشاركة في الانتخابات، فالحزب لا يقوم بأي فعلٍ إلا بناءً على حكم شرعي، ولا يعتمد قاعدة الغاية تبرر الواسطة؛ فالحزب مثلاً يحرم على نفسه تحريماً باتاً أن يشارك في الحكم أي أن

يكون له وزير في الأنظمة الحالية أو أن يكون له رئيس حكومة أو ما شاكل، أيضاً يحرم أن يكون هناك قاض مدني يحكم بغير ما أنزل الله؛ لأن كل هذه المناصب ينطبق عليها قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا**﴾ هذا فيما يتعلق في المشاركة في الحكم، فيما يتعلق بالانتخابات النيابية لا يجوز خوض الانتخابات النيابية بوصفها انتخاباتٍ تشريعية لأنه لا سلطة تشريعية لغير الله سبحانه وتعالى؛ فالتشريع هو من الله عز وجل والسيادة في الدولة الإسلامية هي للشرع، والمجالس النيابية أهم عمل تقوم به في هذه الأنظمة الموجودة ولو نظريا أنها تشرع أي تصوت أو تقرُّ الأنظمة والقوانين والدساتير، وهذا محرم تحريماً قاطعاً في دين الله عز وجل وهو يتراوح ما بين الكفر والفسق والظلم، أما المشاركة في الانتخابات باعتبارها تمثيليةً فقط بحيث يترشح المرء للانتخابات لكي يمثل آراء الناس الذين انتخبوه بعد أن يعرض عليهم برنامجا انتخابيا إسلاميا يتعهد فيه ألا يتخذ رئيسا للدولة يحكم بغير ما أنزل الله، وألا يحاكم الرئيس والدولة على أساس غير الإسلام وإنما يحاسبه على أساس الإسلام، ويتعهد بألا يشارك في التشريع ويتعهد بألا يقوم بأي أمر يخالف الشرع وإنما يقوم بمحاسبة السلطة على أساس الإسلام، على هذا النحو يجوز للشخص أن يترشح للمجالس النيابية وقد حصل وأن رشح الحزب أشخاصاً للمجالس النيابية في مراحل سابقة، وكان للحزب بعض النواب في بعض البلاد ولكن منذ زمن بعيد ولكن لم يفعل الحزب ذلك بغاية الوصول إلى السلطة أو المشاركة في السلطة إذ هو يحرم على نفسه كما قلت أن يشارك في الحكم بغير ما أنزل الله، وإنما فعل ذلك فقط لكي يكون له منبرٌ يرفع فيه صوته ويوصل به صوته إلى الناس ويُعلم

الناس من خلاله المعنى الإسلامي للعمل السياسي. نعود الآن إلى واقع البرلمانات الموجودة أو المجالس النيابية الموجودة في العالم الإسلامي، لا توجد حياة سياسية حقيقية في العالم الإسلامي أو لنقل في معظم العالم الإسلامي في الأغلبية الساحقة من الدول في العالم الإسلامي، وهذه البرلمانات هي ديكور لدولةٍ يراد أن يقال أنها تمارس الحياة السياسية والعمل السياسي، ولكن الحقيقة أن هذه المؤسسات من مثل مجلس النواب ما هي إلا مقاعد لشهود زور يُعطون الشرعية للسلطة ويقولون نعم نحن نقوم بعملنا السياسي فننتخب ونشرع ونحاسب، وهم في الحقيقة ليس لهم أي دور حقيقي في ممارسة الحياة السياسية؛ فالحاكم بيده كل السلطات ولا يهمه ما الذي يخرج به مجلس النواب، بل هو الذي يوحي غالبا لأغلبية مجلس النواب ما الذي يقولونه وما الذي يفعلونه لأنه في الأصل هو وضع الانتخابات أو أجرى الانتخابات على النحو الذي يوصل إلى مجلس النواب أغلبيةً ممن يتبعون له ويسبحون بحمده في كثير من الاحيان؛ فليس هناك انتخابات حقيقية في معظم العالم الإسلامي، والمجالس النيابية هي ديكور ليقال إن هناك ديمقراطية في هذه البلاد وهناك حياة سياسية في هذه البلاد وبالتالي لا يؤمل إطلاقا في أن يتم تغييرٌ في نظام الحكم من خلال البرلمانات، وإذا ما تغير نظام الحكم في بلد ما فيكون هذا بقرار غالبا من الخارج وراجعوا ما يحصل في معظم البلاد الإسلامية وفي كثير من الأحيان لا تتغير السلطة ولا يتغير نظام الحكم، تغيرا نسبيا طبعا، إلا عن طريق انقلاب عسكري. وأنتم أهل السودان تعرفون هذا الأمر تماما التغيير الفعلي الذي يحصل يحصل من خلال الجيش، أما الانتخابات فهذه كلها مضيعةٌ للوقت غالبا، إذا لا يأمل الحزب أن يصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات لأن هذه الانتخابات لم تُجعل من أجل تداول السلطة وإنما جعلت فقط لتكون شاهد زور على حياة سياسية مزعومة في هذه البلاد، أما الحزب فيرى أن في كل بلد مواقع للقرار

ومراكز للقوة هو يتصل بها ويعمل على أن يُحملها الفكرة الإسلامية من أجل أن تكون مدخلا له إلى السلطة في تلك البلاد، وهؤلاء تختلف طبيعتهم ما بين دولة وأخرى، وليس هنا مجال التفصيل وشكرا.

رضا: ورد سؤال من الأخ/ الهادي بشرى، صحيفة الأخبار، يقول ما هي ضمانات تنفيذ النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل الأنظمة الموجودة؟ مع العلم بأن هناك أنظمة إسلامية موجودة الآن تأثرت بغيرها وسارت على نهجها. يجيب عليه الأخ/ الناطق الرسمي بنغلاديش الأخ/ محيي الدين أحمد، الأخ/ كمال يترجم له إن شاء الله السؤال ويجيب الأخ.

المترجم الأخ/ كمال: السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم، ثم ترجم للأخ الناطق السؤال.

الأستاذ الناطق الرسمي في بنغلاديش/ محيي الدين أحمد: السلام عليكم.....

ترجمة الأستاذ/ بلال: بسم الله الرحمن الرحيم، قال الأخ، إن الذين يدعون أن هنالك دولاً إسلامية قائمة بالعالم الإسلامي هذا الادعاء ادعاءٌ باطل؛ فمثلا إيران أو السعودية أو السودان أو غيرها لا يطبقون الإسلام بكليته ولكن إن طبقوا أحيانا بعض أجزاء من الإسلام من مثل النواحي الشخصية أو الحياة الاجتماعية فهذا لا يعطيها هذا الاسم أو الوصف بأنها دولة إسلامية، بالتالي لا يوجد في الإسلام أو لا يوجد بين الدول القائمة في العالم الإسلامي أي دولة تحكم بالإسلام، كما أن الإسلام لا يمكن أن يطبق مجزّءاً إنما الإسلام يطبق بكليته وشموليته، فلا يمكن مثلا تطبيق النظام الاقتصادي بمعزل عن باقي الأنظمة التي وردت في الإسلام، فعلى سبيل المثال دليل على أن هذه البلدان لا تحكم بالإسلام،

أن من البديهيات المعلومة عند الناس بالضرورة وهو حرمة الربا ولكن هذه الدول التي تزعم أنها دول إسلامية كلها تتعاطى بالربا والمؤسسات الربوية القائمة بها تتعامل بهذا الربا كما أن بعض المؤسسات التي لا يجوز وجودها أصلاً في دولة إسلامية مثل أسواق المال والبورصات، هذه المؤسسات قائمة في كل بلدان العالم الإسلامي وتقوم بمعاملات لا يجيزها الشرع فحتى النظام الاقتصادي في الإسلام لا يطبقونه بالكلية، ومثال ذلك أيضاً مسألة البنوك المركزية التي تتعاطى بالربا بشكل واضح، ملخص الكلام هو أمران، الأمر الأول: لا يوجد دولة إسلامية قائمة في العالم الإسلامي، والأمر الآخر: لا يمكن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمعزل عن باقي النظم الإسلامية ألبتة، جزاكم الله خيراً.

رضا: سؤال دور النساء في الحزب غير واضح في السودان لماذا؟ مقارنةً بباقي الدول الأخرى مثل فلسطين والأردن وبريطانيا وفرنسا وأين مشاركة المرأة في الأوراق التي قدمت في المؤتمر أمس، الأخت ماجدة سليمان مجلة السلام. وإن شاء الله يجيب الأخ/الناطق رئيس المكتب الإعلامي في اليمن، ناصر عبده.

الأستاذ/ ناصر عبده وحان: بسم الله الرحمن الرحيم، الله سبحانه وتعالى عندما خاطب البشر خاطب الرجال والنساء وعندما كلف المسلمين بحمل الدعوة كلف الرجال والنساء أيضاً، وبالتالي فالمرأة هي مكلفة بحمل الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقول كلمة الحق، وأيضاً المرأة هي أيضاً لابد أن تقوم بأعمال الإسلام كما يقوم بها الرجل وهذه الأحكام الشرعية للمرأة والرجل، فالمرأة في الإسلام هي أمٌ وربة بيت وعِرض يجب أن يصان، وكلفها الله سبحانه وتعالى بأعمال بما يتناسب مع خلقتها وطبيعتها، وحزب التحرير عندما يلتزم بأحكام الشرع ويتبنى أنظمة الإسلام من الكتاب والسنة جعل عضوية النساء في الحزب كعضوية الرجال، والحزب يدعو النساء إلى حمل الدعوة وإلى أن يكنّ

مشاركات أيضاً معه في إقامة الدولة، ولهذا تجد أن عضوية النساء في الحزب موجودة ولكن تختلف من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى حسب طبيعة النساء، وأيضاً نشاط النساء في الولايات؛ ففي السودان ربما أن فيه تأخرا في النساء كما أيضاً في اليمن عندنا تأخر في ضم النساء، ولكن إن شاء الله سبحانه وتعالى أن أهل السودان يركزون على هذه النقطة ويجعلون النساء أيضاً لهن تكتل معين إن شاء الله سبحانه وتعالى، ولذلك المرأة لا يظن أحد أنها بعيدة عن الحزب أو أنها بعيدة عن دعوة الحزب بل هي مكلفة من الله سبحانه وتعالى، وهذا يرجع إلى نشاط الأخوات الحزبيات في حزب التحرير سواءً في السودان أو في غيره وشكراً.

رضا: في سؤال موجه من الشيخ الأستاذ/ فؤاد.

الشيخ الأستاذ/ فؤاد: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا المنهج المتكامل، وهذه الدعوة المفصلة وهذه المسيرة التي نعرفها خلال ستين عاما وهدفا معينا تخطفه إقامة الخلافة وتطبيق شرع الله هذا يحتاج إلى حزب. وسؤالي بالتفصيل أو بشيء من التركيز كيف نطمئن سواء من مسيرة الحزب أو من ثقافة الحزب أو من البناء الحزبي على أن هذا الحزب سيستمر على هذا المنهج تحت إمرة أي أمير لا يحيد عن هذه الأهداف ولا يساوم على هذه الأهداف ولا ينحاز عن هذه الأهداف، وكم تطمئن الأمة على أنه جديرٌ بالنجاح في تحقيق أهدافه، ما هي الصفات والمؤهلات التي تجعلك واثقا وتنقل هذه الفكرة للأمة على أن الحزب قادر على أن يقوم بذلك؟

رضا: بارك الله فيك جزاك الله خيراً، سنُرجئ الإجابة على هذا السؤال حتى الخاتمة وإن شاء الله يجيب عليه مع سؤالٍ آخر ورد في النت الأستاذ/ أحمد

القصص في الخاتمة، الآن هناك سؤال أيضاً ورد على الإنترنت من المهندس عامر هشلمون من بريطانيا يقول: هل يصلح النظام الإسلامي ليكون نظاماً عالمياً اقتصادياً وهل يمكن أن يعالج القروض؟ ويقول هذا السؤال موجه لأبو خليل، فليتفضل إن شاء الله.

أبو خليل: بسم الله الرحمن الرحيم، معلوم أن الإسلام هو دين عالمي ومبدأ الإسلام هو المبدأ الوحيد والصحيح القادر على إيجاد حياة حقيقية للناس باعتبار أن هذه الحياة مربوطة بالحياة الآخرة، ومبدأ الإسلام قائم على لا إله إلا الله محمد رسول الله باعتبار أن هذا الكون خلقه الله سبحانه وتعالى، وأنه سبحانه وتعالى الذي خلق الخلق هو وحده القادر على أن ينظم للخلق كيف يعيشون في هذه الحياة الدنيا؛ ولذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى لم يترك هذا الأمر للبشر، وهو يعلم وهو الخالق، أن هذا البشر ناقصٌ وعاجزٌ ولا يستطيع أن يحيط بالأمور كلها فهو لا يدري ما يحدث له غدا ﴿ **وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ** ﴾، فإذا كان الإنسان لا يدري ماذا سيحدث له غدا فمن الطبيعي ألا يكون قادرا على أن يوجد نظاماً كاملا متكاملا لكل البشر، وإنما إذا أنتج نظاماً يكون فيه متأثرا ببيئته التي يعيش فيها متأثرا برغباته هو أولاً، ولذلك لا يستطيع أن يضع نظاماً كاملاً متكاملاً، ولذلك الله سبحانه وتعالى على مدار وجود البشرية في الأرض، منذ أن خلق آدم عليه السلام، كان يرسل الرسل ليبينوا للناس كيف يعيشون، وكان الإسلام هو خاتم الرسالات جاء بمنهج كامل متكامل في كل شيء في هذه الحياة يسير عليه الناس حتى يعيشوا في هذه الأرض وهم مطمئنون إذا طبقوا ما جاء من عند الله سبحانه وتعالى كما أنزله الله سبحانه وتعالى، وتكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ هذا النظام من التحريف والتبديل كما حدث للأنظمة السابقة أن حصل فيها تحريف وتبديل كما في النصرانية واليهودية.

والإسلام حفظه الله سبحانه وتعالى وواضح، يعني اليوم إن المنهج الأساسي الذي يقوم عليه الإسلام كتاب وسنة محفوظات بحفظ الله سبحانه وتعالى وبالتالي نقول إن هذا النظام سواء أكان النظام الاقتصادي أو النظام السياسي، سواء أكان الحكم أو الاقتصاد أو النظام الاجتماعي أو أي نظام من أنظمة الحياة إذا أصبح لهذا العالم دولة تقوده على هذه الأسس تقوم على مبدأ الإسلام العظيم فحتما هذا الإسلام وهذه الدولة ستكون قادرة على إيجاد حياة سعيدة لكل البشر، والإسلام كما قلنا هو عالمي وبالتالي النظام الاقتصادي موجود ضمن الأنظمة الإسلامية، أيضاً هو نظام عالمي ليس مختصاً بدولة وليس مختصاً بقطر وليس مختصاً بجماعة وليس مختصاً بزمنٍ معين وفترة زمنية معينة، وإنما هي أحكام شرعية صالحة للبشر في أي زمان وفي أي مكان، وبالتالي أقول للأخ السائل الإسلام بأنظمته هو الوحيد المؤهل لقيادة البشرية، ونحن نرى أن المبدأ المتحكم اليوم في عالمنا وهو المبدأ الرأسمالي أصبح واضحا للعيان أنه مبدأٌ باطل وفاسدٌ يشعر حتى أساطينه بهذا الفشل وبهذا الشقاء الذي يعيشه العالم جراء تطبيق هذا النظام الرأسمالي.

رضا: سؤال يقول: هل تمت دعوة وسائل الإعلام العربية والعالمية لتغطية المؤتمر الاقتصادي؟ وقد لاحظنا غياب وسائل الإعلام عن تغطية مؤتمر عالمي حشد تقريبا أكثر من خمسة آلالاف من الحضور؟ حقيقة تمت دعوة جميع أجهزة الإعلام مرئية ومقروءه ومسموعة عربية محلية وعالمية وحقيقة لبى منهم من لبَّى وتقاعس عن تلبية الدعوة من تقاعس، ولكن نشرت بعض الصحف، حوالي تسعة صحف اليوم، تعليقاً وخبراً عن المؤتمر، وكذلك بثت بعض القنوات الفضائية، لعلها النيل الازرق والشروق، ولعل تلفزيون السودان بث تعليقاً عن المؤتمر، هناك جملة أسئلة حتى الوقت لا يسعنا ولكن سيجيب عليها جميعها الأستاذ/ أحمد القصص، السؤال

الأول من صحيفة The Citizen الأخ/ **الصادق آدم محمود** يقول: إذا كان الحزب لا يشارك في الانتخابات وأنظمة الحكم الحالية باعتبارها غير شرعية إسلاميا، ولا يحكمون بما أنزل الله، إلى أي مدى أنتم كحزب التحرير متفائلون من تحقيق الخلافة العادلة والنهوض بالأمة الإسلامية والعالم أجمع من خلال تطبيق ما أنزل الله سبحانه وتعالى من شرع وغيرها من الأحكام الأخرى؟ سؤال أيضاً وردنا على الإنترنت، السائل نصر ربه من فلسطين يقول: هل ترون النصر وتطبيق الاقتصاد الإسلامي قريبا؟ وكذلك نحمل معه السؤال الأخير من الشيخ: ما هي الضمانة أن يبقى الحزب –حزب التحرير– سائرا في طريقه متمسكا به ولا يحيد عنه ولو تغير أميره دون أن يحيد عن هذه الطريقة. إن شاء الله يجيب الأستاذ/ أحمد القصص.

القصص: السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** ﴾ ما يجب أن يعيه المسلمون أن التغيير الحقيقي هو ذاك التغيير الذي يبدأ بتغيير المفاهيم، الغرب حين أراد أن يتغلب على الأمة الإسلامية قرر أن يحولها عن هويتها الإسلامية و لم يحولها عن هويتها الإسلامية بأن عمل على أن تترك الصلاة والصيام والزكاة والحج أو أن تكفر بالله، وإنما عمل على ذلك بأن ينزع المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالحياة من أذهانهم ويضع مكانها أفكاره، فحمل المسلمون مفاهيم الغرب عن الحياة وبدأوا يعيشون في كثير من تفاصيل حياتهم على الطريقة الغربية، وبالتالي صار الغرب قادرا على التحكم بتفكيرهم ومن بعد ذلك صار قادرا على التحكم بحياتهم السياسية والاقتصادية، أصيب المسلمون بالشلل أمام السياسة الغربية وأمام الحضارة الغربية وأمام الثقافة الغربية، وبالتالي سلموا قيادهم له، المسلمون اليوم أمضوا عشرات السنين وهم لا يعرفون معنى الإسلام السياسي ولا يعرفون معنى

الحكم بما أنزل الله ولا يعرفون معنى نظام الحكم في الإسلام ومعنى النظام الاقتصادي في الإسلام ومعنى السياسة الخارجية في الإسلام ومعنى السياسة التربوية في الإسلام، هذه كلها كانت معانيَ غائبة عن المسلمين تمكن الغرب من أن يطمس هذه الأفكار الإسلامية التي من صلب الإسلام ودل عليها القرآن والسنة، تمكن الغرب في مرحلةٍ من الغزو الفكري والحضاري السابق من أن يقضي على هذه المفاهيم عند المسلمين، وبالتالي حين يعمل حزب التحرير على بناء الأمة الإسلامية فكريا من جديد فإنما يفعل ذلك من أجل أن تعطي الأمة الإسلامية قيادها لمن يحمل أفكار الإسلام الحقيقية؛ فبقدر ما تعي الأمة على الإسلام وتفهم الإسلام فهما حقيقيا باعتباره نظاماً للحياة والمجتمع والدولة، لا باعتباره طقوساً روحية وشعائر وشعارات ونواحي عاطفية ومشاعرية، حين يفهم المسلمون أن الإسلام هو نظام حياة نظام للمجتمع والحياة والدولة، فإنهم سيتصرفون وفق هذه المفاهيم التي اقتنعوا بها وسيعطون قيادهم لمن يحمل هذه المفاهيم؛ لذلك نحن في حزب التحرير نركز كثيراً على تغيير أفكار الناس وعلى زرع المفاهيم الإسلامية وعلى إسقاط كل المفاهيم التي وفدت من الغرب أو من الشرق وكانت دخيلةً على أذهان المسلمين، والإسلام منها براء، وهذا له علاقة بطبيعة بناء حزب التحرير وهنا أجيب على سؤال الأستاذ الجليل الأستاذ/ فؤاد، أن ما هي الضمانة في أن يبقى حزب التحرير سائرا في طريقه دون أن يحيد ولو تغير الأمير ثم أتى أمير آخر؟ الضمانة أن هذا الحزب لم يُبن على أساس التبعية لأحد، لم يُبن على أساس التبعية للمؤسس تقي الدين النبهاني، ولا لمن أتى بعده عبد القديم زلوم، ولا لمن هو موجود حاليا في إمارة الحزب الشيخ/ عطاء بن خليل أبو الرشتة، بل معظم شباب حزب التحرير لا يعرفون هؤلاء الأشخاص معرفةً شخصية، بل لا يتمكنون حتى من رؤيتهم في الصورة، لماذا؟ لأنه كما تعرفون هم وضعهم كما هو عليه

لأنهم مطاردون في الأرض، وبالتالي ما الذي جمع هؤلاء الشبان من حزب التحرير في العالم كله ملايين الأعضاء والدارسين في حزب التحرير اجتمعوا على فكرة؛ فما داموا مجتمعين على فكرة وطريقة واحدة، وما دام الذي يجمعهم هو الفكر الذي يرتبط به شعور من نوعه، وما دامت غايتهم واحدة وطريقتهم واحدة، فسيبقى هذا الحزب بإذن الله سبحانه وتعالى سائرا في طريقه وسيحقق هدفه بإذن الله عز وجل عن طريق الأمة، وسيبقى بعد أن تقام الدولة الإسلامية حزبا سياسيا يعمل على الرقابة على ثقافة الأمة على فكرها وحسها، وعمله الأساسي أيضاً محاسبة الحكام إن هم قصّروا أو أساؤوا أو ظلموا أو حادوا، ولو كان هذا الحاكم خليفة المسلمين، فليس في الإسلام عصمة لأحد غير الرسل عليهم الصلاة والسلام، إذاً لماذا نحن مطمئنون؟ إلى أن الدولة الإسلامية ستقوم دون أن نشارك في السلطة، بل نحن مطمئنون إلى أن الذين يشاركون في السلطة لن يصلوا إلى شيء لأنهم يثبتون هذه السلطة، أما حزب التحرير فهو يرى أن العمل يجب أن يكون في الأمة من أجل أن تترع ولاءها من هذه السلطة، وأن تترع خضوعها للسلطات القائمة في العالم الإسلامي، وبالتالي حين تعرف الأمة الإسلامية قضيتها ومشروعها ستوصل قضيتها ومشروعها إلى أعلى مواقع القرار؛ فإن تشبث من يتشبث بغير ما تريده الأمة وبغير إرادة الأمة فسيذهب إلى مخلفات التاريخ وستصل الأمة إلى أن تطبق قرارها من خلال مركز القرار من خلال السلطة، الأمة اليوم ترزح تحت حكام يسيرون وفق الإرادة الغربية لأنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي تخلع فيه عن كاهلها هؤلاء الحكام؛ لذلك نرى أنه لابد من غذّ الخُطى وزيادة العمل لإقناع الأمة بأن المشروع الإسلامي مشروع حقيقي عملي قابل للتطبيق، وأن عناصر الدولة الإسلامية قد اكتملت ولا تحتاج إلا إلى النسيج الذي ينسُجها وهو الدولة الإسلامية، مقومات الدولة الإسلامية الكبرى موجودة في

الأمة الإسلامية في كل النواحي؛ الأمة الإسلامية تملك مقومات أعظم دولة في العالم، أعظم أمة في العالم ولا تحتاج إلا إلى الوصول إلى السلطة من أجل أن تجتمع هذه المقومات معاً في بنيان منتظم لتشكل الدولة العالمية للأمة الإسلامية؛ فالأمة الإسلامية تملك أعظم مبدأ في الوجود وهو الإسلام بعقيدته ونظامه، تملك التشريع الذي يصلح للإنسان ويعالج مشكلاته المعالجة الحقيقية، تملك نظام حكم صالحا وتملك نظاماً اقتصادياً صالحاً وتملك نظاماً اجتماعياً صالحاً للبشر دون غيره، وتملك أيضاً هذه الأمة أعظم ثروات الدنيا وتملك أعظم مواقع استراتيجية وجغرافية في العالم فهي تسيطر على أهم المضائق في العالم وهي تملك أوسع امتداد جغرافي في العالم، هذه الأمة تملك فريقا سياسيا يمتد على امتداد العالم الإسلامي؛ يعني أصبح النظام الإسلامي والشريعة الإسلامية واضحة كأنها تراها أمام أعينها، وبات شكل الدولة الإسلامية واضحا في أذهانها كأنها تراه رأي العين، وبالتالي هذه الكتلة وهذا الفريق السياسي الذي كوّنه حزب التحرير هو المؤهل لكي يقود أمةً تعرف مبدأها وتعرف حضارتها وتعرف كيف تحمل حضارتها رسالةً إلى العالم من أجل إخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن الله تعالى.

عندي حتى أجيب على آخر سؤال، السؤال هنا وردنا بالإنجليزية وترجمناه، عانى المسلمون في جميع أنحاء العالم خلال فترة حكم بوش على الصعيد السياسي والاقتصادي والإنساني ولكن يدعي البعض بأن فترة حكم أوباما لن تكون كما كانت كفترة حكم بوش وستحصل بعض الانفراجات الاقتصادية في أفريقيا والشرق الأوسط وفلسطين، فما هو رأيكم؟

رأينا أن أوباما سيعود بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما كانت عليه قبل بوش، فهل كان العالم قبل بوش مرتاحا من ويلات الولايات المتحدة الأمريكية؟ بالطبع لا، كل ما في الأمر أن هناك بعض المجانين استولوا لسنين على الولايات

المتحدة الأمريكية وفشلت تجربتهم، وستعود الولايات المتحدة إلى سابق عهدها في أساليب الاستعمار والسيطرة على العالم وليس هناك أي اختلاف جوهري بالتالي، والسلام عليكم ورحمة الله.

رضا: إن شاء الله نختم، ولكن وردنا سؤال من الأخ/ تاج الدين نورين، يقول يهتم الحزب بشؤون المسلمين الخارجية فيما يقع الظلم للمسلم من أخيه المسلم هنا في الداخل كما يحدث الآن وهو حادث في دارفور، فما هي رؤية حزب التحرير لحل مشكلة دارفور؟

نحن صراحةً لا يفوتنا ذلك والمتابع لأعمال الحزب في السودان يرى كيف أن الحزب ظل يصدر النشرات ويحذر من مغبة ما يحدث في دارفور حتى من قبل أن تقع تلك الأحداث، حذرنا من أيام نيفاشا والمفاوضات التي تمت مع حركة التمرد في الجنوب بأن الخط الذي تسير عليه السلطة الحاكمة والقوى السياسية في السودان من ما ظهر، وانكشف من خلال المفاوضات التي تمت في موضوع تمرد الجنوب أن ذلك سيفضي إلى تفتيت السودان وإلى انتقال الحرب وإشعال فتيل الحرب في كل أنحاء السودان، وأن ذلك سيجر كثيراً من المناطق وعلى رأسها دارفور، وبيَّنا ذلك من قبل أن يقع هذا الأمر منذ سنوات، وظل الحزب من عشرات السنين يحذر من مغبة تفتيت السودان عبر ما يسمى بالاتحاد الفيدرالي والكونفيدرالي وغيره، من عشرات السنين الحزب يتابع هذه القضية وينبّه الأمة إلى هذه المخاطر، ولذلك عندما وقعت أحداث دارفور كان الحزب من أول المبادرين إلى ذلك وسيّر مسيرة إلى القوات المسلحة يكشف على أن هذه الحركات التي ترفع الآن شعارات لرفع المظالم عن أهلها، كما حصل في جنوب السودان وفي دارفور وفي الشرق وفي غيرها، ما هي إلا أدوات من ضمن أدوات الاستعمار كما هي حكومة الخرطوم نفسها واحدة من أدوات الصراع التي

تقودها جماعات كلها تنتمي إلى فئات أو إلى مصالح دول غربية مستعمِرة طامعة في البلاد وطامعة في ثروات البلاد، لذلك نبهنا إلى أن هذا الذي يجري من حكومة السودان أو الذي يجري من حركات التمرد ما هي إلا أذرع لأطراف خارجية تصطرع على البلاد، هذا الكلام لنا فيه وقفات إن شاء الله. إن أراد الأخ نطلعه على ما أصدره الحزب والأعمال التي قام بها الحزب من عشرات المحاضرات والندوات في هذا المجال، وكذلك الأعمال التي باشرها الحزب في الشهور الماضية في كردفان حتى لا تلحق بدارفور؛ لأن نفس المداخل التي جرت عليها الأحداث في دارفور الآن يحاولون أن يجروا إليها أهلنا في كردفان، وقد قام الحزب بنشاط كبير امتد أكثر من حوالي شهرين طاف بكل المنطقة في كردفان وحذر من مغبة ما يحدث في دارفور حتى لا تجر إليه البلاد وهذا إن شاء الله يجد فيه ما يشفي ويكفي.

في الختام لا يسعني إلا أن أشكر الإعلاميين الذين لبَّوْا دعوتنا إلى هذا المؤتمر الصحفي وإني أقول لهم إن تلبيتهم لدعوات حزب التحرير هي مسؤولية شرعية قبل أن تكون مسؤولية مهنية؛ ذلك من ناحية أن دعوة حزب التحرير هي دعوة إسلامية فهو حزب يمثل نبض الأمة التي تتململ الآن من الأنظمة الفاسدة غير الإسلامية التي تحكمهم، فكل عمل يقوم به الحزب ويقومون هم بنشره ومتابعته وعكسه للناس فإنهم يكونون مأجورين عليه بإذن الله، لأن الإسلام قد علمنا أن من دعا لسنة فله أجرها وأجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، فإنّا نحسب أن عكس نشاطات الحزب إعلاميا هي مسؤولية كل مسلم حريص على هذا الدين وحريص على هذه الأمة وحريص على أن يقطع أيدي الكفار الذين الآن يعيثون في الأمة الفساد صباح مساء، فلذلك نحسب أن عكس نشاطات الحزب وأعماله ما هي إلا أعمال يؤجر صاحبها من الذين يقومون بها

من الإعلاميين على وجه الخصوص. كما لا يفوتني أن أشكر الإخوة في مكتب إذاعة الحزب على الإنترنت الذين ظلوا يسهرون معنا ويتابعون فجزاهم الله عنَّا وعن هذه الأمة خير الجزاء، وكذلك إخوتنا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير، كما لا يفوتني أن أشكر الحضور، وجزاكم الله خيرا وبارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعض التعليقات وردود الأفعال على المؤتمر:

- أستاذ جامعي: تفاجأت بالتنظيم الجيد والأفكار الحقة التي طرحت.
- عميد كلية بجامعة أم درمان الإسلامية قال: لقد شرفت بمؤتمر حزب التحرير الاقتصادي العالمي بالسودان في يوم السابع من محرم ١٤٣٠هـ الموافق الثالث من يناير ٢٠٠٩م والذي قُدّمت فيه الرؤية الإسلامية الواضحة المتمثلة في بيت المال من خلال دولة الخلافة من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي قدّم رؤية واضحة لحل المشكلات والأزمات المالية، ويمكننا القول بأن المؤتمر كان ناجحاً بكل المقاييس. نسأل الله لمن قام به وأعان عليه الأجر والثواب.
- أحد الحضور قال: (عندما استمعت إلى الورقة الأولى وبعد أن عَلَت الهتافات أحسست بأنني دخلت في واقع جديد وكأنني أرى خيول المسلمين تحاصر فلسطين فعرفت أن هذا الحزب هو الحزب الصحيح بل هو الفرقة الناجية).
- طالب من مجمع الإمام مسلم يقول: هذا المؤتمر من أروع ما شاهدته في حياتي وإنه منذ اليوم مع هذا الحزب، ولا أدري لماذا منعنا الأستاذ من حضور هذا المؤتمر. (كان مديرهم قد منع الطلاب الخروج لهذا المؤتمر، إلا أنهم تسللوا من المجمع وحضروا المؤتمر).
- صاحب أكبر مجموعة هندسية استشارية في السودان قال: التنظيم ممتاز والحضور جيد جداً والمواضيع بحثت بدقة وتفصيل دقيق، ولم تترك نقطة إلا وتعرضوا لها. وقد أعاد المؤتمر للحضور الثقة بالإسلام، كما أن المداخلات كانت راقية جداً. يوم واحد لم يكفِ. كان المفروض يومين أو أكثر.
- نائب الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار (قاعدة حزب الأمة) قال: نحن نشيد بهذا العمل، وما يميزه التنظيم الذي يفتقده المسلمون، ونحن حضرنا مؤتمرات عالمية لم نجد تنظيما مثل هذا، ونحن نجد فخورين بأن هذا إسلام حقيقي وبالتنظيم،

ورفعتم رأسنا عاليا والحمد لله أن عندنا من يرفع رأسنا في العالم ودي حاجة عظيمة تفرح، وجمعتم فيه مسلمين من جميع أنحاء العالم، وهو مؤتمر جاد بكل المقاييس لمس قضية حياتية مهمة، أما عن إخواننا في حزب الأمة كون يغيبوا من مؤتمر مثل هذا فأمر غير مقبول وقلت لهم في اجتماع هيئة، ورفعنا صوت لوم لحزب الأمة وقلنا لهم: أنتم تحضرون مؤتمرات نسوان ومؤتمرات كفار فكيف تغيبوا عن مؤتمر حزب التحرير الذي لمس قضية حياتية مهمة. وقلنا لهم عيب منكم تغيبوا عن هذا المؤتمر وقال لهم أن الخلافة عائدة عائدة لا محالة.

- الأستاذ صلاح كان من المعارضين الأشداء للدعوة ولكن بعد حضوره المؤتمر أصبح من المؤيدين، بل طلب الانضمام إلى الحزب.
- المؤتمر كان هادفا، ونور الناس بما يجري.
- أول مرة أحضر برنامج لحزب يرفع راية لا إله إلا الله، وعنده ثقافة إسلامية شاملة لكل شيء بتحصل في العالم.
- الله على جودة برامج الحزب في كل شيء.
- (معلم): الموضوع واحد رغم تناوله بمختلف اللغات، وهذا جيد من ناحية تناوله بعدة لغات.
- (محامي) هذا المؤتمر أدى الدور المناط به ووضح أن الحزب له أفكار حقيقية يجب على المسلمين اتباعها والعمل بها.
- المؤتمر كان أكثر تنظيما وحشدا، وسيحضر من اليوم فصاعدا أي عمل يقوم به الحزب.
- أحدهم لم يحضر المؤتمر وتأسف واعتذر لعدم حضوره لأن أحد الحاضرين عكس له نجاح المؤتمر بكل المقاييس وشوّقه لحضوره.

- (محامي): بعد نجاح هذا المؤتمر الحزب الآن ما عليه إلا أن تحتضنهم النخبة. كما أشيد بالناحية التنظيمية و لم يشهد مثلها أبدا.
- عميد كلية الصيدلة جامعة النيلين قال: (الحكومة نفسها لا تستطيع أن تنظم مؤتمرا بهذا الشكل الدقيق).
- أستاذ قال: التنظيم كان رائعاً و لم أشاهد مثله حتى في المؤتمرات التي تعقدها الحكومة، الشباب كانوا يقفون معا ويجلسون معا والعمل كان مرتبا).
- أحد الحضور ذكر أنه قرأ الأوراق ١٠ مرات من شدة إعجابه بها.
- أحد الحضور قال :حضرت مجاملةً لصاحبي وكنت أتوقع أن يكون أغلب الحديث عن الحزب وإطرائه، ولا يكون هناك تطرق للأزمة إلا نادرا كعادة الأحزاب، ولكني فوجئت بأن الحديث كله كان عن الأزمة ويبدو أن هذا الحزب لديه الحل لهذه الأزمة وهذا ما يميزه عن بقية الأحزاب).
- أحد الحضور قال: (لم أكن أتوقع أن يكون حزب التحرير بكل هذا الكم الهائل من الحشود).
- رجل أمن قال: (بعد ده إنتوا ما بتنقدروا).
- أحد الحضور قال: (حضرتُ في أول الأمر لأنني أحسب نفسي من المهتمين بالشأن الاقتصادي، وأنا خريج كلية الاقتصاد ولكني فوجئتُ بقدرة الحزب؛ حيث كان التنظيم جميلا ورائعا والأوراق المقدمة مقنعة جداً والحضور مشرف ونوعي، وأنا أريد الانضمام لهذا الحزب، وسأل عن العنوان فتم إعطاؤه رقم المكتب).
- رئيس قسم المحاسبة بجامعة السودان حضر المؤتمر وأشاد به، وقرر أن ينسخ الأوراق ويعطيها لجميع الدارسين بقسمه.

الخاتمة:

الحمد لله الذي أتم لنا هذا المؤتمر، وبهذه الصورة الدقيقة من التنظيم والانضباط الذي شهد به كل من حضر المؤتمر، منذ بدايته عند الساعة العاشرة صباحا وحتى الختام قبيل صلاة المغرب بقليل.

لقد كان هذا المؤتمر الاقتصادي نورا يضيء الطريق للباحثين عن الحق، وعن الحياة الآمنة المطمئنة؛ التي لا يمكن أن تكون إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة التي أظل زمانها. وتثبيتا للعاملين على إعادتها خلافةً على منهاج النبوة، وأنهم على الحق المبين يسيرون، وبخطى الواثق بنصر الله يمشون، ثم إنه ضربة قاصمة إن شاء الله للذين ما زالوا في غيهم يترددون، وفي ظلمات الرأسمالية يهيمون، ظانين أن نظامهم الاقتصادي الرأسمالي سيقوم من كبوته، وما دروا أنها بداية النهاية لعصر الجور الرأسمالي، وبداية انبلاج الفجر الإلهي ليعم نور الإسلام الأرض، بعد أن غطاها ظلام المبدأ الرأسمالي بأنظمته المتهالكة، **﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾** (٣٣) التوبة.

لقد أظهر هذا المؤتمر مدى حيوية الأمة التي تفاعلت مع هذا المؤتمر، وأظهرت شوقها لأحكام الإسلام في ظل نظام الإسلام ودولته.

أخيراً لقد خلص كل من حضر المؤتمر أو تابعه عبر شبكة الإنترنت، أو قرأ ما قدم من أوراق فيه إلى أنه لا خلاص للبشرية من هذا الشقاء الذي تعيشه إلا بتطبيق أنظمة الإسلام في الاقتصاد والدولة والنظام الاجتماعي وغيره من الأنظمة المنبثقة عن مبدأ الإسلام العظيم، في ظل دولة الإسلام (الخلافة الراشدة) التي يجب على الجميع العمل من أجل الإسراع بإقامتها، حتى يعمّ العدل وينخسف الظلم بأحكام الله اللطيف الخبير.

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥٠) المائدة.

التاريخ: ٣ من ذو الحجة ١٤٢٩هـ الموافق ١ ديسمبر ٢٠٠٨م **الرقم:** ن/ر/ح/ت/س/ ٦٨ /٢٠٠٨

دعوة إلى مؤتمر حزب التحرير الاقتصادي

الأستاذ الدكتور رفريصان بسوير (Revrisond Baswir) المحترم
أستاذ الاقتصاد بجامعة غاجة مادى جوكجاكرتا – اندونيسيا
مدير مجمع الدراسة والتحليل في التنمية والاقتصاد I.D.E. Analysis

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسر حزب التحرير أن يدعوكم إلى المشاركة في مؤتمر الحزب الاقتصادي المنعقد في الخرطوم يوم السبت، ٠٧ محرم ١٤٣٠هـ الموافق للثالث من كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩م، آملين أن تثري المؤتمر بكلمتكم القيمة حول "تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي في اندونيسيا"، وما ترونه مناسباً حول الموضوع.

علماً بأن مكان المؤتمر هو السودان- الخرطوم – الصالة رقم ١ بأرض المعارض بري. وستقوم اللجنة الخاصة بالمؤتمر باستقبالكم، وإعداد ما يلزم لإقامتكم عند وصولكم بإذن الله.

آملين أن تزودونا بالكلمة في حدود ١٥- ٢٠ /١٢/ ٢٠٠٨م وذلك ليكون لدينا متسع من الوقت لإعداد الترجمة إلى اللغات المختلفة في المؤتمر.

إننا نقدر لكم استجابتكم لدعوتنا، سائلين الله سبحانه لكم العون والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إبراهيم عثمان (أبو خليل)
الناطق الرسمي لحزب التحرير
في ولاية السودان

مكتب الناطق الرسمي لحزب التحرير
في
ولاية السودان

عنوان المراسلة وعنوان الزيارة
تلفون: ٠٩١٢٣٧٧٧٠٧-٠٩١٢٢٤٠١٤٣
الخرطوم شرق- عمارة الوقف الطابق الأرضي -شارع ٢١
اكتوبر- غرب شارع المك نمر

E-mail: spokman_sd@dbzmail.com
عنوان إذاعة المكتب الإعلامي لحزب التحرير والدخول إليها:
Radio.hizb-ut-tahrir.info

يسرنا دعوتكم لحضور المؤتمر الاقتصادي العالمي بعنوان
نحو عالم آمن مطمئن
في ظل النظام الإقتصادي الإسلامي
حزب التحرير
HIZB-UT-TAHRIR
معاً لإنقاذ العالم بالنظام الإقتصادي الإسلامي.
يخاطبه علماء وخبراء اقتصاديون دوليون، من المسلمين وغيرهم من أنحاء العالم
المكان: الخرطوم (أرض المعارض ببري) - صالة رقم (1).
الزمان: السبت السابع من المحرم 1430هـ - الموافق 3 يناير 2009م - العاشرة صباحاً.
حضوركم نُصرةٌ للإسلام

دعوة عامة
للمؤتمر الإقتصادي العالمي الذي ينظمه
حزب التحرير
بعنوان:
نحو عالم آمن مطمئن في
ظل النظام الإقتصادي الإسلامي
المكان/ السودان-الخرطوم (أرض المعارض ببري)-صالة رقم (1).
الزمان/ السبت السابع من محرم الحرام 1430هـ
الموافق 2009/1/3م-العاشرة صباحاً.
حزب التحرير
HIZB-UT-TAHRIR
حضوركم نُصرةٌ للإسلام
www.hizb-ut-tahrir.info

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب التحرير

دعـــوة لمؤتمر صحفي

يدعو حزب التحرير كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية خاصةً:

* رؤساء تحرير الصحف والصحفيين والإعلاميين.
* مديري القنوات الفضائية المحلية والعالمية.
* مديري وكالات الأنباء ومراكز الدراسات.

إلى حضور المؤتمر الصحفي المتعلق بالمؤتمر الإقتصادي العالمي الذي انعقد بالصالة رقم (1) ببري يوم السبت 7 محرم 1430هـ الموافق 3 يناير 2009م. وسيطرح في المؤتمر الصحفي البيان الختامي للمؤتمر الإقتصادي العالمي وسيخاطب المؤتمر الصحفي:

1/ الناطقون الرسميون (السودان-بنغلادش-اندونيسيا-تركيا).
2/ رؤساء المكاتب الإعلامية لحزب التحرير (لبنان-اليمن).
3/ الممثلون الإعلاميون لحزب التحرير (هولندا-بريطانيا).

المكان/ فندق السلام روتانا.
الزمان/ الساعة 11 صباحاً يوم الاحد 8 محرم 1430هـ الموافق 4 يناير 2009م.

حزب التحرير
HIZB-UT-TAHRIR

www.hizb-ut-tahrir.info

مدخل القاعة

خروج المؤتمرين قبل صلاة المغرب

صورة من أعلى للحضور

جانب من الحضور

الجلسة الأولى

الجلسة الثانية

الجلسة الأخيرة

الجلسة الأخيرة

المؤتمر الصحفي

المؤتمر الصحفي

جانب من الحضور في المؤتمر الصحفي

جانب من الحضور في المؤتمر الصحفي